# ARID

International Journal of Social Sciences and Humanities

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلوم الإنسانية والاجتماعية

VOL. 1 NO. 1 JANUARY 2019

ISSN : 2663-774X

ARID PUBLICATIONS

ARID.MY/J/AIJSSH

# ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

## Editorial Board هيئة التحرير

**أ.د/ عبد الرازق مختار محمود كلية التربية – جامعة أسيوط – مصر**

**Prof. Dr. Abdel Razek Mokhtar Mahmoud**

**Editor –in- Chief رئيس التحرير**

**arid.my/0001-2264**


**أعضاء التحرير:**


1. أ. د/ عبد الرزاق أحمد إبراهيم، نائب رئيس جامعة أريس الدولية بسوريا سابقا وعميد كلية التربية بجامعة أجيال الأمريكية بأدلب.
2. أ. د/ عبد المهيمن أحمد خليفة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق.
3. أ. د/ نورة بوعيشة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر.
4. أ.م.د/ أميرة زبير رفاعي سمبس، كلية التربية للبنات، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.
5. أ. م. د/ شيماء صلاح حسين العبيدي ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق.
6. أ. م. د/ ماريان ميلاد منصور كلية التربية ، جامعة أسيوط ، مصر.
7. أ.م.د/ مصطفى السويدي ، جامعة بغداد ، العراق.
8. د/ منى أحمد الشاوي ، وزارة التعليم والتعليم العالي ، قطر.
9. د/ سيف السويدي ، جامعة ملايا ، ماليزيا.

**أعضاء اللجنة الاستشارية العليا وهيئة التحكيم Members of advisory committee & Peered reviewee**

10. د/ أحمد حسن محمد علي، أستاذ اللغة العربية المساعد كلية الإلهيات، جامعة ألو داغ، تركيا.
11. أ.د/ أحمد حسين عبد المعطي، أستاذ ورئيس قسم أصول التربية، كلية التربية - جامعة أسيوط – مصر.
12. أ.د/ أحمد خضري محمد أحمد، كلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط – مصر.
13. أ.د/ أحمد صادق عبد المجيد أستاذ تكنولوجيا التعليم كلية التربية- جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية.
14. أ.د/ أسامة محمد عبد المجيد إبراهيم، مستشار الجهاز المركزي بهيئة تقويم التعليم بالمملكة العربية السعودية.
15. أ.د/ أيمن عبده محمد أستاذ بكلية التربية الرياضية بجامعة أسيوط- مصر.
16. أ.د/ حسين طه عطا سالم أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة الفرنسية، جامعة سوهاج- مصر.
17. أ. د/ خالد جمال أحمد حسن العميد السابق لكلية الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية بمملكة البحرين.
18. أ.د/ خالد عبد اللطيف محمد عمران، أستاذ المناهج وطرق التدريس عميد كلية التربية، جامعة سوهاج- مصر.
19. أ. م. د/ دعاء محمد مصطفي، أستاذ مشارك تربية الطفل كلية رياض الأطفال، جامعة أسيوط، مصر.
20. د/ زياد محمد عبود، أستاذ حاسبات كلية التربية الجامعة المستنصرية – العراق.
21. أ.د/ زينب محمود محمد عطيفي، أستاذ تعليم الرياضيات، كلية التربية بيشة المملكة العربية، السعودية.
22. د/ سالم بن محمد بن أحمد السعدوني، خبير تربوي بتعليمية ظفار- سلطنة عمان.
23. أ.م. د/ سعودي محمد حسن، رئيس قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.
24. أ.د/ السعيد محمد الشافعي، عميد كلية اللغة العربية بدمياط جامعة الأزهر- مصر.
25. أ.د/ سمير عبد الوهاب الخويت، عميد كلية التربية بجامعة طنطا- مصر.
26. أ.د/ سنان صادق حسين أستاذ تاريخ كلية التربية، الجامعة المستنصرية- العراق.
27. أ. د/ شريف إبراهيم الجمل رئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية، جامعة طنطا- مصر.
28. د/ شهلة حسن هادي أستاذ طرائق التدريس كلية التربية الجامعة المستنصرية – العراق.
29. د/ شوقي ممادي رئيس قسم العلوم الاجتماعية جامعة الوادي – الجزائر.
30. أ.د/ عبد الله فرغلي أحمد خميس، أستاذ ووكيل كلية التربية الرياضية جامعة الوادي الجديد- مصر.
31. أ. د/ عبد الله لبوز، أستاذ التعليم العالي في ميدان العلوم الاجتماعية / جانفي/ الجزائر.
32. أ.م د/ عدنان عبد طلاك الخفاجي، أستاذ مساعد - كلية التربية للبنات جامعة الكوفة- العراق.
33. أ. د/ عطية عطية محمد سيد، أستاذ التربية الخاصة بجامعة الزقازيق- مصر.
34. أ.د/ عقيلي محمد محمد، أستاذ المناهج وطرق التدريس، كلية التربية - جامعة الوادي الجديد- مصر.
35. أ.د/ علي سيد عبد الجليل، رئيس قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية- جامعة أسيوط- مصر
36. أ.د/ علي عبد السميع قورة أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية - كلية التربية - جامعة المنصورة – مصر.
37. أ.م.د/ عماد يونس لافي العاني، أستاذ مشارك لغة ونحو كلية التربية بنات جامعة بغداد- العراق.
38. أ. م. د/ فاطمة محمد صالح البدراني - علم النفس التربوي - العراق - جامعة الموصل - كلية العلوم الإسلامية.
39. د/ قاسم صالح علي، أستاذ علوم إسلامية كلية التربية جامعة الأنبار – العراق.
40. م. د/ كريم حسن جنانة، أستاذ مشارك أدب حديث كلية التربية الجامعة المستنصرية – العراق.

41. أ.د/ مجدي مهدى علي، أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية - كلية التربية- عين شمس- مصر.
42. أ.د/ محمد ثابت بداري، عميد كلية الفنون الجميلة بجامعة أسيوط- مصر.
43. أ.د/ محمد رجب فضل الله، أستاذ المناهج وطرق التدريس العميد الأسبق لكلية التربية بالعريش – جامعة العريش.
44. أ.د/ محمد نجيب مصطفى عطيو، أستاذ مناهج وطرق تدريس العلوم بجامعة الأزهر- مصر.
45. أ.د/ محمود سيد أبوناجي، أستاذ تكنولوجيا التعليم كلية التربية - جامعة أسيوط- مصر.
46. أ.م. د/ محمود فاروق صبرة، أستاذ مشارك كلية التربية الرياضية جامعة أسيوط.
47. د/ معمر رتيب محمد عبد الحافظ، رئيس قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أسيوط- مصر.

**The Board of Trustees مجلس الامناء**

أ.د.محمود عبد العاطى ابو حسوب
Prof. Dr.Mahmoud Abdel-Aty
arid.my/0001-8321

ا.د سلوان كمال جميل العاني
Prof.Dr. Salwan K.J.Al-Ani
arid.my/0001-1999

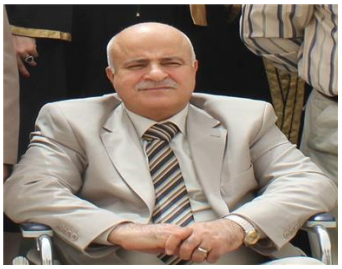

أ.د سعد سلمان عبد الله المشهداني
Prof. Dr.Saad Salman Abdallah ALmishhdani
arid.my/0001-6136

أ.د . ناصر محمود احمد الراوي
Prof.Dr.Naser Mahmoud Ahmed
arid.my/0002-0775

| Journal details | معلومات عن المجلة |
|---|---|
| Semi-annual | نصف سنوية |
| Free publication fees | رسوم النشر في المجلة / مجانا |
| All researches are open access | جميع البحوث العلمية مفتوحة الولوج |
| All scientific research should be sent for publication through | ترسل البحوث العلمية الى المجلة عبر التفاصيل أدناه |
| WWW.ARID.MY/J/AIJSSH<br>AIJSSH@ARID.MY<br>ISSN : 2663-774X | |

Published by Arabic Researcher ID (ARID)

## فهرس المجلة | Index


| البحث | اسم الباحث / الباحثين | ص |
|---|---|---|
| رسالة المحرر | أ.د. عبد الرازق مختار محمود | 6 |
| الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي محافظة واسط "أنموذجاً" (دراسة ميدانية) | أ.م.د. مثال عبد الله غني العزاوي | 8 |
| أثر الإرهاب في التنمية البشرية لسكان الدول العربية | أ.م.د. لمياء أحمد مُحسن مَخلف | 42 |
| التطرف الإلكتروني وتشكيل الرأي قراءة في دور الجامعات في الوقاية والعلاج | د.آمنة علي البشير محمد | 76 |
| الأفكار الاقتصادية لدى إخوان الصفا في رسائلهم | أ.د. صالح احميد العلي | 95 |
| التنمية في المجتمع الكويتي في منظور عينة من طلاب جامعة الكويت | أ.د.علي أسعد وطفة | 127 |
| إشكاليات التحول الديمقراطي بعد ثورة فبراير الليبية: دراسة بين العوامل الداخلية والخارجية | د. إلياس أبو بكر علي الباروني | 155 |
| مبادئ القيادة عند الملوك المسلمين في القرآن الكريم | أ.عبد الرحمن محمد محمود عطية | 171 |
| الصكوك الاستثمارية الإسلامية: أطرها الشرعية ولمحاتها القانونية | د. إيمان عبد الرحمن المشموم | 205 |
| إطار إجرائيّ مقترح لتفعيل دور البحث التربويّ في تحقيق متطلّبات مجتمع المعرفة | د. نهى إسماعيل عطير | 223 |
| Translating Drama from English Into Arabic; Linguistic Issues | د. منى أحمد الشاوي | 257 |

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

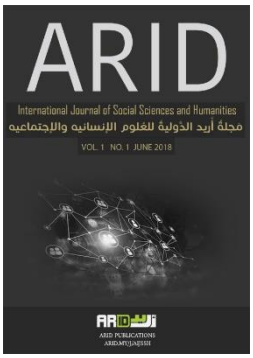


## رسالة المحرر

# تكنولوجيا التعليم

## أين ..... وإلى أين؟!

**نبدأ حديثنا بأقوال مأثورة عن التعليم والتكنولوجيا بسيطة ولكنها عميقة لشخصيات حفر التاريخ أسماءهم بحروف من نور:**

"الهدف العظيم من التعليم ليس المعرفة بل الفعل والتطبيق"

**هربرت سبنسر**

"إن الهدف الكامل من التعليم هو أن يحول المرايا إلى نوافذ"

**سيدنى هاريس**

"إن قمنا بالتعليم اليوم بنفس الأسلوب الذى تعلمنا به أمس فقد سلبنا أطفالنا الغد"

**جون ديوى**

"يمكن لآلة القيام بعمل خمسين من الرجال العاديين, لكن لا يمكن لأية آلة القيام بعمل رجل واحد من العباقرة"

**إلبرت هوبارد**

"الإنترنت أصبح الساحة العامة للقرية العالمية"

**بيل غيس**

"الخطر الحقيقي يتمثل في أن الفجوة المعرفية من شأنها أن تخلق فقراء جدد وأغنياء جدد, لا يتم التمييز بينهم بالاحتكام إلى الرأسمال المادي, ولكن بمدى ومستوى معرفتهم بالعلوم, والتقنيات, والتكنولوجيا"

**المهدى المنجرة**

فبدمج " **التعليم** " الذي هو العملية التي يتم من خلالها التفاعل بين المتعلم ومصادر التعلم في بيئة مقصودة، تشتمل على إجراءات أو أحداث منظمة ومضبوطة، تساعد على أداء أنماط سلوكية محددة، في ظل ظروف وشروط معينة في الموقف التعليمي.

مع " **التكنولوجيا** " ذلك العلم الذي يعنى بعملية التطبيق المنهجي النظامي للبحوث والنظريات، وتوظيف عناصر بشرية وغير بشرية في مجال معين؛ لمعالجة مشكلاته، وتصميم الحلول العملية المناسبة لها، وتطويرها، واستخدامها، وإدارتها وتقويمها لتحقيق أهداف محددة.

ظهر لنا مصطلح غاية في الأهمية هو **"تكنولوجيا التعليم"**, وأصبح كالطائر الذى له جناحان أحدهما عمليات تكنولوجيا التعليم والآخر منتجات تكنولوجيا التعليم، والذى كان من أهم منتجاته جهاز الكمبيوتر، وبرامجه بما نشهده اليوم من تطور.

وبدخول تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية أصبح لها أدوار متعددة, منها: زيادة الإدراك الحسي، وتقريب المضمون المراد توصيلة للمتعلم، وإثراء الفهم لدى المتعلمين، وتنمية المهارات في جميع المراحل وعلى المستويات كافة، وكذلك التدريب على التفكير المنظم وحل المشكلات بشكل خلاق ومبتكر. كما يمكن عن طريق التكنولوجيا تنويع الخبرات التي تُقدم للمتعلم؛ مما يؤدى إلى ترسيخ وتعميق هذا التعلم. كما أن التكنولوجيا تساعد على تنمية الثروة اللغوية، وبناء المفاهيم العلمية السلمية ومعالجة الخطأ منها، وكذلك تساعد على تنمية القدرة على التذوق، واختصار وقت التعليم، كما تساعد على تنويع أساليب التعليم لمواجهة الفروق الفردية بين المتعلمين، كما تساعد التكنولوجيا في أن تجعل ما يتعلمه المتعلم باقي الأثر.

ومع ظهور شبكة الإنترنت خرج لنا من رحم تكنولوجيا التعليم مصطلح لا يقل أهمية عن المصطلح السابق هو **"تكنولوجيا المعلومات"** والذي يعد الوسيلة الرئيسة لحفظ، ونشر، وتطبيق المعلومات، فقد أصبح الحصول على المعلومة بغاية البساطة والسرعة.

حيث يقول رجل الإعلام المعروف ميشيل ميكلوف: إن الدورة المعلوماتية حولت العالم إلى قرية صغيرة, والتي وصفت من قبله بأنها عبارة عن سفينة تبحر في الكون الفسيح, ركابها البشر والكائنات الحية الأخرى.

وعندما طار هذا الطائر الجبار وحلق في السماء بجناحية ظهر لنا العديد من المصطلحات التي منها على سبيل المثال لا الحصر: تكنولوجيا الواقع الافتراضي، تكنولوجيا الواقع المعزز، المستحدثات التكنولوجية، التعلم المجزأ، التعلم الإلكتروني المنتشر، إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة .

فهل يستطيع أحد أن يتوقع إلى أين تسير الوقائع داخل تلك السفينة أو القرية الصغيرة مع استمرار التقدم التكنولوجي؟

وهذا ما سنميط عنه اللثام في الأعداد القادمة إن شاء الله.

رئيس التحرير

أ.د عبدالرازق مختار محمود

arid.my/0001-2264

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

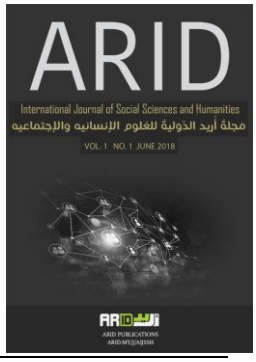


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

## The societal dimensions of illiteracy in Iraqi society Wasit province "model"

(A field study)

A. M.D Mithal Abdullah Alazzawy
Ministry of Education
Executive Board for Literacy

## الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي محافظة واسط "أنموذجاً" (دراسة ميدانية)

أ.م.د مثال عبد الله غني العزاوي
وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية

mathal.mathal@yahoo.com

**ARTICLE INFO**

***Article history:***
Received 10/04/2018
Received in revised form 19/05/2018
Accepted 01/06/2018
Available online 15/01/2019

## ABSTRACT

The aim of this study was to identify the societal dimensions of illiteracy in the Iraqi society (Wasit Governorate is a model) The sample of the study was selected (50%) except for the heads of local councils and heads of local councils. The community was selected as a research sample due to the small size of the community to identify all problems related to illiteracy. As for the directors, the Director-General has been appointed because he represents the Vice-Chairman of the Literacy Council of the Governorate, the Director of the Literacy Department as a Rapporteur of the Literacy Council of the Governorate and the Director of the Educational Planning Department of the Directorate General of Education For their expertise in providing the necessary statistics to conduct this study, and the most important segment, who have direct contact with the scholars, but they are educational supervisors number (20), directors of literacy centers number (20) and teachers and lecturers number (262), selected from them Sample by (50%), Its size(172), Data were collected from the study sample by means of questionnaire, This study aimed to know the societal dimensions that led to the increase of the illiteracy rate in the Iraqi society.

The researcher reached several conclusions, the most important of which is the lack of activation of the Compulsory Education Law and the lack of suitable school buildings for the requirements of education and their disproportionate population density plays a role in increasing school dropouts as well as unemployment and lack of opportunities and the need to work and most importantly the lack of financial allocations to secure the needs of pupils Commitment to the implementation of the Law on Literacy by enrolling students in literacy centers.

The researcher recommends the Ministry of Education should activate the decision to pay the tuition fees for students and students at all levels of education, and to build modern schools in accordance with the population density and distributed fairly in various areas of urban and rural Iraq. And adopt policies, legislation and deterrent laws to implement the law of compulsory education and extend it to the intermediate stage to eliminate the problem of educational illiteracy in the future.

**Key word: Community Dimensions - Illiteracy, Adult Education**

**الملخص**

استهدفت هذه الدراسة تعرّف الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي (محافظة واسط أنموذجاً) التي أدت إلى زيادة نسبة الأمية من وجهة نظر المعنيين، تم اختيار عينة الدراسة (عينة قصدية) بنسبة (50%) ما عدا رؤساء مجالس الأقضية ورؤساء مجالس النواحي، وبالتالي اختيار المجتمع كله كعينة بحث؛ بسبب صغر حجم المجتمع ورغبة الباحثة في التعرف على جميع المشكلات المتعلقة بالأمية. أما الإداريون فقد تم الاستعانة بالمدير العام؛ لأنه يمثل نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة، ومدير قسم محو الأمية باعتباره مقرراً لمجلس محو الأمية في المحافظة إلى جانب المهام التي يقوم بها، ومدير دائرة إحصاء واسط، ومدير التخطيط التربوي بالمديرية العامة للتربية؛ لخبرتهم في توفير الإحصائيات الضرورية لإجراء هذا البحث فضلاً عن أهم شريحة والتي لها تماس مباشر مع الدارسين ألا وهم المشرفون التربويون وعددهم (20)، ومديرو مراكز محو الأمية وعددهم (20)، والمعلمون والمحاضرون وعددهم (262)، وتم اختيار ما نسبته (50%) منهم، وبالتالي بلغ حجم العينة (172)، وتم جمع البيانات من عينة الدراسة عن طريق الاستبانة.

توصلت الباحثة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها، عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي، وقلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم، وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية، ويلعب ذلك دوراً في زيادة التسرب من المدارس، وكذلك في زيادة نسبة البطالة، وقلة فرص العمل، والأهم عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الجهات الحكومية، وعدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية، وفي نهاية البحث أوصت الباحثة وزارة التربية بتفعيل قرار صرف مخصصات الدراسة للتلاميذ والطلبة في جميع المراحل الدراسية، وبناء المدارس الحديثة بما يتلائم والكثافة السكانية، وتوزيعها بشكل عادل في مختلف مناطق العراق الحضرية والريفية, واتخاذ سياسات وتشريعات وقوانين رادعة لتطبيق قانون التعليم الإلزامي وتمديده للمرحلة المتوسطة للقضاء على مشكلة الأمية التعليمية مستقبلاً.

**الكلمات المفتاحية : الأبعاد المجتمعية ـ الأمية ـ تعليم الكبار .**

**1- المقدمـة**

أصـــبح تعليم الكبار ومحو الأمية كبرنامج غير نظامي يحتل مكانة بارزة في العالم، واســـتحوذ على اهتمام الباحثين والمربين والكتّاب، إن أعداد الأميين في العراق ومن ضـمنهم مَن بمحافظة واسـط قد تفاقم بعد عام1990؛ بسـبب الظروف الاسـتثنائية التي مر بها العراق، متمثلة في الحصـــار الاقتصـــادي, والحروب, والاحتلال، وتداعياتها التي انعكســـت آثارها على الواقع الاقتصـــادي والاجتماعي والسياسي، وما رافقه من زيادة في أعداد الأميين نتيجة تلك الآثار.

إنَّ أعداد الأميين في المجتمع العراقي حسـب تقديرات السـكان الصـادرة عن الجهاز المركزي للإحصـاء/ وزارة التخطيط لسـنة 2012, والتي اعتمدت على بيانات التعداد العام للســـكان الذي أُجريَ في عام 1997، بلغت بالفئة العمرية (15-45) ســـنة بما يقارب (3,877,059) ثلاثة ملايين وثمانمئة وسبعة وسبعين ألفاً وتسعة وخمسين أميًا، منهم (1,181,068)مليون ومئة وواحد وثمانون وثمانية وسـتون (ذكورًا)، و(2,695,991) مليونان وسـتمائة وخمسـة وتسـعون ألفاً وتسـعمائة وواحد وتسـعون (إناثًا) [1] أما تقديرات السـكان الصـادرة عن الجهاز المركزي للإحصـاء لسـنة 2012، فتُعد محافظة واسـط أعلى نسـبة للأمية فيها؛ إذ بلغت (42,13%) على مسـتوى محافظات البلد. وأيضاً أعلى نسبة للأمية في المناطق الحضرية وقدرها (29,37%) بالنسبة للمناطق الحضرية في المحافظات. أما المناطق الريفية والتي تفتقر إلى الخدمات بأنواعها بلغت في محافظة واســط أعلى نســبة للأمية؛ إذ بلغت (62,32%) بالنســبة للمناطق الريفية في المحافظات، أما نسبة النساء الأميات في ريف محافظة واسط بلغت (90,10%) **[2]**.

وقد قامت وزارة التربية بإعداد الخطط الشـــاملة لمواجهة الأمية في العراق، بعد إصـــدار قانون محو الأمية رقم 23 لســـنة 2011، وبموجبه تأســـســـت الهيئة العليا لمحو الأمية، والجهاز التنفيذي، وأقســـام محو الأمية في المديريات العامة للتربية، ومجالس محو الأمية في المحافظات، وتم الإعلان عن بدء الحملة الوطنية لمحو الأمية في المحافظات كافة بتاريخ 2012/9/11م، وفي ضـــوء ذلك بدأت تتوافد الأعداد الهائلة إلى مراكز محو الأمية بشـكل متتابع، ونظرة سـريعة على بعض الإحصـائيات تعطي تصـوراً واضـحاً عن حجم الرعاية والاهتمام الكبيرين التي أولتهما الدولة لهذه القضية المهمة، إلا أنه على الرغم من الجهود الكبيرة والدعم المتواصل، والخطط والبرامج التي وضـــعها الجهاز التنفيذي لمحو الأمية فإنَّ الإنجازات النوعية والعددية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بقيت أقل بكثير من مســـتوى الطموحات والآمال؛ إذلم يبلغ مجموع الدارســـين من فترة انطلاق التدريس في مراكز محو الأمية في محافظات العراق 2012/11/16، ولغاية 2016 سوى (919,060) تسعمائة وتسعة عشر ألفاً وستين دارسًا ودراسة، وهذا من غير النظر إلى حجم الدارسين المتسربين من مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، والذين يشـكلون هدراً تعليمياً كبيراً لا يمكن إغفاله أو السـكوت عنه[3] ، أما بالنسـبة لمحافظة واسـط - موضوع دراستنا-فبلغ عدد الدارسين فيها للفترة نفسها(49,651) تسعةً وأربعين ألفاً وستمائة وواحداً وخمسين دارساً ودارسة، وبلغ عدد المراكز التي فتحت لاستقبال الدارسين والدارسات في المحافظة (348) ثلاثمئة وثمانية وأربعين مركزاً.بدأ الالتحاق بقوة في مراكز محو الأمية بالمحافظة في مرحلة الأساس الدفعة الأولى لعام 2012-2013؛ إذ بلغ عدد الدارسين الكلي كمرحلة أساس (35022) خمسة وثلاثين ألفا واثنين وعشـرين دارسـا ودارسـة، الناجحون منهم (34351) أربعة وثلاثون ألف وثلاثمائة وواحد وخمسـون دارس ودارسـة ، وعدد المراكز ( 333)، وهذا مؤشـــر جيد إلى عدد الملتحقين.بدأ الالتحاق في مراكز محو الأمية في محافظة واســـط بالنازل بالدفعة الرابعة لعام

2016-2015؛ حيث أصبح عدد الدارسين الكلي (1091) ألفا وواحدا وتسعين،كانت مرحلة الأساس (528) خمسمائة وثمانية وعشرين دارسا ودارسة, ومرحلة التكميل (563) خمسمائة وثلاثة وستين دارسا ودارسة، وعدد المراكز (18). وهذا مؤشر سلبي في المحافظة **[4]**. وهذا مادعا الباحثة لإجراء البحث الحالي؛ للوقوف على الأبعاد المجتمعية التي أدت إلى هذه الزيادة في نسبة أعداد الأميين في محافظة واسط بمناطقها الريفية والحضرية مقارنة بالمحافظات الأخرى.

**قُسِمت الدراسة إلى أربعة مباحث :**

**المبحث الأول:** الإطار العام للدراسة,ويتكون من محورين،**المحور الأول:** عناصر الدراسة (مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، محددات الدراسة)،**المحور الثاني:**يشمل تحديد مصطلحات الدراسة(الأمية، تعليم الكبار، الأبعاد المجتمعية، المحافظة، محافظة واسط), **المبحث الثاني: الخلفية النظرية ودراسات سابقة، المبحث الثالث:إجراءات الدراسة الميدانية**(منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أداة الدراسة، الوسائل الإحصائية)،**المبحث الرابع:**عرض النتائج ومناقشتها، **المبحث الخامس, ويشمل:**الاستنتاجات، والتوصيات، والمقترحات، ثم المصادر.

**2- المبحث الأول**

**الإطار العام للدراسة**

**المحور الأول: عناصر البحث**

***أولاً-مشكلة الدراسة:***

مع انقضاء أربع سنوات منذُ إعلان الحملة لمحو الأمية في العراق 2012/9/11، لازالت الأمية جاثمة على كثير من المواطنين؛إذ وصلت نسبة الأمية في العراق لكلا الجنسين (3,877,059)، بحسب إحصاءات وزارة التخطيط لسنة (2012)،وبنسبة تقدر(21,97%)، وقد لاحظت الباحثةمن خلال عملها في الجهاز التنفيذي لمحو الأمية، ومتابعتهامجريات العمل في المديريات العامة للتربية في المحافظات بصورة عامة، ومحافظة واسط بصورة خاصةأن هنالك زيادة في أعدادالأميين؛ لذا ارتأت إجراء البحث الحالي للوقوف على الأبعاد الفعلية التي أدت إلى تلك الزيادة في أعداد الأميين.

ويُمكن تحديد مُشكلة البحث في السؤال الآتي:ما الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي(محافظة واسطأنموذجاً) التي أدت إلى زيادة أعداد الأميين؟

***ثانياً- أهميةالدراسة:***

تنبثق أهمية هذا الدراسة من أهمية موضوعها، وهو معرفة الأبعاد المجتمعية التي أدت إلى زيادة نسبة الأمية في محافظة واسط، وبيان أهمية محو الأمية وتعليم الكبار الذي يعد نوعا من أنواع التعليم الذي يفرضه العصر الحاضر, الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع, والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته، بما يسهم في خلق التنمية المستدامة، وتحقيق مجتمع خالٍ من الأمية.وتعود أهمية الدراسةإلى الأمور الآتية:

1- ارتفاع نسبة الأمية في محافظة واسط. 2- ارتفاع نسبة المتسربين من مراكز محو الأمية بالمحافظة.

***ثالثاً- هدف الدراسة:***

استهدفت الدراسة تعرّف الأبعاد المجتمعية للأمية في المجتمع العراقي (محافظة واسط أنموذجاً) التي أدت إلى زيادة نسبة الأمية من وجهة نظر المعنيين.

***رابعاً- محددات الدراسة:***

***1- المحددالمكاني:*** مجلس المحافظة، المديرية العامة للتربية في المحافظة، دائرة تخطيط إحصاء محافظة واسط، مراكز محو الأمية.

*2-* **المحدد الزماني:**من 2015/8/1 لغاية 2016/1/2.

***3- المحدد الموضوعي***: معرفة الأبعاد المجتمعيةللأمية في محافظة واسط.

**المحور الثاني: تحديد مصطلحات الدراسة:**

**أولاً- الأمية**الأبجدية**:**

حددت الأمية الأبجدية بجهل القراءة والكتابة، فعرفت لجنة الخبراء التابعة لليونسكو عام 1951 الشخص غير الأمي بأنه الشخص القادر على قراءة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير, يدور حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية. أما الشخص الذي لا يستطيع غير كتابة الأرقام أو كتابة اسمه أو بعض القوالب اللفظية المحفوظة، فلا يعد ملماً بالقراءة والكتابة وبالتالي فهو أمي**[5]**.ويقصد بالأمي طبقاً للقانون رقم 23 لسنة 2011 وتعليماته في العراق هو كل مواطن أكمل (15) خمس عشرة سنة من العمر ولا يعرف القراءة والكتابة ولم يصل إلى المستوى الحضاري**[6]**.

**ثانياً- تعليم الكبار:**

لقد أدى تطور المفاهيم والنظريات إلى اختلاط مفهوم تعليم الكبار وبعض المفاهيم الأخرى, مثل: التعليم مدى الحياة, والتعليم المستمر, والتعليم النظامي.ويتوافق مفهوم تعليم الكبار بشكل كبير مع مفهوم التعليم غير النظامي الذي يعرّف بأنه نشاط تعليمي منهجي يجري خارج إطار التعليم النظامي؛ بغرض تقديم أنواع مختارة من التعليم إلىنوعيات خاصة من الدارسين الكبار أو الصغار**[7]**.

**ثالثاً- الأبعاد المجتمعية:**

يفضل بعض العلماء استخدام كلمة علم "المجتمع" بدلاً منعلم "الاجتماع", وينسبون إلى هذا العلم بقولهم "مجتمعي" بدلاً من "اجتماعي"؛ وذلك لأن الصفة الأخيرة مثار للبس وعدم الدقة في تحديد ما يتصف بالعلم نفسه. وصفة مجتمعي تدل على كل ما يتصل بالمجتمع سواءأكان ذلك متعلقاً بتراكيب المجتمع أم بوظائفه، فيقال مثلاً البناء المجتمعي والنظم المجتمعية. إذا أخذنا بوجهة نظر أنصار "علم الاجتماع" فيمكن أن تحل كلمة "مجتمعي" محل كلمة "اجتماعي" في جميع استخداماتها التي تدل على ظواهر خاصة بالمجتمع, فنقول "الحياة المجتمعية", و"الطبقات المجتمعية", و"الأمراض المجتمعية"... إلخ. على أنه يتعين التفرقة بين "مجتمعي" و"اجتماعي" حين يتصل الأمر بالنشاط ذي الطابع الإصلاحي. فنصف هذا النشاط بأنه "اجتماعي", فنقول مثلاً "المعونات الاجتماعية", و"رابطة الإصلاح الاجتماعي"**[8]**.

**رابعاً- المحافظة:**

المحافظة هي تقسيم إداري أولي في عدد من البلدان العربية, مثل مصر, والعراق, وسورية, ولبنان, والأردن, واليمن, والكويت, والبحرين, وفلسطين, وليبيا سابقاًفي عهد الملكية, كما تشكل المستوى الإداري الثاني في السعودية والسودان.وتقسم المحافظة إلى ألوية أو أقضية أو مناطق أو نواح أو غيرها حسب الدولة.والمحافظة عادة هي التقسيم الرئيس للدولة, وتشمل مساحة واسعة, ولها مركز محافظة يكون عادة إحدى المدن الرئيسة. يديرها المحافظ, ولها مجلس بلدي منفصل.[9]

**خامساً- محافظة واسط:**

تقسيم إداري من التقسيمات الإدارية في الدولة العراقية،تقع محافظة واسط في الجزء الجنوبي من المنطقة الوسطى من العراق بين خطي طول (32-44، 36-46) وخطي عرض(75-31، 31-32)،تحدها من الشمال العاصمة بغداد، ومن الشمال الشرقي محافظة ديإلى، ومن الشرق جمهورية إيران الإسلامية، ومن الجنوب الشرقي محافظة ميسان، ومن الجنوب محافظة ذي قار، ومن الغرب تحدها محافظتا بابلوالديوانية,وتبلغ مساحة محافظة واسط(17153) كم$^2$, وتشكل نسبة(3,95%)من مساحة العراق البالغة (434120)كم$^2$**[10]**,وبلغ مجموع سكان المحافظة حسب آخر تعداد للسكان عام1997(687354) نسمة، ويقدّر

عدد سكانها في الوقت الحالي حسب إحصائية وزارة التجارة(البطاقة التموينية)(853618)نسمة، وتضم (17) وحدة إدارية بين قضاء وناحية **[11]**.

**3- المبحث الثاني**

**الخلفية النظرية ودراسات سابقة**

**المحور الأول: الأبعاد المجتمعية**

**تمهيد:**

يمثل موقع محافظة واسط عنصراً من العناصر الطبيعية المهمة التي تسهم في صياغة خصائص محافظة واسط، وهي إحدىالمحافظات الثماني عشرة التي يتكون منها العراق، وتعد المحافظة من أكثر محافظات العراق اهتماما بالزراعة. تتشكل محافظة واسط (منطقة الدراسة) من ستة أقضية, وهي كما يأتي:

1 – مركز قضاء الكوت, وترتبط به إداريا ناحيتان, هما ناحية واسط وناحية شيخ سعد.2 – مركز قضاء النعمانية, وترتبط به إداريا ناحية الأحرار.3 – مركز قضاء الحي, وترتبط به إداريا ناحيتان, هما ناحية الموفقية وناحية البشائر. 4 – مركز قضاء بدره, وترتبط به إداريا ناحيتان, هما ناحية جصانوناحية زرباطية. 5 – مركز قضاء العزيزية, وترتبط به إداريا ناحيتان, هما ناحية (الحفرية سابقاً وتاج الدين حالياً) وناحية الدبوني.6 – مركز قضاء الصويرة, وترتبط به إداريا ناحيتان, هما ناحية الزبيدية وناحية الشحيمية.**[12]**

**أولاً -الأبعاد الاقتصادية للأميين:**

تعد الأمية من الظواهر الاجتماعية للسكان, وهي ذات عمق تاريخي في أغلب المجتمعات السكانية,ومنها العراق وبضمنه محافظة واسط، ولقد أسهمت مجموعة أسباب في تفاقم هذه الظاهرة في السنوات السابقة، ولعل الأمية عملت إلى حد معين بالتأثير في الخصائص الاقتصادية للسكان الأميين, من حيث نشاطهم الاقتصادي, ومستواهم المعيشي,وغيرها من الخصائص التي أثرت بدورها على بعض الخصائص الاجتماعية للسكان.وستتناول الدراسةبعض الأسباب الاقتصادية للسكان الأميين المتمثلة في:-

***1-المستوى المعيشي:***

هنالك العديد من التصنيفات للتركيب الاقتصادي, ومنها التصنيف الذي اعتمدتهُ الأمم المتحدة, والذي يقسم التركيب الاقتصادي إلى عشرة أنشطة اقتصادية(**)، فيما اعتمدت الدراسة تصنيف الأنشطة الاقتصادية إلى أربعة أنشطة رئيسة؛ بما ينسجم مع مهن الأميين بالمحافظةبـــــ (زراعي، صناعي، تجاري، الخدمات). إن السكان الأميون العاملون في محافظة واسط بلغ عددهم (425), حيث شكلوا في القطاع الخاص في حضر محافظة واسط ما نسبته (95.2%) وفي ريف المحافظة (98.7%)، أما الأميون العاملون في القطاع الحكومي فكانت نسبتهم في حضر محافظة واسط (4.8%) وفي ريفه (1.3%)،وهذه النسب فرضتها المؤهلات المتدنية للأميين التي لم تسمح لهم بالعمل في القطاعات الاقتصـــادية الحكومية، إن أغلب العاملين في هذا النشـــاط هم من المناطق الريفية الذين يعملون في الزراعة وتربية الحيوانات، والذين لم يتمكنوا من العمل في مجالات أخرى **[13]**.

***2- العمل لسد حاجة الأسرة:***

قد يضطر بعض الأبناء نظراً لتدني المستوى المعيشي لأسرهم أو غياب المعيل فيها- بسبب حالتهم الصحية أو لفقدانهم في الأزمات الأمنية أو الحروب والوفاة-إلى التسرب من المدارس أو عدم الالتحاق فيها ودخول بعضهمسوق العمل؛ لسد حاجة أسرهم معيشياً على الرغم من صغر أعمارهم, وعدم امتلاكهم المهارات والقدرات الجسمانية, مما يضطرهم للقيام بأعمال هامشية, كدفع العربات, وبيع الأكياس, وجمع القناني المعدنية الفارغة, وغيرها من الأعمال التي تعود إليهم بمورد مادي قليل يسهم في سد جزء من حاجات أسرهم، وهذا العمل في هذا الوقت المبكر من العمر قد يكون سببًا في تحويل بعضهم إلى أميين مستقبلاً**[14]**.

***3- عائدية المسكن للسكان الأميين:***

أن أهمية المسـكن لا يمكن تجاهلها؛ لما لها من أثر في تأمين حياة السـكان وشـعورهم بالاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي وحتى النفسي،فضلاً عن تأثيره كأحد العناصر المهمة في تحقيق التنمية البشرية للمجتمعات السكانية.كما لا يمكن إهمال دور المسكن في تحقيق متطلبات العملية التعليمية؛ لما يوفره من استقرار اقتصـادي ونفسـي وذهني للدخول في العملية التعليمية أو الاسـتمرار فيها, وهذا ما أقرته المواثيق والقوانين التي أعدتها المحافل الدولية وأكدت عليها في العقود الماضـية, وأصـبح الحق في المسـكن الملائم أحد حقوق الإنسـان الأساسية، كما جاء في الدستور العراقي وشدد في فقراته على توفير السكن اللائق لكل مواطن؛ ليضمن كرامته في العيش الكريم**[15]**.

(*) يقسم تصنيف الأمم المتحدة التركيب الاقتصادي على الأنشطة الآتية : – 1. زراعة الغابات والصيد 2. التعدين 3. الصناعة 4.الكهرباء والغاز والماء 5. التشـــييد والبناء 6. التجارة 7. النقل والتخزين والمواصـــلات 8. الخدمات 9– التمويل والتأمين والعقارات10. العاطلون عن العمل.

**ثانياً- الأبعاد الاجتماعية للأميين:**

لا يمكن إغفال دور الأسباب الاجتماعية في أمية السكان ومستوياتهم التعليمية، وقد لا تقل أهميتها عن الأسباب الاقتصادية, من حيث علاقتها بمشكلة الأمية باعتبارها ذات بعدٍ اجتماعي وسكاني. والأسباب الاجتماعية متمثلةفي:

***1- العادات والتقاليد:***

تتمثل العادات والتقاليد الاجتماعية في القيم والتقاليد التي تسود المجتمع, وتسهم في تحديد العلاقات الاجتماعية بين أبنائه ولاسيما الإناث بصورة خاصة.وللعادات والتقاليد آثارها على المرأة الحضرية سواء ما كان منها سلباً أو إيجاباً؛ لذا ينبغي الاهتمام بالقيم والعادات والتقاليد التي تعزز من مكانة المرأة ومستواها الاجتماعي.وللعادات والتقاليد أثرها البارز في خصائص السكان الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية, ويكون تأثيرها أكثر وضوحاً على السكان ذوي الخلفية الاجتماعية الريفية لما له صلة بالتعليم؛ إذ لا تفضل تلك الأسر استمرار المرأة بالدراسة حتى المستوى الجامعي, وفي الغالب تفضل استمرار المرأة حتى التعليم المتوسط أو الثانوي. إن تغير القيم والعادات والتقاليد لا يتم بشكل تدريجي رغم كثرة المؤثرات التي تتمثل في وسائل الإعلام, والتعليم, والظروف التي تمر بها البلد ومنه حضر محافظة واسط، فالنظرة السلبية تجاه عمل المرأة كانت تسود في المجتمعات العربية إلاّإنها بدأت تتغير, رغم أنها تفضل العمل المنزلي, وفضلت عملها في بعض المهن دون غيرها**[16]**.

***2- المستوى التعليمي:***

يعد المستوى التعليمي من المؤشرات المهمة التي تسهم في تطور الفرد والمجتمع؛ فالسنوات التي يقضيها الفرد في التعليم تسهم في رفع درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ورفع مستواه الحضري، والمستوى التعليمي للفرد لا يحدد فقط مستوى الدخل في كثير من الأحيان بل يحدد نوع المهنة التي يمارسها الفرد. وتعدّ الخصائص التعليمية من الخصائص المهمة للسكان؛ كونها متغير مهم في تفسير السلوك الديموغرافي، وهي من المميزات الاجتماعية المهمة؛ حيث يؤثر التحصيل الدراسي للفرد على مستوى حياته المعيشية ومركزه الاجتماعي، وكذلك لها تأثير مهم في صحته ونظرته للحياة، ومن ثمفإن المستوى التعليمي للسكان له تأثير كبير على المستوى الاقتصادي والتطور الحضاري والاجتماعي للمجتمع**[17]**.

***3-المستوى التعليمي لأبوي الأميين:***

الأسرة هي المسئول الأول عن تربية الأطفال في المراحل الأولى من حياتهم, وهي بذلك تمثل البيئة الأولى لتنشئة الأطفال اجتماعياً، ولعل المستوى التعليمي والثقافي للوالدين ينعكس ويؤثر بصورة مباشرة على مستوى التحصيل الدراسي والثقافي لأبنائهم.كذلك يمكن اعتبار المستوى التعليمي للآباء مؤشراً مهماً لنتائج الأبناء التعليمية والسلوكية **[18]**، وقد أكدت نتائج مجموعة من الباحثين أن خلفية الوالدين التعليمية والثقافية تؤثر وبشكل كبير فيتدني المستويات المعرفية

للأبناء, من حيث عدم إشراكهم بالتعليم, أو تركهِ بعد فترة قصيرة, بعكس الآباء المتعلمين الذي ينصب اهتمامهم على توفير بيئة ملائمة لعملية تعليم أبنائهم وتوجيههم وتحفيزهم على التعلم, فضلاً عن الحوافز المقدمة من قبل الآباء إلىالأبناء**[19].**

**ثالثاً: الأبعاد السياسية للأميين :**

للأسباب السياسية دور واضح في حرمان عدد كبير من السكان من حق التعليم والالتحاق بالمدارس وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي التي أدت إلى أمية الكثيرين لاسيما في المراحل الابتدائية, ولا يمكن الاستغناءعن الأمن والسلم والعيش الكريم للمجتمعات السكانية؛ لأنها من أهم حقوق الإنسان وعوامل استقراره**[20]**.لقد مر العراق وبضمنهِ محافظة واسط بظروف سياسية, تمثلت في حروب عسكرية, وعقوبات اقتصادية, وعدم استقرار أمني كان لها الأثر البالغ في تدني الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبضمنها التعليمية؛حيث أشارت مؤشرات البيئة والتنمية في العراق أن نسبة الإنفاق على التعليم قد انخفضت من (63.4%) عام 1969م إلى (11.6%) عام 1995م, مما أنعكس بدورهِ على ارتفاع أعداد الأميين في العراق, وهذا ما يوضح أثر الاستقرار السياسي أو الأمني في الارتقاء بالعملية التعليمية**[21]**.

**رابعاً- التركيب التعليمي لمحافظة واسط :**

ترتفع نسبة الأمية بين سكان محافظة واسط؛ حيث بلغت النسبة (22%) من مجموع السكان لعام 2007. ويرجع ذلك إلىارتفاع نسبة سكان الريف بالنسبة لسكان الحضر, وما يحويه المجتمع الريفي من عادات وتقاليد تحد من تعليم الأبناء خاصةً الإناث منهم، وفيما ترتفع نسبة الأمية تنخفض نسبة من هم دون الابتدائية؛ حيث تصل النسبة إلى (18.1%) من مجموع السكان. ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق والمحافظة، حيث دعت الحاجة المعيشية إلى عزوف عدد من العوائل عن تعليم أبنائهم, أو ترك عدد من الطلبة مدارسهم وتوجههم نحو العمل خاصةً في الريف**[22]** .

**المحور الثاني:دراسات سابقة (عراقية)**

***1- دراسة ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي* [23]**

تتلخص أهمية هذه الدراسة حول الأمية الأبجدية التي تعد إحدى المشاكل السكانية التي لا زالت تعاني منها الدول النامية بعد انحسارها في الدول المتقدمة. ومشكلة الأمية تستحق الاهتمام والتوجه نحوها والبحث فيها؛ لانتشارها بين سكان المجتمعات النامية، ولما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وصحية.وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة السكان الأميين في محافظة واسط من حيث حجمهم, وخصائصهم, وبعض خصائص أسرهم، فضلاً عن توزيعهم العددي والنسبي والبيئي والنوعي.

***2- دراسة علي عبد الأمير ساجت*[24]**

يتباين التوزيع الجغرافي للأمية مكانياً, وتختلف نسـبها من محافظة إلى أخرى وتتأثر بمتغيرات عدة،وأهمية هذه الدراسـة تتمثل في الوقوف على بعض أسباب تباين التغير المكاني للظاهرة باختبار المتغير التابع (حجم السكان الأميين) مع عدد من المتغيرات الديموغرافية والعمالة (المتغيرات المستقلة).

## 4- المبحث الثالث

**إجراءات الدراسة الميدانية**

تعد هذا الدراسـة من الدراسـات الوصـفية, والتي لا تقف عند مجرد البيانات والحقائق، بل تتجه إلى تصـنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرهاالاستخلاص دلالاتها وتحديدها بالصـور التي هي عليها كمياً وكيفياً؛ بهدف الوصـول إلى نتائج نهائية يمكن تعميقها، وانطلاقاً من عنوان البحث وأهدافه فقد اعتمدت الباحثة المناهج الآتية: المنهج التاريخـــــي,ومنهج المسح الاجتماعي.

**أولاً-مجتمع الدراسة:**

تكوّن مجتمع الدراســةالكلي من محافظة واســط، إذ بلغ (3018)فرداً،اســتخدمت الباحثة العينة القصــدية، واختارت مجموعة من المسئولين والعاملين ضمن مشروع محو الأمية, وهم{الإداريون: المدير العام للتربية/ نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة، ومدير إحصــاء محافظة واســط، ومدير التخطيط التربوي بالمديرية العامة للتربية، ومدير قســم محو الأمية، ورؤســاء مجالس محو الأمية في الأقضية، ورؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، والمشرفون التربويون على مراكز محو الأمية، ومديرو مراكز محو الأمية، والمعلمون والمحاضرون في المراكز} لكونهم الأكثر قرباً واهتماما بموضوع تعليم الكبار ومحو الأمية، ولأهمية دورهم في مشروع محو الأمية.

**ثانياً- عينة الدراسة:**

تم اختيار عينة الدراسة (عينة قصدية) بنسبة (50%) ما عدا رؤساء مجالس الأقضية ورؤساء مجالس النواحي، فقد تم اختيار المجتمع كله كعينة بحث؛ بسبب صغر حجم المجتمع ورغبة الباحثة في تعرف جميع المشكلات المتعلقة بالأمية. أما الإداريون فقد تم الاستعانة بالمدير العام؛ لأنه يمثل نائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة، ومدير قسم محو الأمية باعتباره مقرراً لمجلس محو الأمية في المحافظة إلى جانب المهام التي يقوم بها، ومدير دائرة إحصاء واسط، ومدير التخطيط التربوي بالمديرية العامة للتربية؛ لخبرتهم في توفير الإحصائيات الضرورية لإجراء هذه الدراسة,فضلاًعنأهم شريحة والذين لهم تماس مباشر مع الدارسين, ألا وهمالمشرفون التربويون وعددهم(20)، ومديرو مراكز محو الأمية وعددهم (20)، والمعلمون والمحاضرون وعددهم (262) وتم اختيار عينة منهم بنسبة (50%).

**ثالثاً- الوسائل الإحصائية:**

استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل إجابات عينة الدراسة.

**5- المبحث الرابع**

**تحليل النتائج ومناقشتها**

تم التحليل وفق ست مراحل: في المرحلة الأولى تحليل إجابات الإداريين، وفي المرحلة الثانية تحليل إجابات رؤساء مجالس الأقضية، أما في المرحلة الثالثة تحليل إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، والمرحلة الرابعة تم تحليل إجابات المشرفين التربويين، وفي المرحلة الخامسة تحليل إجابات مديريمراكز محو الأمية، وفي المرحلة السادسة تحليل إجابات المعلمينوالمحاضرين؛ وذلك للحصول على نظرة شمولية لكل الجوانب ولجميع الأطراف التي لها علاقة ومساس بالمجتمع المحلي في محافظة واسط .ولابد من الإشارة إلى أن جميع المحاور حصلت على درجات حدةوأوزان مئوية عالية ومتقاربة جداً؛ إذ حصل (المحور التعليمي والتربوي) على المرتبة الأولى من حيث الأهمية بدرجة حدّة مقدارها (2,47) ووزن مئوي مقداره (82,32%)، في حين حصل على المرتبة الثانية (المحور الاقتصادي) بدرجة حدّة بلغت (2,37)ووزن مئوي (79,05%), واحتل المرتبة الثالثة محور (الأسباب الإستراتيجية التي تتعلق بانخفاض أعداد الدارسين بالالتحاق في مراكز محو الأمية) بدرجة حدّة بلغت (2,25) ووزن مئوي بلغ (75,04%). والجدول (1) يوضح ذلك.

**جدول (1):يبين درجات الحدّة والوزن المئوي للمحاور الرئيسة للدراسة**

| ت | المحـور | درجة الحدة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|
| 1 | المحور التعليميوالتربوي | 2,47 | %82,32 |
| 2 | المحور الاقتصـــــادي | 2,37 | %79,05 |
| 3 | المحورالإستراتيجـــي | 2,25 | %75,04 |

ويشـــير هذا الجدول إلارتفاع في معدلات درجات الحدّة والأوزان المئوية, وهذا يدل على أنَّ الفقرات التي وردت في محاور أداة الدراســة تتميز بالأهمية والواقعية, وتشـــكل ســـبلاً فاعلة للنهوض بواقع المحافظة ومحو الأمية,وتعرف ما يواجهه أبناء المحافظة من مشـــكلات مجتمعية, والعمل على وضع الحلول والمقترحات للحد منها***وفيما يلي تحليل الإجابات وفق محاور الدراسة:-***

**أولاً- المحور الاقتصادي والاجتماعي:**احتل هذا المحور المرتبة الثانية ضمن المحاور الثلاثة التي شملتها أداة الدراسة.

***1- إجابات الإداريين[1]***

(1) ونقصـــد بالإداريين كلاً من المدير العام للتربية، ونائب رئيس مجلس محو الأمية في المحافظة، ومدير التخطيط التربوي بالمديرية العامة للتربية، ومدير دائرة إحصاء محافظة واسط / وزارة التخطيط، ومدير قسم محو الأمية في المحافظة، ومقرر مجلس محو الأمية في المحافظة.المادة (12) من قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011.

أولاً- يشكّل في كل مركز محافظة (مجلس محو الأمية) وفقاً لما يأتي:-

أ- المحافظ ... رئيساًب- مدير عام التربية ... عضواً ونائباً للرئيسج- قائمقامو الأقضية ... أعضاءاًد- ممثل عن وزارة الدفاع ... عضواًهـ- ممثل عن وزارة الداخلية ... عضواًو- ممثل عن منظمات المجتمع المدني يختاره مجلس المحافظة ... عضواً

يبين الجدول (2) إجابات الإداريين لتحديد الفقرات الأكثر تأثيراً في استشراء الأمية بالمحافظة, وخاصةً أنهم يحتلون مواقع إدارية مهمة في المحافظة وذات صلة بالعملية التربوية، حيث احتلت الفقرة (بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ ...إلخ)المرتبة الأولى؛ إذ حصلت على درجة حدّة بلغت (2,25) ووزن مئوي (75,00%)، وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرات الثلاثة (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة ...إلخ) و(عدم توافر مخصصات مالية ...إلخ) و(قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية ...إلخ)، إذ حصلت على درجات حدّة متشابهة بلغت (2) ووزن مئوي(66,67%). بينما نجد الإداريين أكدوا أهمية زيادة أعداد المدارس بحيث تتناسب مع الكثافة السكانية للمدينة، وتعُد مشكلة بعُد المدارس من المشاكل المعقدة التي يعاني منها المجتمع المحلي وخاصة في القرى والأرياف, حيث قلة الخدمات الأساسية أو عدمها في بعض الأحيان مما يؤثر على التحاق التلاميذ بالمدارس وإدامة استمرارية دوامهم وخاصة الإناث؛ هنالأكثر تضرراً بسبب طبيعة عادات وتقاليد المجتمع الواسطي.

**جدول (2):يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية للإداريين**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 3 | بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم. | 2,25 | %75,00 |
| 2 | 1 | تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة. | 2 | %66,67 |
| 3 | 2 | عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة. | 2 | %66,67 |
| 4 | 5 | قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة. | 2 | %66,67 |
| 5 | 4 | ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها. | 1,75 | %58,33 |

***2- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية[2] (قائمقامو):***

أما بالنسبة لقياس درجة الحدّة والوزن المئوي لإجابات رؤساء مجالس محو الأمية في القضاء (القائمقام) يبين الجدول (3) وجهة نظرهم في هذا المحور، وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (عدم توافر مخصصات مالية ...إلخ) على أعلى درجة حدّة بلغت (2,67) ووزن مئوي (88,89%).وجاءت بالمرتبة الثانية وبدرجات حدّة وأوزان مئوية متساوية الفقرات الثلاثة (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة

---

ز- ممثل عن نقابة المعلمين ... عضواًح- مدير قسم محو الأمية في المديرية العامة للتربية ... عضواً ومقرراً

(1) المادة (13) من قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011أولاً- يشكل في كل قضاء مجلس لمحو الأمية على النحو الآتي:-

أ- القائمقام ... رئيساًب- مدير قسم التربية في القضاء ... عضواً ونائباً للرئيسج- مدير شرطة القضاء ... عضواً

د- رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي ... أعضاءاًهـ- ممثل عن منظمات المجتمع المدني يختاره المجلس الأعلى في القضاء ... عضواًو- ممثل عن نقابة المعلمين ... عضواًز- مشرف تربوي ... عضواً ومقرراًثانياً- لرئيس مجلس محو الأمية في القضاء بتوصية من مجلس محو الأمية في الناحية تشكيل لجان محلية لمحو الأمية في القُرى من الأشخاص الذي يرشحهم مجلس الناحية، حيثما دعت الضرورة لذلك.

البطالة....إلخ)و(بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ....إلخ ) و(ارتفاع أجور النقل ....إلخ) بدرجة حدّة بلغت (2,50) ووزن مئوي (%83,33).

أقر[3]مجلس الوزراء مخصصات مالية كما موضح في نصي القرارين (207) لسنة 2013 و(417) لسنة 2013 قيام وزارة المالية بتسليف وزارة التربية مبلغ قدره (50,000,000,000) خمسون مليار دينار، للجانب المالي دور مهم في تسيير كل الأمور التي تخص العملية التربوية والتعليمية,ونظراً لإيقاف المخصصات المالية للدارسين ومديري المراكز والمشرفين التربويين وموظفيالخدمة بسبب الأزمة الاقتصادية الذي يمر بها البلد تسرب الدارسون وأغلقت أعداد كبيرة من مراكز محو الأمية.. مما أسهم في ارتداد الأمية وعدم مواصلة التعلم في مناطق عدة في المحافظة, وخاصةً تلك المناطق التي تعاني من انخفاض بالمستوى الاقتصادي والمعاشي.

**جدول (3):يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لرؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 2 | عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة. | 2,67 | %88,89 |
| 2 | 1 | تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالةوانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة. | 2,50 | %83,33 |
| 3 | 3 | بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم. | 2,50 | %83,33 |
| 4 | 4 | ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها. | 2,50 | %83,33 |
| 5 | 5 | قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة. | 2,.. | %66,67 |

***3- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي[4] (مديري النواحي):***

جدول (4) يبين إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي على فقرات المحور الاقتصادي، إذ جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (عدم توافر مخصصات مالية ...إلخ)بدرجة حدّة بلغت (2,36) ووزن مئوي (78,79%) واحتلت المرتبة الثانية الفقرة (قيام الآباء بإجبار أبنائهم

3- أولاً- نص قرار (207) لسنة 2013."بناءً على ما عرضه نائب رئيس الوزراء الدكتور (صالح محمد المطلك) بشكل طارئ خلال جلسة اجتماع مجلس الوزراء. قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ 2013/5/21 الموافقة على ما يأتي:-قيام وزارة المالية بتسليف وزارة التربية مبلغ مقداره (50,000,000,000) خمسون مليار دينار لتسديد رواتب معلمي محو الأمية، ويجري تسويتها لاحقاً من الوفر المالي الذي سيتحقق في الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013"

ثانياً- نص قرار (417) لسنة 2012.بناءً على ما عرضته وزارة التربية/ المديرية العامة للشؤون المالية بموجب كتابها ذي العدد: م/8858 والمؤرخ في 2013/9/23.قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الثانية والأربعين المنعقدة بتاريخ 2013/10/1 ما يأتي:-الموافقة على تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (207) لسنة 2013 ليصبح بالشكل الآتي:قيام وزارة المالية بتسليف وزارة التربية مبلغ قدره (50,000,000,000)خمسون مليار دينار لصرف مبلغ مقطوع مقداره (200,000) مائتا ألف دينار شهرياً لكلا من مدير مركز محو الأمية والمشرف ومبلغ مقطوع مقداره (150,000) مائة وخمسون ألف دينار شهرياً لكل محاضر ومبلغ مقطوع مقداره (100,000).

4- ثانياً- يشكل في كل ناحية مجلس لمحو الأمية على النحو الآتي:-أ- مدير الناحية ... رئيساً-ب- مشرف تربوي ... عضواً ونائباً للرئيسج- ضابط مركز شرطة الناحية ... عضواًد- ممثل عن منظمات المجتمع المدني يختاره المجلس المحلس في الناحية ... عضواًهـ- ممثل عن نقابة المعلمين ... عضواًو- مشرف تربوي ... عضواً ومقرراً.

بترك المقاعد الدراسية ....إلخ) بدرجة حدّة بلغت (2,27) ووزن مئوي (75,76%).ونجد تشابه وجهات النظر والآراء لكل من رؤساء مجلس الأقضية ورؤساء مجالس النواحي بحكم مسئولياتهم, فهم الأكثر تفهماً ومعرفة للمجتمع المحلي.

**جدول (4):يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لرؤساء مجالس محو الأمية في النواحي**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الـوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 2 | عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة. | 2,36 | %78,79 |
| 2 | 5 | قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة. | 2,27 | %75,76 |
| 3 | 1 | تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالةوانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة. | 2,18 | %72,73 |
| 4 | 3 | بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم. | 2,18 | %72,73 |
| 5 | 4 | ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها. | 2,09 | %69,70 |

***4- إجابات المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية:***

أما بالنسبة لآراء المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية في المحافظة في هذا المحور وكما مبين في الجدول (5) قد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرتان (عدم توافر مخصصات مالية ...إلخ) و(تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة...إلخ)؛ إذ حصلتا على درجتي حدّة متقاربة بلغت (3,0و2,6) ووزنين مئويين (100%و93,33%)، بينما جاءت بالمرتبة الثانية الفقرتان (قيام الآباء بإجبارأبنائهم بترك المقاعد الدراسية ....إلخ) و(بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ ...إلخ)؛ إذ حصلتا على درجتي حدّة متقاربة بلغت (2,6و2,5) ووزنين مئويين (86,67%و83,33%).

إنَّالتسرب ظاهرة سلبية واسعة الانتشار في الوسط التعليمي, ذات مخاطر جمة اقتصادية واجتماعية ونفسية وسلوكية على التلميذ والأسرة والمجتمع؛ لأنها تُعطل المشاركة المنتجة بالمجتمع، لذا فإنَّ ضعف المستوى الاقتصادي للكثير من الأسر في المحافظة وخاصةً المناطق النائية دفع أبناؤها إلى ترك مقاعد الدراسة والعمل خارج المنزل في أعمال هامشية مثل التسول وغيرها؛ لدعم دخل الأسرة.

**جدول (5):يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية للمشرفين التربويين**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الـوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 2 | عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة. | 3 | %100 |
| 2 | 1 | تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة. | 2,8 | %93,33 |
| 3 | 5 | قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة. | 2,6 | %86,67 |
| 4 | 3 | بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم. | 2,5 | %83,33 |
| 5 | 4 | ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها. | 2,4 | %80,00 |

***5- إجابات مديري مراكز محو الأمية:***

أما بالنسبة لإجابات مديري مراكز محو الأمية يبين الجدول (6) وجهة نظرهم في هذا المحور، وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها)؛ إذ حصلت على درجة حدّة بلغت (2,5) ووزن مئوي (83,33%)، بينما جاءت بالمرتبة الثانية الفقرتان (بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ....إلخ) و(عدم توافر مخصصات مالية ....إلخ)؛إذ حصلتا على درجتي حدّة متقاربة بلغت (1,9و1,8)، ووزنين مئويين(63,33%و60,00%).إنَّ بُعد المدرسة عن التلميذ وتأثيره السلبيله التأثير

ذاتهبالنسبة لمراكز محو الأمية وبُعدها عن الدارسين وخاصةً كبار السن؛ فيعُد عاملاً مهماً لعدم الانتظام والدوام فيها؛ وذلك بسبب ارتفاع أجور النقل, وانخفاض المستوى المعاشي, وانقطاع المخصصات المالية الممنوحة للدارسين، وهذا سبّب في عدم التحاق الدارسين بمراكزهم ومن ثم ازدياد نسبة الأمية في المحافظة.

**جدول (6):يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المئوية لمديري مراكز محو الأمية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 4 | ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها. | 2,5 | %83,33 |
| 2 | 3 | بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم. | 1,9 | %63,33 |
| 3 | 2 | عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة. | 1,8 | %60,00 |
| 4 | 1 | تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالةوانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة. | 1 | %33,33 |
| 5 | 5 | قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة. | 0,42 | %41,00 |

***6-إجابات المعلمين والمحاضرين في مركز محو الأمية:***

يبين الجدول (7) إجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية على فقرات المحور الاقتصادي، إذ حصلت على المرتبة الأولى الفقرتان (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر ...إلخ) و(عدم توافر مخصصات مالية ....إلخ) بدرجتي حدّة متقاربة بلغت (2,64و2,56) ووزنين مئويين (87,88%و85,35%)، بينما حصلت الفقرة (قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية ...إلخ) على المرتبة الثانية بدرجة حدّة بلغت (2,35) ووزن مئوي (78,28%). المجتمع العراقي شأنه شأن مجتمعات الدول النامية تعرض لتغيرات اقتصادية أثرت على المستوى المعاشي للسكان, نتيجة الحروب والعقبات الاقتصادية التي أدت إلى زيادة نسبة الفقر, ويبدو ذلك واضحاً في حضر محافظة واسط, وهو أكثر وضوحاً بالنسبة للأسر الريفية المهاجرة, وكثير من أفرادها لا يملكون مؤهلات علمية للحصول على مهن تدر عليهم مردودا ماديا برفع مستواهم المعيشي؛ لذا اقتصر عملهم في مهن هامشية لا تسد إلا جزء من متطلبات واحتياجات أسرهم، وبحسب التقرير الدولي للجنة الدولية للسياسات السكانية "إنَّ (23%) من سكان العراق تحت خط الفقر الوطني في عام 2007".

**جدول (7) :يوضح فقرات المحور الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المئوية للمعلمين والمحاضرين مراكز محو الأمية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالةوانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة. | 2,64 | %87,88 |
| 2 | 2 | عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة. | 2,56 | %85,35 |
| 3 | 5 | قيام الآباء بإجبار أبنائهم بترك المقاعد الدراسية لغرض مساعدتهم في أعمال الزراعة بسبب الطبيعة الريفية للمحافظة. | 2,35 | %78,28 |
| 4 | 4 | ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها. | 2,27 | %75,51 |
| 5 | 3 | بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم. | 2,17 | %72,47 |

**ثانياً- المحور التعليمي والتربوي**

احتل المحور التعليمي والتربوي المرتبة الأولى من حيث الأهمية بدرجة حدّة (2,47) ووزن مئوي (82,32%). ويتكون هذا المحور من (11) فقرة تبين أسباب تدني الوضع التعليمي والتربوي, والتي أدت إلى تفشي الأمية في محافظة واسط، ويتبين من التحليل حصول جميع الفقرات على درجات حدّة عالية جداً، وهذا يدل على اتفاق أفراد العينة بشكل كلي وواضح على أهمية الفقرات الواردة في هذا المحور.

***1- إجابات الإداريين:***

يبين الجدول (8) إجابات الإداريين فقد حصلت الفقرتان (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم ...إلخ) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,25) ووزن مئوي (75,00%)، بينما حصلت الفقرات (قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية ...إلخ) و(قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم ...إلخ ) و(وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة ...إلخ) و(ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي ...إلخ) بالمرتبة الثانية.إنَّ أكثر ما يقلق هو عدم وجود تعداد سكاني دقيق للحكومة العراقية، فلا توجد صورة واضحة عن معدلات الولادة، وأنماط الهجرة التي على أساسها يتم تحديد المكان الذي يجب أن تبنى عليه المدارس وفقاً لكثافة السكان والحاجة المحلية،وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية في بناء مدارس جديدة في مختلف أنحاء العراق، إلا إنَّ هناك عوامل عدّة تحول دون نجاح تلك الجهود, منها عدم وجود تنسيق وترابط بين عمل المؤسسات الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، وعدم وجود موارد كافية، وعدم استقرار الحالة الأمنية مع بيروقراطية صنّاع القرار. كل ذلك أسهمَ في تردي مسارات العملية التربوية وعزوف أعداد كبيرة من الطلبة عن إكمال دراساتهم.

**جدول (8):يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات الإداريين**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي. | 2,25 | %75,00 |
| 2 | 2 | قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية. | 2,25 | %75,00 |
| 3 | 3 | يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية. | 2,00 | %66,67 |
| 4 | 6 | قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة ، الوسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية ....إلخ) في بعض المدارس. | 2,00 | %66,67 |
| 5 | 7 | قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة. | 2,00 | %66,67 |
| 6 | 8 | وجود عدد كبير من الأسر غير المتعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي. | 2,00 | %66,67 |
| 7 | 9 | ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية. | 2,00 | %66,67 |
| 8 | 11 | عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي إدىإلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي. | 2,00 | %66,67 |
| 9 | 4 | ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها. | 1,75 | %58,33 |
| 10 | 5 | إيقاف العمل بالتغذية المدرسية. | 1,75 | %58,33 |
| 11 | 10 | عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ. | 1,75 | %58,33 |

***2- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية (قائمقامو):***

حصلت فقرة (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ...إلخ) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة (2,83) ووزن مئوي (94,44%)، بينما حصـــلت الفقرات (إيقاف العمل بالتغذية المدرســـية) و(عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي ...إلخ) على المرتبة الثانية بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,76) ووزن مئوي (88,89%)، كما موضح في الجدول (9).

**جدول (9):يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات رؤساء مجالس محو الأمية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الـوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 4 | ضـعف توظيف وسـائل الإعلام المرئية والمسـموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها. | 2,83 | %94,44 |
| 2 | 5 | إيقاف العمل بالتغذية المدرسية. | 2,67 | %88,89 |
| 3 | 1 | عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي. | 2,67 | %88,89 |
| 4 | 11 | عدم التخطيط الإسـتراتيجي لرفع المسـتوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي. | 2,67 | %88,89 |
| 5 | 2 | قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية. | 2,50 | %83,33 |
| 6 | 6 | قلة الخدمات والمسـتلزمات الضـرورية والأسـاسـية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة ، الوسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية ....إلخ) في بعض المدارس. | 2,50 | %83,33 |
| 7 | 3 | يعاني بعض التلاميذ من صـعوبة المناهج والمقررات الدراسـية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية. | 2,33 | %77,78 |
| 8 | 7 | قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة. | 2,33 | %77,78 |
| 9 | 9 | ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية. | 2,33 | %77,78 |
| 10 | 8 | وجود عدد كبير من الأسر غير المتعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي. | 2,17 | %72,22 |
| 11 | 10 | عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ. | 2,17 | %72,22 |

اتضح من إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية والنواحي ضعف الجانب الإعلامي؛ بسبب قلة التخصيصات المالية, وعدم الاهتمام من قبل مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام في المحافظة ومنظمات المجتمع المدني بالإعلام,وتأكيد دوره في الترويج لمشروع محو الأمية وتوعية أبناء المجتمع بأهمية التعليم في الحياة ورفع المستوى المعاشي وتحسين الصحة وتنمية القدرات وإيجاد الفرص الكثيرة للعمل والتطوير.

***3- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديري النواحي):***

احتلت الفقرة (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ...إلخ)المرتبة الأولى بدرجة حدّة بلغت (2,45) ووزن مئوي (81,82%) وهي الفقرة ذاتها التي حصلت على المرتبة الأولى في إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية، وهذا يؤكد أهمية وســائل الإعلام في كل مجالاتها في توعية المجتمع المحلي بأهمية التعليم في حياتهم ورفع مســتواهم المعاشـــي والاجتماعي، بينما جاءت الفقرات (قلة الأبنية المدرســية الملائمة لمتطلبات التعليم ...إلخ) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات ...إلخ) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي ...إلخ) بالمرتبة الثانية وبدرجّة حدّة متساوية بلغت (2,27) ووزن مئوي (75,76%) ، كما موضح في الجدول (10).

**جدول (10):يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات رؤوساء مجالس محو الأمية في النواحي**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الـوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 4 | ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها. | 2,45 | %81,82 |
| 2 | 2 | قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية. | 2,27 | %75,76 |
| 3 | 10 | عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ. | 2,27 | %75,76 |
| 4 | 11 | عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي. | 2,27 | %75,76 |
| 5 | 8 | وجود عدد كبير من الأسر غير متعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي. | 2,18 | %72,73 |
| 6 | 1 | عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي. | 2,09 | %69,70 |
| 7 | 5 | إيقاف العمل بالتغذية المدرسية. | 2,09 | %69,70 |
| 8 | 6 | قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، الوسائل التعليمية، إضاءة, قرطاسية ....إلخ ) في بعض المدارس. | 2,00 | %66,67 |
| 9 | 7 | قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة. | 1,19 | %63,64 |
| 10 | 3 | يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية. | 1,82 | %60,61 |
| 11 | 9 | ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية. | 1,82 | %60,61 |

***4- إجابات المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية***

حصلت الفقرتان (إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي ...إلخ) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة متســـاوية (3,00)ووزن مئوي (100,00%), للتغذية المدرســـية أهمية وتأثير على الأهل, وتكون حافزاً لدفع أبنائهم للالتحاق بمقاعد الدراســة, ودافعاً للتلميذ نفســه لمواصــلة الدراســة والتعليم خاصــة لدى محدودي الدخل والذين هم ضــمن التخطيط الإســتراتيجي للوزارة.أما في المرتبة الثانية فكانت الفقرات (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(قلة الأبنية المدرســـية الملائمة لمتطلبات التعليم ...إلخ) و(قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية ...إلخ) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات ...إلخ) بدرجة حدّة مماثلة بلغت (2,9) ووزن مئوي (96,67%)كما موضـــح في الجدول (11).برامج التغذية المدرســـية بشـــكل عام أمان اجتماعي, توفر كلا المزايا التعليمية والصــحية لأغلب الأطفال المحتاجين، ومن ثم تزيد من معدلات التحاقهم بالمدارس، وتحد من ظاهرة التغيب عن الدراســة، وتحســن الأمن الغذائي على مستوى الأسر, وتقلل معاناة بعض العوائل الفقيرة وغير القادرة على تحمل نفقات التغذية الصــحية لأبنائها, وتهدف ايضــاً إلى تقديم وجبات صــحية ومغذية لإكمال احتياجات الطالب الغذائية في أثناء وجوده في المدرســة.فقد تبنت وزارة التربية ســابقاً مشــروع التغذية المدرسية الذي استمر لأكثر من عقدين ونيف وتوقف بسبب ظروف البلد الاقتصادية، وقد لا يعود هذا المشروع في ظل سياسات لا تؤمن بصــحة الأطفال وأمنهم الغذائي،والمتوقع أن يشــجع برنامج التغذية المدرســية الأسر الفقيرة على إرســال أطفالها إلى المدرســة؛ إذ ستســهم الحصة الغذائية في تحسين الوضع الغذائي للأطفال, وانتظام دوامهم في المدارس, والاحتفاظ بقدرة التركيز في الصفوف المدرسية.

**جدول (11):يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات المشرفين التربويين**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الـوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 5 | إيقاف العمل بالتغذية المدرسية. | 3,00 | %100,00 |
| 2 | 11 | عدم التخطيط الإســتراتيجي لرفع المســتوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي. | 3,00 | %100,00 |
| 3 | 1 | عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي. | 2,9 | %96,67 |
| 4 | 2 | قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية. | 2,9 | %96,67 |
| 5 | 6 | قلة الخدمات والمســتلزمات الضــرورية والأســاســية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، الوسائل التعليمية،إضاءة، قرطاسية ....إلخ) في بعض المدارس. | 2,9 | %96,67 |
| 6 | 10 | عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ. | 2,9 | %96,67 |
| 7 | 4 | ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها. | 2,8 | %93,33 |
| 8 | 9 | ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية. | 2,8 | %93,33 |
| 9 | 7 | قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة. | 2,6 | %86,67 |
| 10 | 3 | يعاني بعض التلاميذ من صــعوبة المناهج والمقررات الدراســية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية. | 2,5 | %83,33 |
| 11 | 8 | وجود عدد كبير من الأسر غير المتعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي. | 2,5 | %83,33 |

***5- إجابات مديري مراكز محو الأمية:***

يوضــح الجدول (12) إجابات مديري مراكز محو الأمية، حيث حصــلت الفقرتان (قلة الخدمات والمســتلزمات الضــرورية والأســاســية....إلخ ) و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات ...إلخ ) على المرتبة الأولى وبدرجة حدّة مماثلة بلغت (3,00) ووزن مئوي (100,00%). أما الفقرتان (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(عدم التخطيط الإســتراتيجي لرفع المســتوى التعليمي ...إلخ) فجاءتا في المرتبة الثانية وبدرجة حدّة متساوية بلغت (2,8) ووزن مئوي (93,33%).

إنَّ هدف التعليم بصــورة عامة هو تحســين نوعية الحياة الاجتماعية من خلال ما يعود على الفرد والمجتمع من معرفة وثقافة وتصــور أفضــل للحيــاة الاجتمــاعيــة التي يحيــاهــا الأفراد؛ إذ إنَّ التعليم يمنح الأفراد المعرفــة والــدخــل والصــــحــة الجيدة ويقضــــي على الفقر والبطالة.فالمدرســة هي المحتوى الذي يفترض أن يســتوعب أركان العملية التربوية, وتكون مُهيئة وقادرة على احتضــان هذه الأركان لكي ترتقي بمستوى الطموح. لكن مدارسنا الحالية وبنسبة كبيرة غير مناسبة من حيث البيئة والتصميم والبنى التحتية لاحتضان عملية تربوية مثمرة، ونفتقر لأبسط الوسائل والمستلزمات الخدمية وبالتالي لا استجابة لمتطلبات العملية التربوية والتعليمية.

**جدول (12):يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات مديري مراكز محو الأمية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الـوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 6 | قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، الوسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية ....إلخ) في بعض المدارس. | 3,00 | %100,00 |
| 2 | 10 | عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ. | 3,00 | %100,00 |
| 3 | 1 | عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي. | 2,8 | %93,33 |
| 4 | 11 | عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي. | 2,8 | %93,33 |
| 5 | 4 | ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها. | 2,7 | %90,00 |
| 6 | 9 | ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية. | 2,7 | %90,00 |
| 7 | 2 | قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية. | 2,6 | %86,67 |
| 8 | 5 | إيقاف العمل بالتغذية المدرسية. | 2,6 | %86,67 |

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 9 | 3 | يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية. | 2,4 | 80,00 |
| 10 | 8 | وجود عدد كبير من الأسر غير المتعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي. | 2,3 | %76,67 |
| 11 | 7 | قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة. | 2,1 | 70,00 |

***6- إجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية:***

جاءت الفقرة (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير، حيث بلغت درجة الحدّة (2,92) ووزن مئوي (97,22%). أما الفقرة (عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي ...إلخ) جاءت بالمرتبة الثانية بدرجة حدّة بلغت (2,77) ووزن مئوي (92,17%). كما موضح بالجدول (13).عدم تطبيق قانون التعليم الإلزامي الصادر عام 1976 والذي مازال ساري المفعول، والذي يحاسب الآباء الذين يتسرب أبناؤهم من المدرسة أدى إلى تسرب أغلبية التلاميذ وعدم التحاق من هم مشمولين بالتعليم الإلزامي. وعلى الرغم من أهمية التخطيط الإستراتيجي للنهوض بالعملية التربوية لم تتخذ في أغلب الأمور والمواضيع ذات الصلة أي من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل تحقيق هدف معين، لاتخاذ نظرة مستقبلية والتنبؤ بمختلف المشكلات التي يمكن مواجهتها, والتحضير للحلول في حال وقوع هذهالمشكلات،والتخطيط الإستراتيجييستند إلى تقديرات نوعية وكمية للمجتمع وموارده, والقصد منها تكوين صيغة مستقبلية ناجحة.وهذا التخطيط افتقدته وزارة التربية لسنوات طويلة مما أدى إلى إحداث الخلل والإرباك في العملية التربوية.

**جدول (13):يوضح فقرات المحور التعليمي والتربوي مرتبة تنازلياً حسب درجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي. | 2,92 | %97,22 |
| 2 | 11 | عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي. | 2,77 | %92,17 |
| 3 | 6 | قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، الوسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية ....إلخ) في بعض المدارس. | 2,67 | %88,89 |
| 4 | 9 | ضعف كفاءة بعض الكوادر التعليمية. | 2,61 | %86,87 |
| 5 | 10 | عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ. | 2,58 | %85,86 |
| 6 | 7 | قتل روح المنافسة للتلاميذ لمواصلة التعلم والرغبة بالحصول على الشهادة. | 2,55 | %85,10 |
| 7 | 8 | وجود عدد كبير من الأسر غير المتعلمة بسبب تدني المستوى الثقافي والتربوي. | 2,55 | %85,10 |
| 8 | 5 | إيقاف العمل بالتغذية المدرسية. | 2,52 | %84,09 |
| 9 | 4 | ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها. | 2,50 | %83,33 |
| 10 | 2 | قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية. | 2,49 | %83,08 |
| 11 | 3 | يعاني بعض التلاميذ من صعوبة المناهج والمقررات الدراسية لعدم تلبيتها لحاجاتهم والاستفادة منها في حياتهم العملية. | 2,38 | %79,29 |

**ثالثاً- المحور الإستراتيجي الذي يتعلق بانخفاض أعداد الدارسين في مراكز محو الأمية:**

لقد احتل هذا المحور المرتبة الثالثة ضمن المحاور الثلاثة التي شملتها الدراسة بدرجة حدّة بلغت (2,25) ووزن مئوي (75,04%), ويتكون هذا المحور من عشر فقرات مبينة إجابات أفراد العينة, وسيتم توضيحها بحسب العنوان الوظيفي, وهذا المحور خاص بمشروع حملة محو الأمية الذي بدأ العمل به بعد صدور قرار مجلس الوزراء (322) لسنة 2012 وفقاً لقانون محو الأمية (23) لسنة 2011. منذ

انطلاق التدريس في مراكز محو الأمية في عموم محافظات العراق في 2012/11/16، ومحافظة واســط من المحافظات التي بدأ تنفيذ المشـروع فيها بتشـكيل مجالس لمحو الأمية على مسـتوى المحافظة والقضـاء والناحية، وفتح قسـم لمحو الأمية تابع إدارياً للمديرية العامة للتربية في المحافظة، وفنياً للجهاز التنفيذي لمحو الأمية.وبلغ عدد الملتحقين بالمحافظة (49,651) دارس ودارسة.

***1- إجابات الإداريين:***

يوضح جدول (14) إجابات الإداريين، والذين هم بمستوى المسئولية وليسوا موظفين عاديين بحكم مناصبهم الإدارية,لا يحافظون على مواعيد حركة العمل فقط, بل إنهم يعملون على التنسـيق بين الأفراد والجماعات اسـتنفاراً لجهودهم لبلوغ غاية محددة سـلفاً، والعمل على تحفيزهم للقيام بأعمال غير عادية لتطوير العملية التربوية والتعليمية، فكانت إجاباتهم تتميز بالدقة كونهم بالميدان، خاصـــةً فيما يخص المحورالإستراتيجي، فجاءت الفقرة (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية ...إلخ) بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة بلغت (1,80) ووزن مئوي (60,00%). أما المرتبة الثانية فكانت للفقرة (بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سـكن الدارسـين) بدرجة حدّة بلغت (1,33) ووزن مئوي (44,44%).يلعب العامل الاقتصـادي دوراً مهماً في الحركة المجتمعية؛ فكان السـبب في رقي مجتمعات وانحدار أخرى، وفي ظل التغيرات التي حدثت للمجتمع العراقي من حروب، ونزاعات، وحصـار اقتصـادي، وحرب طائفية أو مذهبية، حدثت أزمة اقتصـادية أثرت على مجمل الأصـعدة الحياتية، ومن ضـمنها القطاع التربوي والتعليمي، فإنَّ قلة الدعم المالي لمشـروع محو الأمية في كل المجالات سـواء كانت مخصـصـات مالية للدارسـين، ومديري المراكز، والمشـرفين التربويين, وموظفيالخدمة، وتوفير مسـتلزمات تربوية وأثاث وتجهيزات إدارية أدىإلى تباطؤ العمل بالمشروع.. وانقطاع الدارسينعن مواصلة التعليم في المراكز المخصصة لهم.. والسبب الاقتصادي للدارس نفسه أنه غير قادر على دفع أجور النقل للذهاب والإياب إلى مراكز محو الأمية, وخاصـــةً أن توزيعها الجغرافي متباعد؛فقد لا تحتوي الرقعة الجغرافية على مركز واحد، ويعود ذلك إلى قلة المحاضرين والمعلمين بسبب إيقاف المخصصات المالية عنهم.إن بعد المسافة بين المدرسة (مركز محو الأمية) والبيت حال دون التحاق بعض الأميينفي المدارس؛ لما يترتب عليه من نفقات نقل من وإلى المدرســـة, فضـــلاً عن الصعوبات والمضايقات التي تتعرض لها البنات في أثناء ذهابهن أو عودتهن من المدارس.

**جدول (14):يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات أفراد العينة الكلية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة. | 1,80 | %60,00 |
| 2 | 2 | بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين. | 1,33 | %44,44 |
| 3 | 3 | قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية. | 1,00 | %33,33 |
| 4 | 5 | عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها. | 1,00 | %33,33 |
| 5 | 6 | عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية. | 0,90 | 30,00 |
| 6 | 4 | عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية. | 0,88 | %29,17 |
| 7 | 7 | ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية. | 0,82 | %27,27 |
| 8 | 8 | عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع. | 0,75 | %25,00 |
| 9 | 9 | صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتي الأساس والتكميل. | 0,54 | %17,95 |
| 10 | 10 | عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية. | 0,50 | %61,67 |

***2- إجابات رؤساء ومجالس محو الأمية في الأقضية (قائمقامو):***

حصلت الفقرتان (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) و(عدم الجدية عند الجهات العليا ...إلخ) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,83) ووزن مئوي (94,44%)، بينما حصلت الفقرة (قلة الدعم المالي للدارسين ...إلخ) على المرتبة الثانية وبدرجة حدّة بلغت (2,67) ووزن مئوي (88,89%). كما موضح في الجدول (15).يمثل الأشراف التربوي حلقة الاتصال ما بين مراكز محو الأمية والجهات المسئولة عن تطوير العملية التربوية إدارياً وفنياً، وهو يشكل عنصراً مهماً في العملية التربوية، ومركزاً رئيسا من مراكز التوجيه والتطوير التربوي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار, لكن مع الأسف نجد تلكؤ من بعض هذه الشريحة التربوية المهمة لمعرفة مستوى العمل وتقويم الحملة ولأسباب عدة, منها يتعلق بالمخصصات المالية التي كانت مخصصة لهم وتم إيقافها بسبب الأزمة الاقتصادية، ومنها عدم إيمان البعض منهم بأهمية الحملة والعمل على إنجاحها، والقسم الآخر يعاني من بُعد مراكز محو الأمية ولم تحدد له وسائل نقل للزيارة ولا أجور نقل.

**جدول (15):يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجاباترؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 4 | عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية. | 2,38 | %94,44 |
| 2 | 5 | عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها. | 2,38 | %94,44 |
| 3 | 1 | قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة. | +6/2,67 | %88,89 |
| 4 | 10 | عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية. | 2,50 | %83,33 |
| 5 | 2 | بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين. | 2,33 | %77,78 |
| 6 | 6 | عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية. | 2,33 | %77,78 |
| 7 | 3 | قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية. | 2,33 | %77,78 |
| 8 | 7 | ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية. | 2,33 | %77,78 |
| 9 | 9 | صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتي الأساس والتكميل. | 2,00 | %66,67 |
| 10 | 8 | عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع. | 1,83 | %61,11 |

***3- إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديري النواحي):***

جدول (16) يوضح إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي، حيث حصلت الفقرتان (قلة الدعم المالي للدارسين ...إلخ) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,45) ووزن مئوي (81,82%)، بينما الفقرة (ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل...إلخ) على المرتبة الثانية بدرجة حدّة بلغت (2,36) ووزن مئوي (78,79%). لقد تأسست مجالس محو الأمية على مستوى المحافظة والقضاء والناحية وفق قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011، ولديها مهام عدّة، منها اقتراح الخطط للجهاز التنفيذي وإقرارها من قبل الهيئة العليا, ومن ثم متابعة تنفيذها وتهيئة مستلزماتها على مستوى المحافظة، ومجلس المحافظة بدوره يشرف على أعمال مجالس الأقضية والنواحي والقرى، وله مهمة أخرى, وهي تقديم تقارير دورية للجهاز التنفيذي عن سير الحملة وتزويده بالمقترحات والبيانات، وكذلك الحال لمجالس الأقضية والنواحي (تشكيلة المجالس موضحة في ص 8-9) لكن عند تحليل فقرات الاستبانة كان هناك تقارب في وجهات النظر بين أفراد العينة الكلية لمهام ودور مجالس محو الأمية سواء كانت الإدارية والتربوية والمالية، حيث أكدوا وجود ضعف في تنفيذ المهام المناطة لتلك المجالس, وعدم الاهتمام بمشروع محو الأمية في المحافظة, وجعلها مسئولية وزارة التربية فقط متمثلة بالجهاز التنفيذي لمحو الأمية وقسم محو الأمية في المحافظة فقط.

**جدول (16):يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحي**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة. | 2,45 | %81,82 |
| 2 | 6 | عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية. | 2,45 | %81,82 |
| 3 | 7 | ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية. | 2,36 | %78,79 |
| 4 | 3 | قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية. | 2,27 | %75,76 |
| 5 | 10 | عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية. | 2,27 | %75,76 |
| 6 | 2 | بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين. | 2,18 | %72,73 |
| 7 | 4 | عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية. | 2,18 | %72,73 |
| 8 | 8 | عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع. | 2,18 | %72,73 |
| 9 | 5 | عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها. | 2,90 | %69,70 |
| 10 | 9 | صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتي الأساس والتكميل. | 1,91 | %93,64 |

***4- إجابات المشرفين التربويين:***

جدول (17) يوضح إجابات المشرفين التربويين على فقرات المحور الإستراتيجي، حيث حصلت الفقرتان (قلة الدعم المالي للدارسين ...إلخ) و(عدم قبول إدارة المدارس باســـتلام إدارة مراكز محو الأمية) على المرتبة الأولى بدرجة حدّة مماثلة بلغت (3,00) ووزن مئوي (100,00%)، بينما الفقرتان (قلة المحاضــرين بســبب عدم صــرف المســتحقات المالية) و(صــعوبة مقررات المنهج الدراســي لمرحلتي الأســاس والتكميل) على المرتبة الثانية بدرجة حدّة متســاوية بلغت (2,9) ووزن مئوي (96,67%). ضــمن ضــوابط فتح المراكز وتنظيم الدراسـة فيها يضـمن مشـروع حملة محو الأمية فتح مركز محو الأمية إذا ضـم ثلاث شـعب ويعين له مدير، الحد الأدنى لعدد الدارسـين في الشعبة الواحدة (10-15) ضمن رقعة جغرافية معينة، ويكون مدير المدرسة نفسه مدير المركز أو معاونه، وهذا يعني أنه لم تكن هناك أبنية مخصـصـــة كمراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار بمواصـفات تتلائم وعمر الدارسـين وإمكاناتهم خاصـــة بالجهاز التنفيذي,وإنما تم الاسـتعانة بمدارس التعليم العام، مما خلق مشـكلة أخرى هي عدم قبول بعض إدارات المدارس اسـتضـافة إدارة مراكز محو الأمية، مما أدى إلى خلل وارتباك بالعمل, وعدم الاستقرار إدارياً؛ لعدم توافر المستلزمات التربوية والإدارية اللازمة لإدامة مراكز محو الأمية.

**جدول (17):يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات المشرفين التربويين**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة. | 3,00 | %100,00 |
| 2 | 7 | عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية. | 3,00 | %100,00 |
| 3 | 3 | قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية. | 2,9 | %96,67 |
| 4 | 9 | صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتي الأساس والتكميل. | 2,9 | %96,67 |
| 5 | 5 | عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها. | 2,8 | %93,33 |
| 6 | 7 | ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية. | 2,8 | %93,33 |
| 7 | 2 | بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين. | 2,7 | %90,00 |
| 8 | 6 | عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية. | 2,7 | %90,00 |
| 9 | 4 | عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية. | 2,5 | %83,33 |
| 10 | 8 | عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع. | 2,5 | %83,33 |

***5- إجابات مديري مراكز محو الأمية:***

جدول (18) يبين إجابات مديري مراكز محو الأمية، حيث حصـــلت الفقرات (عدم الجدية عند الجهات العليا ...إلخ) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارســـين بمراكز محو الأمية) و(ضـــعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل ...إلخ) على المرتبة الأولى

وبدرجة حدّة متساوية بلغت (2,7) ووزن مئوي (90,00%)، والمرتبة الثانية للفقرة (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) بدرجة حدّة بلغت (2,6) ووزن مئوي (86,67%).

**جدول (18):يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّة والأوزان المئوية لإجابات مديري مراكز محو الأمية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 5 | عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها. | 2.7 | %90,00 |
| 2 | 6 | عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية. | 2.7 | %90,00 |
| 3 | 7 | ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية. | 2.7 | %90,00 |
| 4 | 4 | عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية. | 2,6 | %86,67 |
| 5 | 8 | عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع. | 2,4 | %80,00 |
| 6 | 10 | عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية. | 2,3 | %76,67 |
| 7 | 1 | قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة. | 2,2 | %73,33 |
| 8 | 3 | قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية. | 2,2 | %73,33 |
| 9 | 9 | صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتي الأساس والتكميل. | 2,2 | %73,33 |
| 10 | 2 | بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين. | 2,1 | %70,00 |

***6- إجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية:***

احتلت فقرة (قلة الدعم المالي للدارســين ...إلخ) المرتبة الأولى بدرجة حدّة بلغت (2,61) ووزن مئوي (87,12),وكانت هذه المرتبة لأغلب إجابات العينة على هذا المحور. أما الفقرة (عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة...إلخ) ففي المرتبة الثانية وبدرجة حدّة بلغت (2,52) ووزن مئوي (84,90%)، كما موضح في الجدول (19).

الهيئة التعليمية لديها مهام تربوية واجتماعية أقرها قانون محو الأمية رقم (23) لســنة 2011 وتعليماته, الهدف منها ضــمان امتلاك الدارسين مهارات القراءة والكتابة والحساب, ورفع مستوى حياتهم ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً والالتزام بسياسة الهيئة العليا في عملية التعليم والتوجيه وتنفيذ البرامج, مع احترام الدارســين وإقامة العلاقات الطيبة, وتشــجيع روح التعاون والعمل الجماعي داخل المركز وخارجه.

**جدول (19):يوضح فقرات المحور الإستراتيجي مرتبة تنازلياً حسبدرجات الحدّةوالأوزان المئوية لإجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية**

| تسلسل الفقرات | ترتيب الفقرات | الفقـــــــــــــرات | درجة الحدّة | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1 | قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة. | 2,61 | %87,12 |
| 2 | 5 | عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها. | 2,52 | %84,09 |
| 3 | 6 | عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية. | 2,36 | %78,54 |
| 4 | 7 | ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية. | 2,26 | %75,25 |
| 5 | 8 | عدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة التوزيع. | 2,14 | %71,21 |
| 6 | 3 | قلة المحاضرين بسبب عدم صرف المستحقات المالية. | 2,06 | %68,69 |
| 7 | 4 | عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية. | 2,04 | 67,93 |
| 8 | 10 | عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية. | 2,02 | 67,17 |
| 9 | 2 | بُعد أغلب مراكز محو الأمية عن سكن الدارسين. | 1,97 | 65,66 |
| 10 | 9 | صعوبة مقررات المنهج الدراسي لمرحلتي الأساس والتكميل. | 1,75 | 58,33 |

**الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:**

***- الاستنتاجات حسب المحاور:***

***أولاً: المحور التعليمي والتربوي:***احتل المحور التعليمي والتربوي المرتبة الأولى ضمن المحاور الثلاثة التي شملتها أداة الدراسة؛فحصل من حيث الأهمية على درجة حدّة مقدارها (2,47) ووزن مئوي مقداره (82,32).

أ-بينت الدراسة حسب إجابات الإداريينأن (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) و(قلة الأبنية المدرسية الملائمة لمتطلبات التعليم وعدم تناسبها مع الكثافة السكانية) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,25) ووزن مئوي (75,00%).

ب- بينت الدراسة حسب إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في الأقضية (قائمقامو) ورؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديري النواحي) أن (ضعف توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حول أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها) جاء بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة متقاربة بلغت(2,83)، و(2,45)ووزن مئوي (94,44%)، و(81,82%).

ج–كشفت الدراسة حسب إجابات المشرفين التربويين على مراكز محو الأمية عن أن (إيقاف العمل بالتغذية المدرسية) و(عدم التخطيط الإستراتيجي لرفع المستوى التعليمي أدى إلى عجز النظام التعليمي من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في السن التعليمي الابتدائي) فجاءابالمرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (3,00) ووزن مئوي (100,00%).

د- بينت الدراسة حسب إجابات مديري مراكز محو الأميةأن (قلة الخدمات والمستلزمات الضرورية والأساسية والأجهزة غير ملائمة (الرحلات، السبورة، الوسائل التعليمية، إضاءة، قرطاسية ...إلخ) في بعض المدارس و(عدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم الالتزام بالدوام من قبل التلاميذ) جاءا المرتبة الأولى وبدرجة حدّة مماثلة بلغت(3,00) ووزن مئوي (100,00%).

ه- كشفت الدراسة حسب إجابات المعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأميةعن أن (عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي) بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير؛ حيث بلغت درجة الحدّة (2,92) ووزن مئوي (97,22%) .

***ثانياً: المحور الاقتصاديوالاجتماعي:***احتلالمحور الاقتصادي والاجتماعي المرتبة الثانية ضمن المحاور الثلاثة التي شملتها أداة الدراسة من حيث الأهمية والتأثير بدرجة حدّة مقدارها (2,37) ووزن مئوي مقداره (79,05).

أ–أظهرت الدراسة حسب إجابات الإداريين لتحديد الأسباب الأكثر تأثيراً في استشراء الأمية بالمحافظة, وخاصةً أنهم يحتلون مواقع إدارية مهمة في المحافظة وذات صلة بالعملية التربويةأن (بُعد بعض المدارس عن سكن التلاميذ وخاصة في القرى والأرياف وقلة وسائل النقل المخصصة لهم) بالمرتبة الأولى؛ إذ حصلت على درجة حدّة بلغت (2,25) ووزن مئوي (75,00%).

ب- بينت الدراسة حسب إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في القضاء (قائمقامو) ورؤساء مجالس محو الأمية في النواحي (مديري النواحي) والمشرفين التربويين على مراكز محو الأمية في المحافظة أن (عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة)، جاءت بأعلى درجة حدّة متقاربة بلغت (2,67)،(2,36)،(3,0) ووزن مئوي (88,89%)، (78,79%) ،(100%).

ج- كشفت الدراسة حسب إجابات مديريمراكز محو الأمية في هذا المحور عن أن (ارتفاع أجور النقل بحيث لا تستطيع عوائل التلاميذ توفيرها) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة بلغت (2,5) ووزن مئوي (83,33%).

د- أظهرت الدراسة حسب إجابات المعلمين والمحاضرين بمراكز محو الأمية على فقرات المحور الاقتصاديأن (تسرب التلاميذ من المدارس بسبب كثرة البطالة وانتشار الفقر وانشغال الناس بالكسب المادي لتوفير متطلبات الحياة) و(عدم توافر مخصصات مالية لتأمين احتياجات التلاميذ من قبل الدولة) حصلتا على المرتبة الأولى بدرجتي حدّة متقاربة بلغت (2,64)،(2,56) ووزنين مئويين (87,88%)،(85,35%).

***ثالثاً: المحور الإستراتيجي الذي يتعلق بانخفاض أعداد الدارسين بالالتحاق في مراكز محو الأمية:*** أظهرت الدراسة أن المحور الإستراتيجي الذييتعلق بانخفاض أعداد الدارسين بالالتحاق في مراكز محو الأميةجاء في المرتبة الأخيرةضمن المحاور الثلاثة التي شملتها أداة الدراسة من حيث الأهمية والتأثير, بدرجة حدّة بلغت (2,25) ووزن مئوي بلغ (75,04%).

أ-كشفت الدراسةحسب إجابات الإداريين والمعلمين والمحاضرين في مراكز محو الأمية، والذين هم بمستوى المسئولية وإجاباتهم تتميز بالدقة كونهم بالميدان، وخاصةً فيما يخص المحور الإستراتيجي عن أن (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة متقاربة بلغت (1,80) و(2,61) ووزن مئوي (60,00%) و(87,12).

ب-بينت الدراسة حسب إجابات رؤساء ومجالس محو الأمية في الأقضية (قائمقامو)أن (عدم قيام المشرفين التربويين المكلفين بزيارة مراكز محو الأمية) و(عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) جاءا بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,83) ووزن مئوي (94,44%).

ج- أظهرت الدراسة حسب إجابات رؤساء مجالس محو الأمية في النواحيأن (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) جاءا بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة متساوية بلغت (2,45) ووزن مئوي (81,82%).

د- كشفت الدراسة حسب إجابات المشرفين التربويين على فقرات المحور الإستراتيجي عن أن (قلة الدعم المالي للدارسين من الجهات المعنية كون أغلبهم من الطبقات الفقيرة) و(عدم قبول إدارة المدارس باستلام إدارة مراكز محو الأمية) جاءا بالمرتبة الأولى بدرجة حدّة مماثلة بلغت (3,00) ووزن مئوي (100,00%).

ه- أظهرت الدراسة حسب إجابات مديري مراكز محو الأميةأن (عدم الجدية عند الجهات العليا بالمحافظة بمدى معرفة خطورة الأمية وكيفية القضاء عليها) و(عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية بالتحاق الدارسين بمراكز محو الأمية) و(ضعف قيام أجهزة الإعلام بدور فاعل بتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية) جاءت بالمرتبة الأولى وبدرجة حدّة متساوية بلغت (2,7) ووزن مئوي (90,00%).

**ثانيا- توصيات الدراسة:**

***أولاً- توصيات خاصة إلى وزارة التربية:***

1- وجدت الباحثةأن الفقر والحرمان والعوز المادي من أهم الأسباب التي تدفع الأهالي إلى عدم مواصلة أبنائهم التعليم؛ لذا على وزارة التربية تفعيل قرار صرف مخصصات الدراسة للتلاميذ والطلبة في جميع المراحل الدراسية.

2- إعادة بناء البنى التحتية لمختلف المؤسسات التربوية, وتوفير كوادر إدارية مهنية أكاديمية ذات خبرات تربوية في المناصب الإدارية للنهوض بتلك المؤسسات نحو الأفضل.

3- وجدت الباحثة أنه بسبب قلة الأبنية الدراسية وعدم حداثتها وتطويرها أصبح الدوام مزدوجا(ثنائي وثلاثي)،مما جعل التلاميذ والطلبة لا يحصلون إلا على جزء قليل من ساعات التعليم التي يستحقونها, وكانلذلك أثر على نوعية التعليم,ودفع أغلبية التلاميذ والطلبة إلى التسرب وترك مقاعد الدراسة؛ لعدم الاستيعاب والشعور بعدم الراحة, ومن ثم تكن قلة الأبنية سبباً في استشراء الأمية بدلا من الحد منها أو القضاءعليها؛ لذا على وزارة التربية بناء المدارس الحديثةبما يتلائم والكثافة السكانية, وموزعة بعدالة في مختلف مناطق العراق الحضرية والريفية.

4- بناء مدارس قريبة من السكن لمنعتسرب التلاميذ وخاصةالفتيات في المناطق الريفية والمناطق النائية البعيدة عن السكن.

5- من الأسباب المهمة جداً لعدم الاستمرار بالتعليم هو عدم وجود رادع قانوني يجبر الآباء على زج أبنائهم في التعليم؛ لذاعلى وزارة التربيةاتخاذ سياسات وتشريعات وقوانين رادعة؛ لتطبيق قانون التعليم الإلزامي وتمديده للمرحلة المتوسطة للقضاء على مشكلة الأمية التعليمية مستقبلاً.

6- يعانيأغلب التلاميذ والطلبة في معظم المدارس وخاصة في المناطق الريفية والنائية, والتي تعاني من انخفاض المستوى المعاشي لأغلبهم من نقص في التجهيزات المدرسية أو تأخرها بعد بدأ العام الدراسي(قرطاسية، والمناهج الدراسية), وعلى وزارة التربية ومن خلال مؤسساتها المعنية بذلك تجهيز جميع مدارسنا بصورة عادلة بالكتب المدرسية والقرطاسية, على أن يبدأ التجهيز من العطلة الصيفية.

7- تفعيل مشروع التغذية المدرسية في العراق, هذا المشروع الحيوي والإنساني لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المكملة لرسالة المدرسة في تنمية الوعي, وتطوير السلوك الغذائي, وتحسين العادات الغذائية, وتحقيق الأمن الغذائي.

8- الاهتمام بالجهاز الإشرافي على العملية التربوية, من حيث إعداد وآلية قبول المشرفين وإشراكهم بدورات تطويرية مستمرة,والتأكيد على المتابعة والرقابة من قبلهم للمدارس كافة وفي مختلف المناطق.

9- الاهتمام بالإعلام التربوي من قبل الوزارة؛ ما له من دور في حث الأهالي على دفع أبنائها إلى مقاعد الدراسة, وتأكيد أهمية التعليم في حياة الفرد والارتقاء بها, ورفع مستواه الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

10- حث إدارات المدارسعلى متابعة حالات التسرب المدرسي بالتعاون مع الأسر؛ لما يشكله التسرب المدرسي من خزين مستقبلي للأميين لأي مجتمع من المجتمعات.

***ثانياً- توصيات خاصة إلى مجالس محو الأمية في المحافظة:***

1- قيام مجلس محو الأمية بالمحافظةبدوره الريادي مثلما رسمه له قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011 ثانياً وثالثاً من المادة 12.

2- ضرورة إجراء مسح شامل للأميين؛ مما يوفر قاعدة بيانات شاملة ومتنوعة حول ظاهرة الأمية في المحافظة للاستفادة منها في الخطط المستقبلية.

3- حث الأهالي على دفع أبنائهم الأميين للالتحاق بمراكز محو الأمية من خلال تجنيد وسائل إعلام المحافظة بكل أنواعها المسموعة,والمرئية, والمكتوبة لبيان أهمية التعليم في حياتهم.

4- على مجلس المحافظة لمحو الأمية تشجيع الدارسين المتفوقين والمتميزين في مراكز محو الأمية,وذلك بتكريمهم وتوزيعالهدايا العينية والمعنوية.

5- تجنيد قناة المحافظة الفضائية ببث دروس محو الأمية في أوقات مختلفة, والقيام بحملة إعلامية واسعة بالمحافظة للحد من ظاهرة استشراء الأمية.

6- بما أن الأمية تنتشر بين العوائل الفقيرة, وأغلبالأميين يعملون في الخدمات بأجور منخفضة تتناسب مع مؤهلاتهم المتدنية، ويعملون في النشاط الزراعي وهم من المناطق الريفية،لذا على مجلس المحافظة أن يتبنى تخصيص مبالغ محددة تعوض الأميين عن ساعات الالتحاق بمراكز محو الأمية لسد حاجاتهم اليومية.

7- توفير فرص عمل لمن يكمل تعليمه في مراكز محو الأميةويحصل على شهادة محو الأمية بمرحلتيها الأساسية والتكميلية.

***ثالثاً- توصيات خاصة إلى الجهاز التنفيذي لمحو الأمية:***

1- تفعيل قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011 وتعليماته النافذة.

2- تفعيل عمل مجالس محو الأمية في المحافظة من خلال الزيارات الميدانية والمتابعة.

3- توفير الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات والدوائر العاملة في مجال محو الأمية, فضلاً عن الدعم المالي للأميين كمحفزات فاعلة للانخراط بالحملات الشاملة لمحو الأمية على مستوى محافظة واسط.

4- التنسيق مع مديرية التعليم العام لغرض الاستعانة بالمدارس القريبة من مناطق الأميين, وفتح مراكز لمحو الأمية فيها دون التأثير على سير الدوام.

5- التنسيق مع مديرية الإشراف العامة في وزارة التربية بترشيح بعض من المشرفين؛ لمتابعة مراكز محو الأمية لغرض إنجاح مشروع حملة محو الأمية.

6- عودة العمل بصرف المخصصات المالية للدارسين ومديري مراكز محو الأمية والمشرفين التربويين وموظفي الخدمة بتنفيذ نص قرار (207) لسنة 2013، ونص قرار (417) لسنة 2012.

7- عقد المؤتمرات والندوات التثقيفية من قبل الجهات المختصـــة, لاســيما في المناطق الريفية للحد من تأثير بعض العادات والتقاليد التي تقف عائقاً بوجه التعليم, وحث رجال الدين على التوعية الدينية لما تسببه الأمية من آثار سلبية على المجتمع.

8- الاهتمام بالحملات الإعلامية المقروءة منها والمسموعة والمرئية من قبل قسم الإعلام والعلاقات في الجهاز التنفيذي؛لما لها من دور في توعية وإرشـــاد الســكان بخطورة مشــكلة الأمية, وتعريفهم بأهمية القضـــاء على هذه المشــكلة لما للتعليم من مردودات مادية ومعنوية في مجالات الحياة كافة.

9- مطالبةالجهات المعنية بالدولة بضــرورة إجراء تعداد ســكاني لتيســير المعلومات الدقيقة والتفصــيلية عن الســكان لمعرفة أعداد الأميين؛لتحسين كفاءة مشروع حملة محو الأمية وفق لذلك.

10- التعامل مع المحاضرين بصيغة العقد المبرم مع الجهاز التنفيذي لمحو الأمية؛ لضمان حقوقهم، وتحسين أدائهم الوظيفي.

***رابعاً- التوصيات العامة:***

1- إبراز دور المدرسة بوصفها الوسيلة الأساسية للتربية والتعليم.

2- إيجاد علاقة إيجابية مبنية على الثقة والاحترام المتبادل بين أعضاء الهيئة التعليمية والمجتمع, بما يساعد على زيادة العطاء والإخلاص في العمل، والاهتمام بالفئات الخاصة كالموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة.

3- تحســين الأوضـــاعالاقتصـــاديةوالاجتماعيةكالعوزالمادي والحرمان والفقر,وتوعيةالأهلبأهمية التعليموالاســـتمرارفي محاربة الأميةفيمحافظةواسط.

4- تحســين الأوضـــاع الســياســيةالمضــطربةالتيعاشــتهامحافظةواســطمنذالثمانينياتوحتىالآن- شــأنهاشــأنالمحافظات الأخرى-التي أدت إلىزيادةمعدلاتالأميةبينالسكان، مع الاهتمام بمحو الأمية لدى الإناث أكثر من الذكور؛ لوجود علاقة قوية بين حجم الإناث والأمية.

**ثالثا- مقترحات الدراسة:**

1- إجراء دراسات مماثلة ودراسات مقارنة على المحافظات التي تعاني من نسبة عالية في الأمية.

2- دعوة طلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية كافة على إعداد وإجراء بحوث ودراسات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار (ميدانية، ونظرية).

3- دعوة الجهاز التنفيذي بالتنسيق مع وزارة الإعلام، للتفكير في تبني إنتاج برنامج تلفزيوني لمحو الأمية وتعليم الكبار يجمع بين الجانب التعليمي والتثقيفي والتوعية والمتعة الدرامية.

**المصادر والمراجع**

[1] جمهورية العراق،وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء لسنة 2012.

[2] المصدر نفسه.

[3] الجهاز التنفيذي لمحو الأمية: المديرية العامة للشئون الفنية/ قسم الإحصاء والمتابعة والتخطيط، 2016.

[4] المصدر نفسه.

[5] اليونسكو،تربية للجميع: الغرض والسياق، دراسات المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، الدراسة الأولى، جوميتين- تايلاند، باريس، اليونسكو، 1991؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1995، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، 1995، ص 6-7.

[6] قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011،جمهورية العراق، ص2 .

[7] هـــ، س بولا؛ تعليم الكبار، اتجاهات وقضايا عالمية, ترجمة عبد العزيز بن عبد الله السنبل، وصالح عزب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، تونس، 1993،ص13.
[8] إبراهيم مدكور؛ معجم العلوم الاجتماعية، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1975، ص518.
[9] معجم المعاني الجامع والمعجم الوسيط. www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/.

[10] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنوات 2008، تموز ، 2009، ص20.

[11] محمد فهد القيسي وآخرون؛ التراث الشعبي في محافظة واسط، ط1، بغداد، بيت الكتاب السومري، 2015،ص10.

[12] الإعالة الاقتصادية في محافظة واسط للمدة 1987- 2012، دراسة في جغرافية السكان, رسالة ماجستير للطالبة لمى عبد المنعم رحيم، كلية التربية- جامعة واسط، ص7.

[13] ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي؛ التوزيع الجغرافي للسكان الأميين في محافظة واسط دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط،كلية التربية،قسم الجغرافية، 2015، ص45.

[14] دينا يونس رجا الكناني؛ التوزيع الجغرافي للأيتام في حضر محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، 2013، ص111.

[15] راسم قاسم، حق السكن في القانون العراقي، شبكة العراق تايمز.
www.aliraqtimes.com

[16] هدى زريق؛ دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ب- ت، ص112.

[17] يونس حمادي علي؛ مبدأ علم الديموغرافية، مطبعة جامعة الموصل، 1985، ص339.

[18] C.N .Ozurumba ,parevts, education and students performance in educational statistics at federal capital territory ABUJA, NIGERIA , journal of research in national development , volume 5 no 2 , December, 2007 For net : www.nlm.nih.gov.

[19] eric .f.oubow, long – term effects of parents"education on children's educational and occupational success : mediation by family interactional , chihd aggression and teenage aspirations , Merrill palmer a ( wayne stat univ press ) , jul ,2009 , p.244.

[20] سوسن شاكر الجلبي؛ آثار العنف وإساءة معاملة الأطفال على الشخصية المستقبلية (دراسة في زمن الحصار الاقتصادي على العراق)،الجمعية العراقية لدعم الطفولة في العراق، 2003، ص 6.

[21] جمهورية العراق، وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق, 2009، ص 41.

[22] المديرية العامة لتربية محافظة واسط، قسم التخطيط والمتابعة، سجلات غير منشورة، 2007.

[23] ميثمغازي عبد الرزاق الساعدي؛ مصدر سابق، ص 25.

[24] علي عبد الأمير ساجت؛التغير المكاني لظاهرة الأمية بين سكان العراق لسنتي 1997-2007 وعلاقته المكانية بالمتغيرات ذات الصلة بالخصائص الديموغرافية والعمالة (بحث في التركيب التعليمي للسكان)، مجلة الآداب، جامعة بغداد/ كلية الآداب، 2011.

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

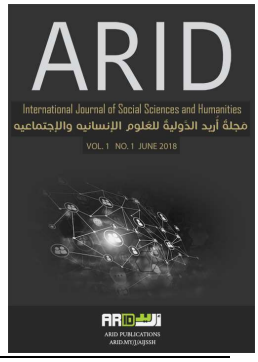


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

# The impact of terrorism on Human Development for the population of the Arab countries

Dr.Lamyaa Ahmed Mohsin

College of Education/ AL-Mustansiriya University/Iraq

# أثر الإرهاب في التنمية البشرية لسكان الدول العربية

أ.م.د. لمياء أحمد مُحسن مَخلف

الجامعة المستنصرية– كلية التربية، بغداد ، العراق

lamyaaahmed357@yahoo.com

**ARTICLE INFO**

***Article history:***
Received 12/03/2018
Received in revised form 28/04/2018
Accepted 15/06/2018
Available online 15/01/2019

## ABSTRACT

The research aims to clarify the impact of terrorism phenomenon and its relationship with Human Development index (HDI) for the population of the Arab countries, these is no doubt that terrorism poses a major threat to human development process, and to focus on the implications of terrorism was the problem of the research raised questions that formula. How the phenomenon of terrorism affecting in human development for people of the Arab countries process, what are the dimensions. the answer reached his research is that terrorism contributes significantly to the low Human Development index (HDI) for people of the Arab countries , it notes that this guide rises in the gulf Arab oil countries with per capita income was the highest, Qatar was the highest in value of Human Development index for year 2013 amounted to 0.851 , and also the lowest value of the global terrorism index reached ( 0) for year 2014 . the lower values of Human Development index was for Somalia reached ( 0) for year 2013 ,and index of terrorism was high reached (7.41) for year 2014 , Iraq progressing the Arab countries and the world in the global terrorism index the first come with ten points , the value of human development reached to ( 0.641) .thus , we conclude that values of (HDI) was low in the Arab countries where the values of global terrorism index was high such Somalia, Yemen ,Iraq, Syria ,and the values of (HDI) was high in the Arab countries where values of terrorism index was low such Qatar, Oman, Kuwait, United Arab Emirates.

Keywords: terrorism, development, human, population, countries, Arabic

**ملخص**

يهدف البحث إلى توضيح أثر ظاهرة الإرهاب وعلاقتها بدليل التنمية البشرية لسكان الدول العربية، فبلا شك أن الإرهاب يشكل خطورة كبيرة على عملية التنمية البشرية, وللتركيز على تداعيات الإرهاب كانت مشكلة البحث التي طُرحت بصيغة تساؤلات مفادها: كيف تؤثر ظاهرة الإرهاب في عملية التنمية البشرية لسكان الدول العربية؟ وما آثاره؟ والإجابة التي توصل إليها البحث هي أنّ الإرهاب يسهم بصورة كبيرة في تدني دليل التنمية البشرية لسكان الدول العربية، فيُلاحظ أن هذا الدليل يرتفع في دول الخليج العربية النفطية وهي ذات أعلى دخل للفرد، وكانت قطر صاحبة أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية لعام (2013) بلغت (0,851)، وتمثلت فيها أدنى قيمة لمؤشر الإرهاب العالمي بلغت (0) عام (2014)، أما أدنى القيم لدليل التنمية البشرية فكانت من نصيب الصومال (0) عام (2013) بمؤشر للإرهاب مرتفع بلغ (7,41) عام 2014. ويتصدر العراق الدول العربية والعالم في مؤشر الإرهاب لعام (2014) بترتيب جاء الأول برصيد بلغ عشر نقاط بقيمة لدليل التنمية البشرية بلغت(0,641). وبهذا نستنتج أن دليل التنمية البشرية ينخفض في الدول العربية التي يرتفع فيها مؤشر الإرهاب مثل الصومال, واليمن, والعراق, وسوريا، ويرتفع هذا الدليل في الدول العربية التي ينخفض فيها مؤشر الإرهاب كما في قطر، عُمان، الكويت، الإمارات العربية.

كلمات مفتاحية: الإرهاب، التنمية، البشرية، سكان، الدول، العربية

## 1- المقدمة

الإرهاب ظاهرة مرفوضة إنسانياً، فتنوع الأساليب الإرهابية من قتل, وخطف, وسرقة, وتهديد الأمن بمختلف أنواعه يعكس آثارا خطيرة على حياة الناس وأنشطتهم ومستوى معيشتهم من خلال زيادة معدلات البطالة والفقر وتدني مستوى الخدمات وبالتالي تراجع دليل التنمية البشرية، وتتجاوز خطورة الإرهاب النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي، وتبرز أهمية مكافحة الإرهاب والحد من آثاره للتنمية البشرية حتى يتحقق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، فظاهرة الإرهاب تحتاج تدخل دولي وتعاون من أجل مكافحتها، فالإرهاب يعيق بشكل كبير عملية التنمية من خلال تقليص فرص الخيارات المتاحة للسكان مثل التمتع بحياة صحية مديدة، والتعليم، والمستوى المعيشي اللائق، والعديد من الخيارات الأخرى كالحريات العامة, وحقوق الإنسان, والديمقراطية.

1-1: أهمية البحث: تتضح من خلال بيان أثر ظاهرة الإرهاب على عملية التنمية البشرية لسكان الدول العربية، إذ إن التنمية تشكل هاجسا مستمرا للكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، خصوصا مع تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ارتفاع نسب الجوع والفقر والجهل في الكثير من الدول وزيادة معدلات النزوح باتجاه الدول المتقدمة، وهذا ما دعانا إلى التوجه لدراسة موضوع التنمية البشرية في الدول العربية؛ لتوضيح ظاهرة الإرهاب وتداعياتها المختلفة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على مؤشرات التنمية البشرية الأساسية, والتي من خلالها يقاس مستوى التنمية البشرية ارتفاعا أو انخفاضا مما يعكس حقيقة هذه الأوضاع بصورة دقيقة على سكان الدول العربية.

**1-2: مشكلة البحث مفادها:** كيف تؤثر ظاهرة الإرهاب في عملية التنمية البشرية لسكان الدول العربية؟ وما المعوقات التي تخلقها ظاهرة الإرهاب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؟

**1-3: فرضية البحث:**

1- الإرهاب يؤثر سلبا في مؤشرات التنمية البشرية لسكان الدول العربية من خلال تأثيراته المباشرة على أمن السكان وما يمثله من تهديد لحياتهم وممتلكاتهم.

2- يؤثر الإرهاب بصورة غير مباشرة في قدرات الحكومات في تقديم مستوى معيشي لائق للسكان اقتصاديا واجتماعيا.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- التعرف على مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بسكان الدول العربية وأي الدول التي ترتفع فيها هذه المؤشرات وبالعكس, مع توضيح اتجاهات دليل التنمية البشرية للدول العربية للمدة (1990-2013).

2- توضيح خطورة ظاهرة الإرهاب وانعكاساتها على تحقيق خطط تحسين معدلات التنمية البشرية التي من خلالها يتم بناء مجتمع متطور يعتمد على الابتكار والإبداع, باعتبارها منطلق تطوير الاقتصاد وتحسين معدلات نموه وبنائه على أسس متينة تسمح بالاستقرار الاجتماعي والسياسي للسكان.

**منهج البحث:** اعتمد البحث على المنهج الجغرافي الوصفي التحليلي، و بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية, إضافة إلى الكتب والدوريات في توضيح ما صورة التوزيع المكاني لظاهرة الإرهاب وعلاقتها بمؤشرات التنمية البشرية لسكان الدول العربية ؟ وما آثاره؟

و يُلاحظ افتقار الدول العربية إلى وجود قاعدة للبيانات موثوقة ودقيقة عن الإرهاب؛ ولذا فإن دراسة ظاهرة الإرهاب حتما ستعاني من معوقات في إيجاد الإحصائيات الدقيقة التي تعكس الواقع؛ لذا يعد وجود قاعدة بيانات عن الإرهاب مطلبا أساسيا لقياس مستوى الأمن العربي.[1]

**حدود البحث الجغرافية والزمانية:** تقع الدول العربية بين دائرتي عرض˚3 جنوباً (حدود الصومال مع كينا) وحتى دائرة عرض˚38 شمالاً(حدود العراق مع تركيا) أي نحو 35 درجة عرضية وبين خطي طول 10 غرباً (حدود موريتانيا مع السنغال) إلى 70 شرقاً (رأس الحد بسلطنة عُمان) أي نحو 60 خط طول، بمساحة تبلغ 13,528,980 مليون كم$^2$.[$^2$]وتطل منطقة الدراسة على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب والبحر المتوسط من الشمال والخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي من الشرق والجنوب الشرقي. لاحظ خريطة(1)

إما الحدود الزمانية فقد اعتمدت الدراسة على أعوام متفرقة, مع تحديد عام (2013) لدليل التنمية البشرية؛ لتوفر إحصائيات مؤشراته وعام (2014) لدليل الإرهاب الدولي للسبب نفسه.

**خريطة (1): الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة**

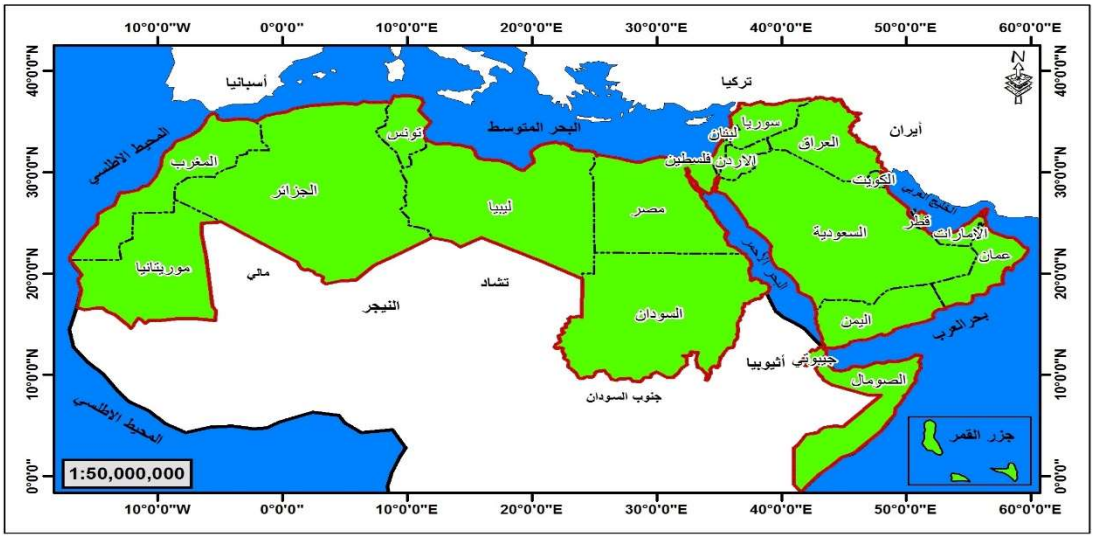


## 2- تحديد المفاهيم:

المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها إلى غيره من الناس. ومن أهم المفاهيم التي يتناولها البحث:

**2-1: الإرهاب:** لا يوجد حتى اليوم تعريف واحد ومحدد ومُتفق عليه لمفهوم الإرهاب على الرغم من الحاجة الماسة لذلك، وإن كانت بعض المؤسسات حاولت تعريفه إلا أنه على المستوى العالمي والدولي لا يوجد تعريف جامع معترف به دوليا [3] .

يعد وضع تعريف شامل وجامع للإرهاب مشكلة كبيرة في طريق الجهود المبذولة لوضع حد وحل حاسم لهذه الظاهرة، ولقد عبر الكثير من الباحثين في مختلف المجالات عن هذه الصعوبة بعبارات كثيرة. وتعددت آراء الباحثين حول الأسباب التي أدت إلى إثارة مثل هذه الصعوبة حول تعريف الإرهاب، والذي يعد الخطوة الأولى على طريق التوصل إلى حل جذري لهذه المشكلة، فالبعض يرجع هذه الصعوبة إلى تشعب الإرهاب وتعدد أشكاله وأهدافه، وتعدد البواعث والدوافع لارتكاب هذه الجريمة, بينما يفسر البعض ذلك بتعدد الباحثين الذين يدرسون الظاهرة، واختلاف أطرهم المرجعية وتخصصاتهم، وكذلك الاختلاف حول نمط العنف الموصوف بالإرهاب[4] .

والإرهاب في اللغة مشتق من فعل( ر ه ب ) ومعناه الخوف والفزع، أرهبه، واسترهبه أي أخافه وفزعه [5]. وهو مصدر فعل (أرهب) يعني الأخذ والتهديد، "والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم

على الإرهاب والعنف، تعمد إليه بعض الحكومات والجماعات الثورية لتحقيق أهداف سياسية، فالإرهاب إذن هو استخدام العنف (غير القانوني) أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة" [6]. والإرهاب يعتمد على عقيدة أو أيديولوجية حتى يستمر من خلال غسل عقول أعضائه.

ويعرف *"جورج ليفاسير" الإرهاب بأنه" الاستخدام العمدي والمنتظم لوسائل من طبيعتها أن تنشر الرعب؛ وذلك للوصول إلى أهداف محددة، فالإرهاب يتعلق بإرادة تتجه إلى إحداث أقصى درجات الرعب, وفي أغلب الأحوال، يرمي إلى إحداث رعب جماعي بين فئة اجتماعية معينة وفقا لأهميتها سواء كانت تمثل كافة فئات المجتمع أو شريحة منه أو تتعلق بحزب سياسي أو طبقة اجتماعية أو فئة تمارس سلطة معينة كالحكومة والهيئات العامة أو حتى قيادات مشروع معين" [7].

وللإرهاب صور عديدة ومتنوعة لا يمكن حصرها في نوع واحد, ومن أهم هذه الصور الاغتيالات، تخريب المنشآت، خطف الطائرات، احتجاز الرهائن. وهذه الصور لم تأت بصورة اعتباطية، وإنما هي تضافر عدة عوامل اقتصادية, وسياسية, وإعلامية, وحتى شخصية وعوامل أخرى [8].

**2-2: التنمية:** وتعني "التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات التي تهدف إلى تحقيق التغيير المستهدف والانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلي حالة مرغوب الوصول إليها".

وهناك اختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمّـــى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي "Development" الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف [9].

**2-3: التنمية البشرية:** "هي عملية توسيع الحريات الحقيقية للبشر، والفرص الاجتماعية والحقوق السياسية التي يتمتعون بها خدمة لرفاهيته" [10]، وفي تعريف آخر هي العملية التي تُبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتقدم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم وتحسين مستوى الحياة.[11]

وعملية التنمية ليست فردية أي تعتمد على إمكانات الأفراد، بل ينبغي أن تشمل أيضًا دور المجتمع في دعم نمو الأفراد، ولا تؤثر الظروف الاجتماعية على النتائج المحققة للأفراد في مجتمع معين في الوقت الحاضر فقط، بل تؤثر أيضًا على النتائج المرجوة لأجيال المستقبل"[12] .

"تغير مفهوم التنمية حديثا ليصبح أكثر شمولاً، فظهر ما يطلق عليه "التنمية المستدامة"، وتُعرف بأنها "تنمية اقتصادية دائمة متواصلة بيئية مستدامة، اجتماعية عادلة، تستجيب إلى احتياجات الجيل الحاضر دون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر"[13].

"إن التنمية البشرية لا بد أن تنطلق من أن الإنسان هو ثروتنا التي لا تنضب وهو الأهم في توفر الموارد الطبيعية للثروة؛ إذ إن تنمية طاقات الإنسان ومؤسساته هي القادرة على توليد الثروة بصورة متجددة من خلال توفير المهارات المطلوبة والمعرفة العلمية بقرارات عقلانية وتنظيم مخطط. وقد تم وضع التقرير الأول للتنمية البشرية في عام (1990 ) ويعد رؤية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، قوامها تزويد الأفراد بالقدرة على توسيع خياراتهم وإمكاناتهم، وتمكنت العديد من الاقتصاديات النامية من تحقيق نمو سريع ومتواصل ومن الارتقاء بمستوى التنمية البشرية، والتقدّم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحصيل التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان, إنما هو في تحصين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشرية، وتبقى حصيلة التقدّم ناقصة من غير تقصي المخاطر التي يمكن أن تقوّض الإنجازات وتقيمها" [14].

"وقد أدرك المختصون أنه من الممكن لدولة أن تُشيد نمواً سريعاً في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة, مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالواقع البشري, ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية" [15].

وعرفت التنمية البشرية بأنها "إحدى الوسائل الضرورية التي تسهم في تحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في مختلف جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية" [16].

فهي إذاً وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف ومعلومات ونظريات ومبادئ تزيد من قدرته على العمل، فضلاً عن كونها وسيلة تدريبية تعطيه الطريقة العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة التي يستعين بها في أدائه الأمثل في العمل، أما بالنسبة

لاعتبارها وسيلة فنية فيقصد بها وسيلة تمنح الإنسان الخبرات والمهارات الذاتية والعقلية واليدوية، وكونها وسيلة سلوكية فهي تسهم بتهذيب سلوك وتصرفات الفرد المادية والأدبية.

**2-4: دليل التنمية البشرية:** "دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة (الصحة), والمعرفة (التعليم), والمستوى المعيشي اللائق(الدخل)"[17] .

حيث تتبنى تقارير التنمية البشرية الدولية دليل التنمية البشرية (Human Development index) (HDI) كأساس لترتيب الدول في مستوى الإنجاز الإجمالي المتحقق في أبعاده الثلاث: العمر المتوقع (ق) هو قياس القدرة على التمتع بحياة أفضل, ما يزال مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو أفضل ما يمكن تمثيله لهذا المقياس. دليل التحصيل العلمي(ع) ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة, وتستخدم السنوات المتوقعة للدراسة لقياس البُعد المتعلق بالمعرفة بالسنوات، ومقياس بهذا البُعد تجاوز مجرد تقدير الكمية إلى تقييم النوعية. دليل الدخل (ل) يقاس باستخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، "لمقارنة مستويات المعيشة بين الدول على أساس الدخل، إذ يستند عنصر الدخل في دليل التنمية البشرية إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي محسوبًا بمعادل القوة الشرائية؛ وذلك بهدف إزالة الفوارق بين مستويات الأسعار الوطنية. إن دليل التنمية البشرية (HDI) يعبر عن المستوى الأقصى في القياس بافتراض توزيع نتائج التنمية بشكل متساوٍ على فئات المجتمع، وعلى مناطقه الجغرافية المختلفة" [18].

دليل التنمية البشرية للدولة = (ق +ع + ل )/3

وكلما اقترب الدليل من الواحد دل على تقدم الدول في مجال التنمية البشرية, وكلما قل عن الواحد تعين على الدولة قطع شوط طويل لتحقيق الحد المرغوب من التنمية [19].

## 3- : السكان ومؤشرات التنمية البشرية واتجاهها في الدول العربية

### 3-1: حجم سكان الدول العربية ونموهم

أغلب الدول العربية تتمتع بالعديد من الخصائص الإيجابية كالسكان، والمساحة، والموقع الإستراتيجي وغناها بالموارد البشرية والطبيعية مما يميزها عن غيرها من المجتمعات الأخرى، ويُلاحظ من شكل (1) أن عدد الدول العربية (22) دولة بمساحة إجمالية 048.550.13 كم$^2$ ، أكبر الدول مساحة هي الجزائر البالغة 741.381.2 كم$^2$، أما أصغرها هي البحرين بمساحة 665 كم$^2$ .

وتشـير الإحصـائيات المتعلقة بالقوى البشـرية إلى أن الدول العربية قد شـهدت انفجارًا سـكانيًا في الربع الأخير من القرن العشرين, وكان لهذا المد البشري الهائل أثره الفعال في تفاقم مشكلة الغذاء والبيئة في المنطقة العربية، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة للوضـع السـكاني في العالم أن مجموع سـكان الدول العربية قد بلغ نحو 4.389 مليون نسـمة في 2015 مرتفعاً من 284,4 مليون نسمة في عام 2000 مسجلاً معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 2.1% في المتوسط خلال تلك المدة، وبذلك يُشكل سكان الدول العربية نحو5.2 % من جملة سكان العالم لعام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو السكان المسجلة في الدول العربية تفوق المستوى العالمي، حيث يبلغ نمو سكان العالم بمعدل سنوي قدره 2.1 % بين عامي 2000 و 2010[20].

وانخفض المعدل بعض الشيء ليصل إلى 16.1% بين عامي 2010 و 2015.كان سبب استمرار النمو المتزايد لسكان الدول العربية, والذي يمكن تبريره بانخفاض معدلات الوفاة الناجم عن تحسن الأوضـاع الصـحية، إذ انخفض هذا المعدل خلال المدة (1990-1995) إلى 5,8 بالألف بعد أن كان 2,15 بالألف في أوائل السبعينيات من القرن العشرين مع استمرار النسبة العالية للولادات؛ حيث كانت (41.5 ) بالألف عام ( 1973) وبقيت مرتفعة نسبيًا ولم تنخفض إلا إلى 34 بالألف في عام ( 1998) مما يعني أن الدول العربية قد شهدت تغيرًا جذريًا على مستوى هياكلها الديموغرافية [21]

ويُلاحظ من ملحق (1) وشـكل (1) أن عدد سـكان الدول العربية بلغ 700.828.393 نسـمة عام 2015، أعلى عدد سـكان حققته مصـر بحجم سكاني بلغ 000.759.90 نسمة، وتأتي الجزائر بالمرتبة الثانية بعدد 000.500.39 نسمة،والمرتبة الثالثة حققتها دولة السـودان* بعدد 000.435.38 نسـمة. أدنى ثلاث دول عربية في حجوم السـكان كانت لجزر القمر(783)ألف نسـمة وجيبوتي (961) ألف نسمة والبحرين (000.781.1) نسمة حسب تقديرات عام 2015.

الاختلافات في الكثافة العامة تعتمد على عدد السـكان والمسـاحة، فتكون عالية في الدول صـغيرة الحجم مثل الدول الجزرية، فتمثلت أعلى كثافة سـكانية للدول العربية في البحرين وهي دولة جزرية بلغت كثافتها العامة 2678.2 نسـمة/كم$^2$، ومن ثم الكثافة العامة لدولة لبنان البالغة 410.3 نسـمة/كم$^2$، أعلى ثالث كثافة كانت من نصـيب جزر القمر 360.8 نسـمة/كم$^2$، أما أدنى ثلاث دول في الكثافة العامة هي(موريتانيا، ليبيا، عُمان) كانت قيمها على الترتيب (3.5، 3.6 ، 13.4) نسـمة/كم$^2$، بكثافة عامة لمجموع الدول العربية بلغت (29) نسمة/كم$^2$ للعام نفسه كما هو واضح في شكل (1) .

أما عن التركيب العمري للسكان باعتباره أحد الخصائص السكانية الهامة، ومن أبرز خصائص سكان الدول العربية هو صغر سنّهم، حيث لا يتجاوز عمر 40% من السكان الخامسة عشر عام 2015، كما لا يتوقّع أن تتغير النسبة كثيرا في السنوات القادمة.

فضلاً عن ذلك فإن أغلب السكّان هم من السكان الحضر وباستثناء مصر والسودان واليمن، تتجاوز نسب التحضر نسبة 50% وفي الدول الخليج العربي إلى 90% ، وتصل نسبة **سكان الحضر العامة لسكان الدول العربية 60% عام 2015.[22]**

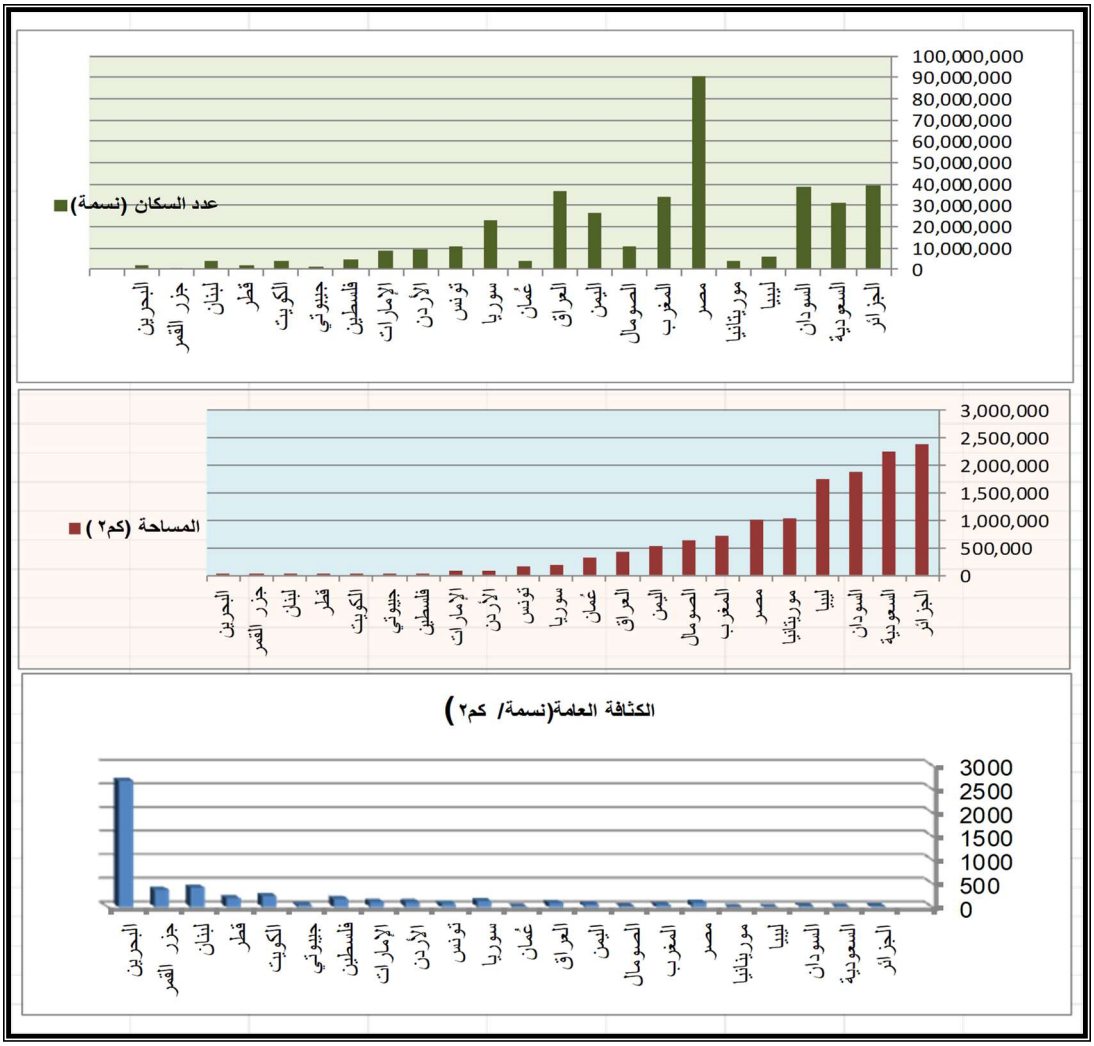


شكل(1): التوزيع الجغرافي للمساحة وعدد السكان والكثافة العامة للدول العربية عام 2015

وارتفاع نسبة الأطفال والشباب في بعض دول المشرق العربي(العراق، سوريا، الأردن، لبنان، اليمن، مصر)، سيفرض كثيرا من التحديات في المستقبل، من أهمها ضرورة العمل على توفير فرص عمل للشباب، ونتيجة المعدلات العالية للتزايد السكاني في الدول العربية فإن عدد الداخلين إلى سوق العمل يتزايد سنوياً بأرقام عالية جدًا تفوق بكثير متوسط المعدلات العالمية, وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من (3) ملايين عربي ينضمون سنويًا إلى القوى البشرية العربية التي تبحث عن

عمل، وهذا يعني ضرورة توفير (3) ملايين فرصة عمل سنويًا على الأقل ما عدا الفرص الإضافية التي يجب توفيرها لخفض معدلات البطالة.[23]

وفي ظل معدلات البطالة المرتفعة والسائدة بين الشباب في المنطقة العربية، من المتوقع أن ترتفع تطلعات السكان حول الهجرة كأحد الحلول لمشكلة البطالة بينما تنخفض أعداد تلك الفئة مقارنة بالأقاليم الأخرى، "ويُعزي البعض عجز الدول العربية عن خلق فرص عمل لائق إلى الطلب المحدود على العمالة المتعلمة والماهرة يشكّل في الأساس مشكلة متعلقة بالطلب وترتبط على نحو وثيق ببنية النمو والإنتاج والاستثمار" [24]

**2-3: مؤشرات التنمية البشرية لسكان الدول العربية**

تتباين مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية عام 2013 كما هو واضح من جدول(1) وشكل (2).

**1-2-3: مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة**

ارتفع المستوى العام للعمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 61.3 سنة في عام (1990) إلى 70 سنة عام (2013) ، وهذا المؤشر يخفي في داخله فروقاً مهمة بين الدول العربية نفسها، ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط العمر المتوقع لدولة الصومال 66 سنة عام 1990 كان هذا العمر في دولة الكويت حوالي 73 سنه والشيء نفسه يقال في عام 2002؛ حيث بلغ متوسط العمر المتوقع لدولة جيبوتي بحدود (45.8) في الوقت الذي بلغ فيه (74.6) سنة و(76.5) سنة في كل من الإمارات العربية والكويت على التوالي [25] .

ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية 2.70 سنة عام 2013، وهو يقترب من نظيره العالمي البالغ 8.70 سنة, ويضع الدول العربية في مرتبة متقدمة عن منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وسجلت لبنان في عام 2013 أعلى القيم لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة وهي 80 سنة، و78 سنة لقطر، و77 سنة لكل من الإمارات والبحرين وعُمان؛ نتيجة للاهتمام المتزايد بتوفير الخدمات الصحية للسكان مع تحسين مستواها، أما أدنى القيم فقد سُجلت في الصومال بمتوسط 55 سنة وجزر القمر 61 سنة و62 سنة لكل من موريتانيا والسودان وجيبوتي بسبب الصراعات السياسية التي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتقصير في الخدمات الصحية، وعموماً يرتبط العمر المتوقع عند الولادة بدرجة كبيرة بمستوى الدخل, على الرغم من أنه يمكن تحقيق زيادات ملموسة في سنوات العمر المتوقع حتى وإن كانت مستويات الدخل منخفضة.

**جدول(1): التوزيع الجغرافي لمؤشرات دليل التنمية البشرية وقيمته (HDI) للدول العربية عام 2013**

| الدول العربية | متوسط العمر المتوقع عند الولادة(ق) | متوسط سنوات الدراسة(ع) | نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(ل) | قيمة دليل التنمية البشرية(HDI) |
|---|---|---|---|---|
| قطر | 78 | 9.1 | 119.029 | 0.851 |
| السعودية | 76 | 8.7 | 52.109 | 0.836 |
| الإمارات | 77 | 9.1 | 58.068 | 0.827 |
| البحرين | 77 | 9.4 | 32.072 | 0.815 |
| الكويت | 74 | 7.2 | 85.820 | 0.814 |
| ليبيا | 75 | 7,5 | 21.666 | 0.784 |
| عُمان | 77 | 6.8 | 42.191 | 0.783 |
| لبنان | 80 | 7.9 | 16.263 | 0.765 |
| الأردن | 74 | 9.9 | 11.337 | 0.745 |
| تونس | 76 | 6.5 | 10.440 | 0.721 |
| الجزائر | 71 | 7.6 | 12.555 | 0.717 |
| فلسطين | 73 | 8.9 | 5.168 | 0.686 |
| مصر | 71 | 6.4 | 10.400 | 0.681 |
| سوريا | 75 | 6.6 | 5.771 | 0.658 |
| العراق | 69 | 5.6 | 14.007 | 0.641 |
| المغرب | 71 | 4.4 | 6.905 | 0.617 |
| اليمن | 63 | 2.5 | 3.945 | 0.500 |
| جزر القمر | 61 | 2.8 | 1.505 | 0.488 |
| موريتانيا | 62 | 3.7 | 2.988 | 0.487 |
| السودان | 62 | 3.1 | 3.428 | 0.473 |
| جيبوتي | 62 | 3.8 | 3.109 | 0.467 |
| الصومال | 55 | .... | .... | 0 |
| الدول العربية | 70.2 | 6.3 | 15.817 | 0.682 |

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2014 ، نيويورك، 2015، (الملحق الإحصائي) جدول 1، ص 158.

### 3-2-2: متوسط سنوات الدراسة

هناك مشاكل بمعرفة القراءة والكتابة لدى فئة البالغين من سكان الدول العربية, وتقل هذه المشاكل لدى فئة الشباب منهم, بينما تبرز مشـــكلة تخطي مرحلة الثانوية لدى هذه الفئة، ولو تتبعنا مســـار التعليم في الدول العربية لوجدنا عدم الاهتمام بالطفل في مرحلة ما قبل المدرســـة وعدم تحضـــيره لمرحلة التعليم, هذا ينعكس في تخطي مرحلة الابتدائية نحو الثانوية ويقل المعدل إلى أدنى الدرجات عندما يتعلق الأمر بالتعليم العالي[26]

إن الانفاق من الدّخل القومي على التعليم أقل من 4% في معظم الدّول العربية.[27] والتحوّل إلى التعليم الابتدائي المعتمد عالمياً يتسم بالبطيء في الدول العربية؛ إذ يوجد 20% أو أكثر من الأطفال ما دون سنّ الخامسة يعانون من مشكلة النمو البطيء المعتدل أو الحادّ وهذا ينعكس سلباً على أدائهم في المدرسة، و يوجد أكثر من 6 ملايين طفل في سنّ الدخول إلى المدرسة الابتدائية في منطقة الشرق الأوسط (التي تمثل الدول العربية الجزء الأكبر منها) كانوا لا يزالون خارج المدرسة في عام 2004 وقد بلغت نسبة الإناث منهم 59%, وفيما سُجّل ارتفاع بنسبة 23% في معدّل الالتحاق بالدراسات الثانوية منذ عامي(1999-2004) ، وبقيت نسبة الالتحاق في السنوات الثانوية الأخيرة منخفضةً حيث لا تزيد عن 52% من أصل 79% مسجلين في الصفوف الثانويّة الأولى تابعوا تعليمهم الثانوي العالي.[28]

يقل متوسط سنوات الدراسة للدول العربية البالغ 6.3 سنة عن المتوسط العالمي البالغ 7.7 سنة بفرق يبلغ 1.4 سنة.[29] ويُلاحظ من جدول(1) وشكل(2) ارتفاع متوسط سنوات الدراسة في كل من الأردن بمتوسط 9,9 سنة والبحرين بمتوسط 4.9 سنة وقطر والإمارات بمتوسط 1.9 سنة لكل منهما، وسُجلت أدنى القيم في كل من اليمن, وجزر القمر, والسودان بقيم بلغت بالتتابع (5.2، 8.2 ،1.3 ) سنة.

### 3-2-3: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

الأهمية الاقتصـادية لهذا المؤشـر تكون من خلال عكسـه معدلات النمو الاقتصـادي وقياس مسـتوى الإنتاج الكلي وحجمه. ويُلاحظ انخفاض في معدل نصـــيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية والذي يبلغ 6716 دولار عام 2005 قياسـاً بدول العالم والبالغ 9543 دولار للعام نفسـه. إلا أن معدل النمو السـنوي لنصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من ١٩٩٠- 2005 سجل معدلاً أعلى للدول النامية، إذ بلغ 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي يليها الدول العربية بنسبة ٢,3 %في حين سجلت الدول المتقدمة أدنى معدل نمو بلغ ١,5% [30].

وبلغ معدل نصـــيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية 15.817 دولار, وهو مرتفع مقارنة بمعدل دول العالم البالغ 723.13 دولار حسب بيانات عام 2013.

وكانت قيم نصـيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للدول العربية عام 2013 متباينة من دولة لأخرى، سُـجل أعلاها في قطر والكويت والإمارات بقيم بلغت على التوالي(029.119)(820.85) (068.58) دولار، وأدنى القيم كانت من نصـــيب كل من جزر القمر وموريتانيا وجيبوتي وكانت (505.1)(988.2)(109.3) دولار على التوالي.

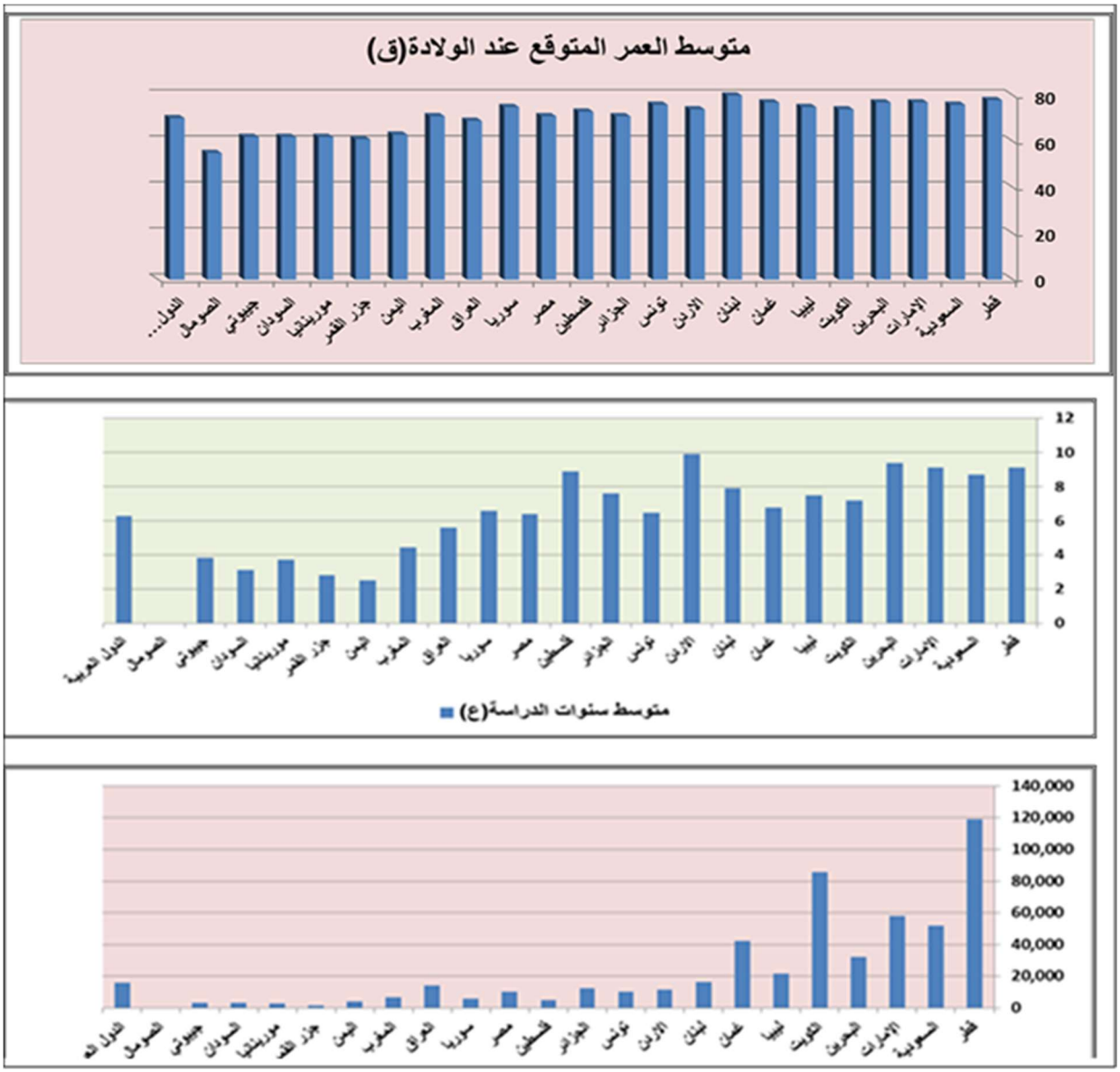


المصدر: جدول (1)

شكل (1): التوزيع الجغرافي لمؤشرات دليل التنمية البشرية للدول العربية عام 2013

### 3-3: اتجاهات دليل التنمية البشرية للدول العربية للمدة ( 1990-2013)

إن أغلب الدول العربية شـهدت تطورا ملحوظا لدليل التنمية البشـرية خلال تسـعينيات القرن العشـرين، ودول الخليج العربي هي دائما في الصدارة وضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً، الاختلافات في قيم مؤشرات التنمية كما هو واضح في شكل(2) قد انعكس على قيم دليل التنمية البشرية, فتتباين هي الأخرى كما هو واضح في شكل (3) خريطة (2)، فقيم دليل التنمية البشرية ترتفع في دول الخليج العربية النفطية أي الدول التي تنتج النفط وتصـدره ما عدا (العراق والجزائر) والتي تميزت بأعلى دخل فردي وهي قطر، السـعودية، الإمارات، البحرين، عُمان بقيم بلغت بالتتابع (851.0 ، 836.0 ، 827.0 ، 815.0، 814.0)، ومن المعلوم أنّ عدم تنوّع الإنتاج الاقتصـادي يمثّل سـببا رئيسـا للمشـاكل الاقتصـاديّة؛ فالدّول الّتي تعتمد على قطاع واحد من الإنتاج غالباً ما تعاني من اقتصاديّات متدنية وهشّة، وتزداد المشكلة تعقيداً إذا ما تعلّق الأمر بمورد طبيعيّ ناضب مثل النفط، هذا هو الوضـع الذي تواجهه معظم الدول العربيّة التي تعتمد بصـفة كليّة أو شـبه كليّة على قطاع الطاقة لضـمان مداخلها، أما أدنى القيم فكانت من نصيب الصومال (00.0) وجيبوتي (467.0) والسودان (473.0).

ويوضح شكل(3) ارتفاع قيم دليل التنمية البشرية لجميع الدول العربية للمدة (1990- 2013) من(551.0) عام 1990 إلى (644.0) عام 2005 بتغير إيجابي بلغ (093.0) للمدة (1990-2005) واستمر الارتفاع إلى قيمة (682.0) عام 2013 بتغير بلغ (038.0) للمدة (2005-2013) أما مقدار التغير للمدة (1990- 2013) فبلغ (131.0)، أعلى قيمة تغير بلغت(174.0) للمدة (1990-2013) وقيمة(0.063) للمدة (2005-2013) والمدتان من نصـيب السـعودية، أما أدنى قيمة تغير للمدة (1990-2013) هي (086.0) وكانت للبحرين، وللمدة (2005-2013) اشـــتركت الإمارات مع البحرين بأدنى قيمة تغير بلغت لكليهما (004.0) كما هو واضح من ملحق (2).

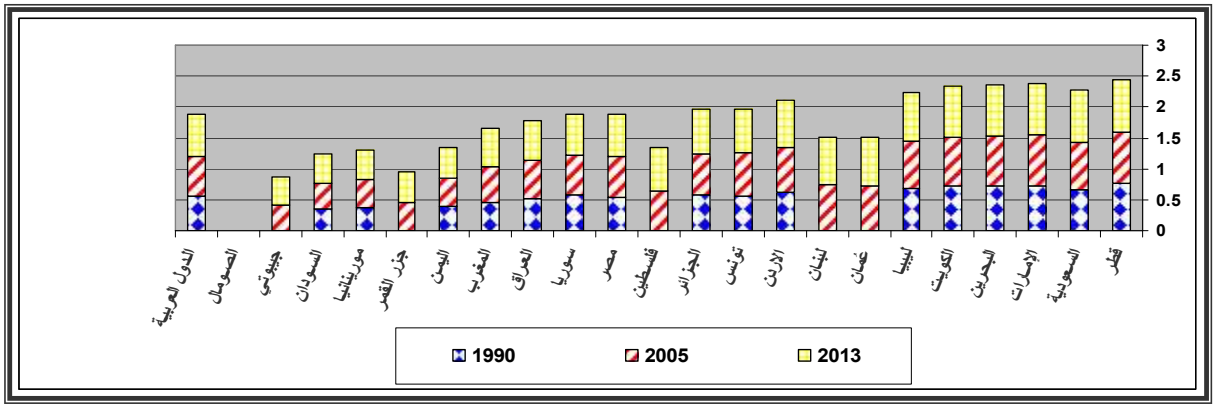


شكل(3): التوزيع الجغرافي لقيم دليل التنمية البشرية في الدول العربية للمدة (1990- 2013)

ويمكن أن نوزع جغرافياً قيم دليل التنمية البشـرية للدول العربية عام 2013 كما يُلاحظ في خريطة (2) إلى ثلاث مجموعات هي[31]:

المجموعة الأولى: دول ذات مسـتوى مرتفع من التنمية البشـرية وتكون قيمة الدليل فيها أكثر من 7.0 ، وتضـم (5) دول هي (قطر، السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت) وتشكل نسبة (7.22%) من مجموع الدول العربية.

المجموعة الثانية: دول ذات مسـتوى متوسـط من التنمية البشـرية تتراوح قيم الدليل بين 7.0 و 5.0 تشـمل (11) دولة هي (ليبيا، عُمان، لبنان، الأردن، تونس، الجزائر، فلسـطين، مصـر، سـوريا، العراق، المغرب) وتشـكل نسـبة (50%) من مجموع الدول العربية.

المجموعة الثالثة: دول ذات مسـتوى منخفض من التنمية البشـرية وتكون قيمة الدليل أقل من 0.5، تتضـمن هذه المجموعة (6) دول هي (اليمن، جزر القمر، موريتانيا، السودان، جيبوتي، الصومال) وتشكل نسبة (3.27%) من مجموع الدول العربية.

خريطة(2): التوزيع الجغرافي لقيم دليل التنمية البشرية للدول العربية عام 2013

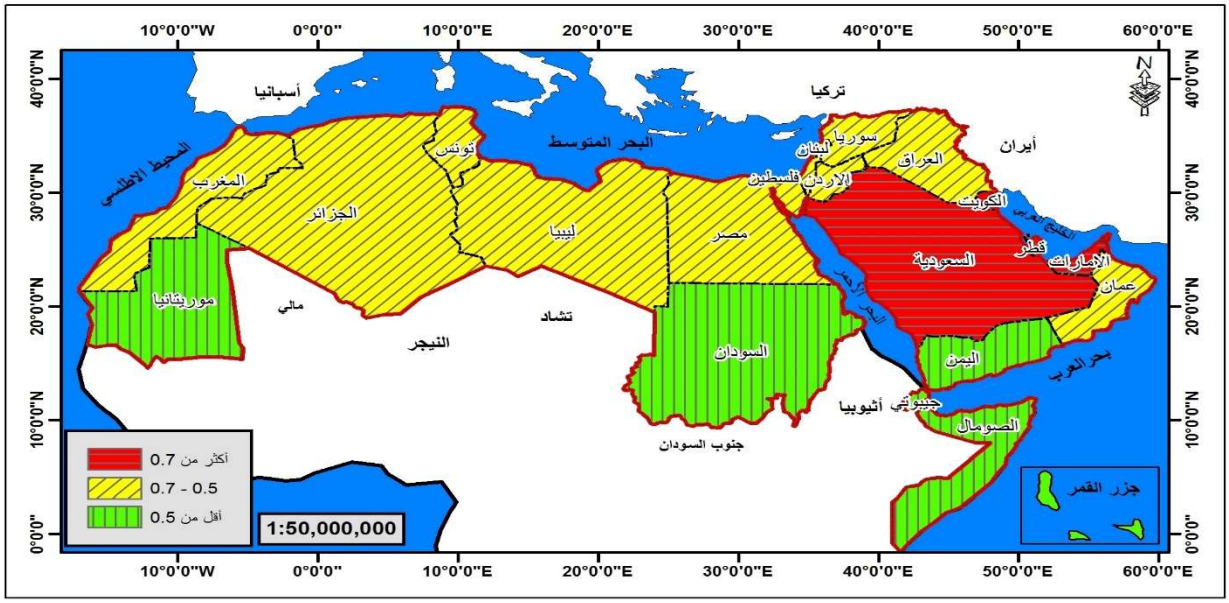

## 4- إحصائيات وآثار الإرهاب

### 4-1:إحصائيات الإرهاب

هناك شح كبير في البيانات والإحصاءات المتعلقة بقضايا الإرهاب؛ لما تنطوي على الأخير من تعقيد وغموض يكتنفها إلى حد بعيد من حيث المفهوم والأبعاد، وهو ما يستدعي الاختيار بعد التدقيق، ومن عيوب قواعد الإرهاب اعتمادها المفرط على المصادر الإعلامية، والتي قد تكون غير دقيقة في وصف الحالات، وبالتالي فإن قواعد المعلومات قد تصبح متحيزة لشبكات الاتصال والإعلام، كما أن جميع قواعد البيانات لا تأخذ بالحسبان الإرهاب الافتراضي (Cyber terrorism) فهو يمثل خطورة بالغة وله عواقب جسيمة للمجتمعات التي تشترك بنية معلوماتية كونية حساسة، كما هناك نقص في المعلومات في جوانب مهمة للحادثة الارهابية فمثلا هناك نقص في معرفة الدوافع الشخصية والمجتمعية، وأن غالبية القواعد لا تشمل مؤشرات إحصائية عن الإرهاب ولم تربط الإرهاب بالمشكلات الاجتماعية لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي، وأيضا أن قواعد البيانات الخاصة بالإرهاب متباينة تبعا لتعريفها الإجرائي للإرهاب و للمجال و لمعايير الإدخال الخاصة بالحادثة الخاصة بالحادثة الإرهابية . [32]

لذلك سنعتمد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) والتي تتسم بالشمولية بخلاف قواعد البيانات الأخرى والمتعلقة بقضايا الإرهاب، والتي لم تعطِ مثل هذه البيانات التفصيلية والتي يصدرها الاتحاد الوطني المعني بدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب والمعروف (The National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism)

وهو مركز أبحاث أكاديمي، مقره الرئيس في جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية باسم (START)، تأسس والتزم بالدراسة العلمية للأسباب والعواقب البشرية للإرهاب في جميع أنحاء العالم [33].

ارتفعت أعداد الوفيات المرتبطة بالأعمال الإرهابية ارتفاعاً هائلاً على مستوى العالم من 18.111 شخص عام (2013) إلى 32.685 شخص عام (2014)؛ نتيجة للارتفاع المتزايد في الهجمات الإرهابية بزيادة بلغت 61% عن عام 2013 و 44% عن عام 2012. [34]

العراق الأكثر تضرراً بين دول العالم؛ حيث يُلاحظ من جدول (2) وشكل(4) أن العراق يتصدر الدول العربية في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2014 بترتيب جاء الأول عالمياً برصيد بلغ عشر نقاط، ومن ثم تأتي كل من سوريا والصومال بالترتيب

الخامس والسابع عالمياً برصيد (8.12 ، 7.41) نقطة على مؤشر الإرهاب؛ حيث جاءت الدول السابقة ضمن المجموعة الأعلى في مؤشـر الإرهاب العالمي عام 2014 كما هو واضـح في خريطة(3)، وجاءت كل من الكويت والإمارات بقيم منخفضـة جداً تبلغ (0.04 ، 0.29) على التوالي بترتيب عـالمي بلغ (100 و119) بـالتتـابع، وخلـت كـل من قطر وعُمـان من التهـديـدات الإرهابية لحد بعيد بترتيب عالمي وصـل إلى (124) لكل منها، ولم تتوفر بيانات مؤشـر الإرهاب لكل من فلسطين وجزر القمر وجيبوتي.

وارتفع معدل العمليات الإرهابية في العراق بصورة كبيرة بين عامي (3003-2010) التي بلغت 12740 عملية إرهابية أسفرت عن 49219 قتيل و109059 جريح بمعدل يفوق 900% عن المدة (1991-2003) والتي لم تشهد سوى عمليات قليلة، إذ شهدت الأعوام التي سبقت عام ٢٠٠٣ ما يقرب من 138 عملية إرهابية راح ضحيتها ٥١١ قتيلاً و ٧١٥ جريح [35] .

إذ بلغ عدد الوفيات المسجلة أثر الإرهاب في العراق بين عامي (1998-2002) نحو 65 حالة وفاة .[36] وتصاعدت وتيرة العنف والتفجير والتهجير والقتل على الهوية وأعمال السلب والاختطاف طيلة ثلاث سنوات من بعد سقوط النظام وفقد الأمان بشكل كبير جداً, وارتفعت أعداد القتلى والمفقودين يومياً وقد أعلنت قناة "العراقية الفضائية" في خبر لها بتاريخ 2006/6/29 أن مصادر وزارة الصحة أكدت أن دائرة الطب العدلي في بغداد استلمت (8000) جثة لأشخاص قد قتلوا خلال الأشهر الستة الماضية أي منذ بداية عام 2006 لغاية حزيران 2006 مجهولة الهوية، أي ما يعادل أكثر من (1200) قتيل شهرياً.[37]

جدول(2): مؤشر الإرهاب الدولي للدول العربية عام 2014

| المرتبة | الدول | مؤشر الإرهاب |
|---|---|---|
| 1 | العراق | 10 |
| 5 | سوريا | 8.12 |
| 7 | الصومال | 7.41 |
| 8 | اليمن | 7.31 |
| 13 | مصر | 6.5 |
| 14 | لبنان | 6.4 |
| 15 | ليبيا | 6.25 |
| 19 | السودان | 5.77 |
| 21 | الجزائر | 5.52 |
| 34 | البحرين | 4.41 |
| 46 | تونس | 3.29 |
| 55 | السعودية | 2.71 |
| 67 | المغرب | 2.11 |
| 70 | الأردن | 1.76 |
| 91 | موريتانيا | 0.56 |
| 100 | الإمارات | 0.29 |
| 119 | الكويت | 0.04 |
| 124 | عُمان | 0 |
| 124 | قطر | 0 |
| - | فلسطين | غير متوفرة |
| - | جزر القمر | غير متوفرة |
| - | جيبوتي | غير متوفرة |

The National Consortium for to Study of Terrorism and Response to Terrorism (START), Global terrorism index 2014 , p p82-83.

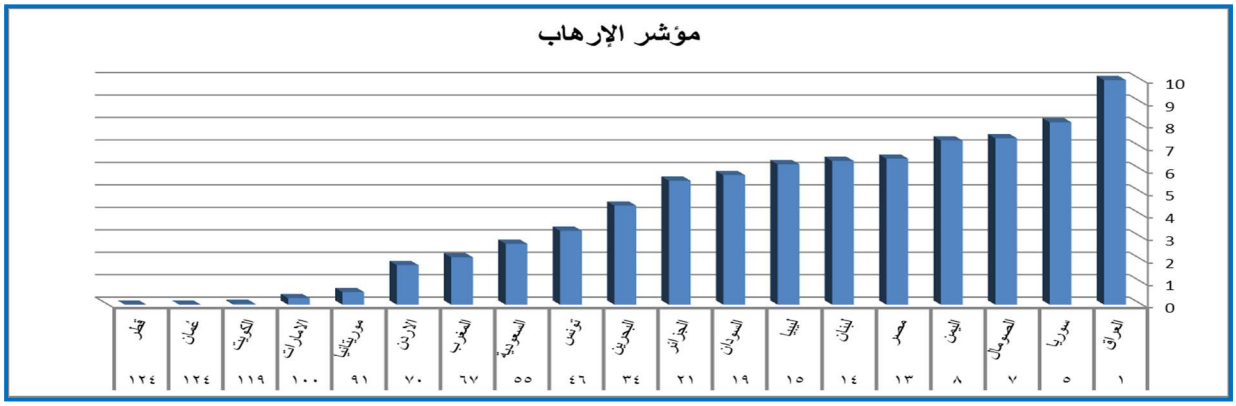


شكل(4): مؤشر الإرهاب الدولي للدول العربية عام 2014

خريطة (3): التوزيع الجغرافي لمؤشر الإرهاب الدولي للدول العربية عام 2014

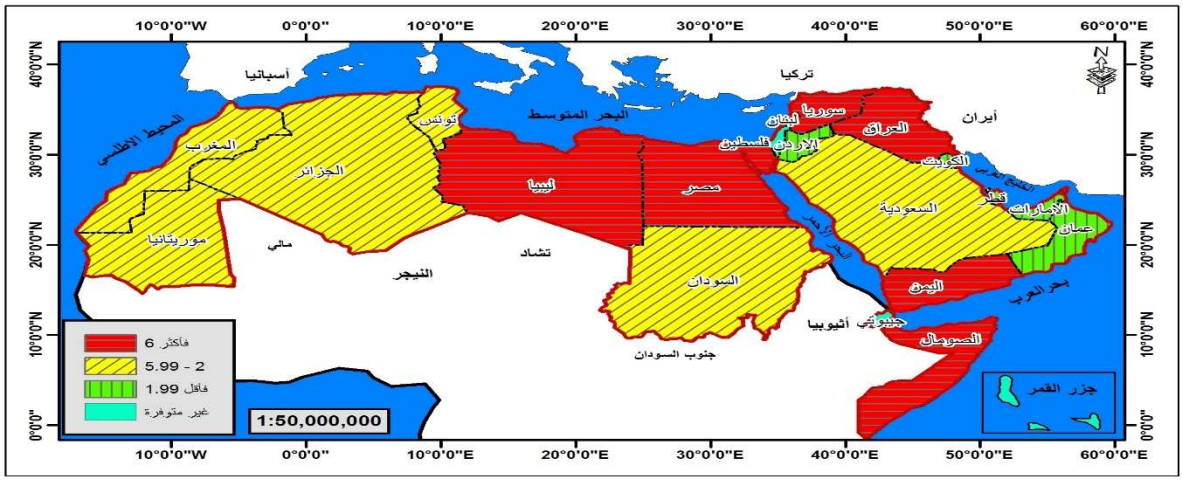


بلغ إجمالي الحوادث الإرهابية في الدول العربية حوالي( 11175 ) حادثة إرهابية للمدة (1970-2007) احتل العراق المرتبة الأولى في حوادث الإرهاب ومن ثم لبنان فالجزائر،كانت نتيجتها 46142 إصابة و30448 وفاة وكانت هناك خسائر مباشرة وغير مباشرة تلحق بالأفراد والمجتمعات جراء هذه الجرائم, وفقدان المعيل, وفقدان الوظيف, واليُتم, والإعاقات, وفقدان الممتلكات كلها خسائر مباشرة وغير مباشرة للحدث الإرهابي. [38]

وارتفعت أعداد الوفيات المسجلة من أثر الإرهاب في العراق بين عامي (2000-2014) بزيادة بلغت 9.920 حالة وفاة، كما ارتفع عدد الهجمات الإرهابية في العراق بين عامي (2013-2014) وذلك نتيجة للهجمات الإرهابية التي شنتها تنظيمات مسلحة كتنظيم (داعش) الإرهابي, حيث بلغت 2,492 هجمة إرهابية بعدد القتلى بلغ 362.6 قتيل و947,14 مصاب لعام 2013 [39]،

ارتفع معدل العمليات الإرهابية عام 2014 إلى (3370) عملية إرهابية أسفرت عن عدد قتلى بلغ 9929 و 15137 مصاب، حيث كانت حصة العراق من العمليات الإرهابية في العالم (30.4%) عام 2014 فقط.[40]

وصُنفت سوريا في المركز الخامس على مستوى العالم والثاني عربياً لعام 2014؛ حيث كانت حصة سوريا من العمليات الإرهابية في العالم (5.2%) بإجمالي 232 عملية إرهابية بعدد قتلى بلغ 1698 شخص و1437 مصاب، وتورط في العمليات الإرهابية في سوريا جماعات غير معروفة, فيما أعلن تنظيم (داعش) الإرهابي مسئوليته عن 36% من إجمالي عدد القتلى في سوريا وأعلنت جبهة النصرة مسئوليتها عن مقتل 72% من إجمالي العمليات. [41]

والمركز السابع عالمياً كان من نصيب الصومال والتي جاء في الوقت نفسه في الترتيب الثالث عربياً بمؤشر الإرهاب لعام 2014، حيث بلغت حصة الصومال من العمليات الإرهابية في العالم (2.5%) بعدد إجمالي للعمليات الإرهابية بلغ 469 عملية إرهابية خلفت ورائها نحو 801 قتيل و568 مصاب، وارتفع عدد القتلى من جراء ارتفاع عدد العمليات الإرهابية في الصومال بين عامي (2012-2014)، ويُذكر في مؤشر الإرهاب أن حركة الشباب الصومالية مسئولة عن أغلب الهجمات الإرهابية في الصومال التي حدثت عام 2014. [42]

واحتلت اليمن المركز الثامن عالمياً والمركز الرابع عربياً على مؤشر الإرهاب لعام 2014؛ فكانت حصة اليمن من العمليات الإرهابية في العالم (2%) وذلك بعدد إجمالي للعمليات الإرهابية بلغ 512 عملية إرهابية خلفت ورائها نحو 654 قتيل و753 مصاب، بزيادة بلغت 72% عن عام 2013, وارتفع عدد القتلى من جراء العمليات الإرهابية في اليمن بنسبة 123% بين عامي (2013-2014)، ويُذكر على مؤشر الإرهاب أن الحوثيين وتنظيم القاعدة هم المسئولون عن حوالي 80% من الهجمات الإرهابية في اليمن التي حدثت عام (2014)[43] .

**4-2: آثار الإرهاب**

يعتمد الإرهاب على تجريد الضحايا من إنسانيتهم, والإيديولوجيات المتطرفة والمنغلقة التي ترفض الاعتراف بقيمة الآخرين وكرامتهم، وتُصورهم على أنهم دون مرتبة الإنسان ويستحقون الانقراض، هي أدوات أساسية للتعبئة والتجنيد, وهذه الإيديولوجيات المتطرفة تؤجج ثقافة العنف والتعصب, وتزيد الدعم للجماعات الإرهابية بين المناصرين لها [44]

الإرهاب عدو للتنمية, وخطر الإرهاب في ضرب الاقتصاد الوطني؛ فهو يحاول زرع الفوضى وعدم الاستقرار من خلال ضرب السياحة وإيقاف عجلة التنمية فهو يؤثر على الآتي:

**4-2-1:الآثار الأمنية**

إن الآثار التدميرية الناتجة عن العمليات الإرهابية كثيرة ومتعددة, وتتفاوت من عملية لآخرى ومن مكان لآخر, وتأتي الآثار الأمنية في مقدمة الآثار السلبية على المجتمع, وتتضح هذه الآثار من خلال سفك الدماء, وترويع المواطنين, وإشاعة الخوف والذعر, واستهداف المنشآت الحيوية, وتدمير البنى التحتية المسئولة عن الخدمات وتكاثر الخلايا الإرهابية[45] .

فالعمليات الإرهابية التي تستهدف المواطنين والملكيات الخاصة التابعة للأفراد كانت أكثر من الثلث بقليل، تلاها العمليات الإرهابية التي استهدفت الأهداف العسكرية والأمنية تلا ذلك المنشآت الحكومية، فمؤسسات الأعمال، كما استهدف الإرهاب المنشآت الحكومية والمؤسسات الدينية، ووسائل النقل من السيارات والباصات المفخخة, وأجهزة الإعلام، والمنظمات غير الحكومية, والمؤسسات الحيوية, واغتيال الشخصيات السياسية والعلمية والإعلامية والرموز الدينية.[46]

وتشير بعض البيانات المتوفرة عن مؤشرات درجة السعادة والرخاء، وهي مؤشرات تعبّر عن التوقعات الحالية والمستقبلية لوضع الرفاهية للناس، في بعض الدول العربية التي حصلت فيها تهديدات أمنية، إلى انخفاض تلك المؤشرات في تونس من 24 % عام 2008 إلى 10% عام 2010, وفي مصر من 25 % عام 2007 إلى 12 % عام 2010، وذلك رغم استمرار النمو الاقتصادي في هاتين الدولتين بمعدلات مقبولة خلال تلك المدة [46].

إن الإرهاب يؤدي إلى خسائر تتجاوز الضحايا من البشر والخسائر المادية؛ فهو يمكن أن يتسبب أيضاً في ضرر بالغ غير مباشر للدول والاقتصادات بزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية، مثلا بسبب تعزيز التدابير الأمنية لكفالة سلامة الموظفين والعملاء أو زيادة أقساط التأمين، فقد أدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في اليمن على السفينة الأمريكية "كول"Cole" في عام 2000 وعلى الناقلة الفرنسية (ليمبرغ ) *" Limburg "* في عام 2002 إلى إلحاق ضرر بالغ بصناعة الشحن في اليمن، فقد أسهم هذان الهجومان في زيادة بنسبة 300% في أقساط التأمين على السفن التي تستخدم ذلك الطريق, ودفعت السفن إلى الالتفاف حول اليمن[47].

**4-2-2: الآثار الاقتصادية**

تتضح الآثار الاقتصادية من خلال ارتفاع معدلات البطالة والتضخم, وخفض التمويل والاستثمار, وتدهور الأسواق المالية وقطاع التأمين وقطاع السياحة وميزان المدفوعات, وإفلاس الشركات, وارتفاع سعر الصرف العملة الصعبة، فالإرهاب يؤثر سلباً في زيادة التضخم نتيجة لقلة الطلب، فقلة الإنفاق يؤدي لآثار سلبية على الاقتصاد؛ لأن في حالة الإرهاب الطلب يتضاءل ويظهر الركود في الأسواق, وكساد المنتجات نتيجة تراجع الاستثمار وينتج عن ذلك زيادة معدل التضخم [48]

وغالباً ما يؤدي تزايد النشاط الإرهابي في دولة معينة إلى خفض العائد المتوقع على رأس المال المستثمر فيها، وهو ما يؤدي إلى تحويل الاستثمار إلى دول أخرى أكثر أماناً. ويترتب على ذلك خفض مخزون رأس المال الإنتاجي وتدفق التكنولوجيا المعززة للإنتاجية إلى الدولة المتضررة، إن حدوث زيادة صغيرة نسبياً في عدد الحوادث الإرهابية المحلية في دولة ما لكل 100 ألف شخص يؤدي في المتوسط إلى خفض حاد في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وينخفض صافي الاستثمار بصورة كبيرة مماثلة إذا كانت الهجمات الإرهابية ناشئة في الخارج أو تتضمن أجانب أو أصولا أجنبية في الدولة التي يقع فيه الاعتداء [49]

"يفرض ضعف البنية التحتية في الدول العربية تكاليف مرتفعة على تعاملات النشاط الاقتصادي, وهو الأمر الذي يخفض العائد على الاستثمار ويحول دون نفاذ الفقراء وسكان الريف إلى المرافق الحديثة الأساسية, فعلى سبيل المثال يمنع انقطاع التيار الكهربائي في المناطق الريفية الأطفال من الدراسة ليلاً والعيادات من خدمة المرضى, نظراً لأن الاستثمار في البنية التحتية هو العامل الأكثر أهمية لنجاح التغيير البنيوي في المجتمعات العربية واقتصاداتها، و يمكن القول بأن تدهور أوضاع المدن العربية عملت كمحفزات للحراك السياسي الداعي لمزيد من العدالة الاجتماعية. ويتيح العمل على تحسين أوضاع المناطق المهملة والمتدهورة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية فرصاً هائلة لتوظيف العمالة وللاستيعاب الاجتماعي" [50].

"رغم أن الدول العربية قد تمكنت من خفض معدل البطالة الكلي من 12 ٪ في عام 1990 إلى 9.3٪ عام 2010 إلا أنها لا تزال تحتفظ بأعلى معدل للبطالة بين المناطق النامية وبأدنى معدل مشاركة في القوى العاملة، كما أن الانخفاض في معدل البطالة أمر مضلل إلى حد ما، لأنه يعكس أساساً استعداداً متزايداً لقبول أي عمل أو مجرد التخلي عن بحث بلا جدوى عن عمل,كما أن التوسع المنتظم للعمالة غير المنظمة في الدول العربية يعد مؤشراً قويّاً أيضاً على زيادة الهشاشة والاستبعاد من العمل اللائق " [51]

وأشار تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أن الكويت والسعودية أقل معدلات البطالة لعام 2013 من بين الدول الشرق الأوسط، كما ذكر التقرير نفسه أن تونس سجلت أعلى نسبة للبطالة بين الدول العربية بمعدل 7.16% ثم يأتي بعدها الأردن

بمعدل 2.12% للبطالة. كما سجلت السودان أعلى معدل للتضخم من بين الدول العربية بنسبة 5.36% وثم مصر وتونس والأردن بنسب بلغت على التوالي (9.6، 1.6 ، 5.5)% .[52].

وبالنظر للزيادة الواسعة في التهديدات الإرهابية عام 2014 قد ارتفع بالنتيجة وبشكل كبير التكاليف الاقتصادية للأنشطة الإرهابية؛ حيث بلغت عام 2014 نحو52.9 مليار دولار على مستوى العالم ما يمثل زيادة 61% مقارنة 2013، وفي الوقت نفسه زيادة بعشرة أضعاف ما كان عليه الحال عام 2000.

كما تعاني الدول العربية وبدرجات متفاوتة من هجرة الكفاءات العلمية والعقول إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وألمانيا، وقد نجم عن ذلك خسائر مالية واستثمارية واقتصادية, وفي مقدمتها تكاليف تأهيل هذه الكفاءات، إضافة إلى حرمان الدول العربية من الاستفادة منها اقتصاديًا وعلميًا.

كما أن استنفاذ موارد الدولة لمحاربة الإرهاب حتى يتحقق الأمن والاستقرار يؤثر على مشروعات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين لعدم توافر المبالغ اللازمة في الميزانية لصرف مبالغ كبيرة على مكافحة الإرهاب, وتوفير الحماية اللازمة للمؤسسات والمواطنين، فنظرية الاقتصاد الحديثة لا تغفل عنصر الاستقرار السياسي والاقتصادي وأثره. [53]

"الإرهاب من العوامل التي تؤدي إلى ازدياد الفقر وإلى موجات من الهجرة الداخلية التي وضعت ضغطاً إضافيّاً على الخدمات العامة المتدهورة كما أن للارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية تأثيره الكبير على الفقر في الدول العربية. ولاشك أن الدول العربية الأقل نمواً هي الأكثر عرضة للتأثر بارتفاع أسعار المواد الغذائية، نظراً لارتفاع حصة الغذاء في سلة الاستهلاك والتغطية الضعيفة لشبكات الأمان الاجتماعي ودعم الغذاء, وعندما يقترن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مع تغير المناخ، والتدهور البيئي المنتظم، والنزاع، فمن المؤكد أن النتيجة ستكون كارثية، كما يثبت ذلك تدني الواقع الغذائي الحالي في الصومال". [54]

في العراق هناك 9 مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر عام 2007 وفقاً لإحصائية وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية مما أدى الى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء بدون وجود أسباب موضوعية لتلك الفجوة, ولاسيما إذا اقترنت تلك الفجوة بتدني مستوى المعيشة والسكن والتعليم والصحة وغيرها, التي من المُفترض أن تقدمها الحكومة والتي تلكأ تقديمها بسبب انتشار الفساد الإداري فمن بين (192) دولة في العالم لا يتقدم على العراق سوى الصومال وميانمار طبقا للتقارير السنوية لمنضمة الشفافية الدولية لمؤشر الفساد الدولي.[55]

وعند زيارة المواقع العالمية لتصنيف الدول حسب المستوى الاقتصادي لها تبين أن اليمن وموريتانيا وجزر القمر من أفقر الدول العربية حتى عام (2013), حيث تغيرت الصورة مع توالي الأحداث وزيادة الأضرار والتدمير في الدول العربية بشكل

عام، وكان لسوريا النصيب الأكبر من هذا الدمار، الذي لحقته هجرة ونزوح وفقر مدقع لملايين الأسر النازحة، ثم يأتي العراق حيث كانت الأضرار الاقتصادية الناجمة عن أعمال العنف في العراق كبيرة جدا تساوي 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعادل 815 دولار للشخص الواحد, ثم اليمن التي دخلت في حرب دولية عربية وحرب قبلية أهلية داخلية، لينزح أهلها إلى الدول القريبة، ثم ليبيا ومصر وتونس.

**4-2-3: الآثار الاجتماعية**

هناك العديد من الدراسات التي ركزت على دراسة أثر الإرهاب والمتغيرات النفسية والاجتماعية على صحة الفرد؛ بهدف الكشف عن هذه العلاقة, وتشير إلى أن الارهاب يسهم بدور كبير في هذا الصدد، ومنه يتبين الدور الذي يؤديه الإرهاب والمواقف السلبية العنيفة التي يتعرض لها الأفراد في إثارة المشقة النفسية لديهم، كما تتمثل في أعراض معينة كأعراض القلق والاكتئاب, والتي تنعكس أساساً على انخفاض كفاءتهم وفاعليتهم وصحتهم النفسية [56]

إن الحرمان من الوالدين بفعل الإرهاب له انعكاسات وخيمة على الصحة النفسية للأبناء خاصة الصغار منهم، فحرمان الأم يؤدي إلى بعض المظاهر السلوكية كالخوف, والعدوان, وعدم الشعور بالأمن، ويؤدي إلى التأخر في النمو الحركي, وإلى الانطواء والقلق, وقلة التوافق النفسي والاجتماعي، أما الحرمان من الأب يؤدي إلى اللامبالاة وتبلد المشاعر والأحاسيس, وعدم القدرة على التفاعل مع الآخرين،كما يعانون من آثار سلبية تمتد إلى حياتهم المستقبلية تتمثل في مشاعر عدم الرضا على النفس، ففي إحدى الدراسات التي ارتبطت بهذا الموضوع بينت أنه يوجد بالجزائر أكثر من 140 ألف شخص مصاب بصدمات عقلية منهم 20 ألف طفل، والتي من بينها 8800 تحت العشرة سنوات وحوالي ربع العينة تمثل فئة المراهقين، ونسبة 41 % تخص فئة البالغين ما بين 25-40 سنة. [57]

كما أن التفكك والتصدع الأسري والترمل بسبب فقدان أحد الوالدين أو كلامها أدى إلى زيادة عدد الأيتام والأرامل بما يزيد على خمسة ملايين يتيم وأرملة وبهذا يزيد على تعداد سكان بعض دول الخليج (الكويت وقطر والإمارات).

وكانت لتداعيات التهجير القسري المنظم وما تبعه من عمليات تغيير ديموغرافي مُتعمد أدت إلى التفكك الأسري وتمزيق النسيج الاجتماعي تمهيدا لتحويله الى واقع متصارع, بالتالي يتحول كل ذلك إلى عدم الرضا والكراهية والنقمة على المجتمع .

وبصورة عامة إن زيادة العمليات الإرهابية وما يسفر عنها من سقوط قتلى وجرحى ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية بصورة كبيرة، ولبعضها انعكاس مباشر كتأثير العمليات الإرهابية على متوسط العمر المتوقع للإنسان وهي علاقة عكسية، أي

كلما ازدادت العمليات الإرهابية انخفض متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهذا ما يتضح بشكل كبير بالنسبة للعراق؛ فعندما ازدادت العمليات الإرهابية بعد عام ٢٠٠٣ انخفض متوسط العمر المتوقع في العراق بشكل ملحوظ وصولاً إلى أدنى قيمة له في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حينما بلغ متوسط العمر المتوقع للإنسان 67.8 سنة، بسبب تزايد أعداد القتلى إلى 6534 قتيل والجرحى إلى ١١٩٦٥ جريح، وبذلك فقد أصبح مؤشر الصحة 745,0 للأعوام نفسها, وبعدها أخذ بالتقدم المتباطئ بسبب وجود أعمال العُنف والإرهاب وعدم الاستقرار الأمني الذي يهدد حياة الناس، فإنه لم يصل إلى ما كان عليه في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عندما كان يبلغ 3,71 سنة كمتوسط لعمر الإنسان، ومؤشر الصحة بلغ 0, 809 [58] .

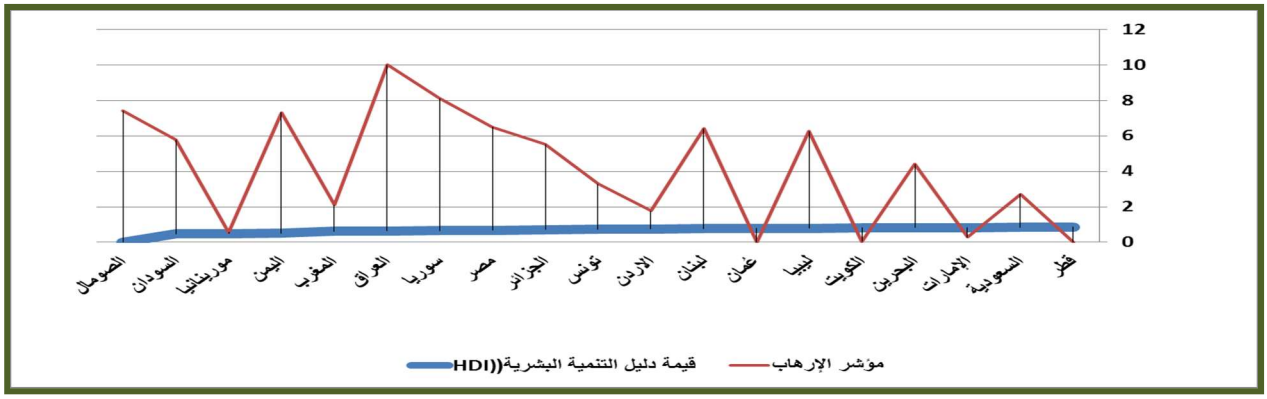


شكل(5) العلاقة بين مؤشر الإرهاب الدولي وقيمة دليل التنمية البشرية للدول العربية

يُلاحظ من شكل (5) انخفاض دليل التنمية البشرية في الدول العربية التي يرتفع فيها مؤشر الإرهاب, وهذا واضح بصورة كبيرة في الصـــومال واليمن والعراق وســـوريا، والعكس أي ارتفاع دليل التنمية البشـــرية في الدول العربية التي ينخفض فيها مؤشر الإرهاب بشكل كبير كما في قطر وعُمان والكويت والإمارات.

## 5- الخاتمة: وبرزت فيها النتائج الآتية:

1. أثر الإرهاب بصورة سلبية على مؤشرات التنمية البشرية لبعض الدول العربية التي شهدت تفاقم في عدد العمليات الإرهابية. وهذا واضح من خلال مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة لعام (2013)؛ حيث سَجلت الصومال أدنى القيم (55) سنة واليمن (63) سنة و(69) سنة للعراق، وسَجلت لبنان أعلى القيم لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة وهي 80 سنة، و 78 سنة لقطر، و 77 سنة لكل من الإمارات والبحرين وعُمان.

2. ارتفاع متوسط سنوات الدراسة في كل من الأردن بمتوسط 9,9 سنة, والبحرين بمتوسط 4.9 سنة, وقطر, والإمارات بمتوسط 1.9 سنة لكل منهما.سجلت أدنى القيم في كل من اليمن وجزر القمر والسودان بقيم بلغت بالتتابع (5.2، 8.2 ،1.3 ) سنة.

3. تباينت قيم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من دوله لأخرى، سُجل أعلاها في قطر و الكويت والإمارات بقيم بلغت على التوالي (029.119 و820.85 و 068.58 ) دولار، وأدنى القيم كانت من نصـــيب كل من جزر القمر وموريتانيا وجيبوتي وكانت (505.1 و 988.2 و 109.3) دولار.

4. ارتفعت قيم دليل التنمية البشـــرية في دول الخليج العربية النفطية والتي تميزت بأعلى دخل فردي وهي قطر، والســـعودية، والإمارات، والبحرين، وعُمان بقيم بلغت بالتتابع(851.0 و 836.0 و 827.0 و 815.0 و 814.0)، أما أدنى القيم فكانت من نصيب السودان (473.0) وجيبوتي (467.0) والصومال(00.0) .

5. يتصـدر العراق الدول العربية في مؤشـر الإرهاب العالمي لعام (2014) بترتيب جاء الأول عالمياً برصـيد بلغ عشـر نقاط؛ حيث شهد العراق ارتفاعاً في معدل العمليات الإرهابية بصورة كبيرة بعد الاحتلال العسكري الأمريكي للمدة (3003-2010) التي بلغت 12740 عملية إر هابية أســفرت عن 49219 قتيل و 109059 جريح بمعدل يفوق 900% عن المدة (1991-2003)، واحتلت كل من سـوريا والصـومال الترتيب الخامس والسـابع عالمياً برصـيد (8.12 ، 7.41) على مؤشـر الإرهاب وجاءت كل من الكويت والإمارات بقيم منخفضــة تبلغ (0.04،0.29) على التوالي بترتيب عالمي بلغ (100 و119) بالتتابع. وخلت كل من قطر وعُمان من التهديدات الإرهابية لحد بعيد بترتيب عالمي وصـــل إلى (124) لكل منها، ولم تتوفر بيانات مؤشر الإرهاب لكل من فلسطين وجزر القمر وجيبوتي.

6. انخفض دليل التنمية البشرية في الدول العربية التي يرتفع فيها مؤشر الإرهاب كالصومال, واليمن, والعراق, وسوريا، ويرتفع دليل التنمية البشرية في الدول العربية التي ينخفض فيها مؤشر الإرهاب كما في عُمان, والكويت, وقطر, والإمارات.

## 6- الملاحق

**ملحق(1): التوزيع الجغرافي لعدد السكان والمساحة والكثافة العامة للدول العربية عام 2015**

| الدول العربية | عدد السكان* (نسمة) | المساحة ($كم^2$) | الكثافة العامة(نسمة/ $كم^2$) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 39.500.000 | 2.381.741 | 6.16 |
| السعودية | 31.500.000 | 2.250.000 | 14 |
| السودان | 38.435.000 | 1.886.068 | 4.20 |
| ليبيا | 6.278.000 | 1.759.540 | 6.3 |
| موريتانيا | 3.632.000 | 1.030.700 | 5.3 |
| مصر | 90.759.000 | 1.001.450 | 6.90 |
| المغرب | 33.680.000 | 710.850 | 4.47 |
| الصومال | 10.972.000 | 637.657 | 2.17 |
| اليمن | 26.745.000 | 527.970 | 7.50 |
| العراق | 36.575.700 | 437.072 | 7.83 |
| عُمان | 4.161.000 | 309.500 | 4.13 |
| سوريا | 23.270.000 | 185.180 | 7.125 |
| تونس | 11.118.000 | 163.610 | 68 |
| الأردن | 9.500.000 | 92.300 | 9.102 |
| الإمارات | 8.933.000 | 83.600 | 9.106 |
| فلسطين | 4.683.000 | 27.687 | 1.169 |
| جيبوتي | 961.000 | 23.244 | 3.41 |
| الكويت | 4.161.000 | 17.820 | 5.233 |
| قطر | 2.113.000 | 11.437 | 8.184 |
| لبنان | 4.288.000 | 10.452 | 3.410 |
| جزر القمر | 783.000 | 2.170 | 8.360 |
| البحرين | 1.781.000 | 665 | 2.2678 |
| المجموع | 393.828.700 | 13.550.048 | 29 |

*** تقديرات**

Source: 1- population Division of the Department of Economics and Social Affairs of the United Nation Secretariat ,2015.

**ملحق(2) : قيم دليل التنمية البشرية (HDI) ونسب تغيره للدول العربية للمدة (1990- 2013)**

| الدول العربية | 1990 | 2005 | 2013 | تغير(1990-2005) | تغير(1990-2013) | تغير(2005-2013) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قطر | 0.756 | 0.840 | 0.851 | 084.0 | 0.095 | 0.011 |
| السعودية | 0.662 | 0.773 | 0.836 | 111.0 | 0.174 | 0.063 |
| الإمارات | 0.725 | 0.823 | 0.827 | 0.098 | 0.102 | 0.004 |
| البحرين | 0.729 | 0.811 | 0.815 | 0.082 | 0.086 | 0.004 |
| الكويت | 0.723 | 0.795 | 0.814 | 0.072 | 0.091 | 0.019 |
| ليبيا | 0.684 | 0.772 | 0.784 | 0.088 | 0.1 | 0.012 |
| عُمان | ..... | 0.733 | 0.783 | ..... | ..... | 0.05 |
| لبنان | ..... | 0.741 | 0.765 | ..... | ..... | 0.024 |
| الأردن | 0.622 | 0.733 | 0.745 | 111.0 | 0.123 | 0.012 |
| تونس | 0.567 | 0.687 | 0.721 | 12.0 | 0.154 | 0.034 |
| الجزائر | 0.576 | 0.675 | 0.717 | 0.099 | 0.141 | 0.042 |
| فلسطين | ..... | 0.649 | 0.686 | ..... | ..... | 0.037 |
| مصر | 0.546 | 0.645 | 0.682 | 0.099 | 0.136 | 0.037 |
| سوريا | 0.570 | 0.653 | 0.658 | 0.083 | 0.088 | 0.005 |
| العراق | 0.508 | 0.621 | 0.642 | 0.113 | 0.134 | 0.021 |
| المغرب | 0.459 | 0.569 | 0.617 | 0.11 | 0.158 | 0.048 |
| اليمن | 0.390 | 0.462 | 0.5 | 0.072 | 0.11 | 0.038 |
| جزر القمر | ..... | 0.464 | 0.488 | ..... | ..... | 0.024 |
| موريتانيا | 0.367 | 0.455 | 0.487 | 088.0 | 0.12 | 0.032 |
| السودان | 0.342 | 0.423 | 0.473 | 0.081 | 0.131 | 0.05 |
| جيبوتي | ..... | 0.412 | 0.467 | ..... | ..... | 0.055 |
| الصومال | ..... | ..... | ..... | ..... | ..... | ..... |
| المجموع | 0.551 | 0.644 | 0.682 | 0.093 | 0.131 | 0.038 |

7. المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك، 2014،(الملحق الإحصائي) جدول (2)، ص 163-165.

**المصادر والمراجع**

[1] ذياب بن موسى البداينة، قاعدة مكافحة إرهاب عربية "الندوة العلمية أهمية قواعد البيانات الخاصة بمكافحة الإرهاب، مركز الدراسات والبحوث/قسم الندوات واللقاءات العلمية، القصيم ، 2009. ص 2.

[2] صبري الهيتي و حسن أبو سمور، جغرافية الوطن العربي، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 16.

[3] عثمان أحمد عثمان، الإرهاب وأثره على التنمية البشرية في مصر، مركز المصري لمكافحة الإرهاب، القاهرة، غ م ، ص 2.

[4] national terrorism : an introduction to concepts and Actors , 1988, P. 8.

[5] ابن منظور، معجم لسان العرب ،ج1/ ص436.

[6] عبد الوهاب الكيالي، موسعة السياسة، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 ، ص 153

*جورج ليفاسير: وهو أستاذ القانون الجنائي الفرنسي

[7]مدحت رمضان، جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1985، ص 83.

[8]أحميدي بوجلطية بوعلي، سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي" دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر، 2010، ص3.

[8]نصر عارف، مفهوم التنمية، محاضرات كلية العلوم السياسية- جامعة القاهرة منشورة على الموقع الإلكتروني

[10]أحمد الكواز، المفهوم الموسع للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 1.

[11]عبد الحميد محمد العباسي، التنمية البشرية "مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها"، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة،2014، ص 5.

[12]الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013" نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع" ،2014 ، ص 38.

[13]يختار عبد القادر و عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية "حالة الدول العربية" ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، 2011، ص 4.

[14]الأمم المتحدة ، التقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك، 2015. ص 1

[15]محمد العوض جلال الدين، التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي، المعهد العرب للتخطيط، الكويت، 1993، ص23

[16]منصور أحمد منصور، قراءات في تنمية الموارد البشرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1976، ص194.

[17]الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013"، مصدر سابق، ص 167.

[18]جمهورية العراق، وزارة التخطيط، العراق تقرير التنمية البشرية 2014" ، ص21.

[19]محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف،"دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية ،2003 ، ص 194.

[20]جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية" الهجرة الدولية والتنمية"، القاهرة ، 2014 ، ص8.

[21]المصدر نفسه ، ص 205 .تعكس بيانات السودان بعد انفصال الجنوب عن شماله رسميا في 9 تموز 2011 وانضمام جنوب السودان بعضوية الأمم المتحدة كالعضو 193.

[22]اعتمادا على 1- بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

[23]بشير شورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، منشورات الامم المتحدة ، 2005 ، ص 51 .

[24]مناور فريح حداد، نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد الأول، 2005، ص202 .

[25]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير " تحديات التنمية في الدول العربية" 2011، القاهرة ، ص 5.

[26]عامر عبود جابر و ياسين موسى جاسم، تحليل مكونات التنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 31، العدد 97 ،2009 ، ص 149.

[27]عبد الرحيم وهيبة وآخرون، واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية، مجمع مدخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسيات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة (8-9 ديسمبر 2014)، جامعة الجزائر، 2014، ص 48.

[] http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001489/148972E.pdf

[ 28]ميرفت رشماوي وتيم موريس، نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي، إنتراك، تشرين الأوّل/ 2007 ، ص 9.

[29]الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013" نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع" ،مصدر سابق . ومنشور على الموقع الالكتروني

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/Human_dev_rep_13.html

[30]مهدي سهر غيلان وآخرون، دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربة والمتقدمة، ص 9.

منشور على الموقع الإلكترونيwww.iasj.net/iasj

[31]محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مصدر سابق ، ص 194.

[32]ذياب بن موسى البداينة، قاعدة مكافحة إرهاب عربية "الندوة العلمية أهمية قواعد البيانات الخاصة بمكافحة الإرهاب، مصدر سابق. ص 8.

[33]حسن لطيف الزبيدي وصادق فخري، الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29 السنة 9 ، 2013 ، ص 235. والمنشور على الموقع الالكتروني http://www.docudesk.com

[34] The National Consortium for to Study of Terrorism and Response to Terrorism (START),Global terrorism index, 2015, P16.

[35]حسن لطيف الزبيدي وصادق فخري، مصدر سابق ، ص 239 .

[36] Global terrorism index 2015, op .cit , P 20 .

[37]وليد عبد جبر الخفاجي، التنمية البشرية في العراق للمدة (3003-2006)، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية التربية، 2007، ص 285 .

[38]ذياب بن موسى البداينة، العلاقة بين الارهاب والتنمية البشرية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 12.

[39] The National Consortium for to Study of Terrorism and Response to Terrorism (START), Global terrorism index 2014, P 16.

[40] Global terrorism index, 2015, op .cit , P 20 .

[41] Ibid, p 24 .

[42] Ibid, p 27 .

[43] Ibid, p 26 .

[44] الأمم المتحدة، الاتحاد في مواجهة الإرهاب "توصيات الإستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب"، 2006 ، ص 6.

[45]علي ابن فايز الجحني، أثر الارهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته، مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أبو ظبي ، 2007، ص 15.

[46]ذياب بن موسى البداينة، العلاقة بين الارهاب والتنمية البشرية في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث، جامعة مؤتة، 2013، ص 12.

[47] After the Spring: Economic Transitions in the Arab World, Oxford University Press , 2012 .p32.

____ [48]، تكلفة الإرهاب، مجلة التمويل والتنمية، آيار 2015، ص26 .

[49]عثمان أحمد عثمان، مصدر سابق ، ص 14.

[50]مصدر سابق، ص27 .

[51]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سابق، ص 10-11.

[52]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سابق ، ص 6.

[53]صحيفة الرياض الإلكترونية، العدد 16792، الأحد ،17 شعبان 1435 ه – 15 حزيران 2014.

[54]عثمان أحمد عثمان، مصدر سابق ، ص 12-13.

[55]المصدر نفسه، ص 7.

[56]دنيا جواد، الإرهاب في العراق "دراسة في الأسباب الحقيقة"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 2012،43. ص 136.

[57]حليلو نبيل، انعكاسات الإرهاب على الأسرة، مجلة دراسات نفسية تربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد 11، كانون الاول ، 2013 ، ص180 .

[58]المصدر نفسه، ص180 .

[59]حسن لطيف الزبيدي وصادق فخري، مصدر سابق، ص 241.

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

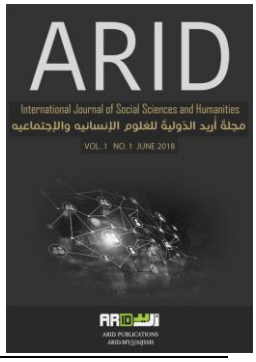


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

## E-extremism and the formation of societal opinion
## A reading in the role of universities in prevention and treatment

Dr. Amna Ali Elbasheer Mohamed

King Khalid University- College of Shariah and Fundamentals of Religion

Saudi Arabia - Abha

## (التطرف الإلكتروني وتشكيل الرأي قراءة في دور الجامعات في الوقاية والعلاج)

د.آمنة علي البشير محمد

جامعة الملك خالد/ كلية أصول الدين – قسم أصول الفقه - أبها – السعودية

mamna@kku.edu.sa

**ARTICLE INFO**
***Article history:***
Received 12/04/2018
Received in revised form 18/05/2018
Accepted 01/06/2018
Available online 15/01/2019

## ABSTRACT

All praise is due to Allah, the Lord of the Worlds. The Beneficent, the Merciful. Master of the Day of Judgment. Thee do we serve and Thee do we beseech for help. Keep us on the right path.

Specialists in extremism issues agree that Internet Based extremism is no less dangerous than real (actual) extremism but is more severe and cruel because it has become trans-boundary, language and culture. It is connected to developments in the information society it becomes more dangerous and fatal as progress in the information field increases. It is moved from direct confrontation to the electronic confrontation and turned the real confrontation into a software confrontation, and the Internet has become one of the most lethal weapons if used for bad purposes.

**The research aims at** shedding the light on the electronic extremism and its purposes, which in the opinion of the researchers is one of the most serious issues affecting the society and highlighting the role of universities in how to prevent and treat youth from extremism particularly the youth group, which is not less than 45% in any society. This group is the most affected one with e-extremism, which invaded the Arab and Muslim worlds alike.

The research concludes to: the need to spread and encourage the magnanimous sites, that the Islamic nation was characterized by the mediocrity that Allah made special for the nation of Muhammad peace be upon him - Allah said: (And thus we have made you a just community that you will be witnesses over the people and the Messenger will be a witness over you. And We did not make the

qiblah, which you used to face except that We might make evident who would follow the Messenger from who would turn back on his heels. And indeed, it is difficult except for those whom Allah has guided. And never would Allah have caused you to lose your faith. Indeed, Allah is, to the people, Kind and Merciful.). As well as to promote forums of substantive dialogue and denial of service on the sites of sedition. To protect young people in facing the thought of extremists by increasing awareness within Saudi universities, and then the independence of the networks in attracting young people to identify extremism to highlight the damage that is directly has on the citizen so that the issue of eliminating extremism is a personal issue.

**الملخص**

الحمد الله نحمده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا, من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يتفق المتخصصون في قضايا التطرف على أن التطرف الإلكتروني لا يقل خطرا عن التطرف الواقعي بل هو أشد وطأة وشراسة؛ لأنه صار عابرا للحدود واللغات والثقافات, وهو مرتبط بالتطورات التي تحدث في مجتمع المعلومات، فهو يزداد خطورة كلما زاد التقدم في المجال المعلوماتي، ولذا نقلت مرحلة المواجهة المباشرة إلى المواجهة الإلكترونية وتحولت المواجهة الواقعية إلى مواجهة رقمية، وأصبح الإنترنت من أشد الأسلحة فتكا وهدما إذا ما أُستخدم في أغراض سيئة.

**يهدف البحث** إلى إلقاء الضوء على التطرف الإلكتروني ومعرفة أسبابه, وهو من أشد الموضوعات خطورة وأثرا على المجتمع, وإبراز دور الجامعات في كيفية الوقاية وسبل علاج الشباب من التطرف؛ لأن شريحة الشباب هي الأكثر تأثرا بموجة التطرف الإلكتروني التي اجتاحت العالم.

**يخلص البحث** إلى ضرورة نشر وتشجيع المواقع الوسطية، إن الأمة الإسلامية تميزت بالوسطية التي جعلها الله تعالى خصيصة لأمة محمد - صلى الله عليه وسلم – قال الله تعالى: "وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا" [سورة البقرة2:143]، كذلك تشجيع منتديات الحوار الموضوعية وحجب الخدمة عن المواقع المثيرة للفتن, وتحصين الشباب في مواجهة فكر الغلاة والمتطرفين بزيادة الجرعات التوعوية داخل الجامعات ثم استقلال الشبكات الإلكترونية في جذب الشباب لتعرف التطرف وإبراز أضراره المباشرة على المواطن, بحيث يصبح مسألة القضاء على التطرف قضية شخصية لكل إنسان.

**مقدمة:**

يرتبط التطرف الإلكتروني بالتطورات التي تحدث في مجتمع المعلومات؛ فهو يزداد خطورة كلما زاد التقدم في المجال المعلوماتي، فالدمار الذي يلحقه التطرف الإلكتروني يعتبر أشد من التطرف التقليدي. وخلاصة القول إنه يتعلق بأنظمة المعلومات التي تتحكم في مرافق الحياة في هذه المجتمعات التي تعتمد على الكمبيوتر والإنترنت اعتماداً مطلقاً.

لذلك كان لزاماً على الجامعات أن تزيل ذلك الغلو, وتجلى الحقائق واضحة حول هذا المفهوم, وتبيين وتوضيح ما يقع على الشباب من دور فاعل في مكافحة التطرف؛ وذلك لأن الشباب هم عماد الأمة والأكثر تأثراً واندفاعاً, ويسهل احتواؤهم بواسطة أصحاب الأفكار المتطرفة، وتوجيهم حسبما يريدون لتنفيذ مخططات أو تنزيل أفكار على أرض الواقع.

**مشكلة البحث:** إن العالم اليوم أصبح كالقرية الصغيرة, وانتشرت الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت" انتشارا كبيرا، حيث أصبحت وسيلة التواصل الضرورية في كثير من دول العالم, وعدد مستخدميها في ازدياد, وفرضت نفسها بقوة؛ لما تتميز به من رخص التكلفة وسرعة الوصول وأمن المستخدم، فاستخدمها أهل الأهواء في نشر التطرف. وقد زاد خطرها حينما أُثبت في الآونة الأخيرة أن الجماعات المتطرفة هي أكثر الفئات استخداما للتقنيات الحديثة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق أهدافهم، واستغلوا التقنية الإلكترونية التي سهلت لهم نشر فكرهم الآثم, وانتشارها وكثرة تداولها بين الشباب وإدمانهم لها يجعلهم يتبنون أفكارا متطرفة؛ تأثرا بالغرس الثقافي المكثف الذي يتعرضون له من خلال الشاشة وما لها من دور مؤثر في تشكيل آرائهم، فاستعمالها من قبل شريحة كبيرة من الشباب يؤثر سلبا عليهم.

فتكمن مشكلة البحث في الكشف عن الدور الذي تؤديه شبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت في ترويج الفكر المتطرف واستغلالها لفئة الشباب، وما دور الجامعات في سبل الوقاية وكيفية العلاج؟

**دراسات سابقة: التطرف الإلكتروني سمة المجتمعات في عصر المعلومات:** دراسة للزميل الدكتور فايز الشهري يقدم رؤيته التحليلية مبينا أنه بخلاف الأنماط التقليديّة للإرهاب فإن السلاح الرئيس للإرهابي الذي يوظّف الإنترنت هو (المعرفة) باستخدامات الإنترنت، والحاسبات، والقدرة على صناعة واستخدام برامج التخريب والتدمير، أضف إلى ذلك مهارة معرفة نقاط الضعف في الأنظمة، والمواقع الإلكترونية والشبكات المستهدفة لإيقاع الضرر المطلوب بشبكات الاتصال، أو الأنظمة الماليّة، أو شبكات المعلومات الوطنية، وأنظمة الملاحة والنقل وغيرها.

**دور الشباب والمرأة في مكافحة التطرُّف العنيف:** الفاتح عبد الرحمن محمد تناقش هذه الورقة موضوع التطرُّف العنيف ودور الشباب والمرأة في مكافحته والحد منه أو التقليل من آثاره.

الدراسات السابقة تحدثت عن خطر التطرف وسمة المجتمعات وكيفية العلاج, لكن لم تتطرق إلى دور الجامعة في الوقاية والعلاج من التطرف.

**خطة البحث:**

يتكون البحث من مقدمة, ومشكلة, وخطة البحث التي تحتوي على مباحث وخاتمة, ثم منهج البحث.

**المبحث الأول: مفهوم التطرف الإلكتروني وأسبابه ودوافعه.**

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التطرف والتطرف الإلكتروني.

المطلب الثاني: خصائص الشبكات الإلكترونية.

المطلب الثالث: أسباب التطرف الإلكتروني ودوافعه.

**المبحث الثاني: تأثير وسائل التواصل في تشكيل الرأي المجتمعي.**

يشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: تشكيل رأي مجتمعي.

**المبحث الثالث: دور الجامعات في مكافحة التطرف الإلكتروني**

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الدور الوقائي.

المطلب الثاني: الدور العلاجي.

## المبحث الأول: مفهوم التطرف الإلكتروني وأسبابه ودوافعه.

### المطلب الأول

### تعريف التطرف والتطرف الإلكتروني

لا يوجد للتطرف تعريف في كتب القدماء بهذا المعني المقصود اليوم, ولكن هنالك لفظ أكثر استخداما لهذا المعني وهو كلمة "الغلو" وقد وردت في القرآن الكريم, والغلو في الدين له تأثير سلبي في المؤمنين وخطر شديد, فقال تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ} [سورة المائدة [5:77]

وقد وردت على لسان الرسول – صلى الله عليه وسلم– لكن من خلال المفهوم السائد الآن، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إياكم والغلو في الدين, فإنما هلك من قبلكم بالغلو في الدين" [1]

من خلال المفهوم السائد, الغلو في اللغة مصدر "غلا"، غلاءً في الأمر يغلو غلوا: جاوز حده، هو المبالغة في الشيء وتجاوز الحد, وغلا في الدين والأمر يغلو غلوا جاوز حد[2]

وهذه التعاريف تفيد أن الغلو هو تجاوز الحد الشرعي بالزيادة، والحدود "هي النهايات لما يجوز من المباح المأمور به" [3] والمعيار في تحديد مظهر من مظاهر الغلو هو الشريعة, فإن الغلو تجاوز لحدودها, فإن لم تعلم تلك الحدود فإن المعيار يكون مختلاً.

فالتطرف يعني المغالاة والإفراط والعصبية, وهو عكس الوسطية والاعتدال في جميع النواحي التفكيرية تجاه المعتقدات والأفكار, وعلى هذا الأساس فإن التطرف هو مجموعة من المعتقدات التي تجاوزت المتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً داخل الدول, ومن هنا تنشأ ظاهرة الإرهاب؛ لأن التطرف هو مقدمة حتمية للإرهاب [4]

**التطرف:**

الوقوف في التطرف، بعيداً عن الوسط، وأصله في الحسيات كالتطرف في الوقوف أو الجلوس أو حتى المشي ثم انتقل إلى المعنويات كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك، ومن لوازم التطرف أنه أقرب إلى المهلكة والخطر، وأبعد عن الحماية والأمانة [5], وبهذا يعني التطرف الميل إلى أحد التطرفين, فهو ضد الوسطية والاعتدال, وهو الميل إما إلى غلو وإما ميل إلى التساهل [6]

**مفهوم التطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي:**

يعرف مفهوم التطرف بأنه كل ما يؤدي إلى الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، مُعبراً عنه بالعزلة أو بالسلبية والانسحاب، أو تبني قِيَم ومعايير مختلفة قد يصل الدفاع عنها إلى الاتجاه نحو العنف في شكل فردي أو سلوك جماعي منظم؛ بهدف إحداث التغير في المجتمع وفرض الرأي بقوة على الآخرين.

وبهذا التوصيف فلا أحسن من شبكة الإنترنت لمخالفة القيم والتعبير عن هذه المخالفات والدعوة لها, من خلال البث الصوتي والنصوص والأفلام وإحداث الضجيج للتعبير عن الأفكار التي يرى صاحبها أهمية ايصالها للناس [7]

**تعريف التطرف الإلكتروني:** إذا ينطلق تعريف التطرف الإلكتروني من تعريف التطرف, ولا يختلف عن التطرف إلا في نوعية الأداة المستخدمة لتحقيق الغرض من التطرف.

فيمكن تعريف التطرف الإلكتروني بأنه توظيف أنشطة شبكة الإنترنت والهواتف المتنقلة والخدمات الإلكترونية المرتبطة في نشر وبث واستقبال وإنشاء المواقع والخدمات, التي تسهل انتقال وترويج المواد الفكرية المغذية للتطرف الفكري, وخاصة المحرض على العنف أيا كان التيار, أو تشجع أو تمول كل ما من شأنه توسيع دائرة ترويج مثل هذه الأنشطة [8]

## المطلب الثاني

## خصائص الشبكات الإلكترونية

إن خدمات شبكة الإنترنت "المجموعات البريدية، البريد الإلكتروني، المواقع، المنتديات، غرف الدردشة" مساهم جيد في نشر الأفكار المتطرفة وترويجها بشكل فني مؤثر, ويأتي إليها المرء صاحب الاستعداد طوعا وينساق إلى عوالمها المثيرة بشكل يجعلها مع التكرار ركنا أساس في بناء وعيه وتفكيره, ومن ثم تشكيل قناعاته.

ويحدد الباحث خصائص الشبكة من حيث إنها تمتلك مجموعة من الخصائص التي تجعلها مكانا جاذبا للمتطرفين, ومكتبة مفتوحة لنشر الفكر المخالف للسائد في أي مجتمع, محددا أبرز هذه الخصائص في التالي:

- أسرع وسائل الاتصال الجماهيري انتشارا وأكثرها تداولا بين الشباب.

- وسيلة حرة دون حواجز رقابية بين المرسل والمستقبل.
- تتميز بالخصوصية (السرية) بين المرسل والمستقبل.
- إقبال الشباب على هذه الوسيلة بشكل كبير.
- المواقع الفكرية لرموز الفكر التكفيري وتواصلها مع زوارها ومعتنقي هذه الأفكار.
- إن معظم رموز الفكر المتطرف الذين تأثر بهم الشباب لم يعرفوا بشكل جماهيري إلا عن طريق مواقع معينة تروج لفكرهم وتستقطب اتباع الفكر.
- تشكل المنتديات الحوارية المتطرفة وقود الصراع الفكري للفكر المتطرف.
- القوائم البريدية التي يشرف عليها مشرفو المواقع الالكترونية حلقة الوصل بين معتنقي الأفكار المضللة والاتباع[9] .

**المطلب الثالث**

**أسباب التطرف الإلكتروني ودوافعه**

ابتليت الأمة بظاهرة التطرف منذ القدم, كما أنه ليس مختصا بدين معين؛ فكل الأديان عرفته, ولم تسلم المجتمعات الإسلامية منه؛ حيث تضرر المسلمون طويلا من هذه الظاهرة التي عصفت بأذهان البسطاء.

ومن أهم أسباب التطرف الإلكتروني هو إدمان الشباب لمواقع متطرفة فطول الإدمان يجعله يستهوي ويتبني أفكارا متطرفة؛ تأثرا بالغرس الثقافي المكثف الذي يتعرض له من خلال شاشة الحاسوب أمامه, بالإضافة إلى أسباب أخرى محيطة به جعلته مهيأ للتطرف, ولأهميتها لابد من توضيحها, ومنها:

**أولا: الدوافع الذاتية:**

**الجهل:** هو مصدر كل الأخطاء, وقد يكون الشخص غيورا على دينه لكنه جاهل وثقافته الدينية محدودة, ولا علاقة له بدراسة العلوم الإسلامية, وكثرة العبادة ليست دليلا على العلم ولا تعطي الشخص الحق في الإفتاء.

**غياب المرجعية العلمية الدينية:** التي تقوم بالتوعية الدينية, أو عدم تواجد العلماء في بينة الإنترنت بشكل تفاعلي يجذب الشباب عن خطاب التطرف, التي يُرجع إليهم في المسائل الشرعية يبصرون الناس بالحق ويحذرونهم من الباطل ويرسمون للنشء معالم وسطية الإسلام ويسره في وسائل التواصل.

**بروز مظاهر الانحلال والتفسخ:** في المجتمع بسبب التغيرات التي طرأت على البنية الأخلاقية مما ينتج عنه تطرف معاكس بالغلو والتشدد.

**ثانيا: الدوافع الشخصية:** أبرز الدوافع حب الظهور والشهرة, وأحيانا الإحباط في تحقيق بعض الأهداف وإحساس الشخص بأنه أقل من غيره والنظر إلى نفسه نظره متدنية فيلجأ إلى التطرف، وأحيانا الإخفاق في الحياة والفشل المعيشي، ونقمة الشخص على المجتمع الذي يعيش فيه.

**ثالثا: الدوافع الفكرية:** الفراغ الفكري والتوقف عن الإبداع والإنتاج, وهو سد الحاجات المعاصرة لفكر الانسان أي ما يستجد من جديد الفكر.

معاناة العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة بين تيارات مختلفة, ومن أبرز التيارات المعاصرة التيار الديني المتطرف، ثم الجهل بقواعد الإسلام وآدابه وسلوكه, وأيضا الجهل بمقاصد الشريعة.

**رابعا: الدوافع الاجتماعية:** ظهور التناقض في حياة الناس سبب من أسباب نشوء الأفكار الضالة، ما يجدونه من مفارقات بين ما يسمعون وما يشاهدون, وما يتعلمونه وما يعيشونه, مما يحدث اختلالا في التصورات، وارتباكا في الأفكار، والتفكك الأسرى والاجتماعي، وغياب التربية الحسنة، وغياب دور العلماء وانشغالهم، وتقصير بعض أهل العلم والفقه والمعرفة في القيام بواجب النصح والإرشاد والتوجيه المجتمعي.

**خامسا: الدوافع السياسية:** منها السياسات غير العادلة التي تنتهجها بعض الدول على مواطنيها، والإحباط السياسي، وغياب العدالة الاجتماعية, وعدم المساواة في توزيع الثروة الوطنية والظلم والاضطهاد، مما يدفع تلك الشعوب إلى التشدد والتطرف.

**سادسا: الدوافع الاقتصادية:** أهمها تفاقم المشكلات والأزمات الاقتصادية في المجتمعات, ومعاناة الأفراد من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالديون والفقر وغلاء المعيشة، انتشار البطالة وعدم توفر فرص عمل مما يساعد الجماعات المتطرفة بدفع المال لهؤلاء البسطاء من أجل تحقيق أغراضهم الدنيئة [10].

**سابعا: الدوافع التربوية:** العوامل التربوية ليست من الأسباب المباشرة للتطرف؛ لأن النقص والسلبيات في الأنظمة والمناهج الدراسية تؤدى إلى ظهور مشكلة التطرف في بعض المجتمعات الإسلامية, كنقص الثقافة الدينية في المناهج التعليمية في بعض الدول, كذلك عدم الاهتمام الكافي بإبراز محاسن الدين والأخلاق الإسلامية التي يحث عليها الدين.

**ثامنا: الدوافع الإعلامية:** تلعب وسائل الإعلام دورا لا يُستهان به في تغذية أو دعم أو ظهور التطرف, بما تقدمه من أفلام وبرامج وأخبار سمتها العنف.

**تاسعا: الدوافع الخارجية:** ضعف بنية الشبكات المعلوماتية وقابليتها للاختراق, فهي مصممة على أنها مفتوحة دون قيود أو حواجز أمنية أو حدود جغرافية وسهولة استخدام الشبكات وقلة التكلفة.

كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى انتشار التطرف الإلكتروني، فكان لابد من إيجاد طرق للوقاية وسبل للعلاج.

## المبحث الثاني: تأثير وسائل التواصل في تشكيل الرأي العام.

### المطلب الأول

### التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي

هذه المواقع لا شك أن لها فوائد جمة ومحاسن عظيمة، وفي نفس الوقت لها أضرار جسيمة، وأخطار مدمرة مهددة لتماسك العنصر البشري أجمع؛ بقطع أواصر الاتصال بين أفراده، والقضاء على كثير من السمات الاجتماعية التي تُميز الإنسان عن غيره.

ولذلك علينا معشر المسلمين أن نكون وسطيين معتدلين في استخدام تلك المواقع، فلا نُفْرِط في استخدامها في كل ما ينفع ويضر، ولا نبتعد عنها ونحجر على أنفسنا استخدامها؛ لأن هذا محال بعد أن دخلت في صلب الحياة العصري.

سوف أتناول بعض الآثار السلبية لتلك المواقع على الشباب المسلم؛ لنكون على حذر من تلك الآثار، ونسعى لتلاشيها؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المنافع.

**- تهديد الأمن القومي:**

تمثل ثورة المعلومات تهديدا لأمن المجتمعات؛ فتستطيع دولة شن حرب دعائية على أخرى, فبفعل السماوات المعرفية والمعلوماتية المفتوحة تلحق خسائر فادحة بأصحاب الأعمال والحكومات, وقد زادت ظاهرة التجسس السياسي والتجاري والاقتصادي بين الشركات, كما زادت في قضية حقوق النشر بشكل سيئ بنقل المعلومات دون مراعاة حقوق الناشر، كما أن الاشتراك في المدونات السياسية قد يساعد على عدم وجود ضوابط للحوار السياسي [11]

**- تأثير وسائل التواصل على الأمن الفكري:**

إن ما تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي من مجتمع افتراضي يشكل قناعة الشباب وأفكاره عبر هذه الوسائل, وما تقدمه يعد من أكبر مغريات الشباب، وأكثرها خطورة عليهم، وباتت هي القوة المهيمنة على اهتمامات الناس عموماً، والشباب على وجه خاص، ولذلك كان لأصحاب الفكر المنحرف، ولقوى الشر والضلال وجود قوي ومؤثر عبر شبكات الإنترنت، وذلك عندما أدركوا مدى تأثيراتها البالغة على وعي وفكر شبابنا مستفيدين من ميزتها في سرعة انتقال المعلومات المشبوهة والمغلوطة، وقوة تأثيرها على العقول والأفكار والمعتقدات، وبالتالي وجدوا في وسائل التقنية الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي – على وجه التحديد– أرضًا خصبة في زرع بذور الفكر المنحرف في عقول شبابنا، والتغرير بهم، وتسميم معتقداتهم الدينية والأخلاقية باحترافية – تقنية – عالية ومدروسة، وتأليبهم ضد أوطانهم، وإيغار صدورهم ضد ولاة أمرهم، وتشويه صورة عُلمائنا الأجلاء، وهز ثقة شبابنا، وجرهم إلى مواطن الفتن والصراعات والحروب الجارية بين التنظيمات والجماعات [12]

ويأتي دور الجامعات كمحصن فكرى توعوي بتدريس مادة الأمن الفكري, وتحصين الشباب في مواجهة فكر الغلاة والمتطرفين بزيادة الجرعات التوعوية داخل الجامعة, وحمايتهم من الأفكار الدخيلة التي تؤدي إلى التطرف, وذلك بتسليحهم بالعلم والمفاهيم المتوازنة عبر الحوارات الهادفة؛ لأنه المقياس الفعلي لمدى تأثرهم بالأفكار, ويساعد على تصحيح الأفكار والعقول والاهتمام بالثقافة المتوازنة بوضع البرامج التثقيفية المناسبة, وتدريبهم على أساليب المناقشة والمناظرة والحوار؛ حتى يتمكنوا من خوض المواجهات الفكرية داخل غرف الدردشة.

**- الجلوس لفترات طويلة (الإدمان) وإضاعة الوقت:**

يؤدى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي إلى إضاعة جزء كبير من الوقت, فبمجرد دخول وتصفح الملفات لا يدرك الفرد الساعات الطويلة التي قضاها أمام شاشة تؤدى إلى عزل الأفراد عن محيطهم وواقعهم الأسري ومشاركتهم في المجتمع.

والجلوس أمام الانترنت لساعات طويلة وعدم القدرة على البعد عنه وخاصة الشباب يؤدى بهم الى العزلة الاجتماعية, وفقد مهارات التواصل المباشر مع المجتمع, مما يؤدي إلى رفض المجتمع الواقعي والاقتراب من الواقع الافتراضي [13].

**- الآثار الخلقية:**

وهي من أشد الأخطار التي تنجم عن الاستخدام غير السوي من الشباب لتلك المواقع، بعد أن " فتحت لهم أبواب الإباحيَّة بكل صورها، وبلا حدود أو ضوابط، وفاق حجم ترويجها وتصديرها عبر تلك المواقع كل الحدود والتصورات [14]

**– الآثار الاقتصادية:**

والإفراط في استخدام تلك المواقع له تأثيرات سلبية على الحالة الاقتصادية؛ لأن استخدامها في أثناء العمل يؤدي إلى ضعف الإنتاجية، وتكبد خسائر اقتصادية كبيرة، بسبب انشغال الموظفين عن أعمالهم بها، فقد أثبتت إحدى الدراسات أن حوالي 51% من الموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة وعشرين إلى أربعة وثلاثين عاماً يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي في أثناء العمل؛ مما يؤدي

إلى ضعف إنتاجية الشركات التي يعملون بها، وتكبدها الكثير من الخسائر(15)

## المطلب الثاني

## تشكيل رأى عام

تشكيل الرأي المجتمعي هو عملية اتصال وتفاعل بين الأفراد نتيجة لتواجدهم معا في حياة جماعية عملية، ويتأثر تشكيل الرأي بمجموعة من العوامل السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية قبل أن يتبلور بشكله النهائي، وتلعب وسائل الإعلام التفاعلية دورا مهما في تشكيل الرأي, وقد تميزت شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية بقوة التأثير؛ لأنها جمعت كل مزايا وسائل الاتصال التقليدية (المقروءة والمسموعة والمرئية) في الرسالة الحيوية من المعلومات المقدمة من الصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون.

ومن المفترض أن تكون المعلومات الأكثر حيوية هي التي تشكل اتجاهات الرأي؛ ذلك لأن الأكثر تأثيرا للحصول على المعلومة والخبر, وبالتالي تشكيل الرأي العام الذي قد يتأثر بدوره بسلبيات الخبر والمعلومة المنشورة عبر تلك المواقع, والتي تتعرض إلى التلفيق والتحريف وترويج الشائعات, كالعديد من شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية ومن ثم التلفزيون والإذاعة والصحيفة المطبوعة، فضلا عن تفوق هذه الشبكات على وسائل الإعلام الأخرى؛ كونها أدوات اتصال تفاعلي متزامن وغير متزامن تضمن وصول رسائلها إلى الجمهور بسرعة فائقة [16]

أصبح من الممكن للطالب الجامعي أن يعتمد بنسبة كبيرة على مصادر التواصل الاجتماعي في الحصول على الأخبار والمعلومات التي من شأنها أن تكون رافدا مهما في تشكيل الرأي العام، وتعد منافسا لمصادر الأخبار والمعلومات التقليدية, وبما أن جميع طلبة الجامعات في الوقت الراهن يتمتعون بحرية التواصل على مواقع الشبكة العنكبوتية, فسيصبحون ضحايا الوقوع في فخ التطرف والمنخرطين في صفوف الجماعات المحظورة وقعوا في مصيدة «الطُعم الإلكتروني» قبل أن يضحوا بأرواحهم كأدوات في أيدي تلك التنظيمات عبر العالم [17]

## المبحث الثالث: دور الجامعات في مكافحة التطرف الإلكتروني

### المطلب الأول: الدور الوقائي

**الدور الوقائي:** هو الدور الذي لا بد أن تقوم به الجامعة في العمل على التحذير من الأفكار المنحرفة للحول دون أن يتبناها أحد.

مما لا شك فيه أن الدور الذي تضطلع به الجامعات دور عظيم في البناء الفكري السليم تجاه الشباب يأتي هذا الدور بعد دور الأسرة، ولأن الجامعة هي المحرك والموجه الآخر الذي يصنع توجه الشباب وارتقاءهم الفكري، وحمايتهم من ظاهرة التطرف, ويحتم بشكل ضروري أن يزيد اهتمام الجامعات بالعمل على خلق مناهج تفعل عوامل التفكير المستقيم لدى الشباب وتحصينه في مواجهة فكر الغلاة والمتطرفين, بزيادة الجرعات التوعوية داخل الجامعات ثم استغلال الشبكات العنكبوتية في جذب الشباب للتعرف على التطرف وإبراز أضراره المباشرة، بحيث تصبح مسألة القضاء على التطرف قضية شخصية لكل إنسان, وهذا يحتاج الى تأهيل تربوي يقوم من خلال الأدوار الاتية:

أولا: الدور الوقائي. ثانيا: الدور العلاجي.

تقع مسئولية الجامعة في وقاية وحماية الشباب من ناحيتين:

**الأولى: مسئولية إدارة الجامعة: هي أدوار مستقبلية لتقوية جهودها في الحماية من التطرف الإلكتروني يأتي أبرزها:**

1/ تنمية الوعي الفكري والثقافي للطاقات البشرية داخل الجامعة وأقامه الندوات والمؤتمرات العلمية في مجال وقاية الشباب من مخاطر الجرائم المعلوماتية.

2/ تزويد المجتمع بالكفاءات المؤهلة والتخصصات الملائمة لواقعه ومستقبله.

3/ التوظيف الأمثل لمسار البحث العلمي الجامعي.

4/ التركيز على أداء الدور التثقيفي الأمني للجامعة.

5/ ضرورة الحرص على مواكبة الجهود والتجارب المبذولة لمختلف المستجدات الحضارية المرتبطة بالتطرف تقنيا وعلميا وفكريا[18]

**ثانيا: مسئولية أعضاء هيئة التدريس ودورهم في وقاية الطلاب من التطرف وإبراز أهمية ذلك الدور في الآتي:**

1/ مصادر التلقي السليمة: تعددت المصادر لنشر الأفكار والعقائد والسلوكيات الحسنة والسيئة، لا شك أن مطالعة المواقع الإلكترونية الضالة، والفتاوى الحماسية المنحرفة من أعظم المؤثرات الحالية، وهي جالبة التطرف؛ فلابد من حث الطلاب على المطالعة المفيدة والتردد على المواقع النافعة دون الضارة ولا يطالع كل ما هب ودب، بل يمحص ويدقق ويراجع ويسأل قال تعالى: {فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ} سورة النحل [16:43].

2/ المفاهيم الصحيحة: المبنية على أصول فهم السلف من المصادر المعتبرة وليس فيها غلو ولا جفاء، هنا يبرز دور العلماء في الوقاية من التطرف ببيان الإفتاء بين المرجعيات الفقهية والاجتهادات الفردية والدعوة والإرشاد والخطاب الديني والأمن الفكري ووسائل الاتصال الحديثة.

3/ مجالسة الراسخين في العلم: لابد من حث الطلاب على مجالستهم, وفضلهم يكمن في كونهم المبلغين عن الله، وأكثرهم خشية، وأحسنهم حملا ودعوة, قال تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ} سورة فاطر [35:28]، ومتابعة العلماء المعروفين بسلامة المنهج الذين أفنوا عمرهم في العلم وطلبه أو ممن تثق بعلمهم، وعرض عليهم كل ما يدور حوله شبه أهل العلم، لمجابهة الجهال ومحاربتهم.

4/ ضبط الحماس بالعلم: هذا واجب العلماء أن يربطوا الطلاب بالعلم الشرعي؛ ليفرغوا طاقاتهم في الأعمال الخيرية والدعوية ويجعلوا منهم منارات للخير والبر والتقوى.

5/ الاحتواء التربوي: فكرا وسلوكا وتهذيبا وترفيها، بحيث تحتضن الطالب وتشبع رغبته، وتوقد موهبته، وتصون وقته، وتحميه من تيارات الفساد وصداقات السوء، ولا سيما ممن يحسبون أنهم يحسنون صنعا قال تعالى: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} سورة البقرة [18:103].

6/ الاستيعاب الفكري: حوارا وحنانا وإصغاء وإشفاقا، بحيث تحل مشاكل الشباب وتلبي طموحاتهم وتتفهم أسرارهم، فلا يقصون ولا يهمشون، فكل عزلة وتهميش ستؤدى إلى التطرف غالبا؛ فالواجب علينا احتواء أبنائنا قبل الضياع.

7 / الحاضنة الاجتماعية: توظيفا وتمكينا، وتهذيبا وتدريبا، بحيث يحس بالانتماء لوطنه ويصيب أهدافه المنشودة بعد تخرجه، فالبطالة والفراغ والإحباط والحزن الداخلي ولادة طبيعية للتطرف والعنف.[19]

## المطلب الثاني

## الدور العلاجي

**الدور العلاجي:** هو دور يسهم في معالجة ما تجده الجامعة في الشباب من مؤثرات تخدش فكرهم وتسهم في هدم التفكير السليم عندهم [20], والسؤال الأهم: كيف يمكن تحصين الشباب الجامعي وتوعيته بأدوات وأساليب التفاعل والتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

وهنا يبرز دور العلماء؛ لأن علماء الأمة يمتلكون الأهلية اللازمة لمحاورة أصحاب الاتجاهات الضالة، وعليهم المسئولية الأكبر في ذلك، ومن هنا فإن واجب الدولة إعداد أمثال هؤلاء العلماء ودعمهم, وتوفير الوسائل اللازمة لهم للقيام بهذه المهمة، كما أن على المجتمع أن يلتف حولهم وينتهز فرصة وجودهم؛ لأنه بذلك تساعد في نشر العلم، ومحاربة الجهل والذي يعد بحق عقبة كبرى وبيئة خصبة لنمو بذور الفكر المتطرف, ولا يطفئ ذلك إلا بقيام العلماء بدورهم ومساعدة الدولة والمجتمع لعلماء الأمة حتى يقوموا بدورهم. [21]

لا بد من توظيف وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الجهات المختصة مثل وزارات الأوقاف والشؤون الدينية في الدول العربية والإسلامية؛ لنشر فتاوى كبار العلماء ونشر الوعي لمكافحة التطرف الإلكتروني، وإنشاء قنوات إسلامية متخصصة في موضوع الحوار والتعامل مع الآخر؛ لدعوة العالم الإسلامي أجمع على منهاج النبوة المتسم بالوسطية والاعتدال، تأليف موسوعة كبرى تعني بالضوابط الشرعية للرد على شبه دعاة التطرف والتكفير والإرهاب, ويتم وضع الردود العلمية عليها بمنهج الوسطية والاعتدال. [22]

وأيضا من أبرز الأسباب للوقاية الفكرية من التطرف ودعاته وكتبه هو ربط النشء بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة, وتعويد الشباب والنشء طلب العلم الشرعي، وحفظ المتون ومتابعة العلماء المعروفين بسلامة المنهج النقي غير المشبوه، وتبيان الفكر المنحرف ودعاته وكتبه وتجفيف منابعه, وهناك عدة طرق لمعالجات أوضاع المتطرفين من هذا الفكر المتطرف الذي يجب أن ينصب على عدة محاور منها:

1/ الحل الثقافي، وهو الأهم؛ فالفكر لا يقارع إلا بالفكر، ومعرفة الأسباب الذاتية والموضوعية والثقافية التي هيأت مناخ التطرف, فلابد من إزالتها لقطع الطريق على هذا الداء قبل أن ينتشر, وإبعادهم عن كل ما يؤدى إلى الانحراف الفكري والأخلاقي. كما أنه يجب أن تتوفر للشباب الرعاية الثقافية داخل وخارج المؤسسات التعلمية؛ لأن الفراغ الفكري والثقافي أحد الدوافع المهمة للعنف, فالواجب علينا قطع الطريق عليهم، واحتواء أبنائنا قبل الضياع وإرشادهم إلى حسن اغتنام أوقاتهم.

2/ لابد من تشجيع الحوار حول مختلف القضايا وتبسيطها مثل ((التسامح)) و((التعددية)) و((التنمية)) وغيرها من القضايا المستحدثة على طاولة النقاش في الهواء الطلق.

3/ لابد من تفعيل الأنشطة اللاصفية في معالجة التطرف لدى الطلبة في المرحلة الجامعية على أنها جزء متمم للعملية التعليمية التربوية لا ينبغي إهمالها.

4/ لا ينبغي أن يقتصر دور الجامعة على مجرد التأهيل العلمي للطلاب من خلال المقررات الدراسية فقط، بل يفرض عليها أن تسهم في تكوين شخصيته من خلال حثه على المشاركة والاندماج والتفاعل مع زملائه ومع الهيئة التدريسية والإدارية في الأنشطة الطلابية متعددة المجالات, من خلال رؤية تقوم على مساعدة الطالب وتهيئته معرفياً وسلوكياً وجماعياَ؛ لمعالجة أي فكر تطرفي وإبعادهم عن كل ما يؤدى إلى التطرف [23]

5/ غرس لغة التسامح في نفوس الطلاب، ومفهوم الحوار الهادف''يشمل والفكر والدين''واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في توعية فئة الشباب، فلوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم وفعال في تعزيز الأمن الفكري لدى فئة الشباب، وإبعادهم عن التطرف الذي تتعرض إليه هذه الفئة، وذلك من خلال استقطاب الشباب إلى مواقع توجد لهم الجواب على كل ما لديهم من أسئلة عامة وخاصة تدار من قبل متخصصين في شتى المجالات.

6/ أن تسعى الجامعة من أجل القضاء على هذه الظاهرة من الناحية النفسية ببناء نفسيات سليمة, من خلال غرس بذور الخير والتنمية بدلا من بذور الفتك والدمار, وضرورة معرفة الخلل، والاضطرابات النفسية التي أدت إلى انحراف الطالب ومحاولة القضاء عليها بواسطة علماء النفس, من خلال فهم الأبعاد النفسية للمشكلة, وإعادة التأهيل النفسي لمن يقع فريسة للتطرف من الطلاب ودمجه مرة أخرى في المجتمع[24]

8/ يجب أن يراعى في الخطاب الديني التوازن بين العقل والوحي, وبين المادة والروح, وبين الحقوق والواجبات, وأن يراعي فيه جميع جوانب الحياة دون إفراط أو تفريط دون غلو أو تشدد؛ فهو منهج الاعتدال والتوسط لجذب الشباب إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

9/ تقضية أوقات فراغهم في النافع المفيد، وتفريغ طاقاتهم في الجوانب الإيجابية المثمرة، سواء عبر الأعمال التطوعية, أو الأنشطة الرياضية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العلمية, أو المشاريع الاقتصادية, أو غيرها[25]

إن تداعيات مشكلة التطرف تأتي على الجميع، فلابد أن تكون الجهود مبذولة من الجميع، والجامعة مطالبة بعد ذلك كشخصية معنوية بإدارة شئون الطلاب بالعمل على تنظيم كل الجهود والاهتمام بها وتفعيلها؛ لاتخاذ السبل الكفيلة بالوقاية من هذا الداء العضال، ولا سيما أن الجميع يعرف بأن الوقاية خير من العلاج.

## الخاتمة

**أهم النتائج:**

1/ كثافة استخدام أفراد المجتمع بشكل عام لوسائل التواصل الاجتماعي [المجموعات البريدية، البريد الإلكتروني – المنتديات – غرف الدردشة – توتير – فيسبوك – يوتيوب] أدت إلى سرعة انتشار التطرف.

2/ اعتماد الجماعات المتطرفة على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التطرف وتجنيد الشباب عماد الأمة؛ لما تتميز به من رخص التكلفة وسرعة الوصول وأمن المستخدم.

3/ من أبزر مظاهر التطرف الإلكتروني تتمثل في تبادل المعلومات المتطرفة ونشرها من خلال الشبكة المعلوماتية وإنشاء مواقع إلكترونية للمتطرفين.

4/ الآثار السلبية متشعبة يجب أن تتضافر الجهود تتعاون في علاجها كل المؤسسات التعليمية والتربوية والنفسية والأمنية من خلال تبادل الخبرات والأبحاث.

5/ لوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم وفعال في تعزيز الأمن الفكري لدى فئة الشباب، وإبعادهم عن التطرف الذي تتعرض إليه هذه الفئة، وذلك من خلال استقطاب الشباب إلى مواقع توجد لهم الجواب على كل ما لديهم من أسئلة عامة وخاصة تدار من قبل متخصصين في شتى المجالات.

6/ التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون؛ لأن التطرف فكر والقانون لا يعاقب على النوايا والأفكار بينما السلوك، عدم استيعاب الأنظمة والقوانين لقضية التطرف الإلكتروني المعاصرة رغم وضوح التشريعات الإسلامية.

**أهم التوصيات:** يوصي الباحث بـ:

1/ تحصين الشباب في مواجهة فكر الغلاة والمتطرفين بزيادة الجرعات التوعوية داخل الجامعة وحمايتهم من الأفكار الدخيلة التي تؤدي إلى التطرف, وذلك بتسليحهم بالعلم والمفاهيم المتوازنة عبر الحوارات الهادفة، والاهتمام بالثقافة المتوازنة وتدريبهم على أساليب المناقشة والمناظرة والحوار؛ حتى يتمكنوا من خوض المواجهات الفكرية داخل غرف الدردشة.

2/ إنشاء شبكات مماثلة تتصف بالوسطية تعترف بالآخر وقبوله ونبذ التعصب والحوار الهادف؛ لأن الأمه الإسلامية تميزت بالوسطية التي جعلها الله تعالي خصيصة لأمة – محمد صلى الله عليه وسلم – قال الله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} سورة البقرة [2:143]، كذلك تشجيع منتديات الحوار الموضوعية وحجب الخدمة عن المواقع المثيرة للفتن.

3/ استغلال الشبكات الإلكترونية في جذب الشباب للتعرف على التطرف وإبراز إضراره التي تقع مباشرة على كل إنسان بحيث تصبح مسألة القضاء على التطرف قضية شخصية.

4/ تأسيس شبكة تواصل اجتماعي إسلامية من شأنها تعزيز التواصل بين الشباب المسلمين والشباب في العالم، للإسهام في زيادة فرص تنويع مصادر المعرفة والمعلومات ونشر الثقافة العربية الإسلامية، وقيم الإسلام الحميدة.

5/ تأليف موسوعة كبرى تعني بالضوابط الشرعية للرد على شبه دعاة التطرف والتكفير والإرهاب؛ ويتم وضع الردود العلمية عليها بمنهج الوسطية والاعتدال.

**مقترح لدراسات مستقبلية:**

وتشجيع الباحثين والطلاب على البحث ودراسة مختلف الظواهر الفكرية والسلوكية للتطرف والتوظيف الأمثل لمسار البحث العلمي الجامعي والاستفادة مما يطرح في الأبحاث والعمل بالآراء والتوصيات وفقا للمعطيات العلمية المنهجية.

والحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

**قائمة المصادر والمراجع:**

[1] محمد بن يزيد بن عبد الله القزويني بن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر (بيروت د: ت)، ح2، ص 1008، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز (مكة المكرمة:1994م) ح5، ص127.

[2] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت :1997م، ح15، ص131،132.

[3] موقع الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن معلا اللويحق / شبكة الألوكة/ المحاضرات العلمية المكتوبة تاريخ الإضافة 2016/3/17 م –1437/6/7 هـ

[4] أنس محمد الطرونة /المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ظاهرة التطرف والإرهاب ما بين (الفكر والفعل) / كاتب وباحث في العلاقات الدولية – الأردن – عمان / ص1.

[5] يوسف القرضاوي/ الصحو الإسلامية بين الجحود والتطرف/ ط3 رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية قطر 1402هـ، ص 24،24

[6] طارق محمد الطواري /التطرف والغلو الأسباب – المظاهر – العلاج / جامعة الكويت /مؤتمر الدولي الرابع المنعقد بمدنية فيفاي 19–20 أغسطس 2005.

[7] أيمن حسان / دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف/ المركز الأوربي دراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات/ 2017/9/30م

[8] أيمن حسان / دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف/ المركز الأوربي دراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات/ 2017/9/30م

[9] فائز الشهراني/ التطرف الكتروني سمة المجتمعات في عصر المعلومات./ 28 ذو العقدة 1428

[10] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العربي/ القاهرة /1998/4/22م.

[11] نورة إبراهيم الصويان/ تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الثقافة الاجتماعية للشباب السعودي دراسة ميدانه لعينة من الشباب الجامعي/ مجلة الشرق الأوسط/ مصر. 2014م ص667.

[12] خالد بن عبد الله بن فهد بن فرحان آلِ سعود /شبكات التواصل الاجتماعي وآثارها في الأمن الفكري لدى الشباب والفتيات. شبكات 2015 م

[13] خالد بن عبد الله بن فهد بن فرحان آلِ سعود /شبكات التواصل الاجتماعي وآثارها في الأمن الفكري لدى الشباب والفتيات. شبكات 2015 م،

[14] نعيمة عبد الفتاح ناصف: شباب (الإنترنت) مخاطر ومحاذير . مقال منشور بموقع الألوكة– http://www.alukah.net/social . بتاريخ 11 2/2007هـ

[15] موسى آدم عبد الجليل: كيف ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إضعاف العادات والتقاليد، وتقليص العلاقات الاجتماعية

[16] عبد الكريم على الدبيسي وزهير ياسين الطاهات /دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية/ 2013 ، 1العدد، 40 دّ دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية /العدد 1/المجلد 2013/40م/ص68

[17] سهام الطريرى، الطالب الجامعي وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، 2014م)

.http://makkahnewspaper.com/article/79696/Makkah

[18] صالح أبو عراد/ أستاذ أصول التربية الإسلامية جامعة الملك خالد ملاحظات تقلل دور الجامعات في مكافحة الإرهاب/ مكة / تاريخ الإصدار الثلاثاء 14 رجب 1438 هـ -11 أبريل 2017م.

[19] حمزة بن فائع الفتحي/ وقاية شبابنا من التطرف/ مواقع الإسلامية /2015/8/7م.

[20] سامية محمد جابر/ علم الاجتماع المعاصر/ دار النهضة العربية / بيروت – لبنان 1409 هـ -1989م، ص 313

[21] عدنان مصطفى إبراهيم/ أثر حوار العلماء في معالجة الموقف المجتمعي للفكر المتطرف وأبعاده التربوية المصدر: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية –جامعة آل البيت – الأردن، 2014م، ص 256

[22] معلوي بن عبد الله الشهراني/ تقرير عن دور العلماء في الوقاية من الإرهاب والتطرف/ جامعة نايف عقد بتاريخ 20.18/ 1436/6هـ الموافق 7 . 2015/4/9م

[23] رقية طه العلوانى / الأنشطة اللاصفية /المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الإرهاب مراجعات فكرية وحلول علمية/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. /2014م )

[24] سامية محمد جابر/ علم الاجتماع المعاصر / دار النهضة العربية / بيروت – لبنان 1409 هـ -1989 م، ص 313

[25] أحمد محمد الشجي / عشرون وسيلة لحماية الشباب من التطرف/5 سبتمبر 2018م

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

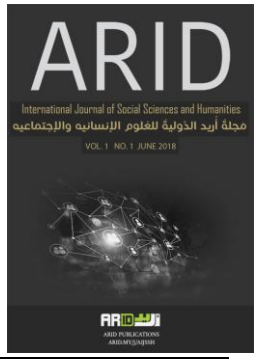


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

# THE ECONOMIC IDEAS OF THE BROTHERS OF THE SAFA IN THEIR LETTERS

Saleh Hamid Al Ali
Faculty of Sharia and Islamic Studies -Kuwait University
Kuwait

## الأفكار الاقتصادية لدى إخوان الصفا في رسائلهم

صالح احميد العلي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت - الكويت

salaehali204@gmail.com

**ARTICLE INFO**

***Article history:***
Received 10/03/2018
Received in revised form 23/05/2018
Accepted 01/06/2018
Available online 15/01/2019

## ABSTRACT

The research deals with the study of the economic thought of the brothers of the Safa in their fifty-one letters, which was classified as an encyclopedia that transmitted the sciences of the Arabs in the Middle Ages. It covered the economic terms in the various fields of economic activity at that time. They defined some of these terms.

The Productive economic activities included the creation of benefits, talked about the reclamation of resources to spend the multiple needs; necessary and secondary, and the participation of supply and demand together, work and production expenses, in determining the value, and pointed to the status of science in the industry, And they made the science of arithmetic nobler crafts. The researcher used the inductive, analytical, analytical and comparative methods in his research.

The research reached results that can be summed up in that the brothers of the Safa gave the integrated picture of the economic activity in its various stages and expanded its concept, in addition to that they contributed to the rooting of the so-called knowledge economy today, and gave added scientific value when they made several reasons to interfere in the interpretation of value.

The research reached to results that can be summed up in that the brothers of the Safa gave the integrated picture of the economic activity in its various stages and expanded its concept, in addition to that they contributed to the rooting of the so-called today:

knowledge economy, and gave scientific value when they made several reasons to interfere in the interpretation of value.

**Keywords**

Al-Safa Brothers, Economic Thought, The Brothers of Safa, Islamic Economic Thought, Economic History.

## الملخص

يتناول البحث الحالي الفكر الاقتصادي عند إخوان الصفا في رسائلهم الإحدى والخمسين، التي صنِّفت على أنها موسوعة نقلت علوم العرب في العصور الوسطى، فحفلت بالمصطلحات الاقتصادية في مجالات النشاط الاقتصادي المتعددة آنذاك، حيث عرَّفوا بعضاً من تلك المصطلحات، وشملت الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية خلق المنافع، ونوَّهوا إلى أسس التفاضل المادية والمعنوية بين الصنائع، وتحدثوا عن استصلاح الموارد لقضاء الحاجات المتعددة؛ الضرورية والثانوية، واشتراك العرض والطلب معاً، والعمل ونفقات الإنتاج في تحديد القيمة، وأشاروا إلى مكانة العلم في الصنائع، وجعلوا علم الحساب أشرف الحِرف. واستخدم الباحث المناهج الاستقرائية والاستنباطية والتحليلية والمقارنة في بحثه. وتوصل البحث إلى نتائج يمكن إجمالها في أن إخوان الصفا أعطوا الصورة المتكاملة عن النشاط الاقتصادي في مراحله المختلفة، وتوسعوا في مفهومه، بالإضافة إلى أنهم أسهموا في تأصيل ما يسمى اليوم بالاقتصاد المعرفي، وأعطوا قيمة علمية مضافة حينما جعلوا أسباباً عدة تتدخل في تفسير القيمة.


**الكلمات المفتاحية** :إخوان الصفا، الفكر الاقتصادي، رسائل إخوان الصفا، الفكر الاقتصادي الإسلامي، تاريخ اقتصادي.

**أولا- مقدمة**

إن الحديث عن الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي في مرحلة تاريخية معينة يعد ضرورة تستدعيها المتطلبات الإيديولوجية, والاجتماعية, والتاريخية, والثقافية على المستويين العربي والإسلامي؛ من أجل إظهار هذا التراث بجانبه الاقتصادي، وبيان مدى تقدمه وسبقه لبعض الأفكار الاقتصادية في المجتمع الأوربي, لا سيما في فترة العصور الوسطى[1] . التي كانت تمثل مرحلة فكرية مظلمة عند الأوربيين، بالإضافة إلى محاولة مفكري النهضة الأوربية [2] الذين عدّوا العلم ظاهرة أوربية محضة، تبدأ من المجتمع اليوناني والروماني، وتنتهي في المجتمعات الأوربية وطمسوا الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي في العصور الوسطى بدعوى أنها عصور ظلام وجهل. ومن هنا أتت فكرة هذا البحث للكلام عن الفكر الاقتصادي عند إخوان الصفا، والتعبير عبر هذا الفكر عن دور المفكرين العرب والمسلمين وإسهاماتهم في المجالات الاقتصادية، لا سيما في فترة العصور الوسطى التي تمثل مرحلة النور، والنهضة العلمية في المجتمع العربي والإسلامي حينئذ.

**ثانياً- أهمية البحث**

هناك أمور عدة تدلل على أهمية البحث يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- إن دراسة النشاط الاقتصادي تاريخياً ضروري لما يقدمه من أفكار وطروحات سابقة يمكن توظيفها لفهم الفكر الاقتصادي المعاصر وتطويره، وتزداد أهمية الدراسات في مجال الفكر الاقتصادي عندما تكون الحِقبة الزمنية التي يرصدها يكتنفها غموض أو تجاهل متعمَّد، أو تكشف عن بواكير هذا الفكر لدى أمَّة من الأمم، وهذا ما يجعل من دراسة الفكر الاقتصادي عند إخوان الصفا ذا أهمية خاصة، إذ إنه يمثل فكراً يرجع إلى فترة العصور الوسطى التي وصفها الغربيون بأنها عصور جهل وظلام من جهة، ولأنه ولادة متقدمة لفكر اقتصادي عربي إسلامي من جهة أخرى.

2- تُظْهر دراسة الأفكار الاقتصادية في رسائل إخوان الصفا، ومقارنتها مع الأفكار الاقتصادية في المدارس الكلاسيكية والمعاصرة مدى سبق الفكر الاقتصادي الإسلامي غيره، ومدى إسهامه في تكوين النظرية الاقتصادية الإسلامية، وبيان أثر المفكرين المسلمين ضمن السياق التاريخي لهذه الأفكار في

تطور الفكر الاقتصـادي الكلاسـيكي والمعاصـر، وبيان مدى إسـهامهم في النظريات الاقتصـادية التي جاءت بعد ذلك.

3- تقدم رسائل إخوان الصفا فكرة مختصرة عن مجموعة من العلوم المنتشرة بين العرب آنذاك؛ لذلك تعد هذه الرسـائل من أهم المصـادر الاقتصـادية للقرن الثالث والرابع الهجري، حتى قال عنها أحد الباحثين الاقتصـاديين لتلك الفترة: «إن الرسـائل جديرة بدراسـة عميقة»[3]، ومن هنا يكتسـب البحث أهمية خاصة لكونه أول دراسة اقتصادية لهذه الرسائل.

**ثالثاً- مشكلة البحث**

تتحدد مشـكلة البحث في القدرة على توظيف نصـوص رسـائل إخوان الصـفا التي كتبت بلغة عربية فلسـفية، وقراءتها بصـيغة اقتصـادية من غير تكلّف في تحميل النصـوص ما لا تحتمله من تلك الصـيغ والمعاني، ومِنْ ثَمَّ استنباط أهم الأفكار الاقتصادية لدى إخوان الصفا في رسائلهم ومقارنتها بأمثالها من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والمعاصر حيث يوجد.

**رابعاً- أهداف البحث**

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- بيان مدى تضمُّن رسائل إخوان الصفا للمصطلحات الاقتصادية.

2- بيان سبق إخوان الصفا المفكرين الاقتصاديين في المدارس الاقتصادية المختلفة في بعض الأفكار الاقتصادية.

3- بيان آراء إخوان الصفا حول الأنشطة الاقتصادية.

4- بيان مدى إشارة إخوان الصفا إلى ماهية المشكلة الاقتصادية المتمثلة بمحدودية الموارد الطبيعية وتعدد الحاجات الإنسانية.

5- ذكر إسهامات إخوان الصفا بنظريات تفسير القيمة.

6- بيان رأي إخوان الصفا في الاقتصاد المعرفي.

**خامساً- أسئلة البحث**

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- هل استخدم إخوان الصفا في رسائلهم مصطلحات اقتصادية؟

2- هل سبق إخوان الصفا في بعض أفكارهم الاقتصادية المفكرين الاقتصاديين في المدارس الاقتصادية المختلفة؟

3- ما آراء إخوان الصفا بالأنشطة الاقتصادية؟

4- ما آراء إخوان الصفا بالموارد الطبيعية والحاجات الاقتصادية؟

5- ما مدى إسهام إخوان الصفا بنظريات تفسير القيمة؟

6- ما رأي إخوان الصفا في الاقتصاد المعرفي؟

**سادساً- حدود البحث**

يقتصر البحث على استنباط أهم الأفكار والمصطلحات الاقتصادية عند إخوان الصفا في رسائلهم المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وتفسير القيمة، والاقتصاد المعرفي، وماهية المشكلة الاقتصادية, وبعض المسائل الاقتصادية الفرعية من خلال رسائلهم الإحدى والخمسين فقط، دون أن يتعرَّض لدراسة الرسالة الجامعة، التي كان يقتصر تداولها على أعضاء الجماعة فقط من جهة، بالإضافة إلى أن البحث لن يتعرض لتشكيل هذه الجماعة ونشأتها وأهدافها وأسمائها، وعقيدتها، وفلسفتها من جهة أخرى؛ لأن الحديث عن هذه الأمور سيخرجنا عن الهدف الأساس من البحث وهو النظر إلى هذه الوثيقة التاريخية واستنباط الأفكار الاقتصادية منها.

**سابعاً- الدراسات والجهود السابقة**

على الرغم من وجود دراسات عديدة لرسائل إخوان الصفا تناولت الجوانب الدينية, والجغرافية, والتاريخية, والفلسفية, والسياسية, والتربوية, إلا أنه لم يطلع الباحث- بعد الاستقراء- على دراسة تناولت المضامين الاقتصادية لهذه الرسائل.

**ثامناً- منهج البحث**

اعتمد الباحث في بحثه المناهج الاســـتقرائية والاســـتنباطية والتحليلية والتاريخية والمقارنة، من خلال تتبع النصـــوص أو الجمل في كتاب رســـائل إخوان الصـــفا، وقراءتها بعمق، وتحليلها، وجمع المتشـــابه منها؛ من أجل استنباط صيغ أو أفكار اقتصادية ومقارنتها بالفكر الاقتصادي.

**تاسعاً- خطة البحث**

يتكون البحث من مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: التعريف بإخوان الصفا ورسائلهم ومصطلحاتهم الاقتصادية.

المبحث الثاني: الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الموارد الطبيعية والحاجات الاقتصادية.

المبحث الرابع: نظريات تفسير القيمة.

المبحث الخامس: الاقتصاد المعرفي.

الخاتمة: وتتضمن النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول

## التعريف بإخوان الصفا ورسائلهم، ومصطلحاتهم الاقتصادية

### 1/ التعريف بإخوان الصفا ورسائلهم

لا يزال الغموض والإبهام يلف أسماء إخوان الصفا وتراجمهم، فصفحات رسائلهم لا تنطوي على ذكر أسماء مؤلِّفيها، ولا على أسماء المدن التي نُشرت فيها، كما أنها لا تذكر زمان تأليفها[4]، مما جعلها عرضة لكثرة التخمين والظنون[5]. لكن أجمع الباحثون على أن هذه الجماعة ظهرت في العصر العباسي، لكنهم اختلفوا في زمن كتابة الرسائل بين القرنين الثالث أو الرابع الهجريين (القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين) [6].

وكان أبو حيان التوحيدي قد ذكر تفاصيل عن أسماء مؤلّفي الرسائل[7]، ونقل القفطي عنه ذلك[8]، لكن الدكتور عادل العوا بعد تحقيقه لما أورده التوحيدي والقفطي عاد ونقل عن فلوغل (Flugel) قوله: «لنأخذ الآن إذن كتابات الإخوان بيدنا دون أنْ نبالي بأصلها ولا بمؤلِّفيها، ولا حتى بآرائهم»[9].

أما رسائلهم فتبدو في جملتها موسوعة علوم وفلسفة ولاهوت وتصوف، وهي من أهم وثائق التراث العربي الإسلامي، إنْ لم نقل العالمي، بما تمثل من التقاء تيارات متعددة وأفكار مختلفة اشتركت في بنائها، لتظهر هذه الأفكار في النهاية كدائرة معارف ذات هدف واضح وتخطيط محكم.

وقد أطلق الباحثون على محتوى هذه الرسائل اسم "الموسوعة"، وعدُّوها من الموسوعات العلمية العربية التي ظهرت في عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية؛ باعتبارها تقدم فكرة عن جميع الدراسات المنتشرة بين العرب، وتعطي صورة واضحة للحياة الفكرية القائمة آنذاك[10]، فقيمتها تكمن في كمالها، وفي تنظيمها لنتائج الدراسات العربية[11]، فهي من أقدم وأنفس الكتب العلمية في التراث العربي الإسلامي[12].

وقد طبعت الرسائل أكثر من مرة، ونالت عناية عدد من المحققين[13].

### 2/ المصطلحات الاقتصادية في رسائل إخوان الصفا

تعد الرسائل من أُولى المحاولات التي كان المبتغى منها تثقيف العامة، وقد استلزم هذا الهدف من كُتَّابها استخدام لغة سهلة وواضحة، لا لبس فيها ولا غموض، مستمدة من واقع الحياة اليومية. وهذا ما يجعل من تتبع الألفاظ والعبارات الاقتصادية التي تضمنتها الرسائل أمراً ذا أهمية؛ باعتبارها تكشف للدارس الاقتصادي عن درجة التطور الاقتصادي في تلك الحقبة، بالإضافة إلى أنها تسهم في تزويد المعجم الاقتصادي بالمصطلحات والمفاهيم الاقتصادية المنتشرة في تلك الفترة.

فقد عرض إخوان الصفا في رسائلهم عدداً من المصطلحات الاقتصادية، التي شرحوا بعضها. ويمكن ذكر بعض هذه المصطلحات في ما يأتي:

**2/ 1/ المصطلحات الاقتصادية:** من أهم هذه المصطلحات: «الثمن والأجرة»[14]، «بيت المال»[15]، «التجَّار والدهاقين»[16]، «الرخص والغلاء»[17]، «الادخار»[18]، «الحِذق في الصنائع»[19]، «الساعي والماسح»[20]، «إصلاح الحاجات»[21]، «القيمة»[22] «الحاجة الضرورية»[23]، «الصنائع والحرف»[24]، «البطالة والفراغ»[25]، «الزَّمنى والعُطَّل وأهل الفراغ»[26]، «التنافس»[27]، «طلب المنافع والمرافق»[28]، «الأسواق»[29]، «وقت الحاجة»[30]، «الهدايا»[31]، «الرِّشوة»[32]، «الحرص»[33]، «الشَّره»[34]، «البخل»[35]، «الصنائع والتجارات والحرف»[36]، «الاحتكار، والإنفاق بالتقدير[37]، «البراطيل»[38]، «السَّماسرة»[39]، «الخُزَّان والوُكلاء والمحتكرين»[40]، «الصنَّاع في أسواق المدينة»[41]، «الصناعة التي اتخذتها حيلة للمعاش والكسب»[42]، «المُصادرات»[43]، «كثرة الحاجات»[44]، «الصدقات الواجبات»[45]، «الزكوات والخمس»[46]، «السُّؤَّال والمُكدُّون ومن شاكلهم من الفقراء والمساكين»[47]، «جباية الخراج، وأخذ الأعشار والجزية»[48]، «طلب المعاش»[49]، «تجارة يخشى كسادها»[50]، «أرزاقهم المفروضة لهم»[51]، «غلَّات الضياع»[52]، «طلب الجوائز والأموال»[53]، «الاجتهاد في الطَّلب والسعي في الاكتساب»[54]، «الصنائع المهنية»[55].

**2/ 2/ المصطلحات الاقتصادية المعرَّفة: مما** تقدم نجد أن إخوان الصفا قاموا بشرح بعض المصطلحات الاقتصادية، يمكن ذكرها فيما يأتي:

- **الأجرة**: «هي جزاء لما يستحق كل عامل بما يعمله»[56].

ـ **البطَّالين**: «فارغي الهمم الذين لا شغل لهم»[57].

ـ **الحشَّار والجلَّابين**: «الذين يحملون الأمتعة من النواحي والحوائج، ويجلبونها إلى المدينة ويعرضونها على التجَّار»[58].

ـ **الخلْق**: «هو تقدير كل شيء من شيء آخر، والمصنوع ليس هو بشيء غير كون الصورة في الهيولى[59]. وأما **الإبداع والاختراع** فهو إيجاد شيء لا من شيء، وهذه المعرفة»[60].

ـ **السياسة**: «هو صلاح الموجودات، وإبقائها على أفضل الحالات، وأتم الغايات»[61].

ـ **السياسة الخاصية**[62]: «هي معرفة كل إنسان كيفية تدبير منزله وأمر معيشته، ومراعاة أمر خدمه وغلمانه وأولاده ومماليكه وأقربائه وعشيرته مع جيرانه وصحبته مع إخوانه، وقضاء حقوقهم وتفقد أسبابهم والنظر في مصالحهم في أمور دنياهم وآخرتهم»[63].

ـ **الصنائع**: «هي تأليف الأجسام بعضها على بعض»[64].

ـ **الصنَّاع**: «هم الذين يعملون بأبدانهم، وأدواتهم في مصنوعاتهم الصور والنقوش والأصباغ والأشكال، وغرضهم طلب العوض عن مصنوعاتهم؛ لصلاح معيشة الحياة الدنيا".

**والتجَّار:** هم الذين يتبايعون بالأخذ والإعطاء، وغرضهم طلب الزيادة فيما يأخذونه على ما يعطون. **والأغنياء:** هم الذين يملكون هذه الأجسام المصنوعة الطبيعية والصناعية، وغرضهم في جمعها وحفظها مخافة الفقر.

**والفقراء:** هم المحتاجون إليها»[65].

ـ **الصنعة العملية**: «هي إخراج الصانع العالم الصورة التي في فكره ووضعها في الهيولى. **والمصنوع:** هو جملة مجموعة من الهيولى والصورة جميعًا»[66].

ـ **العلوم الرياضية**: «هي علم الآداب، التي وضع أكثرها لطلب المعاش وصلاح أمر الحياة الدنيا، وهي تسعة أنواع؛ أولها علم الكتابة والقراءة، ومنها علم اللغة والنحو، ومنها علم الحساب والمعاملات، ومنها علم الشعر والعروض،

ومنها علم الزجر والفال وما يشاكله، ومنها علم السحر والعزائم والكيمياء والحيل وما يشاكلها، ومنها علم الحرف والصنائع، ومنها علم البيع والشرى والتجارات أو الحرث والنسل، ومنها علم السير والأخبار»[67].

ـ «**المساحة:** وهي صناعة تحتاج إليها العمَّال والكتَّاب والدَّهاقين[68] وأصحاب الضياع والعقارات في معاملاتهم، من جباية الخراج، وحفر الأنهار، وعمل البريدات، وما شاكلها»[69].

تأتي أهمية ذكر هذه المصطلحات من حيث أسبقيتها التاريخية التي تسهم في تأصيل النظرية الاقتصادية الإسلامية، وبناء علم الاقتصاد الإسلامي، ومن ثَمَّ تكشف عن مدى تطور وازدهار النشاط الاقتصادي في تلك الفترة الزمنية؛ وذلك عبر تغطية هذه المصطلحات لنشاطات اقتصادية واسعة النطاق، والأهم من كل ما سبق أن هذه المصطلحات تحمل بين طياتها القيم والأيدولوجيات الفكرية والعقائدية التي أنتجتها، ومِنْ ثَمَّ هي أصدق تعبير عن المذهب الاقتصادي الذي يستند إليه النظام الاقتصادي.

## المبحث الثاني

## الأنشطة الاقتصادية

وهي مجموعة الأعمال التي يقوم بها الفرد في المجال الاقتصادي؛ لإشباع حاجاته وتأمين معاشه[70].

عرض إخوان الصفا لمفهوم الإنتاج بمصطلح "الإصلاح"، وهو ما يُبذل من جهد بشري لإيجاد منفعة في الشيء ليكون صالحاً للانتفاع به[71].

فالمقصود بالإصلاح: اتخاذ إجراءات أو تدابير من شأنها إزالة ما وقع من خلل أو فساد، وسواء أكان الإصلاح بمعنى الإنتاج أم بمعنى الترميم أم بمعنى إزالة الخلل والفساد، فإنه يعدُّ إنتاجاً؛ أي عملاً إنتاجياً من شأنه إضافة قيمة جديدة[72].

قال إخوان الصفا: «واعلم يا أخي أن الغرض في كون الناس أكثرهم فقراء، وخوف الأغنياء من الفقر؛ هو الحث لهم على الاجتهاد في اتخاذ الصنائع والثبوت فيها، والتجارات، والغرض فيها جميعاً **إصلاح** الحاجات وإيصالها إلى حين»[73].

فقد كشف إخوان الصفا بهذا النص أن الحاجة هي الدافع للإنسان على الإنتاج وتوليد المنافع؛ لينفك من ربقة الفقر ويتخلَّص من ذل السؤال والحاجة لما في أيدي الناس، ويحقق الغنى المرغوب في أصل الجبِلة.

كما كشفوا عن اتساع مفهوم الإنتاج الذي كان مقتصراً على القطاع الزراعي ليشمل التجارة، ومن ثَمَّ يتعدى مفهوم الإنتاج السلع المادية إلى خلق المنافع.

فالأنشطة الاقتصادية عند إخوان الصفا تتسع لكل الأعمال المباشرة أو غير المباشرة التي تخلق المنافع أو المواد، مثل الزراعة أو الصناعة أو التجارة، وما يتبع ذلك من حفظ وادِّخار لوقت الحاجة[74].

فالإنتاج عند إخوان الصفا يعني خلق المنافع الاقتصادية، أو إضافة منافع جديدة لشيء ما، فهم بذلك يخالفون المدرسة الاقتصادية الطبيعية (الفيزيوقراط) التي نشأت بفرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وقصرت مفهوم الإنتاج على "خلق السلع"، ومن ثَمّ تجعل الزراعة الحرفة المنتجة الوحيدة[75]. بينما أدخل إخوان الصفا بمفهوم الإنتاج عمليات التجارة والنقل والتبادل، فهم بذلك يوافقون من هذه الناحية المدرسة التقليدية التي يتزعمها آدم سميث الذي قصر الإنتاج على الإنتاج السلعي (أو البضاعي) والخدمات المباشرة المتصلة به؛ كالتجارة والنقل. ومفهوم المدرسة التقليدية للإنتاج أيضاً قاصر؛ لأنه يستبعد عدداً من الخدمات من عملية الإنتاج[76]، لذلك نلاحظ أن إخوان الصفا تقدموا على المدرسة التقليدية وأدخلوا إنتاج الخدمات أياً كان نوعها ومصدرها ضمن مفهوم الإنتاج، فهم بهذه النظرة الاقتصادية يوافقون المدرسة الاقتصادية الحديثة التي عرفت الإنتاج بأنه" خلق المنافع أو زيادتها"[77]، وبهذا المفهوم الواسع للإنتاج أخذ العلماء المسلمون منذ فجر الإسلام[78].

كما أعطى إخوان الصفا للعمل الإنتاجي جانباً قيمياً، حينما جعلوا السعي في طلب المعاش واحداً من جملة الابتلاءات والعقوبات التي كُلِّف بها الإنسان في الحياة الدنيا، فقالوا: «لا بُدَّ من القوت والثياب مثل ما لا بُدَّ من الموت والحساب»[79].

كما أعطوا للإنتاج معنى العبادة، وهي جانب قيمي آخر، وانتقلوا مباشرة إلى وضع ضوابط قيمية للنشاط الاقتصادي، وهو السعي على الطريقة الوسط، فلا ينبغي للفرد أن يترك الإنتاج ليتفرغ للعبادة، ولا يشغله الإنتاج عن السعي للدار الآخرة[80].

قال إخوان الصفا: «عبادة الله ليست كلها صلاة وصوماً، بل عمارة الدّين والدُّنيا جميعاً؛ لأنه يريد أنْ يكونا عامرين، فمَن يسعى في صلاح أحدهما أو كليهما فأجره على الله، لأنه مالكهما جميعاً، والناس كلهم عبيده، وأحب عباده إليه مَن سعى في صلاح عباده، وعمارة عالَمَيْه جميعاً، وأبغض عباده مَن سعى في فسادهما جميعاً أو في فساد أحدهما كما ذكر الله»[81].

فالإنسان خُلق مستصلحاً للدَّارين، وليس السعي لإحداهما بأوْلى من سعيه للأخرى، وهذا يتطلب موازنة وتوفيقاً بين السعْيَين، حتى لا يُفوِّت إحداهما على حساب الأخرى.

واهتم إخوان الصفا بالصناعة وأنزلوها مكانة خاصة بين وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى، فخصَّصوا رسالة كاملة عن الصنائع العملية والغرض منها، فعرضوا فيها تعريف الصّنْعة، وأقسام المصنوعات، واختلاف أدوات وهيئات كل صناعة على حِدة، وصنَّفوا الصنائع إلى أقسام بحسب الحاجة إليها، والغرض من الصنائع، وقواعد التفاضل بين الصنائع، وغير ذلك[82].

فالمصنوعات عندهم أربعة أجناس: بشرية، ونفسانية (طبيعية)، وإلهية. فالمصنوعات البشرية مثل ما يعمل الصنَّاع من الأشكال والنقوش في الأجسام الطبيعية، والمصنوعات الطبيعية مثل الماء والهواء والنار والأرض، والمصنوعات الإلهية هي المصنوعات من العدم[83].

وقسموا الصنائع بحسب الحاجة إليها إلى: صناعات ضرورية؛ وهي: الحراثة والحياكة والبناء، وأخرى خادمة لها، مثل: حاجة صناعة الحياكة إلى صناعة الغزل والندف والحلج، فهي تابعة لها وخادمة[84].

وعرضوا لوجوه التفاضل بين الصنائع، وهي: موضوع الصناعة، والشيء المصنوع، والحاجة إليها، ومنفعتها للعموم، فقالوا: «الصنائع يتفاضل بعضها على بعض من عدة وجوه؛ أحدها من جهة الهيولى التي هي الموضوع فيها، ومنها من جهة مصنوعاتها، ومنها من جهة الحاجة الضرورية الداعية إلى اتخاذها، ومنها من جهة منفعة

العموم منها، ومنها من جهة الصناعة نفسها»[85]، ثم ساقوا أمثلة لكل واحدة من وجوه التفضيل السابقة، كالآتي[86]:

ـ الصنائع التي شرفها من جهة الهيولى: مثل صناعة الصاغة والعطَّارين وما شاكلها.

ـ الصنائع التي شرفها من جهة مصنوعاتها: مثل صناعة الذين يعملون آلات الرصد؛ كالأسْطُرلاب[87] وأدوات الرصد.

ـ الصنائع التي شرفها من جهة النفع منها للعموم: مثل صناعة الحمَّامين والسمَّادين؛ وذلك أن الحمام المنفعة فيه للصغير والكبير والشريف والدنيء والغريب والقريب كلها بالسوية، لا يتفاضلون في الانتفاع به.

كما أعطى إخوان الصفا لإتقان الصنعة وجودتها معنى قيمياً؛ حينما قالوا: «الحِذق في كل صنعة هو التشبه بالصانع الحكيم، هو الباري جلّ ثناؤه، ويقال: "إن الله تعالى يحب الصانع الفاره الحاذق" ... فكل مَن زاد في هذه الأشياء درجة ازداد من الله قربة»[88].

كما أشار إخوان الصفا إلى ضرورة مراعاة رغبات الطفل وقدراته الجسدية والعقلية في اختيار الصنعة المناسبة له فقالوا: «لأن قبول الصبيان في تعليم الصنائع يختلف بحسب طباعهم المختلفة»[89]، وذكروا كيفية الاختبارات التي كان اليونان يجرونها للصبي قبل تسليمه للصناعة التي ينفد فيها[90].

## المبحث الثالث

## الموارد الطبيعية والحاجات الاقتصادية

عرض إخوان الصفا الموارد الطبيعية كونها الأداة التي يستطيع الإنسان بها توفير حاجاته ومستلزمات بقائه مدة حياته، مثل الحديد, والماء, والنار, والملح، فقالوا: «الحديد ... لا يستغني عنه الصانع، ومنافعه بيّنة ظاهرة لا يستغني الناس عنه، كما لا يُستغنى عن الماء والنار والملح»[91]، فأشاروا بذلك إلى أهمية الموارد الطبيعية في توفير الحاجات الاقتصادية وعلاج المشكلة الاقتصادية.

كما أشاروا إلى أن الإنسان مفطور بأصل خِلقته بالحرص على هذه الموارد وجمعها وادِّخارها؛ لأنه خُلق محتاجاً إليها، ولا يجدها بين يديه في كل وقت وفي كل مكان[92].

وتتنوع هذه الموارد في سبيل قضائها الحاجات الاقتصادية إلى قسمين[93]:

ـ موارد طبيعية يمكن الانتفاع بها مباشرة، ولا يرتبط الحصول عليها ببذل ثمن عوضاً عنها، مثل تناول الماء من مجرى النهر، وتسمى بـــ "الموارد الحرة".

ـ موارد يتوقف انتفاع الإنسان بها على تحوير أو تغيير في خصائصها أو مواصفاتها، عبر أحد عناصر الإنتاج، فيرتبط لأجل ذلك الحصول عليها بالثمن، مثل الماء المعقم للتداوي، وتسمى بـــ "الموارد الاقتصادية".

وتشترك مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية في تقييم أهمية كل مورد من هذه الموارد، ومدى الحاجة إليه في الإنتاج.

كما أشار إخوان الصفا إلى أصل حاجة الإنسان إلى الموارد الاقتصادية، وهي كما قالوا: «لـمَّا خُلق رقيق الجلد، عرياناً من الشعَر والصوف والوبَر والصدَف والريش، وما هو موجود لسائر الحيوان، دعته الضرورة إلى اتخاذ اللِّباس بصناعة الحياكة ... »[94]، ومثل اللباس المسكن وباقي الحاجات الضرورية، فطبيعة خلق الإنسان كانت الداعي لفقره واحتياجه إلى السعي لقضاء حاجاته التي لا يستطيع أنْ يعيش حياته الطبيعية بدونها، أما الحيوان فخُلق مكفيّ الحاجات بما زُوِّد من أدوات خَلقية تُغنيه عن الإنتاج والحفظ والادخار[95].

وينبغي بيان العلاقة بين الموارد الحرة (الطبيعية) والاقتصادية وشروط تحوّل الموارد الحرة إلى موارد اقتصادية عند الاقتصاديين الذين قالوا: «ويمكن القول بشكل عام: إن للمورد شروطاً ثلاثة لكي يندرج تحت مسمى الموارد الاقتصادية. الشرط الأول: هو الندرة أو المحدودية النسبية...والشرط الثاني: وجود ثمن لذلك المورد، فالمورد الاقتصادي يحتاج لثمن لكي يمكن الحصول عليه...الشرط الثالث: ارتباط الحصول على المورد الاقتصادي بجهد . [96]»

وبناء على ما سبق يظهر جلياً إدراك إخوان الصفا الفرق بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية حينما أعطوا القيمة للموارد التي دخلت عليها عملية الإنتاج « دعته الضرورة إلى اتخاذ اللِّباس بصناعة الحياكة ... » [97]، وهذه القيمة تعني وجود ثمن لذلك المورد بالإضافة إلى بذل الجهد للحصول على المورد، فإنتاج اللباس- سلعة- عبر صنعة الحياكة تحتاج إلى عمل لتُكَوِّن منتجاً(مورداً اقتصادياً) صالحاً للاستعمال من جهة، ويُعطى له ثمن من جهة أخرى. وفي هذا دلالة اقتصادية واضحة على المورد الاقتصادي. ثم صرحوا بأن الصانع يحول السلعة من شكل لآخر وغرضه الحصول على العوض(الثمن)، وحينئذ هو يأخذ ثمناً مقابل الجهد والعمل الذي بذله لتحصيل المورد الاقتصادي (السلعة)، فقالوا: « فالصناع هم الذين يعملون بأبدانهم وأدواتهم في مصنوعاتهم الصور والنقوش والأصباغ والأشكال، وغرضهم طلب العوض عن مصنوعاتهم، لصلاح معيشة الحياة الدنيا»[98]

وأشاروا إلى أن الموارد الحرة أو الطبيعية التي لا تحتاج إلى بذل جهد لإنتاجها، إنما هي موجودة بخلق الخالق لها، ويمكن للمخلوق أن يأخذ منها ما يشاء لإشباع حاجته بالوسائل الطبيعية التي زوده الخالق بها دون أن يقوم بعملية إنتاجية أو يدفع ثمناً لذلك بقولهم « أما الحيوان فخُلق مكفي الحاجات بما زُوِّد من أدوات خَلقية تُغنيه عن الإنتاج »[99].

وصنَّف إخوان الصفا الحاجات الاقتصادية بحسب أهميتها إلى ما يأتي:

1/ حاجات اقتصادية ضرورية: وهي الغذاء (الأكل والشرب), واللباس, والمسكن, والمركب, والأثاث، وهي حاجات ضرورية لأنها لا بُدَّ منها في قِوام الحياة الدنيا[100]. وطريق تأمين الحاجة للغذاء بصنعة الحراثة، وتأمين اللباس بصنعة الحياكة، وتأمين المسكن بصنعة البناء.

ويلزم قضاء كل حاجة من هذه الحاجات إلى صناعات كثيرة تتعاون على قضائها، فمثلاً: صناعة الحراثة والغرس تحتاج إلى إثارة الأرض وحفر الأنهار، فاحتاجت الزراعة إلى صناعة أخرى وهي الحدادة؛ لأن إثارة الأرض لا تتم إلَّا بالمساحي وما شاكلها، ولا تكون المساحي بغير صناعة النجارة[101].

فكل صنعة من الصنائع تحتاج إلى صناعة أخرى سابقة لها، ويتوقف عليها صنعة أخرى لاحقة بها، قال إخوان الصفا: «لـمَّا كان الإنسان محتاجاً إلى ما يكنُّه من الحر والبرد والتحرُّز من السباع وتحصين القوت، دعته الضرورة إلى صناعة البناء، وصناعة البناء محتاجة أيضاً إلى صناعة النِّجارة والحدادة، وكل واحد منهما محتاجة إلى صناعة أخرى مُعِينة أو متمِّمة بعضها لبعض»[102].

يظهر بهذا النص سبق إخوان الصفا في الكشف عن المعنى الاجتماعي للإنتاج، أو ما يسمى بعلاقات الإنتاج، حيث لا يقوم الأفراد بإنتاج السلع بصورة منعزلة؛ فيحتاجون إلى التعاون في عملية الإنتاج في ظل نظام اجتماعي حاكم يفرض ضوابط اجتماعية وأخلاقية على هذا الانتاج التعاوني[103]، وهذا يتوافق مع الفكر الاقتصادي المعاصر بعامة، والفكر الاقتصادي الاشتراكي بخاصة.

2/ حاجات اقتصادية ثانوية: وهي حاجات الزينة والجمال، كصناعة الديباج والحرير والعطر وما شاكلها[104].

ولمّا كان قضاء هذه الحاجات يحتاج إلى كدٍّ وتعب؛ فإنه يعتمد الأطفال على آبائهم في قضاء حوائجهم[105].

ويلاحظ من فكرة تقسيم الحاجات الاقتصادية إلى ضرورية وثانوية عند إخوان الصفا، بحيث يعطي الفرد تحصيل الحاجات الضرورية وإشباعها أولوية، ومن ثَمَّ ينتقل لإشباع الحاجات الثانوية أو التكميلية، وعملية الاختيار بين هذه الحاجات تقود الفرد إلى التضحية، إذ إنه عندما يريد إشباع حاجة ضرورية وإعطائها أولوية فهذا يعني أنه مضطر للتنازل عن إشباع حاجة ثانوية أو رغبة كمالية.

لذلك فإن فكرة تقسيم الحاجات المذكورة التي طرحها إخوان الصفا تتوافق في الجملة مع مسألة السلم التفضيلي(مشكلة الاختيار) التي تتطلب التوفيق بين الموارد النادرة المتاحة ذات الاستعمالات المختلفة, وتوظيفها في أحسن استعمالاتها بما يلبي أقصى إشباع ممكن لحاجات الفرد[106]. ويشكل السلم التفضيلي الركن الثاني للمشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد، ومعنى هذا السلم أنه "عندما تكون الموارد الاقتصادية والمنتجات بأنواعها كافة غير كافية لإشباع حاجات الفرد؛ أي نادرة نسبياً؛ فإنه يتحتم على الفرد حينئذ القيام بعملية الاختيار وتحديد

السلع التي يريد إشباعها وفقاً لأهميتها النسبية، فيضع على رأس الأولويات والاحتياجات والرغبات التي يريد إشباعها بالدرجة الأولى ثم الثانية وهكذا" [107].

## المبحث الرابع

## نظريات تفسير القيمة

شغلت نظرية الأثمان تفكير الإنسان منذ القديم، وقدَّم في سعيه الحثيث لتفسيرها مجموعة من الأفكار النظرية، فتشكَّلت بذلك النواة الضرورية لظهور النظريات المعاصرة حولها.

وقد تجاذب الفكرُ الاقتصادي وجهتين عريضتين لتفسير القيمة[108]:

الأولى: تنظر لتفسير القيمة من جانب المنتج، مثل: نظرية القيمة في العمل، أو نفقة الإنتاج.

الثانية: تنظر لتفسير القيمة من جانب المستهلك، مثل: نظرية المنفعة، أو المنفعة الحدّية.

ثم جاء أخيراً الاقتصادي الإنجليزي الفرد مارشال (1842-1924) فجمع بين الوجهتين السابقتين، ونسق بين الآراء المتعارضة حول تفسير القيمة بمسمى نظرية العرض والطلب، فأخذ بالاعتبار جانب المنتج وجانب المستهلك معاً، وجمع فيها بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة[109].

وكان لإخوان الصفا نصوص ظهر عبرها فكرهم الاقتصادي في تفسير القيمة, تنبئ عن إعطائهم للعرض والطلب دوراً في تفسير القيمة.

ويمكن ذكر إسهامات إخوان الصفا بنظريات القيمة المختلفة بشكل مختصر في ما يأتي:

- ففي حديثهم عن صناعة الأسطرلاب ذكروا أن قيمته جاءت من الصورة التي رُسمت فيه، ولم تأتِ من مادته، فقالوا: «... فإن قطعة من الصفر قيمتها خمسة دراهم، فإذا عُمل منها إسطرلاب يستوي مئة درهم، فإن تلك القيمة ليست للهيولى، ولكن لتلك الصورة التي جُعلت فيها»[110]، فعمل الصانع في موضوع الصناعة هو الذي نقل القيمة من خمسة دراهم إلى مئة درهم، وهذا يعني أن للصنعة أو العمل دوراً في تفسير القيمة، وهو

ما يُعرف بعلم الاقتصاد بنظرية القيمة في العمل- التي يتزعمها آدم سميث ودافيد ريكاردو من أشهر رواد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين- وترى أن قيمة السلعة إنما تتحدد بناء على كمية العمل المبذول في إنتاجها[111].

- كما أشار إخوان الصفا إلى دور نفقات الإنتاج في القيمة، فالسلع المنقولة من البلاد البعيدة أعلى سعراً؛ لتأثير تكاليف النقل وخطر الجلب في القيمة[112]. وبذلك يتوافق فكرهم الاقتصادي مع الفكر الاقتصادي لـ"جون ستيوارت ميل -1806-1873م- الاقتصادي الإنجليزي الذي ينتمي للمدرسة التقليدية "زعيم نظرية نفقات الإنتاج، التي تحدد قيمة السلعة في الفترة الطويلة على أساس النفقات التي تنفق على جميع العوامل الداخلة في إنتاجها؛ مثل تكلفة عنصر العمل ورأس المال وتنظيم الإنتاج...إلخ[113].

- كما أعطوا للطلب والعرض دوراً في تفسير القيمة، وأشاروا إلى دور الرغبة في الطلب، فقالوا: «الإنسان لا يطلب ما لا يرغب فيه»[114].

وتعرضوا لأثر الكمية المعروضة قلة أو كثرة في السعر، فقالوا: «وهو [الياقوت] قليل الوجود عزيز، كثير الثمن؛ لقلة وجوده»[115]، وهم بذلك يشيرون إلى العلاقة العكسية بين كمية السلع وسعرها في السوق. وهذه من الحالات الاستثنائية لقانون العرض، إذ لا يستطيع المنتج زيادة الكمية المعروضة على الرغم من ارتفاع الأسعار، وهو ما يسمى بـ (حالة العرض الثابت)[116].

ولم يغفل إخوان الصفا حالة الطلب على سلع الرفاه (سلع فبلن)، والتي تعد من الحالات الاستثنائية في قانون الطلب، والتي تتميز بنوع من الانفراد، فتجعل الفرد يقبل عليها بصفة خاصة حباً في الظهور، مثل اقتناء الحلي والأحجار الكريمة والتحف[117]، فقالوا: «النغمات اللذيذة والأصوات الطيبة في هذا العالم قليلة الوجود، معدومة على الحال الأكثر، يتخصص بها الملوك والكبار، ويتنافسون فيها، ويكثر غير المخصوص بها؛ لشرفها وجلالتها في النفوس ... فلذلك صارت المستحسنات مرغوباً فيها، محبوبة لكثرة التنافس فيها، ولقلة وجودها ... ولذلك قيل: حسن الصوت زيادة في الرزق»[118]، أي أن الطلب عليها كونها مرتفعة السعر، لا يستطيع الحصول عليها غير الملوك والكبار، فإذا انخفض سعرها انخفضت الكمية المطلوبة منها.

ويلاحظ أن إخوان الصفا بإسهاماتهم ببعض الأفكار الجزئية المتعلقة بنظرية العرض والطلب تتوافق مع الفكر الاقتصادي المعاصر في نظرته لقوانين العرض والطلب.

وبناء على ما سبق من بيان إسهامات إخوان الصفا حول نظريات تفسير القيمة في الجملة يتضح أنهم لا يعتمدون على عامل واحد لتفسير قيمة السلعة، بل إنهم يرون أن هناك عوامل عدة تتدخل لتحديد قيمة السلعة؛ كالعمل، ونفقات الإنتاج، والعرض والطلب، والأسعار، والحاجات والرغبات...إلخ، وبذلك يوافقهم الفكر الاقتصادي الحديث في هذه الفكرة الاقتصادية، بدليل قول بعض الاقتصاديين المعاصرين:« ذهب الاقتصاديون المعاصرون نتيجة تأثرهم بالدور الذي لعبته الرياضيات في التحليل الاقتصادي إلى حد القول: إنه من العبث أن نبحث عن سبب وحيد للقيمة...فإن سعر بضاعة ما لا يتحدد بمنافعها الهامشية ولا بكمية هذه البضاعة ولا بتكاليف إنتاجها، بل يتحدد بتضافر مجمل هذه العوامل مضافاً إليها عناصر أخرى؛ كأسعار السلع الأخرى وتكاليف إنتاجها ... ولا ننسى الدور الذي تلعبه الأجور ومعدل الفائدة والأرباح وسواها في تقرير قيم الأشياء»[119].

## المبحث الخامس

## الاقتصاد المعرفي

يزداد الاعتماد على البحث العلمي في المجالات الاقتصادية يوماً بعد يوم؛ نظراً للمكاسب المتحققة من وراء توظيفه في النشاط الاقتصادي، حتى غدا الاهتمام بالاقتصاد المعرفي محط اهتمام الدول التي تتسابق نحو مركز الصدارة في تحقيق أعلى معدل للتنمية الاقتصادية.

فيتضمن اقتصاد المعرفة الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنَّشاطات الاقتصادية، وفي توسُّعها، وتطوُّرها ونموِّها، بالشكل الذي ترتفع معه أهمية المعرفة والعلم[120].

يحتاج اقتصاد المعرفة إلى العناية برأس المال البشري، وإنتاج المعرفة وتوظيفها في وجوه النشاط الاقتصادي؛ لتحقيق القيمة المضافة.

فعمدة الاقتصاد المعرفي الاهتمام بالبحث العلمي، والإنفاق عليه؛ للوصول لمرحلة ابتكار أو تطوير منتجات تدفع بالتنمية قدماً.

يأتي إخوان الصفا في طليعة مَن تنبه إلى ضرورة أنْ يبلغ الإنسان في صنعته درجة متقدمة في إتقانها وتجويدها، وطريق ذلك «التعلم والفكر والنظر والرؤية والاعتبار»[121]، وجعلوا الاشتغال بالعلم من الصنائع التي يطلبها الناس للمعاش، وعدوا من جملة هذه العلوم: علوم الحِرف والصنائع، وعلوم البيع والشراء والتجارات، أو الحرث والنسل[122]، وأكدوا ضرورة التعليم الحرفي قبل الدخول في سوق العمل، فقالوا: «أنتم محتاجون إلى الأساتذة والمعلمين في أدنى صنعة، وأخسِّ عمل، وأنتم من تلقاء أنفسكم لا تقدرون على عمل من غير تعلم مدة من الزمن»[123]، وذكروا الصنائع والمهن في رسالة العقل والمعقول؛ «لأن هذه الصنائع يعملها الإنسان بعقله وتمييزه ورويَّته وفكرته»[124].

كما جعل إخوان الصفا صناعة الحساب والفلك مع بقية الصنائع كمرتبة الملك من السّوقة، فهي أشرف وأعلى الصنائع منزلة، فقالوا: «فعلم الحساب هو كالملك، إذ كان هو المحتوي على سائر العلوم والصنائع ... فليس في العالم صناعة كاملة مُعِينة لصاحبها على بلوغ المنزلة والدرجة السامية في الدين والدنيا، إلَّا المعرفة بعلم العدد

وصناعة النجوم، والمعرفة بأحكام الفلك وحوادثه»[125]، فعلم الرياضيات ومفرزاته العلمية من التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أهم ملامح اقتصاد المعرفة بالوقت الراهن، وهو نفسه العلم الذي كان الاعتماد قائماً عليه في النهوض بالتنمية في كافة النشاطات الاقتصادية في عصر إخوان الصفا.

يلاحظ مما تقدم اهتمام إخوان الصفا بفروع المعرفة، وتوظيفها في تطوير حياة الإنسان، وقيام المهن والصنائع عليها، حتى أدخلوها في جملة الصنائع العقلية؛ لما تحتاج إليه من فكر ونظر وتأمل، وصنَّفوا صناعة الحساب والفلك على أنها أفضل الصنائع؛ لما يجلبه الطلب عليها من عائد مادي لمحترفها.

## الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن ذكر أهمها في ما يأتي:

**أولاً - الاستنتاجات**

1- رسمت رسائل إخوان الصفا عبر المصطلحات الاقتصادية الكثيرة التي أوردتها في ثناياها صورة متكاملة عن النشاط الاقتصادي في مراحله المتعددة، فقدمت صورة عن الحياة الاقتصادية في الحِقبة الزمانية والمكانية التي رصدتها.

2- توسع إخوان الصفا في مفهوم الإنتاج، فجعلوه شاملاً السلع المادية والمنافع والخدمات، فتقدموا بذلك على المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي قصرت الإنتاج على السلع المادية وبعض الخدمات. وهم بهذه الفكرة الاقتصادية يوافقون المدرسة الاقتصادية الحديثة في نظرتها للإنتاج.

3- كشف إخوان الصفا عن المعنى الاجتماعي للإنتاج، أو ما يسمى بعلاقات الإنتاج، وهذا يتوافق مع الفكر الاقتصادي المعاصر بعامة، والفكر الاقتصادي الاشتراكي بخاصة.

4- أقام إخوان الصفا التفاضل بين الصنائع على أسس متعددة تراعي مستوى التطور الاقتصادي في المجتمع.

5- إن فكرة تقسيم الموارد لدى إخوان الصفا إلى حرة واقتصادية وعلاقتها بالحاجات التي صنفوها إلى ضرورية وثانوية، وتحول الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية بشروط معينة، تناول بعضها إخوان الصفا صراحة وأخرى إشارة. وهذه الفكرة الاقتصادية على غاية من الأهمية في علم الاقتصاد؛ إذ إنها تتوافق في الجملة مع مسألة السلم التفضيلي (مشكلة الاختيار) التي تشكل الركن الثاني للمشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد. بالإضافة إلى أنهم اهتموا بموضوع الدافعية التي تحرض الإنسان نحو الإنتاج من أجل الحصول على حاجاته الاقتصادية المتغيرة والمتجددة، عبر التدخل في الموارد بطريقة تجعلها صالحة لقضاء حاجاته.

6- تجلت إسهامات إخوان الصفا حول نظريات تفسير القيمة، بذكر أثر العمل في القيمة، كما نادت بذلك نظرية القيمة في العمل، وذكر دور نفقات الإنتاج في القيمة، كما نادت بذلك نظرية نفقات الإنتاج، بالإضافة إلى أنهم جعلوا للعرض والطلب أثراً في تفسير قيم السلع، كما ترى نظرية العرض والطلب. بيد أن الفكرة الاقتصادية الأكثر تقدماً لإخوان الصفا في مجال نظرية القيمة أنهم يرون أن قيمة السلعة لا يمكن تفسيرها وإرجاعها لسبب وحيد، أو نظرية واحدة، إنما هناك عوامل عدة تتدخل لتحديد قيمة السلعة؛ كالعمل، ونفقات الإنتاج، والعرض والطلب، والأسعار، والحاجات والرغبات...إلخ، وبهذه الفكرة الاقتصادية المتقدمة يوافقهم الفكر الاقتصادي الحديث.

7- يعد حديث إخوان الصفا عن حاجة الصنائع للتعليم، وتصنيف بعض العلوم على أنها من أبواب المعاش، وتفضيل الصنائع العلمية في الاحتراف على الصنائع الأخرى، نواة متقدمة لما يعرف بالمصطلح الاقتصادي المعاصر بالاقتصاد المعرفي.

**ثانياً- التوصيات:**

**1-** يوصي الباحث بتوسيع قاعدة البحث في الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي أفقياً ورأسياً كخطوة مرحلية، وعدم الاقتصار على دراسة الفكر الاقتصادي لأعلام محدَّدين أو مرحلة تاريخية معينة.

**2-** يوصي الباحث أيضاً المؤسسات العلمية والثقافية والتراثية والمحافل الدولية الاهتمام بالفكر الاقتصادي العربي والإسلامي واستنباطه من مظانه المختلفة، وتضمينه في مناهج المؤسسات العلمية

الأكاديمية، لا سيما في كليات الشريعة والاقتصاد والعلوم الإدارية ومراكز الاقتصاد الإسلامي، وتفعيل إقامة المؤتمرات والندوات والأنشطة والفعاليات التي تبرز هذا الفكر؛ لأنه يمثل النواة الضرورية للنظرية الاقتصادية الإسلامية.

**شكر وتقدير:**

هـذا البحـث مدعـوم مـن قبـل إدارة الأبحـاث بجامعـة الكويـت برقم( Hc01 /16 )

**المصادر والمراجع**

[1] يراد بالعصور الوسطى الفترة التي بدأت مند سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي، والتي استمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في القرن الخامس عشر الميلادي. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، (القاهرة: دار نهضة مصر، د.ت )، ص53.

[2 ] مصطفى العبد الله الكفري، صالح حميد العلي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية مقارناً بالاقتصاد الإسلامي،(منشورات جامعة دمشق ، كلية الشريعة،2010-2011م).وينظر: لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 53، 62.

[3] عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م)، ص103.

[4] عادل العوا، حقيقة إخوان الصفا، (دمشق: دار الأهالي، 1993م)، ص53- 54، محمود إسماعيل، نهاية أسطورة نظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا، (القاهرة: دار قباء، 2000م)، ص21.

[5] محمد عبد الحميد الحمد، صابئة حران وإخوان الصفا، ط1، (دمشق: دار الأهالي، 1998م)، ص145.

[6] محمد فريد حجاب، الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا، تقديم: عز الدين فودة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م)، ص33- 45.

[7] الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين، 3ج، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، [د.ت])، ج2، ص4- 5؛ المقابسات، تحقيق وشرح: حسن السندوبي، ط2، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992م)، 45- 51.

[8] كتاب أخبار العلماء بأخبار الحكماء، (القاهرة: مكتبة المتنبي، [د.ت])، ص58- 63.

[9] حقيقة إخوان الصفا، ص101، مرجع سابق.

[10] عمر فروخ، تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، ط4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1983م)، ص384.

[11] سيد حسن نصر، "رسائل إخوان الصفا هويتها ومحتواها"، مجلة المعرفة السورية السنة التاسعة والعشرون العددان322- 323 (تموز «يوليو» آب «أغسطس» 1990م)، ص51.

[12] محمد فريد حجاب، الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا، مرجع سابق، ص33- 45.

[13] اعتمد الباحث في دراسته على طبعتين للرسائل كما يلي: رسائل إخوان الصفا، ج1: طبع ببلدة بمبئ في محلة بهيندي بازار بمطبعة نخبة الأخيار.1305هـ. ج2- 4: طبع بيروت: دار صادر[د.ت].

[14] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص53، مرجع سابق.

[15] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص68، مرجع سابق.

[16] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص77، مرجع سابق.

[17] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص81، مرجع سابق.

[18] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص82، مرجع سابق.

[19] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص84، مرجع سابق.

[20] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص29 ما بعد 150، مرجع سابق.

[21] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31 ما بعد 150، مرجع سابق.

[22] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32 ما بعد 150، مرجع سابق.

[23] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32 ما بعد 150، مرجع سابق.

[24] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص51 ما بعد 150، مرجع سابق.

[25] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص51 ما بعد 150، مرجع سابق.

[26] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص55 بعد 150، مرجع سابق.

[27] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص79 بعد 150، مرجع سابق.

[28] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص94، مرجع سابق.

[29] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص136، مرجع سابق.

[30] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص177، مرجع سابق.

[31] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص234، مرجع سابق.

[32] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص234، مرجع سابق.

[33] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص245، مرجع سابق.

[34] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص245، مرجع سابق.

[35] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص245، مرجع سابق.

[36] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص310، مرجع سابق.

[37] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص318، مرجع سابق.

[38] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص360- 361، مرجع سابق.

[39] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص390، مرجع سابق.

[40] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص390، مرجع سابق.

[41] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص390، مرجع سابق.

[42] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص131، مرجع سابق.

[43] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص259، مرجع سابق.

[44] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص307، مرجع سابق.

[45] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص307، مرجع سابق.

[46] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص380، مرجع سابق.

[47] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص428، مرجع سابق.

[48] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص493، مرجع سابق.

[49] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص22، مرجع سابق.

[50] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص23، مرجع سابق.

[51] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص69، مرجع سابق.

[52] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص356، مرجع سابق.

[53] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص376، مرجع سابق.

[54] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص394، مرجع سابق.

[55] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص419، مرجع سابق.

[56] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص392، مرجع سابق.

[57] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص270، مرجع سابق.

[58] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص390، مرجع سابق.

[59] هَيُولى:مادة الشيء التي يصنع منها؛ كالخشب للكرسي، والحديد للمسمار. وعند القدماء: مادة ليس لها شكل ولا صورة، قابلة للتشكيل والتصوير في شتى الصور، وهي التي صنع الله منها أجزاء العالم المادية. إبراهيم مصطفى وأخرون، المعجم الوسيط ([د.م]: الناشر دار الدعوة، [د.ت])المعجم الوسيط، مادة"الهيولى" 1004/2.

[60] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص473، مرجع سابق.

[61] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص51، مرجع سابق.

[62] وهي عند ابن خلدون: السياسة المدنية. المقدمة (ديوان المبتدأ والخبر ...)، تحقيق: خليل شحادة، ط2، (بيروت: دار الفكر، 1408هـ/ 1988م)، ج1، ص50.

[63] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص24، مرجع سابق.

[64] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص50، مرجع سابق.

[65] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.

[66] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص25، مرجع سابق.

[67] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص18- 19، مرجع سابق.

[68] الدهقان: رئيس القرية، ورئيس الإقليم، والقوي على التصرف مع شدة الخبرة، ومن له مال وعقار، والتاجر. إبراهيم مصطفى وأخرون، المعجم الوسيط ([د.م]: الناشر دار الدعوة، [د.ت])، مادة "دهقن".

[69] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص52، مرجع سابق.

[70] ويكيبيديا- الموسوعة الحرة: نشاط اقتصادي.

[71] ياسر عبد الكريم الحوراني، الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، ط1، (عمان: دار مجدلاوي، 1423هـ/ 2003م)، ص330.

[72] رفيق يونس المصري، الغزالي اقتصاديًا، ط1، (دمشق: دار القلم، 1428هـ/ 2007م)، ص74- 75.

[73] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.

[74] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص82، مرجع سابق.

(75 ) إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلي، ط2،( بيروت:دار النهضة العربية،1966م)، ص29-30.

(76 ) صالح حميد العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة،ط1( دمشق: دار اليمامة،2000م) ص99-100.

(77 ) يعقوب سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1420هـ/ 1999م)، ص218-219، محمد محروس إسماعيل وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد،ط3،(بيروت، دار النهضة العربية،1972)، ص175-176.

[78] رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، ط3، (دمشق/ بيروت: دار القلم والدار الشامية، 1420هـ/ 1999م)، ص171-172.

[79] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص318، مرجع سابق.

[80] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص5- 6، مرجع سابق.

[81] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص125، مرجع سابق.

[82] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص25-37، مرجع سابق.

[83] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص26، مرجع سابق.

[84] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.

[85] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32، مرجع سابق.

[86] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32، مرجع سابق.

(87 ) الاسطُرْلاب:جهاز استعمله المتقدمون في تعيين ارتفاعات الأجرام السماوية، ومعرفة الوقت والجهات الأصلية. المعجم الوسيط، مادة"اسطرلاب ،15/1 مرجع سابق.

[88] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص33-34، مرجع سابق.

[89] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص34، مرجع سابق.

[90] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص35، مرجع سابق.

[91] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص120، مرجع سابق.

[92] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص79، مرجع سابق.

[93] مصطفى العبد الله الكفري، الاقتصاد السياسي مقدمة في العلوم الاجتماعية (حقوق الطبع محفوظة لدى المؤلف)، ص46-47.

[94] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.

[95] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.

[96] مصطفى العبدالله الكفري، صالح حميد العلي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية ، مرجع سابق، ص49.

[97] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.

[98] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.

[99]رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.

[100] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص309، مرجع سابق.

[101] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.

[102] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.

[103] ليونتيف، موجز الاقتصاد السياسي، (موسكو: دار التقدم، 1975م)، ص12،محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، (جامعة دمشق: كلية الاقتصاد والتجارة، 1984-1985م)، ص51-52.

[104] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30، مرجع سابق.

[105] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص68-69، مرجع سابق.

[106] صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2( الأردن، عمان: د.ن،2000م)،ص27.

[107] مصطفى العبد الله الكفري، صالح حميد العلي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية ، مرجع سابق،ص52.

[108] مصطفى العبد الله الكفري، صالح حميد العلي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية ، مرجع سابق، ص95-108.

[109] عابد فضلية، رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي (منشورات جامعة دمشق: كلية الاقتصاد، 2015)، ص53.

[110] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص32، مرجع سابق.

(111 ) عابد فضلية ، رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، مرجع سابق، ص50

[112] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص225، مرجع سابق.

(113 ) يوسف محمد جزان، المدخل إلى علم الاقتصاد (منشورات جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، 2017/2016م)، ص83.

[114] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص76، مرجع سابق.

[115] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص117، مرجع سابق.

[116] خالد نجيب بحبوح وأخرون، التحليل الاقتصادي الجزئي، (جامعة حلب: كلية الاقتصاد/ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1429هـ/ 2008م)، ص110-111.

[117] عبد الستار عبد الحميد سلمى، محاضرات في الاقتصاد السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004م)، ص259.

[118] رسائل إخوان الصفا، ج3، ص94-95، مرجع سابق.

[119] موفق السيد حسن، التحليل الاقتصادي الجزئي( دمشق: مطبعة الداودي، حقوق النشر محفوظة لجامعة دمشق،1988م)،ص33.

[120] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، ط1، (الأردن: جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2007م)، ص16.

[121] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص81، مرجع سابق.

[122] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص18- 19، مرجع سابق.

[123] رسائل إخوان الصفا، ج2، ص347، مرجع سابق.

[124] رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، مرجع سابق.

[125] رسائل إخوان الصفا، ج4، ص396، مرجع سابق.

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

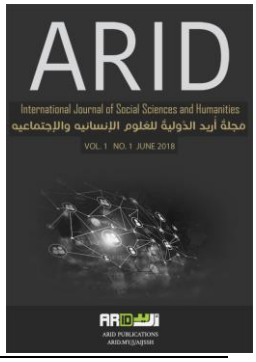


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، حزيران 2018 م

# DEVELOPMENT IN THE KUWAITI SOCIETY IN THE PERSPECTIVE OF A SAMPLE OF KUWAIT UNIVERSITY STUDENTS

ALI A. WATFA
College of Education- Kuwait University- Kuwait

## التنمية في المجتمع الكويتي في منظور عينة من طلاب جامعة الكويت

علي أسعد وطفة
كلية التربية - جامعة الكويت

watfaali@hotmail.com

**ARTICLE INFO**

***Article history:***
Received 10/03/2018
Received in revised form 13/05/2018
Accepted 01/06/2018
Available online 15/01/2019

## ABSTRACT

This research deals with the opinions of Kuwait University students and their degree of satisfaction about the developmental performance in Kuwait. It aims to clarify different trends and attitudes of students from various governmental and parliamentary practices in the areas of health, education, development, youth and foreign policy.

The researcher designed a questionnaire that was applied to a sample intended according to the principle of quotas, amounted to 1027 students of the university students. It pointed out that the level of government performance (from the students' point of view) is average in the various issues raised without exception, where the percentage of this performance was 65.6%. The study also showed that the level of student satisfaction with parliamentary performance tends to average, with an average of 1.78. Several recommendations were made, including further studies at this level. Provide political awareness programs to students and invite officials to take advantage of the study's flaws. And to call on those involved to carry out comprehensive political reform. And establishing a national center for the study of public opinion in the State of Kuwait.

**الملخص**

يتناول هذا البحث اتجاهات طلاب جامعة الكويت ودرجة رضاهم عن الأداء التنموي في الكويت. ويهدف إلى استجلاء مختلف الاتجاهات والمواقف الطلابية من مختلف الممارسات الحكومية والبرلمانية في مجالات الصحة, والتعليم, والتنمية, والشباب, والسياسة الخارجية. وقام الباحث بتصميم استبانة محكمة تم تطبيقها على عينة مقصودة وفقا لمبدأ المحاصصة، بلغت (1027) طالبا وطالبة من طلاب الجامعة. وأوضحت أن مستوى الأداء الحكومي (من وجهة نظر الطلاب) متوسط في مختلف القضايا المطروحة دون استثناء؛ حيث بلغت النسبة المئوية لهذا الأداء 65.6%, وبينت الدراسة أيضا أن مستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني يميل إلى الدرجة المتوسطة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط 1.78. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: إجراء المزيد من الدراسات في هذا المستوى, وتقديم برامج توعية سياسية للطلاب، ودعوة المسئولين إلى الإفادة من معطيات الدراسة, ودعوة المعنيين بالأمر إلى إجراء إصلاح سياسي شامل, وإنشاء مركز وطني لدراسة الرأي العام في دولة الكويت.

## 1- مقدمة

تواجه الحكومات الكويتية المتعاقبة منظومة من التحديات الخارجية والداخلية التي تقتضي نمطا متقدما من الممارسة السياسية الفعالة؛ للانتقال إلى وضعية تنموية ناجعة تنهض بالمجتمع في مختلف مستوياته الحضارية. ومما لا شكّ فيه أن الحكومات الكويتية المتعاقبة تبذل جهودا كبيرة في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تفرض نفسها ضمن وتيرة عالية من التطورات الاجتماعية والسياسية والتنموية. ويمكن القول في هذا السياق إن الإجراءات الحكومية تتسم بطابع الجدية والاستمرار من أجل تحقيق الاستقرار التنموي والاجتماعي في البلاد, ورغم تلك الجهود الهائلة، فإن المشكلات لا تفتأ تتوالد، والقضايا الاجتماعية تنمو وتتّسع والاستحقاقات الاجتماعية تتزايد بوتائر متسارعة تفوق ربما مختلف التوجهات الحكومية التي تحتاج إلى التأنّي والتخطيط والنظر ووضع الحلول في تؤدة وتمهّل.

ويأتي استحقاق التنمية في مقدمة المتطلبات السياسية في دولة الكويت, وتشكل النهضة التنموية في البلاد عنوانا سياسيا كبيرا ترعاه قيادة الدولة والمجتمع في الكويت؛ إذ يشكل هذا الاهتمام توجها أساسيا في السياسة الكويتية. وقد أعلن أمير الكويت (حفظه الله) في أكثر من مناسبة وطنية عن توجهاته السياسية نحو الانتقال بالكويت إلى مصاف الدول المتقدمة تنمويا، ومن ثمّ العمل على تحويلها إلى مركز مالي واقتصادي عالمي, وقد لقيت هذه الطموحات التنموية استجابة كبيرة وترحيبا واسعا في المجتمع الكويتي ولا سيما في الوسط الحكومي، فوضعت البرامج التنموية، ورسمت الخطط الاقتصادية والاجتماعية؛ لتحقيق تلك الطموحات الواسعة.

ومع أهمية الطموحات الكبيرة التي يعقدها الكويتيون على خطط التنمية والتحول التنموي من أجل كويت معاصرة جديدة قادرة على الحضور في عالم الحداثة بقوة واقتدار، فإن هذه الخطط التنموية كثيرا ما تعثرت وتبددت الآمال المعقودة على سرعة إنجازها تحت ضغط التجاذبات البرلمانية أحيانا، وعجز الأجهزة المتخصصة عن إنجازها ضمن التصورات التنموية المحددة لها أحيانا أخرى. وغالبا ما تتّجه الأنظار إلى الحكومات ولا سيما المتجددة منها؛ أملا في إنجازات كبيرة وشاملة تفضي إلى تذليل مختلف المشكلات والتحديات والصعوبات التي تواجه المجتمع الكويتي. وضمن هذا المسار وفي دائرة هذا التوجه، نجد أن الرأي العام الكويتيّ يتصف بالروح النقدية؛ حيث تشكل قضايا التنمية والتطوير محور الأحاديث اليومية في المجتمع الكويتي. وهي أحاديث غالبا ما تكون مشفوعة بالأمل, رغم حالة من الشعور بتباطؤ عملية التنمية وعدم قدرة الحكومات المتتالية على تحقيق طموحات الأفراد التنموية في المجتمع.

مشكلة البحث وأسئلته:

غالبا ما يتناول طلاب الجامعة بما يمتلكونه من وعي سياسي وثقافة سياسية قضايا المجتمع بالنقد, والتفكير , والتحليل؛ لذلك لم يكن غريبا أن تتشكّل في الوسط الجامعي أغلب الاتجاهات والمواقف والرؤى السياسية؛ فالشباب يراقبون السياسات الحكومية، ويتخذون مواقف مضمرة أحيانا ومعلنة أحيانا أخرى من مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية, وهم في مختلف ممارساتهم الفكرية والسياسية إنّما يشكلون ضمير المجتمع ومستقبله وآماله وطموحاته، ومن هذه الشريحة الاجتماعية تحديدا، تتشكل في المستقبل القيادات السياسية، ومنها يخرج الجيل الذي يقود المجتمع ويوجهه.

ومن البداهة القول إنّه في رحاب الجامعة بمختلف فضاءاتها سواء أكانت قاعات الدرس أم أروقة المحاضرات أم الساحات, ... يمارس الطلاب نقدهم السياسي، ويقدمون رؤيتهم للواقع، ويناقشون مختلف قضايا الحياة الاجتماعية والسياسية. والملاحظ أن الطلاب يتخذون مواقف واتجاهات متعارضة حينا ومتقاربة حينا آخر من السياسات الاجتماعية التي تتصل بالقضايا الساخنة, كقضايا الإسكان, والتعليم, وحقوق المرأة, والبدون, والعمالة الوافدة, وغيرها. ويعلن بعضهم رضاه عن السياسات الحكومية في معالجة هذه القضايا، في حين يبدي بعضهم سخطا ومعارضة، ويقدمون رؤى وأطروحات مخالفة. وفي كل الأحوال، فإنّ تلك الرّؤى إنّما تختمر ضمن الفعاليات الفكرية السياسية الشبابية في الجامعة،،، وفيها تتكون التصورات، وتتشكل الاتجاهات نحو قضايا المجتمع وسياساته.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّه من الضرورة بمكان الكشفُ عن اتجاهات الشباب ومواقفهم مما يدور في المجتمع من أزمات واختناقات وإشكاليات، وتعرف مواقفهم من الأداء الحكومي في معالجة تلك المشكلات، أو مواجهة مختلف التحديات. وفي هذا المحور تتنزّل إشكالية بحثنا الحالي التي تتمحور حول محاولة الكشف عن مواقف الطلاب في الجامعة واتجاهاتهم إزاء مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية الساخنة في المجتمع الكويتي، فضلا عن تعرف مواقف الطلاب من الأداء الحكومي والبرلماني في كل قضية من القضايا الأساسية المطروحة في المجتمع.

وتأسيسا على هذه الإشكالية يمكن طرح عدد من الأسئلة المنهجية، منها:

1- ما اتجاهات الشباب الجامعي الكويتي إزاء الأداء الحكومي والبرلماني فيما يتعلق بقضايا: العمالة الوافدة، والبدون، والتعصب، والفساد، والهوية الوطنية، وبرامج التنمية والأزمات الاجتماعية؟

1- هل هناك شعور بالرضا من قبل الطلاب على الأداء الحكومي والبرلماني في مواجهة مختلف المشكلات والتحديات الاجتماعية والتنموية في البلاد؟

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في مواقفهم من هذه القضايا وفقا لمتغيّرات الجنس والاختصاص العلمي؟

**2- أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت؛ فالقضايا التي تطرحها الدراسة هي أكثر القضايا الساخنة والمهمة التي تشغل المجتمع الكويتي في مختلف فئاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وتأخذ هذه الدراسة أهميتها كذلك من أهمية تناول رأي الطلاب الجامعيين في الأداء الحكومي، إذ لم يسبق أن دُرست اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي في دولة الكويت، ونعتقد بأن الدراسة هي دراسة طليعية رائدة في هذا الميدان، وتعالج قضية حساسة ومهمة جدا؛ لتعلّقها بمواقف وآراء الطلاب إزاء الفعالية السياسية للحكومة والبرلمان في مختلف القضايا الحيوية والساخنة في المجتمع الكويتي.

وكما أشرنا أعلاه ستشكل الدراسة قاعدة بيانات أساسية لموقف المجتمع الطلابي من الحكومات المتعاقبة, ومدى رضاهم عن الأداء الحكومي في المجتمع الكويتي. ويمكن لأصحاب القرار الاستعانة بمعطيات هذه الدراسة لتوجيه الأداء الحكومي بما يعبّر عن طموحات الشباب الجامعي في الوصول إلى مجتمع متقدم يستطيع التغلب على مختلف المشكلات والتحديات الاجتماعية التي تواجهه.

**3- أهدف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، أهمّها:

استطلاع آراء طلاب جامعة الكويت في مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية الساخنة التي تفرض نفسها في المجتمع الكويتي.

الكشف عن اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي للحكومات الكويتية المتعاقبة والحالية ومستوى الرضا عن هذا الأداء إزاء مختلف القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع الكويتي المعاصر.

وضع أصحاب القرار في مواجهة الرأي العام الطلابي الجامعي إزاء الفعالية السياسية للحكومات, ومن ثم موقف الطلاب من المشكلات الاجتماعية المعقدة والعصية في المجتمع الكويتي.

**4- حدودالدراسة:**

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في الفصل الأول من العالم الدراسي 2015/2014م.

الحدود المكانية: رحاب جامعة الكويت, وفي مختلف كلياتها العلمية.

**5- الإطار النظري:**

تعد دولة الكويت من أكثر الدول العربية تقدما في مجال الحياة الديمقراطية؛ فالدستور الكويتي يتميز بطابعه الديمقراطي، والتجربة البرلمانية الانتخابية من أغنى التجارب الديمقراطية في الخليج العربي. ويعدّ المجلس التشريعي أول مجلس ديمقراطي يتم انتخابه في الكويت وذلك في عام (1938). وشعب الكويت هو أول شعب خليجي انتخب مجلسا تشريعيا عام (1938)، وقد أرسيت معالم الحياة الديمقراطية في الكويت بعد الاستقلال عام (1961)، حيث بدأ المجتمع الكويتي يشهد بداية تحول مدني سياسي تتكامل فيه السلطات الثلاث التشريعية, والتنفيذية, والقضائية، وهكذا كانت الكويت هي الدولة الأسبق خليجيا دستوريا وديمقراطيا، ويعد مجلس الأمة المنتخب من أبرز مظاهر الحياة الديمقراطية وأكثرها رسوخا في الخليج العربي. وليس خافيا أن النشاط السياسي الديمقراطي في الكويت قد بدأ في الثلاثينيات من القرن الماضي مع بداية الطفرة النفطية التي ترافقت مع عهد الاستقلال والحكم الوطني.

وعلى الرغم من الأسس الديمقراطية للحياة السياسية في الكويت، فإنّها قد شهدت حالة من التأزم المستمر والمتصاعد في الممارسة الديمقراطية، إذ أدت الخلافات السياسية المستمرة بين الحكومة ومجلس الأمة إلى تراجع واضح في العملية التنموية في العقود الأخيرة, مثلما شهدت المجالس النيابية الأخيرة حالات من التوتر الواضح، وكان لهذا التوتر أثر سلبي على مختلف المظاهر الحياتية ولا سيما الأداء الحكومي في مجال التنمية والإعمار. فالكويت تواجه تحديات كثيرة اليوم منها: البدون, والإسكان, وضعف التطوير في البنية التحتية, وضعف المشاركة السياسية للمرأة, وضعف وتيرة التنمية في مجال التربية والتعليم والصحة. وما تزال الحكومات المتعاقبة تبذل جهودها اليوم في سبيل التغلب على هذه المظاهر الإشكالية التي أصبحت هاجسا وطنيا بالنسبة إلى جميع أبناء الشعب الكويتي الذين يطمحون إلى مجاراة دول الخليج المتقدمة في مجال التنمية المستمرة والدائمة.

**6- الدراسات السّابقة:**

تشهد الساحة الفكرية العربية تناميا في الدراسات الجارية حول الأوضاع السياسية من خلال مواقف طلاب الجامعة وآرائهم. ويمكن أن نورد نسقا من الدراسات المحلية والعربية والعالمية التي أجريت حول مواقف الشباب والنخب والطلاب الجامعيين من الواقع السياسي القائم في المنطقة.

**6/1- دراسات محلية:**

تجدر الإشارة بداية إلى دراسة وطفة [ 1] الموسومة بـ "تحديات الهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني لدى عينة من طلاب جامعة الكويت، وقد أجريت على عيّنة بلغت (1194) طالبا وطالبة من طلاب الجامعة في كليات التربية والآداب والشريعة والعلوم والهندسة في العام الدراسي 2011/2010م، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج، أبرزها:- أبدى الطلاب وعيا كبيرا بالمخاطر الكبرى التي تهدد الهوية الوطنية, وأبدى الطلاب شعورا كبيرا بالخوف والقلق على الهوية الوطنية في الكويت, وأن (72%) من الطلاب يعتقدون بأن الولاء للقبيلة يعزز الوحدة الوطنية.

وتناولت دراسة وطفه والشريع [ 2] اتّجاهات الطلاب في جامعة الكويت نحو قضايا "البدون" (غير محددي الجنسية) وإشكالياتهم التي تتعلّق بالتّجنيس والحقوق الإنسانية والمواطنة. أجريت الدراسة في غضون العام الدراسي 2009/2008م في جامعة الكويت، واعتمدت منهج البحث الوصفي. وبينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد العينة وفقا لمتغير المحافظة، حيث أبدى طلاب محافظة الجهراء مواقف إيجابية أكبر تجاه "البدون" من الطلاب في محافظتي العاصمة والفروانية.

وأجرى الأنصاري [ 3] بحثا عن التعصّب في العام الدراسي 2005 /2006م على عينة بلغت (1791) طالبا وطالبة، وقد بينت الدراسة في نتائجها حضورا كبيرا للتعصب بنوعيه القبلي والطائفي في المجتمع الكويتي وفي الوسط الأكاديمي لجامعة الكويت بصورة عامة سواء في مستوى سلوك الأساتذة أو الطلاب والانتخابات الطلابية. وبينت الدراسة تأثير متغيري الكلية والسنة الدراسية في موقف الطلاب من مدى حضور هذه الظاهرة وتناميها في الوسط الجامعي. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات المهمة التي تتعلق بإجراء البحوث المعمقة حول هذه الظاهرة, وعقد الندوات والمؤتمرات من أجل بناء إستراتيجية علمية وسياسية لمواجهة هذه الظاهرة بكلّ ما تنطوي عليه من مخاطر وتحديات.

وركّزت دراسة شملان والمشاقبة وغرايبه[ 4] على معرفة الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت في الفترة الزمنية ما بين عامي 2002-2003م. وتوصلت الدراسة إلى أنّ 73% من الطلبة مهتمون، ولديهم اطلاع على القضايا السياسية،

وأظهرت الدراسة كذلك تدنّي النسبة في مجال الثقافة السياسية والقانونية على المستوى المحلي: إذ زادت النسبة عن 65%، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت الدراسة أن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوبا للحياة السياسية في الدولة، وفي الوقت نفسه أظهرت الدراسة أن نسبة عالية تؤمن بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وسعت دراسة نصار والرويشد [ 5] إلى الوقوف على مستوى الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، فقد أظهرت النتائج ارتفاع الوعي السياسي عموما، وارتفاعه عند الطالبات مقارنة بالطلاب، وارتفاع مستوى الانتماء نسبيا، كما أظهرت ارتباطا طرديا بين الوعي السياسي والانتماء؛ فكلما ارتفع مستوى الوعي السياسي عند الطلاب ازداد انتماؤهم. كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين في كلية التربية الأساسية وغيرها من الكليات بحيث لا يتم التركيز على الجانب المهني فقط، بل ينبغي التركيز على تنمية الوعي السياسي للطلاب، وأن تكون المقررات المتعلقة بالانتماء الوطني مجالا خصبا لطرح القضايا التي يدور حولها الجدال. كما ينبغي التركيز على تفعيل دور التنظيمات الطلابية لتدريب الطلاب على المشاركة الفعالة.

وأشارت دراسة رمضان، المسلم، نصيب [ 6] إلى أن مستقبل برامج الرعاية السكنية عرضة للانهيار في ظل الضغوط المتصاعدة على الموازنة العامة في دولة الكويت, إذا ما أخذت في الاعتبار الأعداد المتزايدة من الطلبات الإسكانية على مدى العقد القادم. وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الحكومة في توفير الرعاية السكنية, بالإضافة إلى تقدير الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الطلبات الإسكانية المتراكمة والمتوقعة خلال الفترة 2009- 2020م. وتبين من تحليل المصروفات عدم كفاءة النظام الحالي في تنفيذ الطلبات الإسكانية المتراكمة واستيعاب الطلبات المستقبلية. وشدّدت الدراسة على أهمية إعادة رسم السياسات الإسكانية بهدف تقليل فترة الانتظار، وتوفير بدائل سكنية متنوعة وغير مكلفة، والعمل على تقليل فترة سداد القروض الإسكانية.

**6/2- الدراسات العربية:**

هدفت دراسة الضاني [ 7] إلى تعرف دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (600) مفردة من مجتمع الدراسة. حيث توصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: انخفاض مستوى الوعي السياسي العام لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة, وا رتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة الذكور مقارنة بالإناث.

وهدفت دراسة الزهراني [ 8] إلى تعرف رؤية مجموعة من الشباب السعودي لبعض القضايا الاجتماعية المعاصرة في مجتمعهم، واتجاهاتهم نحوها من خلال وعيهم بدورهم الإيجابي والفعال للمشاركة في بناء مستقبل مجتمعهم، وتكونت عينة الدراسة من (22) شابا من خريجي الجامعة العاطلين عن العمل اختيروا بطريقة قصدية. وأكدت النتائج أن ثمة اتجاها سلبيا بصفة عامة يبرز في استجابات أفراد العينة بعدم توافر الوعي الكامل بضرورة المشاركة في الأعمال التطوعية، كما أكدت اعتبار المشاكل الاقتصادية بما تتضمنه من غلاء وارتفاع الأسعار وبطالة، من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع السعودي في الوقت الحالي.

وهدفت دراسة المشاقبة [ 9] التي أجريت على عينة بلغت (562) طالبا وطالبة من طلاب الجامعات الأردنية عام (1993) إلى تقصي اتّجاهات الطلاب نحو عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية ولا سيما قضايا الهوية والانتماء والولاء الوطني، وخرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج المهمّة، منها: أوضحت الدراسة تراجع الانتماءات العشائرية والقبلية؛ إذ أعلن 57.6% رفضهم للانتماءات العشائرية في المجتمع الأردني, إن الانتماء الوطني أكثر شدة وعمقا لدى الطلاب ذوي الدخل الأقل مقارنة بالطلاب الميسورين.

وهدفت دراسة السويدي والعيسى [ 10] إلى تعرف مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة وحجم إدراكهم للواقع السياسي الذي يحيط بهم وعلى مدى تفهمهم لعدد من القضايا الحيوية مثل أسباب الغزو العراقي، وموقف الدول العربية من مسألة أمن الخليج. أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت (399) طالبا وطالبة من طلاب جامعة الإمارات العربية المتحدة عام 1991، وخرجت بنتائج مهمّة أبرزها: تراجع وانحسار المد القومي واهتزاز قيم ومعاني العروبة والتّضامن العربي والوحدة العربية. لقد بيّنت هذه الدراسة في المستوى الإحصائي أن الانتماء الديني هو المحدد للهوية حيث أعلن 86% من أفراد العينة أن للانتماء الديني أولويّة في تحديد هويتهم مقابل 11 % للانتماء العربي و10% للانتماء إلى الدولة. وقد أبرزت الدراسة نتيجة استغربها الباحث، وهي أن الطلاب أعطوا للانتماء القبلي أهمية كبيرة بلغت 15%. ويفسر الباحث تراجع الانتماء القومي بأزمة الخليج واحتلال العراق لدولة الكويت.

**6/3- الدراسات الأجنبية:**

استكشفت دراسة Okorodul 2006 [ 11] أثر التوجيه والارشاد في تعزيز المواطنة العالمية لدى بعض الدول النامية (نيجيريا، غانا، توجو، أفريقيا الوسطى، ليبيريا، أثيوبيا)، مقارنة بما هو قائم في بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، روسيا، اليابان، فرنسا)، ومن منطلق قوامه أن المواطنة نظام للتفكير ورفض للظلم وعدم المساواة. وقد اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي المقارن, وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: تحتاج المناهج التعليمية في الدول

النامية الى المزيد من التطوير والتوجيه, تفتقر الدول النامية إلى مراكز التوجيه والإرشاد، وإلى الخبراء والمختصين في مجال التربية على المواطنة وتأصيل الثقافة الوطنية.

وهدفت دراسة مارتا Marta, 2004 [ 12] إلى دراسة الثقافة السياسية لدى طلاب جامعة كنتا بريا في شمال أسبانيا، وقد تم عرض تفصيلي لمصطلح الثقافة السياسية, وكذلك تحليل الإنتاج العلمي الذي تم في أسبانيا حول هذا الموضوع, وأجريت الدراسة على عينة من الطلاب شملت (600) طالب وطالبة من كليات متعددة هي: الحقوق والطب والتمريض والاقتصاد وهندسة الطرق والجغرافيا والتاريخ والتربية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن ملامح الثقافة السياسية لطلاب الجامعة لا تختلف عن ملامح الثقافة السياسية لشرائح المجتمع الأخرى في أسبانيا، وأن 3% فقط من الطلاب ينضمون إلى أحزاب أو جمعيات سياسية، وأن 54% من الطلاب لديهم مستوى متوسط من المعرفة السياسية، بالإضافة إلى أن طلاب الجامعة الذين هم في نهاية السلم الجامعي أكثر مشاركة من الذين هم في بداية السلم الجامعي، وأنّ الطلاب أكثر مشاركة من الطالبات .

وقام كل من Osler &Starkey,2003 [ 13] بدراسة معالم التربية الوطنية بناء على تصورات قدمتها اليونسكو في عام 1995. ويركز البرنامج التربوي هذا على تعزيز ثقة الطلاب والأفراد بهوياتهم الوطنية، وحضّهم على النضال من أجل تحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية، ونبذ العنف والتطرف في مجتمعهم المحلي وعلى المستوى العالمي، ويؤكد رفض كل أشكال التمييز العنصري والاجتماعي ويتضمن هذا البرنامج: احترام الاختلافات بين الناس سواء أكان سببها الجنس أم العرق أم الثقافة ودعم التضامن والعدالة على مستوى الوطن وعلى المستوى الدولي وقبول المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني.

وتناولت دراسة "لي" Lie,2001 [ 14]أزمة الهوية التي يعانيها الطلاب المهاجرون إلى أمريكا، كما تناولت مظاهر العلاقات العنصرية والعرقية القائمة بين صفوف الطلاب المهاجرين من أصول عرقية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتناولت قيم الانتماء والولاء والشعور بالهوية، وبينت هذه الدراسة الطرائق والإستراتيجيات التي يتبناها الطلاب المهاجرون للحصول على الاعتراف بهوياتهم ووجودهم، فالطلاب الأجانب المقيمون في أمريكا يعانون التمييز العنصري، ويواجهون أزمة هوية تتميز بالعمق والشمول، فهم يحملون نسقا متناقضا من الولاءات والانتماءات التي تصدر عن تنوع وتباين الثقافات الأصلية لهذه الفئة من المهاجرين السود والمهاجرين الآسيويين في الشرق الجنوبي.

وأخيرا تناولت دراسة Djangi,1993 [ 15] أبعاد التعصب العنصري الموجودة في مؤسسات التعليم العالي في كندا، وقد بينت أن المؤسسات التربوية تعاني أشكالا مختلفة من التعصب التي عززتها التراكمات الثقافية والتاريخية وغياب القيم الديمقراطية، وأن لتلك الاتجاهات التعصبية في الجامعة والمؤسسات التربوية مخاطر جمّة؛ فالتعصب يؤدي إلى التفرقة بين الطلبة أنفسهم, ويتجلى هذا التعصب في نوعية الاهتمام الذي يتلقاه الطلبة من المدرسين, بالإضافة إلى التحيز التعليمي الذي يتجلى في العناية ببعض الطلاب دون الآخرين، ويقول الباحث إن التعصب الذي تتنامى مظاهره في المدارس والمؤسسات التربوية يأتي انعكاسا لطبيعة المجتمع الذي يكرس مظاهر العنصرية والتمييز العنصري.

**6/4- تعقيب على الدراسات السابقة:**

استعرضنا في حقيقة الأمر عددا من الدراسات السابقة التي تعالج مواقف واتجاهات الطلاب في الجامعات نحو قضايا متعددة تتعلق بالثقافة السياسية والتعصب والحياة الأكاديمية. ولكن لا توجد بين الدراسات التي استعرضناها أية دراسة تتناول الأداء الحكومي أو مواقف الطلاب من الأداء الحكومي, ويعود السبب في ذلك كما نراه إلى حساسية الموقف وإلى الضغط الذي تمارسه الحكومات القائمة لمنع هذا النمط من الدراسات الذي يشكل نوعا من النقد غير المرغوب للسياسيات الحكومية, ويمكن هنا أن نتحدث عن الانضباط الذاتي للباحثين والدارسين الذين يحاولون الابتعاد قدر الإمكان عن مواجهة مثل هذه القضايا التي يمكن أن تؤثر عليهم سلبيا وأن تضعهم في مواجهة السلطات القائمة. وهناك أمر آخر وهو أن الدوريات العلمية وقنوات النشر غالبا ما تتجنب نشر مثل هذه الدراسات التي يمكن أن تضعها تحت المساءلة السياسية. وعلى خلاف ما يجري فقد وجدنا أن الأجواء الأكاديمية في جامعة الكويت والحريات الفكرية تسمح لنا في الكويت بإجراء مثل هذه الدراسات، ويعلمنا الواقع أنه لا بد أن تكون هناك خطوة أولى في مناقشة أكثر القضايا خطورة وأهمية في المجتمع, ولا سيما فيما يتعلق بالممارسات السياسية للحكومات المتعاقبة.

وفيما يتعلق بالدراسات العربية يتضح أيضا أن هذه الدراسات كانت خجولة جدا وقلما تناولت القضايا الحكومية مباشرة, واقتصرت على قضايا سياسية عامة كما هو الحال في دراسة الضاني، 2010[ 7] ودراسة الزهراني، 2009 [ 8] حول مواقف الشباب السعودي إزاء بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة في مجتمعهم، ودراسة المشاقبة، 1993[ 9] حول اتّجاهات الطلاب نحو عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية ولا سيما قضايا الهوية والانتماء والولاء الوطني, ودراسة السويدي والعيسى، 1991 [ 10] حول مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة وحجم إدراكهم للواقع السياسي الذي يحيط بهم وعلى مدى تفهمهم لعدد من القضايا الحيوية مثل أسباب الغزو العراقي.

وفيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فإن أغلب هذه الدراسات التي استعرضناها تتعلق بدراسة قضايا ثقافية, كالمواطنة كما في دراسة Okorodul 2006،[11] والمشاركة السياسية كما في دراسة (Montoya &Mulvoy&Jarvis,2005)،[ 12] والثقافة السياسية كما في دراسة مارتا (Marta, 2004)[ 13] والتربية الوطنية كما في دراسة من ( Osler &Starkey,2003)[ 14] وأزمة الهوية كما في دراسة "لي" (Lie,2001)[ 15] ، وأخيرا دراسة التعصب العنصري كما في دراسة (Djangi,1993)[ 16] .

ويتضح من كل ما سبق أن موضوع الدراسة الحالية مختلفة جوهريا فيما يتعلق بالموضوع والأهداف. ومن الطبيعي القول إن دراستنا استفادت من منهجيات الدراسات السابقة وأدواتها ومناهج عملها, ونظرا لتفرد موضوع دراستنا فإنه لمن الصعوبة بمكان إجراء مقارنات تتعلق بالنتائج بين دراستنا والدراسات السابقة.

**7- منهج البحث:**

تعتمد الدراسة الحالية على منهج البحث الوصفي المسحي، ويعتقد الباحث أن هذا المنهج هو المناسب لدراسة الظاهرة السياسية في جامعة الكويت؛ حيث تمّت الاستفادة من خطوات هذا المنهج وآلياته في تحليل الظاهرة المدروسة وتحليل مختلف مكوناتها؛ من أجل الإجابة عن مختلف الأسئلة التي طرحتها في مجال الأداء السياسي للحكومات الكويتية, وموقف الطلاب من هذا الأداء, واتجاهاتهم نحو القضايا الحيوية المهمة.

**8- أداة البحث:**

قام الباحث - بعد الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة حول التحديات السياسية والأداء الحكومي في مواجهتها- بتصميم استبانة لجمع المعطيات والبيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

وتتضمن الاستبانة (22) بندا لاستجلاء مواقف وآراء الطلاب حول المشكلات والتحديات التي يواجهها المجتمع الكويتي ومدى رضاهم عن السياسات الحكومية إزاء هذه المشكلات والتحديات. وقد صممت الاستبانة وفقا للمقياس الليكرتي الثلاثي (موافق– محايد- معارض). انظر استبانة الدراسة الملحق (1). وقد وزعت بنود الاستبانة في ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: واقع الأداء الحكومي ويتكون من (8) بنود.

المحور الثاني: اتجاهات الشباب ومواقفهم بالرضا إزاء الأداء الحكومي ويتضمن (9) بنود.

المحور الثالث: رضا الشباب عن الأداء البرلماني في الكويت ويتضمن (5) بنود.

**9- صدق الأداة وثباتها:**

عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على السادة المحكمين؛ بهدف تعرف مدى وضوح العبارات، ومدى انتماء العبارة للمحور، ومدى أهمية العبارة، ومدى مناسبة مقياس الاستجابة، وقد وزعت الأداة على عشرة من الأساتذة المحكمين الذين أبدو الرأي في صلاحيتها لقياس ما وضعت من أجله، وسيتم تعديل الاستبانة في ضوء الملاحظات المهمّة التي سجّلوها على الاستبانة.

اعتمد الباحث في حساب ثبات الأداة على معادلة ألفا كرونباخ، وهي الأكثر استخداماً في مجال العلوم الاجتماعية، وبعد تطبيق الاستبانة على عينة صغيرة تمّ حساب معامل ألفا كرونباخ لثبات المقياس وفق المعادلة الإحصائية التالية لألفا كرونباخ (Cronbach alpha reliability test).

جدول (1) : ثبات الأداة (ألفا كونباخ لقياس)

| | عدد العبارات | ألفا كونباخ |
|---|---|---|
| المحور الأول | 8 | .866 |
| المحور الثاني | 9 | .646 |
| المحور الثالث | 5 | .789 |
| الأداة | 22 | .879 |

وتبين نتائج الاختبار أن الأداة تحظى بدرجة ثبات عالية في مستوى المحاور الثلاثة كما في مستوى الأداة .

**10- مجتمع الدراسة وعينتها:**

يشكل المجتمع الطلابي لجامعة الكويت المجتمع الإحصائي للدراسة, وتم اختيار عينة طبقية مقصودة يراعى فيها التمثيل النسبي لطلاب الجامعة وفقا لمتغيرات الكليات العلمية والكليات الإنسانية، كما سيراعى فيها أن تكون ممثلة للذكور والإناث، والسنوات الجامعية. وستعتمد العينة على طريقة السحب المتعدد حيث يتم السحب، وفي كل مرة يتم زيادة العينة لتحقيق التمثيل المطلوب

للمتغيرات الأساسية المطلوبة في البحث، وتهدف هذه الطريقة إلى تحقيق التناسب بين العينة والمجتمع الإحصائي من حيث مكوناته التي تتعلق بالجنس, والسنة الجامعية, والاختصاص العلمي. تمّ سحب عينة ميدانية مقصودة وفقا لمبدأ المحاصصة، بلغت (1027) طالبا وطالبة من طلاب الجامعة في كليات التربية والآداب والشريعة والعلوم والهندسة، وبلغت نسبة العينة 6.68 % من مجموع الكليات العلمية في جامعة الكويت, انظر الجدول رقم (2).

جدول (2) :توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيري الجنس والاختصاص العلمي

| الكليات | | الجنس | | مجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | إناث | | |
| علوم إنسانية | ن | 332 | 416 | 748 | 73% |
| | % | 44.4 | 55.6 | 100 | |
| علوم تطبيقية | ن | 82 | 197 | 279 | 27% |
| | % | 28.9 | 71.1 | 100 | |
| مجموع | ن | 414 | 613 | 1027 | 100 |
| | % | 40.2 | 59.8 | 100 | |

ويتضح من الجدول (2) أن طلاب العلوم الإنسانية يشكلون 73% من مجموع أفراد العينة مقابل 27% لطلاب العلوم الدقيقة والتطبيقية (علوم، طب، هندسة)، وهذه النسب متناسبة أيضا مع النسب العامة للمجتمع الإحصائي في الجامعة.

**11- نتائج الدراسة:**

**11/1- الأداء التنموي للحكومة في منظور الطلاب أفراد العينة:**

حاولنا في هذا المستوى الوقوف على آراء الطلاب فيما يتعلق بالأداء التنموي الحكومي في مختلف القضايا الأساسية في قضايا: البدون، والعمالة الوافدة، والفساد, والتنمية, والتعصب، وفي مجال تعزيز الهوية الوطنية وغيرها من القضايا التي نجدها في مضامين البنود في الجدول (3).

جدول (3): المحور الأول - واقع الأداء الحكومي من وجهة نظر الطلاب

| رقم | العبارة | | موافق | محايد | معارض | مجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | تعمل الدولة على إيجاد الحلول المناسبة للبدون. | % | 20.1% | 30.8% | 49.2% | 100 |
| 12 | تعمل الدولة على إيجاد الحلول المناسبة لأزمة العمالة الوافدة. | % | 19.7% | 34.7% | 45.5% | 100 |
| 25 | تعمل الدولة على مواجهة تحديات التعصب القبلي والطائفي. | % | 27.8% | 37.6% | 34.6% | 100 |
| 27 | تعمل الدولة على مواجهة الفساد المالي والإداري بمختلف الوسائل الممكنة. | % | 19.1% | 35.7% | 45.3% | 100 |
| 45 | تبذل الحكومات الكويتية جهودا كبيرة في اتجاه ترسيخ الهوية الوطنية. | % | 37.6% | 38.6% | 23.9% | 100 |
| 4 | يعاني الأداء الحكومي من أزمة مستمرة ودائمة. | % | 65.6% | 19.9% | 14.5% | 100 |
| 3 | يتجه الأداء الحكومي إلى حل مختلف الأزمات التي تواجه البلاد. | % | 18.5% | 35.5% | 46.0% | 100 |
| 15 | تعمل الحكومة الكويتية الحالية على تحقيق برامج التنمية المطلوبة في الكويت. | % | 12.6 | 32.4 | 55.1 | 100 |

يبين الجدول (3) أن مستوى الأداء الحكومي (من وجهة نظر الطلاب) متوسط في مختلف القضايا المطروحة دون استثناء, والمهم في الجدول أن 65.6% من الطلاب أفراد العينة يرون أن الأداء الحكومي يعاني من أزمة مستمرة دائمة في مختلف القضايا التي تواجه البلاد, وهذا يعني وفقا لآراء الطلاب أن الأداء الحكومي دون المستوى المطلوب. ومن الأمور الإيجابية في هذه النتائج أن 37% من الطلاب يرون أن الدولة تبذل جهودا طيبة في مجال ترسيخ الهوية الوطنية. ويتضح من الجدول أن

نسبة المحايدة عالية جدا في مختلف البنود، وهذا يعني أن الطلاب مترددون جدا في إعطاء رأي يتعلق بمستوى أداء الحكومة، وهذه الظاهرة طبيعية جدا؛ وذلك لأن الرأي في هذه القضية يعتمد على الانطباعات ووجهات النظر الخاصة. والمهم أن الطلاب يعلنون عن أزمة حقيقية في مستوى الأداء الحكومي في مختف الأزمات والقضايا المطروحة.

**11/2- رضا الطلاب عن الأداء التنموي للحكومة:**

قمنا في المستوى السابق من التحليل بسبر آراء الطلاب في الأداء الحكومي، وفي هذا المستوى سنعمل على قياس اتجاهات الطلاب ومستوى رضاهم عن هذا الأداء في مختلف القضايا الإشكالية التي تواجه المجتمع الكويتي. وقد خصصنا في هذا المحور ثمانية بنود لقياس درجة رضاهم عن السياسات الحكومية في مجالات التنمية والتعليم والبدون والوافدين والانتخابات البرلمانية وفي مجال السياسة الخارجية، وقد نظمت النتائج في الجدول رقم (4).

جدول (4): المحور الأول – درجة رضا الطلاب عن السياسات الحكومية في الكويت

| رقم | العبارة | | موافق | محايد | معارض | مجموع | المتوسط الوزني |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أشعر بالرضا عن أداء الحكومات الكويتية السابقة. | % | 24.9 | 33.3 | 41.7 | 100 | 1.82 متوسطة |
| 2 | أشعر بالرضا عن أداء الحكومة الكويتية الحالية | % | 10.2 | 28.6 | 61.2 | 100 | 1.48 ضعيفة |
| 13 | أشعر بالرضا عن سياسات الحكومات المتعاقبة في معالجة أزمة البدون. | % | 13.0 | 27.9 | 59.1 | 100 | 1.53 ضعيفة |
| 14 | أشعر بالرضا عن أداء الحكومات المتعاقبة في معالجة قضايا الوافدين. | % | 16.7 | 33.8 | 49.6 | 100 | 1.66 ضعيفة |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 34 | أشعر بالرضا عن أداء الحكومات المتعاقبة في مجال إصلاح التعليم | % | 2.0 | 17.2 | 24.4 | 56.3 | 1.57 ضعيفة |
| 39 | أشعر بالرضا عن أداء الحكومات المتعاقبة في مجال الانتخابات | % | 2.7 | 17.0 | 37.5 | 42.7 | 1.69 متوسطة |
| 48 | أشعر بالرضا عن أداء الحكومات الكويتية في مجال السياسة الخارجية. | % | 2.9 | 25.6 | 39.2 | 32.2 | 1.88 متوسطة |
| 18 | أعتقد أن الحكومات الكويتية المتعاقبة ستعمل على تحقيق التنمية المنتظرة في المستقبل. | % | 20.5 | 41.9 | 37.5 | 100 | 1.81 متوسطة |
| | المجموع | 1.65– ضعيفة | | | | | |

يتبيّن من الجدول (4) أن درجة رضا الطلاب عن الأداء الحكومي تتأرجح بين المتوسط والضعيف مع أرجحية الضعف في هذا المستوى، والنتيجة العامة للمحور ضعيفة؛ حيث بلغ المتوسط 1.65 وهي درجة ضعيفة وفقا للمعيار الذي استخدمناه. ويتضح في الجدول أن أعلى درجة من الرضا بلغت 30% في مجال السياسة الخارجية للحكومة يليها الرضا في مجال الانتخابات البرلمانية حيث بلغت نسبة الموافقة 28%. والانطباع العام هو عدم رضا الطلاب عن الأداء الحكومي بصورة عامة في مختلف القضايا والتوجهات. ومن الملفت للنظر جدا أن الطلاب لا يعولون كثيرا على الحكومات المتعاقبة على ضمان مسيرة تنموية جيدة في البلاد. وهذا يعني وجود روح تشاؤمية عالية في مجال الأداء الحكومي.

**11/3- اتجاهات الطلاب ومستوى رضاهم عن الأداء السياسي البرلماني لمجلس الأمة:**

من أجل قياس درجة رضا الطلاب عن الأداء السياسي والإداري لمجلس الأمة. تضمنت الأداة خمسة بنود أساسية؛ صممت لقياس رضا الطلاب عن مجلس الأمة في مختلف جوانب نشاطاته البرلمانية. ومن أجل تقديم هذه النتائج بصورة واضحة تمّ تصميم الجدول (5) حيث نجد بيانا إحصائيا حول درجة ومستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني (انظر الجدول (5).

جدول (5): المحور الثالث – مستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني لمجلس الأمة في الكويت

| رقم | العبارة | | موافق | محايد | معارض | مجموع | 1.78<br>متوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | أشعر بالرضا عن أداء مجالس الأمة السابقة. | % | 20.7% | 38.0% | 41.3% | 100 | 1.42<br>ضعيف |
| 6 | أشعر بالرضا عن أداء مجلس الأمة الحالي. | % | 8.5% | 27.4% | 64.1% | 100 | 2.25<br>عالٍ |
| 7 | الاستجوابات التي تتم في مجلس الأمة حالة ديمقراطية. | % | 44.1% | 38.6% | 17.3% | 100 | 1.86<br>متوسط |
| 8 | الاستجوابات البرلمانية تعطل عجلة التنمية في البلاد. | % | 38.6% | 35.0% | 26.4% | 100 | 2.58<br>عالٍ |
| 16 | التأزيم بين مجلس الأمة والحكومة سيؤدي إلى تدهور الأوضاع التنموية في الكويت | % | 69.9% | 19.6% | 10.4% | 100 | 1.78<br>متوسط |
| | متوسط المجموع | 1.98متوسط | | | | | |

يبين الجدول (5) أن مستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني يميل إلى الدرجة المتوسطة حيث بلغ المتوسط العام للمحور 1.89، وهو أفضل بكثير من مستوى رضا الطلاب عن الأداء الحكومي الذي كان ضعيفا بمتوسط 1.65 نقطة. وأبرز ما يظهره الجدول أن الطلاب مستاؤون جدا من ظاهرة التأزيم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهم يرون بأن هذا التأزيم يشكل خطرا على الأوضاع التنموية في البلاد حيث أعلنت نسبة كبيرة من الطلاب بلغت 69.9% أن التأزيم يؤدي إلى تدهور العملية التنموية في البلاد. ومع أن 44.1% من الطلاب يرون أن الاستجوابات حالة ديمقراطية فإن 38.6% منهم يرون أن هذه الاستجوابات تعطل العملية التنموية.

وما يلفت الانتباه أنّ درجة الرضا عن الأداء السياسي لمجالس الأمة السابقة كان ضعيفا جدا؛ حيث يعلن فقط 20.7% رضاهم عن هذا الأداء، ولكن هذا الرضا ينخفض إلى 8% بالنسبة إلى مجلس الأمة الحالي القائم في أثناء إجراء الدراسة في 2014.

**11/4- تأثير متغير الجنس:**

ما تأثير متغير الجنس في اتجاهات الطلاب ومواقفهم من الأداء الحكومي؟ وهل هناك من فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في مستوى دلالة 0.05 من أجل تقديم الإجابة المناسبة تمّ إخضاع البيانات الإحصائية للطلاب في المحاور الثلاثة الاختبار التائي (T-Test) وتمّ توزيع النتائج وتبويبها في الجدول (6).

جدول (6): الاختبار التائي (T-Test) لقياس تأثير متغير الجنس

في اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي والبرلماني في الكويت

| المحور | متغير الجنس | تكرارات | المتوسط | قيمة (ت) | درجات الحرية | Sig. 2tailed | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| واقع الأداء الحكومي | ذكور | 412 | 14.2597 | -5.023 | 873.577 | .000** | دالة لصالح الإناث |
| | إناث | 612 | 15.5605 | | | | |
| الرضا عن الأداء الحكومي | ذكور | 412 | 11.6675 | -5.358 | 841.956 | .000** | دالة لصالح الإناث |
| | إناث | 612 | 12.7729 | | | | |
| الرضا عن الأداء البرلماني | ذكور | 413 | 9.8983 | .025 | 858.684 | .980 | غير دالة |
| | إناث | 612 | 9.8954 | | | | |

**دال في مستوى معنوية 0.01

يتضح من الجدول (6) أنّ نتائج الاختبار التائي لم تظهر فروقا دالة بين الجنسين في محور الرضا عن الأداء البرلماني، لكن، وعلى خلاف ذلك، أظهر هذا الاختبار فروقا ذات دلالة إحصائية في محوري واقع الأداء الحكومي والرضا عن الأداء الحكومي. ويتضح من خلال الجدول والمتوسطات أن هذه الفروق لصالح الإناث. وهذا يعني أن الإناث أكثر تأييدا ورضا عن الأداء الحكومي من الذكور. وفي تفسير أولي يمكن القول ربما بأن الذكور أكثر نزوعا إلى النقد، وتتبع الأخبار والممارسات السياسية والوظيفية للحكومة. ومن المعروف أن الرجال أكثر اهتماما بالحياة السياسية من النساء في المجتمعات التقليدية. وهذا الأمر قد يكون مدخلا لتفسير هذا الاختلاف الجوهري الملاحَظ بين الجنسين في نتائج هذه الدراسة.

11/5- تأثير الاختصاص العلمي (إنسانيات – علوم تطبيقية)

هل هناك فروق إحصائية ذات دلالة بين الطلاب وفقا لمتغير الاختصاص العلمي؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال ودراسة تأثير الجنس في مواقف الطلاب اعتمد الاختبار التائي في الكشف عن هذا المنحى الإحصائي, ونظمت النتائج في الجدول (7).

جدول (7): الاختبار التائي (T-Test) لقياس تأثير متغير الاختصاص العلمي

في اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي والبرلماني في الكويت

| المحور | متغير الاختصاص العلمي | تكرارات | المتوسط | القيمة التائية قيمة (ت) | درجات الحرية | Sig. (2tailed) | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| واقع الأداء الحكومي | كليات إنسانية | 746 | 15.1354 | 1.395 | 481.583 | .164 | غير دالة |
| | كليات علمية | 253 | 14.7391 | | | | |
| الرضا عن الأداء الحكومي | كليات إنسانية | 746 | 12.4182 | 1.785 | 459.020 | .075 | غير دالة |
| | كليات علمية | 253 | 12.0079 | | | | |
| الرضا عن الأداء البرلماني | كليات إنسانية | 747 | 9.8514 | -1.390 | 437.308 | .165 | غير دالة |
| | كليات علمية | 253 | 10.0356 | | | | |

ويتضح من بيانات الجدول (7) أنه لا وجود لفروق إحصائية بين مواقف الطلاب من الأداءين الحكومي والبرلماني في المحاور الثلاثة. وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير جوهري لمتغير الاختصاص العلمي في مواقف الطلاب من الأداء الحكومي.

**11/6- تأثير متغير السنوات الجامعية:**

إذا كان متغير الاختصاص العلمي لا يؤثر في مواقف الطلاب من الأداء الحكومي والبرلماني، فهل يؤثر متغير السنوات الجامعية؟ وهل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب وفق هذا المتغير؟ ومن أجل اختبار هذه الفرضية الصفرية أخضعت نتائج الطلاب لاختبار التباين البسيط (ANOVA) للكشف عن وضعية التباين والفروق الإحصائية بين إجابات الطلاب، وقد وزعت نتائج هذا الاختبار في الجدول (8).

جدول (8): تحليل التباين البسيط(ANOVA) لقياس تأثير متغير السنوات الدراسية

في اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي والبرلماني في الكويت

| المحاور | اتجاه التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| واقع الأداء الحكومي | بين المجموعات | 591.027 | 3 | 197.009 | 12.108 | **.000 |
| | داخل المجموعات | 16466.497 | 1012 | 16.271 | | |
| الرضا عن الأداء الحكومي | بين المجموعات | 304.658 | 3 | 101.553 | 9.929 | **.000 |
| | داخل المجموعات | 10350.380 | 1012 | 10.228 | | |

**دال في مستوى معنوية 0.01

يبين الجدول (8) وجود فروق دالة إحصائيا بين اتجاهات الطلاب في محوري واقع الأداء الحكومي ورضا الطلاب عن ذلك الأداء. ومن أجل تفسير هذا التباين أخضعت النتائج لاختبار (Sidak) الذي بين أن الفروق الإحصائية تكمن بين طلاب السنة الأولى وطلاب السنتي الثالثة والرابعة من جهة، وبين طلاب السنة الرابعة وطلاب السنوات الثلاث من جهة أخرى. وبمقارنة المتوسطات بينت النتائج أن متوسطات السنة الأولى هو الأعلى، يليه متوسط طلاب السنة الثانية, فطلاب السنة الثالثة وعلى

التوالي طلاب السنة الرابعة. وهذا يدل على أن التقييم الإيجابي للأداء الحكومي ينخفض كلما ارتفعنا صعودا في سلم السنوات الجامعية، ويرتفع كلما انخفضنا في سلم السنوات الجامعية. فطلاب السنوات الأخيرة يقيمون الأداء الحكومي سلبيا بدرجة أكبر من طلاب السنوات الأولى. ويمكن القول ضمن هذا التوجه إن درجة التعليم تساعد في رفع المستوى النقدي للطلاب، وهذا بدوره ينعكس في مواقفهم من الأداء الحكومي، حيث يعلن الطلاب عدم رضاهم عن هذا الأداء كلما ارتقوا في السلم التعليمي وتدرجوا في مدارج الحياة الجامعية.

**11/7- تأثير متغير المحافظات:**

تنطوي دولة الكويت على ست محافظات إدارية هي: العاصمة, وحولي, والجهراء, والأحمدي, والفروانية, ومبارك الكبير. وتتميّز هذه المحافظات بخصائص اجتماعية مختلفة تتعلق بالبنية الاجتماعية على وجه الخصوص، فبعض هذه المحافظات تتميز ببنيتها التقليدية البدوية وبعضها الآخر يتميز بطابعه التجاري والعمراني. ويفترض من حيث المبدأ أن لتثير هذه التباينات الاجتماعية تأثيرا في وعي الشباب أو المنتسبين إليها. وسؤالنا: هل يؤثر انتماء الطلاب إلى تلك المحافظات في اتجاهاتهم نحو الأداء الحكومي؟ وعلى منوال المنهجية الإحصائية التي اعتمدناها للكشف عن الفروق الجوهرية قمنا باخضاع النتائج إلى الاختبار الإحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) ووزعت النتائج في الجدول (12).

جدول (9): تحليل التباين البسيط (ANOVA) لقياس تأثير متغير المحافظات
في اتجاهات الطلاب نحو الأداء الحكومي والبرلماني في الكويت

| المحاور | اتجاه التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| واقع الأداء الحكومي | بين المجموعات | 85.138 | 6 | 14.190 | .844 | .536 |
| | داخل المجموعات | 17116.379 | 1018 | 16.814 | | |
| الرضا عن الأداء الحكومي | بين المجموعات | 55.429 | 6 | 9.238 | .879 | .509 |
| | داخل المجموعات | 10693.453 | 1018 | 10.504 | | |
| الرضا عن الأداء البرلماني | بين المجموعات | 35.502 | 6 | 5.917 | 1.806 | .095 |
| | داخل المجموعات | 3338.752 | 1019 | 3.276 | | |

ويتضح من الجدول (9) عدمية الفرض الصفري؛ إذ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مواقف الطلاب إزاء الأداءين الحكومي والبرلماني وفقا لمتغير المحافظة. وهذا يعني أن الفروق الملاحظة في الإجابات ليست جوهرية بل هي فروق ظاهرية غير نوعية, ويدلّ هذا على أنه لا يوجد تأثير لمتغير المحافظة في مواقف الطلاب واتجاهاتهم ومستوى رضاهم عن الأداء الحكومي والبرلماني إزاء مختلف القضايا الحياتيّة في المجتمع.

**12- خاتمة ورؤية إجمالية:**

يقتضي الأمر في هذا المقام الختامي، أن نقف لنقدم رؤية شمولية نقدية نستخلص فيها أهم النتائج والمعاني والدلالات من مجمل الجهود التي بذلناها في تقصي مواقف الطلاب ومستوى رضاهم عن الأداءين الحكومي والبرلماني في الكويت. لقد بينت نتائج الدراسة أن درجة رضا الطلاب عن الأداء الحكومي تتأرجح بين المتوسط والضعيف مع أرجحية الضعف في هذا المستوى، وأنّ النتيجة العامة للمحور ضعيفة؛ حيث بلغ المتوسط 1.65وهي درجة ضعيفة وفقا للمعيار الذي استخدمناه .

وأكّدت الدراسة أن مستوى رضا الطلاب عن الأداء البرلماني يميل إلى الدرجة المتوسطة حيث بلغ المتوسط العام للمحور 1.89 وهو أفضل بكثير من مستوى رضا الطلاب عن الأداء الحكومي، وقد بينت الدراسة أن الطلاب مستاؤون جدا من ظاهرة التأزيم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهم يرون بأن هذا التأزيم يشكل خطرا على الأوضاع التنموية في البلاد .

وقد بينت الدراسة أن الإناث أكثر تأييدا ورضا عن الأداء الحكومي من الذكور, كما بينت أن الاختصاص العلمي لا يؤثر في مواقف الطلاب من المجلسين. وهذا يعود إلى اهتمام الذكور بالقضايا السياسية أكثر من اهتمام الإناث، وهي سمة ثقافية تتسم بها مجتمعاتنا التقليدية. وعلى خلاف ذلك بينت الدراسة تأثير متغير السنوات الجامعية في مواقف الطلاب الحكومي؛ حيث يعلن الطلاب عدم رضاهم عن الأداء الحكومي كلّما ارتقوا في السلم التعليمي وتدرجوا في مدارج الحياة الجامعية, وهذا ما يوضح أهمية التعليم في تشكيل مواقف سياسية نقدية لدى الطلاب. ومن الملفت للانتباه أنه لا يوجد تأثير لمتغير المحافظات في مواقف الطلاب من الظاهرة المدروسة. وفي مكان آخر بينت الدراسة أنه لا تأثير لمتغير الانتماء الاجتماعي (بدو/حضر) في مواقف الطلاب من الأداء السياسي للمجلسين.

**13-توصيات الدراسة:**

توصي الدراسة بما يلي:

إجراء المزيد من الدراسات حول قضايا الأوضاع السياسية ومواقف الشباب والناشئة والطلاب من مختلف قضايا الحياة السياسية الاجتماعية والاقتصادية في دولة الكويت.

العمل في الجامعة على تقديم برامج توعية سياسية بمختلف الأوضاع السياسية والأزمات الاجتماعية التي تواجهها الدولة.

دعوة المسئولين في الدولة إلى الاطلاع على الدراسات السياسية والاجتماعية والاستفادة منها، ومن آراء المواطنين حول الإصلاحات السياسية والاجتماعية وأخذها بعين الاعتبار.

دعوة المعنيين بالأمر إلى إجراء إصلاح سياسي شامل يتم فيه تجاوز مختلف الأزمات السياسية, ولا سيما ما يسمّى التأزيم البرلماني.

دعوة الطبقة السياسية في الكويت إلى رسم سياساتهم في ضوء الطموحات الاجتماعية للشباب والناشئة والطلاب في دولة الكويت.

إنشاء مركز وطني لدراسة الرأي العام في دولة الكويت من أجل الاطلاع على إيقاعات الرأي العام والإفادة منها في توليد فعالية سياسية تلبي طموحات الأفراد والجماعات في الكويت.

**المصادر والمراجع**

[1] وطفة، علي أسعد (2013). تحديات الهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني لدى عينة من طلاب جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية: العدد34 السنة 2013، مارس. وطفه، علي أسعد، الشريع، سعد رغيان (2011). البدون من منظور عينة من طلاب جامعة الكويت دراسة سوسيولوجية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، المجلة التربوية، العدد99، الجزء الأول، صص15-75، يونيو.

[2] وطفه، علي أسعد، الشريع، سعد رغيان (2011)."البدون" من منظور عينة من طلاب جامعة الكويت دراسة سوسيولوجية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، المجلة التربوية بجامعة الكويت، العدد99، الجزء الأول، يونيو.

[3 ] الأنصاري، عيسى (2008).التعصب القبلي والطائفي في جامعة الكويت، شئون اجتماعية، السنة 25، العدد 97، جمعيه الاجتماعيين والجامعة الأمريكية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

[4 ] العيسى، شملان؛ المشاقبة، أمين؛ غرايبه، مازن؛ (2005). الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 118 يوليو.

[5 ]نصار، سامي والرويشد، فهد (2005). الوعي السياسي لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 3(2)، 103-172.

[6 ]رمضان، محمد والمسلم، مروة ونصيب، عادل (2011). الرعاية السكنية في دولة الكويت: تقييم العوائق المالية والتحديات المستقبلية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد142،

[7]الضاني، شيرين (2010). دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، جامعه الأزهر، غزة.

[8 ]الزهراني، بندر حمدان (2009).اتجاهات الشباب السعودي نحو بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة (دراسة نوعية)، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد143.ديسمبر.

[9 ]المشاقبه، أمين المهنا (1993).الاتجاهات السياسية لدى الطلاب الجامعيين (دراسة ميدانية)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد9، العدد1، (ص87-120).

[10 ] السويدي، جمال، العيسى، شملان (1991). اتجاهات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد التاسع عشر، العدد 4/3،.

[ 11]R Okorodul, (2006) Global Citizenship, Implications, for Guidance Implications, for Guidance Citizenship and Coupling Innovations in Developing Nations, International J. for the Advancement ofcounseling. Vol, 28, No, 2.Sweden.

[ 12]Marta, Garcia, Lastra(2004).La cultura Politica de los estudiantes de laUniversidad de Cantabria, Tesis doctoral, faculted de Scienciaspoliticas YSOCIOLOGIA, Universidad de Deustuko, febrero de 2004.

[ 13]Audrey Osler and Starkey, High(2003).Learn for cosmopolitancitizenship:theo-retical debates and young peoples experiences. Educational Review, 55, 3, 243-254.

[ 14]Joe Lie (2001).Claims to belonging and difference cultural citizenship andidentity construction in school , ph, d, , The University of Wiscon- Madison.

[ 15] Ahmad R DJANGI.(1993), Racism In Higher Education, Paper presented atthe annual meeting of the American psychological association, Toranto-Canada.

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

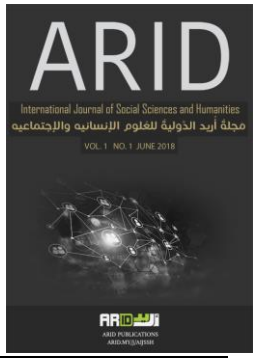


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

# The problems of democratic change after the Libyan revolution in February: A study between internal and external factors.

Dr.ELYAS ABOBAKER .A. ELBAROUNI

# إشكاليات التحول الديمقراطي بعد ثورة فبراير الليبية: دراسة بين العوامل الداخلية والخارجية

د. إلياس أبو بكر علي الباروني

elyas4010@yahoo.com

**ARTICLE INFO**

***Article history:***
Received 01/04/2018
Received in revised form 02/05/2018
Accepted 01/06/2018
Available online 15/06/2018

## ABSTRACT

After the toppling of Qadhafi's regime on 12 October, 2011, interior and external challenges linked to the national interest can be viewed in view of the transformation from an authoritative regime to a democratic one, and the implicit threats and perils which particularly emerge from the repercussions of establishing a new regime that severs all ties with the former regime that went down after shedding a bath of blood of innocent people. As a result of the aforementioned, the study focuses on one major question: What are the challenges of democratic transformation in Libya after February 2011 Revolution? The significance of the study stems from the attempt to highlight the important and effective role played by the process of democratization inside the state considering the utilization of tools and institutions to activate its role. The present study seeks to study the role of democratization in Libya regarding the internal and external environment which is influenced by the practices of the government and its stand on the major issues. The researcher follows a descriptive, analytical approach which describes and analyzes the interior and external challenges of democratization in Libya following February Revolution in order to pinpoint the outcomes affected by diversity of determinants and challenges, be social, economic, and cultural.

Keywords: Internal challenges, External challenges, Democratic transformation, February Revolution

**الملخص**

عقب سـقوط نظام "القذافي" في ثورة فبراير 2011م, يمكن اسـتعراض أهم التحديات الداخلية والخارجية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي في ليبيا، في إطار عملية التحوّل من النظم الشـمولية التسـلطية إلى نظم ديمقراطية. وكذلك المخاطر أو التهديدات الكامنة, وخصـوصـاً عندما تنطلق عمليات الانتقال عقب ثورة حققت القطيعة الكاملة والمفاجئة مع النظام السـابق من خلال ثورة دموية مسلحة سقط فيها الكثير من المواطنين، وترتيبا على ما سبق تتركز إشكالية الدراسة على سؤال رئيس, ألا وهو: ما إشـكاليات التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011؟ وتكمن أهمية الدراسـة في محاولة إبراز الدور المهم والفاعل الذى تقوم به عملية التحول الديمقراطي داخل الدولة طبقا لما تستخدمه من أدوات ومؤسسات, وذلك عن طريق استخدام الوسـائل المتاحة كافة لتفعيل دورها، حيث يهدف البحث إلى دراسـة دور عملية التحول الديمقراطي في ليبيا في بيئتها الداخلية والخارجية الذي يكون من خلال ممارسة السلطة وتعبيراتها حول قضـايا سياسية أساسية، ومتبعا ذلك منهج الوصـفي التحليلي الذي يقوم على وصـف وتحليل إشـكاليات الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في ليبيا عقب ثورة فبراير 2011، وصـولا لأهم النتائج المتمثلة في تنوع المحددات والإشكاليات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي الليبي، ما بين سياسية, واقتصادية, واجتماعية, وثقافية.

**كلمات مفتاحية:** الإشكاليات الداخلية ، الإشكاليات الخارجية. ، التحول الديمقراطي. ، ثورة فبراير 2011.

**1- مقدمة:**

تعيش ليبيا واقع سياسي يصعُب السيطرة عليه، خاصة في ظل حالة الانقسام الشديد ما بين النُخب الثورية، والانتشار المُخيف للسلاح، وغياب أي مفهوم لمؤسسة أمنية قادرة على لعب دور قوة جبرية شرعية، وضعف هيكل الدولة[2] ، وفي هذا الإطار بذلت العديد من الجهود الدبلوماسية؛ لتسوية الأزمة الليبية، وعودة الهدوء إلى المشهد السياسي والأمني.

وقد انطلق الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بعد ظهور أزمة السيادة المتعددة، ووجود أكثر من كيان يدعي الشرعية[3].

**2- مشكلة الدراسة:**

نتيجة الخلافات بين الأطراف المتنازعة في ليبيا حول اختصاصات مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، وإجراءات منح الثقة وسحبها من الحكومة، وبناء الجيش والأجهزة الأمنية، لم يتمكن أي من الأطراف التوصل لتوافق متبادل أو تقديم تنازلات سياسية جديدة من شأنها العمل على خلق بيئة صالحة؛ لتفعيل مسودة اتفاقية التسوية السياسية التي صاغتها الأمم المتحدة[4] وترتيبا على ما سبق تتركز إشكالية الدراسة في سؤال مركزي يتمثل في: ما إشكاليات التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011؟

**3- أهمية الدراسة:**

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية في النحو التالى:

1- هذه الدراسة تعد دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها, وهي المتعلقة بدور ووظيفة التحول الديمقراطي وأدواتها على النطاقين الإقليمي والدولي, وهي دراسة تفسيرية تحدد العلاقة بين المتغيرات الظاهرة وتطوراتها وتحديدا بين طبيعة عمل النخبة السياسية وبين الأدوات المختلفة التي تستخدمها لتحقيق أهداف الدولة, وهي كذلك تقييمية تسعى إلى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دورا فاعلا لسياسة الدولة.

2- محاولة إبراز الدور المهم والفاعل الذي تقوم به عملية التحول الديمقراطي داخل الدولة طبقا لما تستخدمه من أدوات ومؤسسات, وذلك عن طريق استخدام الوسائل المتاحة كافة لتفعيل دورها.

**4- أهداف الدراسة:**

1- تعرف الإشكاليات الداخلية للتحول الديمقراطي في ليبيا.

2- توضيح والوقوف على الإشكاليات الخارجية للتحول الديمقراطي في ليبيا.

3- تقديم تصور مقترح لتفعيل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

**5- منهج الدراسة:**

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحليل الإشكاليات الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في ليبيا عقب ثورة فبراير 2011.

**6- تقسيم الدراسة:**

يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإشكاليات الداخلية للتحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني: الإشكاليات الخارجية للتحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثالث: تصور مقترح لتفعيل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

## المبحث الأول

## الإشكاليات الداخلية للتحول الديمقراطي في ليبيا

بيّنت مرحلة ما بعد سقوط نظام "القذافي" وضعية ليبيا على أنه بلد غير مستقر وتسوده التنافسات السياسية والأيديولوجية، ما ينذر بدخول البلاد بين المجهول ومخاطر الفوضى, وأفرز الوضع الليبي عدة ظواهر، أبرزها [5] التدهور السياسي, وفقدان الأمن وانتشار الميليشيات والسلاح خارج إطار الشرعية، وغياب الخدمات, واستشراء الفساد, وتصاعد الأزمات السياسية, وضعف المؤسسات خصوصاً الأمنية والعسكرية، ورافق ذلك تحولات بنيوية في طبيعة الحكم قادت إلى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكّونات.

وهكذا سقط نظام "القذافي" ليترك مجتمعاً منقسماً، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، وقلق على المستقبل في ظل غياب مرجعية متفق عليها، وفي ظل طبقة سياسية تتصرف بناءً على مصالحها الضيقة، وهو الأمر الذي يمثل تحديا حقيقيا أمام الليبيين الذين بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، إضافة إلى دولة قوية تكمن في مؤسسة عسكرية وأمنية تتكون في إطار الشـرعية المنبثقة من الإرادة الشـعبية الجديدة بعيداً من المحاصـصـات المناطقية والفئوية، وأيضـاً العصابات التي تمارس عمليات التخريب، أو حتى الخيار العسكري الذي يعود بليبيا إلى الحقبة السابقة.

***ـ طبيعة العملية السـياسـية التي أديرت بها الأزمة من قبل الثوار***: عقب اندلاع الثورة الليبية تم تشـكيل هيئتين: الأولى، عرفت باسـم المجلس الانتقالي برئاسـة "مصـطفي عبد الجليل", والثانية مجلس وزراء وعرف باسـم اللجنة التنفيذية برئاسـة "محمود جبريل"; وبالرغم من أن الهيئتين تضـمان ممثلي شـرائح المجتمع كافة إلا أن كلتيهما كانتا محلا للعديد من الانتقادات; بعضها يشير إلى افتقار الهيئتين لشفافية السياسات التي يتم اتخاذها, والغموض الذي يكتنف آليات عملية اتخاذ القرار [6].

والبعض يشـير إلي رؤية الليبيين أنفسـهم لطبيعة تكوين المجلس الانتقالي الذي يتألف من (40) عضـوا، حيث يغلب عليه الاعتماد على العناصر التي انشقت عن نظام "القذافي" دون العناصر التي تتمتع بقدر من الخبرة السياسية والمهارات الإدارية المطلوبة، والتي تتناسب مع احتياجات المرحلة القادمة، وهي مرحلة بناء الدولة [7].

كما أن العديد من أعضـاء المجلس ينتمون إلى تيارات أصـولية لا تحظى بقبول العديد من الليبيين، وكذلك لا تحظى بقبول المجتمع الدولي الذي بات يتوجس من صعود التيارات الإسلامي، خاصة في ظل تسلح العديد منها.

بالإضـافة إلى وجود إشـكاليات خاصـة بالتغييرات المطلوب تحقيقها على أرض الواقع لتأمين عملية الانتقال الديمقراطي، وعلى الأخص موضـوع التعددية السـياسـية في دولة لم تعرف التعدد الحزبي من قبل، مثل انشـغال الثوار بالمعارك العسـكرية حائلا أمامهم لتشكيل الأحزاب القادرة علي خوض العملية السياسية وتداولها فيما بينها، وترك الأمر للناشطين السياسيين الذين كانوا في الوقت نفسه منشغلين بمساندة الثوار، وهو ما تسبب في خفض عدد الأحزاب السياسية التي تشكلت في ليبيا حتى الآن، والتي لا يتجاوز عددها حزبين اثنين[8].

***ـ إشـكالية بناء الدولة:*** الحالة الليبية تناقض كل القواعد والمقاييس في محددات بناء الدولة ومقومات ديمومتها؛ ففي الوقت الذي توفرت فيه الإمكانات المادية لبناء هيكل بنيوي رصين لدولة مؤسساتية قابلة للاستمرار والتطور، استند النظام السابق إلى موروث حضـاري وقيمي قائم على القبيلة التي شـكلت منظومة اجتماعية اعتمدت عليها أجهزة الدولة والأمن من أجل فرض الهيمنة والحصول على الولاء لاستمرار القبضة والسيطرة على مختلف المناطق في أنحاء البلاد [9].

لذا فإن حركة التغيير عقب ثورة 27 فبراير؛ لا بد لها أن تكون حتمية وفاصلة، فبمواجهة البناء المتداعي للنظام السابق، لا بد من وضع قواعد ديمقراطية أساسية محورها الشعب، الذي وعلى الرغم من كونه الأكثر تعطشا للديمقراطية بسبب الطبيعة الدكتاتورية لنظام القذافي، فإن ضمان اختياره للأفضل مسألة فيها الكثير من عدم اليقين؛ بسبب التجهيل السياسي والقيم القبلية والعصبية التي تربى عليها، ونظرته إلى دور الدولة باعتبارها أداة لنظام أمني مخابراتي يعمل جله لأجل شخص الحاكم وسطوته وقهر إرادة شعبه [10].

- ***المصالحة الوطنية***: بعد سقوط "القذافي" هناك بقايا من عناصر حركة اللجان الثورية، والكتائب الأمنية، والقبائل الموالية للقذافي التي شاركت في القتال في أثناء الثورة، ومن ثم سيكون هناك حاجة ملحة للمصالحة بين الثوار ومؤيدي ومناصري القذافي، وخاصة أن حكم النظام السابق الطويل قد أوجد فئة عريضة من الشعب في القبائل والمناطق الموالية له, خاصة في (سرت وبني الوليد والجنوب) الذين استفادوا كثيرا من النظام علي حساب بقية المناطق، كما أن لجوءه لاستخدام كل أدوات القهر والقتل من جانب مليشياته ضد معارضيه وخاصة عبر أيام الثورة العنيفة والتي راح ضحيتها أكثر من خمسين ألف قتيل وإصابة مئات الآلاف، قد زاد من هذا الشرخ, والذي انعكس في عمليات الانتقام من جانب بعض الثوار ضد مناصري "القذافي" بعد سقوطه [11].

- ***إشكالية الاندماج القومي:*** قام نظام "القذافي" بتهميش الكثير من المناطق والمدن، خاصة في الشرق مثل بنغازي, ودرنة, والبيضاء, وطبرق, وفي الجنوب مثل الكفرة, وسبها، وهو ما دفع البعض لإحياء فكرة الفيدرالية ومشروع تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم هي برقة, وطرابلس, وفزان بما يمثل خطورة حقيقية على وحدة البلاد [12].

وفي مقابل ذلك، تتخوف المناطق الغربية، حيث درجة الكثافة السكانية، من استئثار المناطق الشرقية بالثروة النفطية وحدها، ومردود هذا الأمر هو وجود أزمة عدم الثقة بين المحافظات الليبية على جميع المستويات؛ بسبب تعزيز شعور "الفردانية" المتمثل في تقديم المصلحة الشخصية كنتيجة من نتائج التأثير السلبي الذي تركته سياسات نظام حكم القذافي في منظومة القيم في المجتمع الليبي [13].

- ***معارضة المهجر:*** والتي كان لها دور في تحريك الرأي العام العالمي حول الأحداث في ليبيا، كما لعبت دورا محورياً في بث أخبار الثورة الليبية على شبكات التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام الغربية، وقد أيدي أغلب قادة منظمات معارضة المهجر المجلس الوطني الانتقالي فور تشكيله، ولكن الخلاف في الرؤية السياسية بين الجانبين سيولد توترات في مرحلة ما بعد القذافي، خاصة أن أغلب هذه التيارات المعارضة تنوي العودة إلى ليبيا لممارسة العمل السياسي بها [14].

وبشـكل عام تنقسـم معارضــة المهجر في ليبيا إلى ثلاثة تيارات رئيســة، ليبرالية, وإسـلامية, وملكية، وفي حين أن التوجه الليبرالي واضح تماماً في الرؤية السياسية للمجلس الوطني الانتقالي، فلا تمثل هذه الرؤية سائر التيارات المعارضة، كما أنه من المتوقع أن تنسـب خلافات بين القوى والنخب السـياسـية التي ظهرت داخل ليبيا خلال الثورة، ومعارضــة المهجر فور عودتها لليبيا، خاصة فيما يتعلق بتمثيل تيارات المهجر في المرحلة المقبلة ومدى شرعيتها داخل المشهد السياسي الليبي.

- ***قضية نزع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الجهات الأمنية***: أدى انهيار نظام "القذافي" إلى زعزعة وضـع استمر لمدة (42) عاماً، حيث وجدت كل القبائل التي استفادت بشكل أو آخر من سياسات "القذافي" مثل قبيلة القذاذفة، وجدت نفسـها أمام تحديات وتنافس من الفئات التي كانت محرومة سابقاً، كما شهد الجنوب تدفقا للجماعات المسلحة، مما تسبب في نشوء حالة من الغموض سـواء بالنسـبة إلى قدرة الدولة على إدارة الحدود الليبية أو بالنسـبة إلى مصـير القبائل التي تعيش هناك في الأنشـطة العابرة للحدود [15].

وخاصة أن تلك الجماعات اندمجت مع بعضها مشكلة ائتلافات كبيرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، مستغلة ضعف القيادة الرسمية لكي تبسط سيطرتها على الأراضي والمراكز الحدودية، كما قامت الجماعات المسلحة التابعة لمختلف القبائل بالمطالبة بحق مراقبة المناطق لأغراض التهريب, والذي أثار شــكوكا بالنســبة إلى القبائل الحدودية التي تحاول الســيطرة على تجارتها ومصدر رزقها [16].

وفي ظل وجود تحديات تتعلق بشـرعية السـلطة الانتقالية في البلاد، وقضــايا الثأر بين مؤيد ومعارض للثورة، وعدم وجود سـلطة قوية لتطبيق القانون -وهي كلها أسـس لخلافات موسـعة- سـيكون انتشـار السـلاح بمثابة نذير لوضـع أمني وإنسـاني غير مستقر يسهل تطوره لوضع كارثي، ففي سياق الخلاف السياسي، قد تنشأ تنظيمات سياسية مسلحة، خاصة في ظل وجود تنظيم جهادي كالجماعة الليبية المقاتلة، كما تنشأ جماعات تطارد أنصار القذافي، أو جماعات مسلحة من أنصار القذافي تصارع على حقها في البقاء.

وفي ظل غياب القوة الأمنية التي تعمل تحت مظلة القانون، فالثوار المســلحون باتوا الســبيل الوحيد لتوفير الأمن والأمان لعائلاتهم وذويهم، وهو ما يشـير إلى صـعوبة إقناع الثوار بتسـليم أسـلحتهم الخاصـة في ظل غياب البديل القانوني، لأن وجودها بحوزتهم مرتبط ارتباط وثيق بفرض الأمن [17].

وفي ظل فشل المجلس الانتقالي في تأمين بعض مخازن الأسلحة والذخيرة التي هجرتها قوات القذافي، وتعرضها للنهب من قبل المدنيين والجماعات المسـلحة، اندلعت مواجهات قبلية متفرقة بالجنوب الليبي؛ نتيجة انتشـار السـلاح بين القبائل التي بينها

خلاف قبل ثورة فبراير أصلا، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى ونزوح عدد كبير من الأهالي، ومن ثم فإن ليبيا تحتاج في طريقها الطويل نحو التعافي من حقبة "القذافي"، إلى بناء قوى أمنية فاعلة ومسئولة من أجل توليد الأمان والاستقرار الضروريَّين للتنمية والنمو، بحيث تسمح بدرجة من اللامركزية عند إعادة تشكيل الجهاز الأمني، تسمح لعناصر هذا الجهاز بالانتشار السريع في مختلف أنحاء ليبيا [18].

- ***إشكالية توزيع النفوذ والموارد:*** عموم الشعب الليبي يعاني من الحرمان بمظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، بيد أن الشعور بالحرمان اشتد في المناطق الشرقية، بحكم وجود الثروة النفطية في هذه المناطق التي هي دعامة الاقتصاد الليبي، في الوقت الذي لم يتحصل فيه سكانها على القدر المرضي لهم من عائداته، الأمر الذي وصل إلى درجة عدم التحمل، وأدى إلى تفجر بركان الثورة لتغير السلطة المستبدة [19].

## المبحث الثاني

## الإشكاليات الخارجية للتحول الديمقراطي في ليبيا

تبرز أهمية ليبيا سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي من خلال اعتبارات عدة، وعلى رأسها ما تمتلكه من ثروات نفطية، والتي استقطبت دائما التنافس بين الدول الكبرى للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، وهو ما دفع تلك الدول إلى التدخل لإسقاط النظام السابق الذي لم يكن يرتبط معها بعلاقات جيدة، لذا فإنها لن تتوقف عن التدخل بالشأن الليبي أو فرض مواقف معينة، لاسيما وأنها تعد إسقاط النظام السابق خدمة أدتها إلى القيادة الليبية التي لابد أن تظهر امتنانها وولائها بموقف تلك القوى التي أنقذت الشعب الليبي من النظام التسلطي [20].

وذلك بالإضافة إلى دور بعض البلدان العربية والمجاورة في ما يحدث في ليبيا؛ رغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصاً على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، فضلاً عن رغبة هذه الأطراف الجامحة في تبديد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر الربيع الديمقراطي في زاوية ضيقة.

وهنا العامل الخارجي وخاصة الأجنبي يلعب دورا -ذا طبيعة خاصة- في الأحداث التي تمرّ بها ليبيا من خلال تقديم الدعم لطرف دون آخر في الصراع القائم بين القوى السياسية الليبية، ما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار وتدهور الأمن وانتشار العنف والاضطرابات العنيفة في البلاد مؤخراً [21].

فحسن التعامل من جانب القادة الليبيين مع تلك الدول والتمسك بمصالح ليبيا لابد أن يكون القاسم المشترك معها، إذ إن بناء الداخل الليبي يعتمد على العلاقات مع الخارج لاسيما الدول التي ارتبطت بعلاقات مصالح وشراكة معها، إن حاجة ليبيا لبناء مؤسساتها العسكرية والمدنية, وتثبيت أمنها, وتحديث اقتصادها, وترميم ما خربته الحرب وغيرها من الحاجات التنموية والتربوية، تتناسب مع حاجة أوروبا للنفط الليبي وأسواق لتصريف منتجاتها ومجال لعمل شركاتها, لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة, وهي فرص واعدة يمكن أن تسهم في تحقيق مكاسب لأوروبا لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها دولها، وإنها سوف تسهم بشكل إيجابي في استقرار ليبيا بوصفها أحد مصادر الطاقة المهمة، كما أن توفير فرص العمل للشباب الليبي يمكن أن يشكل حلا لمشكلة الهجرة غير الشرعية المستعصية الحل [22].

والأمر الآخر الذي ينظر الجانب الأوروبي من خلاله إلى دور ليبيا هو ما يمكن أن تسهم به في مجالات أمنية تتعلق بالهجرة غير الشرعية، وحركات التطرف المنتشرة في دول جوار ليبيا، والتهديد الذي تمثله بالنسبة لأفريقيا ودول العالم الأخرى، وما زاد من خطورة الأمر، فقدان السيطرة على ترسانة ليبيا العسكرية الضخمة من السلاح بعد سقوط النظام السابق، وخطورة وقوعها في يد تلك الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية وتجار المخدرات [23].

في حين يتطلب البناء الديمقراطي الجديد البحث عن آليات جديدة في رسم سياسة خارجية تكون في خدمة مصالح ليبيا, والعمل على تغيير النهج العدواني الذي كان يتبعه النظام السابق, وتحسين صورة ليبيا التي تضررت كثيرا بفعل السياسات العدائية للقذافي ورعايته للإرهاب وتهديداته المستمرة، والعمل على إظهار روح التعاون والتسامح تجاه الآخرين، وترسيخ هذه القيم في الداخل [24].

## المبحث الثالث

## تصور مقترح لتفعيل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

لعل التعثر الذي طبع على المسار الليبي خلال السنوات الماضية ينبغي أن يُفهم في السياق العام للوضع الليبي، فالليبيون ظلوا غير مستوعبين لما يحدث حولهم من تعثر مع أنه تداعيات طبيعية؛ فسقوط نظام والدخول في مرحلة انتقالية يطرح مشاكل لا مفر منها، وهذا مهم لحل المشاكل، فأخطاء ما بعد الثورة، حتى ولو كانت كبيرة, ولو حملناها لأي طرف في السلطة فإن المخرَج سيكون قابلاً للتحقيق [25].

وتبقى الحاجة إلى رؤية واضحة للمستقبل وإلى وضع خطة واضحة لتجاوز هذه التعثرات أبرز تحد أمام الليبيين الذين سعوا للوصول إلى الديمقراطية التي يختار فيها الشعب بإرادة حرة ووعي إدراكي نظام حكمه وحكومته عن طريق انتخابات نزيهة

من دون تزييف وتضليل، وذلك وفق مرجعية دستورية تضمن الحقوق والواجبات، وتكفل عدالة ميزان الحقوق والواجبات، ولا يوجد فيها تناقض أو عدم تطابق بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة؛ حيث إن العبرة ليست بما تجئ به الدساتير وإنما بإمكان الممارسة العملية.

فوجود النزاهة والمساءلة يفرض على الأغلبية احترام الأقلية (المعارضة)، بمعنى ضمان حقها في توجيه وإظهار النقد تجاه الأغلبية الحاكمة، وهذا يعني ضمان ممارسة المعارضة للرقابة على منهجية ومسار الأغلبية المتمثلة في الحكومة، الأمر الذي يضمن ويكفل مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي يعد أحد المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية [26] وذلك من خلال:

***1- تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية*** [27] **:**

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها عملية التوافق الوطني التي تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح, والعدل, وإزالة آثار صراعات الماضي؛ لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة [28]

وفي هذا الإطار يمكن القول إن مقتضيات المصالحة الحقيقية تستلزم الالتزام بحكم القانون وإجراء محاكمات عادلة، مع ضرورة التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان، خاصة في ظل الاقتتال الدائر هناك بين أبناء الشعب الواحد [29] .

إنّ الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم اتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية: وهي تحديداً كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية[30] .

***2- توافر الإرادة السياسية*** *[31]*

أهمية توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيداً من الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد، والسير على نهج التعددية السياسية من أجل الوصول إلى تعددية حزبية حقيقية، وخلق واقع ديمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

***3- إقرار دستور وطني:***

ضرورة إيجاد دستور يحترم حقوق المكونات الاجتماعية والثقافية كافة, ويجمع في كنفه السلطة والحرية معاً في إطار الدولة[32] .

***4- وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية وجمع السلاح:***

هو مطلب أساسي وبند مهم في المفاوضات الجارية؛ حيث إن اختلال البيئة الأمنية في الأراضي الليبية أدى إلى انتشار مكثف للجماعات والميلشيات المسلحة بشكل غير مسبق، مما هدد معه ليس فقط مؤسسات الدولة وحياة المواطن الليبي، بل دول الجوار أجمع من خلال عمليات تجارة السلاح [33].

***5- التحالف السياسي بين التيارات الاسلامية والتيارات المدنية:***

من هنا نجد أن هناك مطلبا أساسيا داخل الدولة الليبية, وهو أهمية التحالف السياسي بين كل التيارات الاسلامية ذات التوجهات المعتدلة والتيارات المدنية, والتي تؤدي بدورها إلى اندماج القوى الليبية كافة في سبيل السعي نحو تحقيق وحدة الصف الليبي، ومن ثم تحقيق استقرار الدولة الليبية.[34]

**نتائج الدراسة:**

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أهم النتائج والمتمثلة في:

1- خلصت الدراسة إلى تنوع المحددات والإشكاليات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومنها: العامل القبلي، إشكالية توزيع النفوذ والموارد، قضية نزع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الجهات الأمنية، إشكالية الاندماج القومي، وغيرها...

2- بينت الدراسة أن المؤسسات الانتقالية لا تعكس التوجّه العام المجتمعي، بل تعبّر عن توجهات مختلفة ونزعات متعلّقة بالأطراف التي تنافس المركز، وتعبّر عن مصالح فئوية متنوّعة وتغلب عليها روح الحصول على المكاسب، وهو ما يرسّخ القبلية والجهوية والشخصنة وغيرها من الممارسات، بما يؤدّي إلى المزيد من الانقسامات.

3- أشارت الدراسة إلى أن الإعلان الدستوري الذي أطلقه المجلس الوطني الانتقالي لم يكن قادرا على تحمّل وزر المشاكل التي تتخبّط فيها ليبيا في المرحلة الانتقالية، فالسلطة الدستورية التي كان يُفترَض أن تنبثق عن هذا الإعلان -بحلول 7 فبراير 2014- لم ترَ النور، ولا تزال الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قيد الإنشاء فيما يسود الانقسام في الآراء حول مستقبل البلاد، والدليل على ذلك أنّ الصراع حول الإطار الدستوري أدّى إلى اندلاع صراعٍ مسلّح بين الأطراف التي شاركت في الثورة الليبية.

4- الصراع الفكري حول الفيدرالية من عدمها والتجاذب (فيدرالية/ مركزية/ لا مركزية/ محافظة/ إقليم /.... إلخ)، برمته هو صراع اقتصادي بالدرجة الأولى على الخدمات والثروات والسلطة، ومن هنا يمكن القول إن مبدأ الفيدرالية من وجهة تقسيم السلطة الإدارية والتشريعية والقضائية ليست مضرة، لكن مبدأ تقسيم الثروات حسب ثروة كل إقليم ليس تقسيما عادلا، فهو

مدخل إلى تقسيم البلاد، فلن ترضى باقي الأقاليم أو الولايات بهذه القسمة الظالمة, وسترفض فكرة الفيدرالية وستطفو فكرة الانفصال على السطح وسيصبح واقعا ملموسا.

5- نجاح المصالحة يتوقّف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها، وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات واستقطابات الحرب وتصفية الحسابات، وينأى بالبلد عن الصراعات السياسية والأيديولوجية، وتأثير ثمنها الباهظ في السلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية، والتخلّص من إرث القذافي على كل المستويات.

**توصيات الدراسة:**

من خلال ما تقدم من نتائج يوصي الباحث ب:

1- العمل على بناء دولة ديمقراطية مدنية تعددية تستوعب المكونات الاجتماعية والثقافية كافة في ليبيا.

2- العمل على معالجة الخلل الأمني, وذلك من خلال إيجاد وفاق وطني حول سياسات احتواء الاختلالات الأمنية, وبناء الجيش والشرطة الذي ينبغي أن يكون المدخل للتصحيح، كما أن معالجة الخروقات الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن يتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممثلين للسياسات والخطط الأمنية، وتوفير الدعم لرجال الشرطة.

3- دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية, ويكون ذلك بتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار، وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها الجروح قد التأمت، وتحققت فيها العدالة، وفتحت كل ملفات الانتهاكات، وبدأت الخطوات الجدية للإنصاف وللعقاب داخل المجتمع الليبي.

4- الإسراع في الاستفتاء على الدستور الذي تم التصويت عليه من قبل هيئة صياغة الدستور، وعدم توظيف الاجتثاث (قانون العزل السياسي) باتجاه الانتقام والتشفي والثأر.

5- اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية.

6- اعتماد إجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية, ووضع أولوية للمصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانته دستوريًا وقانونيًا وسياسيًا.

**المصادر والمراجع**

[1]الباروني ، إلياس أبو بكر، جامعة نالوت-كلية القانون والعلوم السياسية- نالوت-ليبيا-elyas4010@yahoo.com ،

Desa petaling, Amadesa resort condominium block A -19-02 jalan1/125 -57100 KL

[2]محمد، محمد عز العرب، **العدالة الانتقالية: آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية**، القاهرة: مصر، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 19 يوليو 2012.

[3]عقل، زياد، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، 2014/9/16، على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=178 .

[4]الشلوي، هالة، مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي، **الجزيرة نت**، 2015/7/7، على الرابط:

.http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/2015761324415352.htm

[5]حامدي، زهير، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **سياسات عربية**، العدد 7، مارس 2014، ص 91.

[6]أحمد، صافيناز محمد، سقوط نظام القذافي، **مجلة الديمقراطية**، السنة الحادية عشر، العدد 44، أكتوبر 2011، ص 161-165.

[7] لرزق، رشيد، **التحول الديمقراطي في ليبيا مداخل و تحديات**، على الرابط:

. http://www.maghress.com/lakome/12787

[8] أحمد، صافيناز محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص161-165.

[9]علي، خالد حنفي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، **في ملحق مجلة السياسة الدولية** ، تحولات إستراتيجية، العدد 195، يناير 2014، ص 20.

[10]**ليبيا. إشكالية بناء الدولة وحرية اختيار الشركاء**، على الرابط: http://www.masress.com/dostor/114199.

[11] أحمد، أحمد سيد، ليبيا بعد عامين من الثورة. ديمقراطية متعثرة ودولة هشة، **جريدة الأهرام المصرية**، السنة 137، العدد 46100، 2013/2/23.

[12] علي، آمنة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 255.

[13] Dobbins, James & Frederic Wehrey, (Libyan Nation Building After Qaddafi, in Foreign Affairs), New York: The Council on Foreign Relations, 23 August (2011).

[14] عقل، زياد، ما بعد القذافي: التحديات الستة لمستقبل الدولة الليبية، **في مجلة السياسة الدولية**، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

[15] كلاع، شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[16] Cole, Peter, (Borderline Chaos Securing Libya's Periphery, Carnegie Endowment for International Peace), on: http://carnegieendowment.org/2012/10/18/borderline-chaos-securing-libya-s-periphery/ei3p .

[17]كلاع، شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[18]**المرجع السابق**، ص 76.

[19]مصباح، زايد عبيد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 80، 81.

[20]عقل، زياد، "ما بعد القذافي: التحديات ..."، **مرجع سبق ذكره**.

[21]علي، حسين، عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 63، أبريل-يونيو 2014.

[22]عقل، زياد، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، **مجلة السياسة الدولية**، ،العدد 184، 2011.

[23]الشيخ، محمد عبد الحفيظ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 68، صيف 2014، ص 63.

[24]الشيخ، محمد عبد الحفيظ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، **شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 160، شتاء 2014.

[25]أحمد، سيدي، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، **الجزيرة نت**، 2014/2/25، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/2014220114816409847.htm.

[26]الباروني، إلياس أبو بكر، الحوار والمصالحة الوطنية، برنامج الشأن الليبي، **قناة ليبيا إف إم** 2014/5/6، أنظر الرابط التالي:

https://www.facebook.com/elyas.albarouni

[27]الصلابي، علي محمد، **العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وإنسانية**، القاهرة: دار ابن خلدون، 2012، ص 5-23.

[28]الشيخ، محمد عبد الحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، **في مجلة المستقبل العربي** ، العدد 431، يناير 2015، ص ص 101، 102.

[29]حامدي، زهير، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، **سياسات عربية**، الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 7، 7 مارس 2014، ص 91.

[30]زاقود، عبد السلام جمعه، **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي**، عمان: دار الزهران للنشر، 2012.

[31]الباروني، إلياس أبوبكر، ليبيا تبحث عن الطريق، عبر برنامج قابل للنقاش ،**قناة دبي الفضائية**، وذلك بتاريخ 15 - 2 - 2014، انظر إلى الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=AKqA-nWkXbo

[32]الباروني، إلياس أبوبكر، مصير الصخيرات في ظل لقاء باريس، عبر برنامج حوار المساء، قناة **التناصح الفضائية**، وذلك يوم الأثنين بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2017، أنظر الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=kpjCqf3lf3c

[33]الشلوي، هشام، **ليبيا: مَن يضمن وقف إطلاق النار؟**، 2015/1/20، على الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/politics

[34]الباروني، إلياس أبوبكر، دور الحركات الإسلامية في الحكم الليبي اليوم، عبر نشرة الأخبار المسائية، **قناة الميادين الفضائية**، من بيروت،: لبنان، وذلك بتاريخ 18-2- 2014، انظر إلى الرابط التالي:

http://www.almayadeen.net/Newscast/AuH9NoOIlk6,_qLWAVAETg/8/2014-02-18

ARTICLE INFO
*Article history:*
Received 08/03/2018
Received in revised form 07/05/2018
Accepted 01/06/2018
Available online 15/01/2019

ABSTRACT

Today, financial markets operate in many countries with different types of Islamic sukuk. Islamic banking has begun to develop and flourish clearly, and this development requires legal and clear supervision; in order to maintain the integrity and continuity of the Islamic economy

The problem of this research is the attempt to identify the legal and valid framework for the work of Islamic instruments, through the presentation of the concept of instruments and the definition of types and bases

In the current research, the analytical descriptive method of the previous studies in the Islamic sukuk has been followed to show the study as reliable and documented by drawing a theory study, supported by critique and comment by the researcher as required

The aim of this research is to focus on the importance of Islamic sukuk in banking transactions, through a legal and legal outlook. This comes after the recognition of the concept and types of Islamic Sukuk

Conclusion: The field of Islamic sukuk still needs more research, follow-up and monitoring, in order to preserve its legal and legal integrity and the fact that its role is in line with the legitimate principles and priciples

Keywords: Islamic Instruments - Government Instruments - Banking Instruments - Shari'a Rules - Legal Aspects

Ý í ÷ • š ¤ ' ä ß •

Ž ì ¼ ‹ Ž ¼ § í Ž ì Ë • î ç ƒ í " ô ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß • á î ì Ô ã

" ô ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß • á î ì Ô ã Ý í ÷ •

[illegible] ì Ù î Ü » í Ù Ž Ü » í Ú » ƒ ê ì ä Ÿ í ì • ® ì ã ò ³ - Ž Ó ë í ì • Ž Û Ú ¼ ß ì Ú ¼ ß ì æ ã " « î § „ ã " Ð ß Ù î Ü ¼ ß •

Ù î Ü ¼ ß • [1] Þ ô × [illegible] ð ß Ž ì — ì ê ® Ž ¿ × ñ Ž ƒ ä Û

æ ã • ¬ Û í • ¬ Û å Ž ´ ç ù • Ž ì ô Ó • ˜ Ü ó å „ ' ì ê Ø ¤ ˜ ´ ä ß Õ ¯ ® ß Ž ' ® ã ÷ • ò ß í æ

é ® ô Ï í ƒ á Ž ì Á

Ž ì è ã ì " ' - Ž Ø ˜ ã £ • ü Ž Ä » ó • ® Ù î Ü Ž ¼ ì ß •

ò Ó Ž ì Ì ã ô æ ã Ý î » ÷ é ¬ ì ' " ç Ý á • Ä ª ã à ' Ó Ž î × Ü ð ß " ‡ à ‹ Ž ® ó ß • § ª " à ß ä Ý ß î » ÷ æ ã Ë î ä Þ ã ó î ¤ —

[2] Ý í • Ä ˜ ß ¿ Ž Ë Ê ‡ ã ß Õ ä î ß ÷ •

" ô Ü à ã ò Ó " Ì ‹ Ž · º ¼ £ Þ œ ä — ì " ä ô Ø ß • " ó í Ž ´ ˜ ã Ö ‹ Ž › í Ž ì ç „ ' " ô ã ü ³ ù •

Þ Ô × í ì Ù î Ü ¼ ß • " ä ô × Þ ô ¼ ¤ — ª ƒ ' ì é ß ‹ à ã ì É Ž ® ¸ ã ñ - • Ž • ä Œ ê Ÿ î ê Á Ž Ð ¸ ç ƒ í • Ž ã ª §

[3] ê à Ÿ ƒ æ ã • - ª » ƒ Ž ä ô Ó Ž ì ã • ª ¨ ˜ ³ • ï

" à ô ¼ £ ® ä œ ˜ ´ — í ì Ž ì ' " - ® ¤ ä ß • " ä ô Ø ß • Ê Ó © Þ ' Ž Ø ã ì Ž ì ô Ó å î ' ˜ ˜ Ü ó

Ù î Ü ¼ ß • ò Ó å î Û ® ˜ ¸ ä ß • Ù - Ž ¸ ó í ì ê À ô À è — í ê ß í ê ‡ Ó ª ' ð å ƒ Ë ì Ž å Î Ô ë ' ì Ž • ì î ê

[4] - • ª » ‡ Þ Ü ' " » Ž ¨ ß • Á í ® ¸ ß • • ´ £ - Ž ä œ

Ž fi Ž ¼ ß – ' œ — " Ø ô › í ê ç ƒ í ì ê ô à Ë " à ´ ã í " © ª ¤ ã " ô ß Ž ã " ä ô × Ú » Þ Ü ß å

ê à ó î ä — â — ñ ¬ ß • - Ž ä œ ˜ ³ û • í ƒ ì É í ® ¸ ä ß • ò Ó " Ì ‹ Ž · " ô Ü à ã ª Ì — Ú ¼ ß

Õ î Ø ¤ ß • í å Ž ô Ë ÷ • " ä ô × ò Ó Ž » æ ã ê ô à Ë Ý ª ó Ž ã ð à Ë Þ ' ì Ú ¼ ß • ð à Ë

Þ ä ¤ ˜ ó Þ ' Ž Ø ä ß Ž ' í ì ª ‹ Ž Ì ß • æ ã ê ' ô ¼ ç ð à Ë Þ ¼ ¤ ß Ó ê Ú ¼ ä ß ó Ý ¼ ß ƒ • æ ã Ž

[5] ª ž ˜ ß ò Ó Ë ® " ' î à Ä à ß • Ž à à ä ß • ž Ž ô ß Þ ä ¸ – ì é Ô ç ª Ø ß ò Ó Ž Ø î – ã ó Á í ® Ú ¼ à ß " - Ž ¨ ß æ ã ê ð ¼ ç

ì Ë ® ¡ Ž ' ñ ã - Ž ä Æ Ž ¸ ƒ ç " ô Ü ò à Ó ‹ Ž ¼ £ Þ œ " ä ê – Ø ß Ž Ö ˜ ‹ ž Ž ï " ç ô ƒ ã ü Ù ü î Ü ¼ Ž ß • ˜ Ë • æ Ü ä ó ê ô à

" ô Ë Ø Ä ¸ ß î • À á ß • Ž ˜ Ê ã ü ô ã ü Þ ü ó • î â õ ß Ö Ó ª ¼ —

Ž ì ¼ ‹ Ž ¼ § í ” ô ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß • É • î ç ƒ

” ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß É • î ç ƒ ß í ƒ

Ž ë - ª ¼ — ò ˜ ß • ” ì ß • í ì Ò ê Ž ” ì ˜ ˜ Ë ß Ž ‘ • ‘ û ª Ž Ë ã É í • ì ç ƒ ß Ž ß Ÿ ‡ ” ô ã ü ³ ù

” ˜ ³ í ƒ - î ì · ” › ü › “ ª ä ß • Ú à — å î Ü — Ž ã ¥ Ž Ë Ÿ õ ® ô ½ ¤ × ©ô ª ã ¤ ü ã ³ ù Þ • Ÿ Ÿ Ù î Ü • ¼ ß å • î

í ƒ ” ä • © Ù î Ü › Ù Ž ë í - Ž ã ô ê û • í ƒ É ª û • • • Œ Ž · ¾ Ì ’ ß Ž ô Ë Ö ä Ó ª × ò ˜ ß ò ë í ì ü ñ ê æ ê ³ í ƒ ” ë í ƒ - î ì ·

[6] ” ó - • ® ä ˜ ³ û Ž ‘ ñ - Ž ä œ ˜ ³ û • Á Ž ¸ è ß • Ò ¼ ˜ ó

ð ß ‡ ” ô ã ü ³ ù • ” ô ß Ž ä ß • • Ž ´ ³ † ä à ß Ò Ÿ Ö Ÿ Â • î ® ß ß • • í û Ž ’ ü ª Ž ù • • á ¤ Ù • î Ü ô Œ ß ß ë É • Ÿ Ç · ƒ ƒ

ò Ó Ž ® ¼ £ æ ä ó ñ Ì • ª í – • ñ Ž ˜ ç • Ž ® ê ƒ å ƒ û ‡ ì Ž ô Ó ’ ô ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß Ò ô Å î – æ ä ó Ñ Ë ç ® Ë ” ì ‘ - ƒ æ ã ® ê ƒ ¶ Ÿ í

” ô ß Ž ˜ ß • É • î ç ÷ •

© ª ¤ ó í ì ® ä œ ˜ ´ ä ß • ð ß ‡ Ù î Ü ¼ ß • Ž Ÿ í Ž ß ã § ± ƒ æ - ã â á ô î ª Ø Ø õ ‘ ò õ ß ü ³ Ù ì • Ü Ñ ¼ ® ß ¼ ä ò Ñ ë • ” ‘

Ÿ Ž ä Ë ø ß Ñ ê ¤ ß Ž » ª ì ó Ù î Ü ¼ ß ¤ æ ã É í ê ß • – ë Ñ - Ž Ã ã é Ž Ë Ž ® ä ô ë ä ê ß Ý • î ã ÷ • â ä – ì ¢ ‘ ® ß ò Ó Ñ ® Á Þ Û ” ¼ £

Ù î Ü ¼ î Ù ¼ ß æ ã ó ª ” ì ß • ê Ž À Ù à î ß Ù » » § ¸ [7] — Ê í ô è ¼ ˜ ß • í • û í Ž Ø ä ß • Ý Ž ã ò Ó ¢ à ¼ — í ì Ž ì ¤

Þ ó î ¤ ã ª à Ž ß Ø Ž ß À Ù à î ß Ù » í ì • - “ ª © ® Ž ´ “ ä Ž ß À Ù à î ß Ù » ” ƒ ª ô Ø ‘ ä Ž ß À Ù à î ß Ù » ì ƒ ’ Ø à ” Ä ª ä Ž ß À ä ß •

ì ” ‘ - Ž À Ý ª ä Ž ß ã ƒ - ò ë • Ž ˜ ˜ Ü ª ô ½ ì Ê Ý í Ž • ë Ž ß ‘ • â ƒ ê Ž ì å Ó ˜ ˜ Ù ì ª ß Ž • À â ê ß Ù î Ü ¼ Ú ß ª • ˜ ª ¾ ¼ ß ª •

– Ì × å í ‡ - Ž ´ å ß ª à ä ¤ Ý Ø Ž í ª Ž ß • ¢ ‘ ® æ ß ã ì ô Œ ª Ë ” ª ¼ ß ¤ • ß • í Ž À • ä ® ß • î Ÿ Ù î ã Ü ¼ ß • Ú à ª ä ª ø £

[8]

Ù ü ä ß • ð à Ë “ - Ž Ÿ ù • ª ‹ Ž Ë Ê ó ¯ î — â ˜ ó í ì Ù î Ü ¼ ß • ò Ü ß Ž ä ß ” 2 Û î à ä ã å Ž ô

Ø Ž ƒ Ù î Ü ¼ ß ª æ ã É í ê ß • – ¤ • - ª ê ø ” ô ï ´ ß Ž ˜ ª ô × • ´ £ Ž ˜ ª ô × - ª Ø – ì Ý í • ª ˜ ª ” ª Ž × ò ë í ì ª ˜ Ù ª ã º ¼ £ • ´ £

ï Ž Ô ô ˜ ³ • í ì Ž ì Ì Ó Ž è ã “ - Ž Ÿ ‡ ½ ® Ð ‘ “ © Ö Ÿ Ÿ ã í æ ê ó Ë Ž è Ú ä ß Ž • ã ” ø Ë ê à ª ¼ Ð î ” Ù ê ô Ø ß •

” ã ¬ ß • ò Ó í ƒ “ © î Ÿ î ä ß • å Ø ô Ë ¼ ß • Ê Ó Ž ª è ß ™ ô Ù à ª ã Ù ” ì Ù Ò » è ã ¢ ’ ¼ — í ì • Ž ˜ ˜

” à ô ¼ £ æ ã Ž ì – Ž ® Ÿ – ƒ Ž ï Ÿ Ž ‡ Ô ô © ³ Ž Ë ‡ ½ ® Ð ‘ ì ® Ÿ „ ˜ ´ ã “ © î Ÿ î ã ” Ì Ô è ã Ú ß Ž ã

ò Ó Ñ î » î ã Ñ ® Á æ ã í ƒ æ ô Ì ã Ñ ® Á Ù ª ê Ù ã ¼ ß Ž • ã ª ã ß ª ¤ ß ” ô Ù ã ã ª ä Ù ª î Ü Ì » Ô è ã ¢ ’ ¼ —

ì Ž ì ô Ó • Ž ˜ ˜ Û û • ” à ô ¼ £ æ ã “ ® Ÿ ÷ • ï Ž Ô ô ˜ ³ • í ì æ ô Ì ã Ñ ® Á ” ã æ • ß • ” ã ª ¨ ß •

[9] Ù î Ü ª ¼ ã ß • ß ” ” Û î à ä ã • Ž ã ª ¨ ß • Ú à —

É î è¼ äß• ¢'¼ óí ì"Ìà³ Êôè¼— òÓ •Ž˜˜Ûû• "àô¼£ á•ª¨˜³û -ª¼— ì"

©•®æäßåæ®˜¸ãäßŽì•ôÓ åî'˜˜Üäß•í ÉŽÈè•Ž¼Ù³ìÛ•¼ÊÇ¼Ž¼ÙÛÓ¼ÎÓ¼ÎÓ¼Î

Ž ë - ª ¼ — ò ˜ ß • Ù î Ü ¼ ß • æ ô ‘ Õ - Ž Ô ß • ð ß ‡ ê ô ’ è ˜ ß • • Ÿ • í Ê ã ” ô ã ü ³ ù •

ò ˜ ß • Ù î Ü ¼ ß • Þ ä ¸ — í ® ô Ð ß • ¢ ß Ž ¼ ß Ž ë - • ª » ‡ • Ž ô à ä Ë Ù î è ’ ß • ® ó ª —

ì Þ Ÿ õ • Ê ô ’ ß • ì É Ž è ¼ ˜ ³ û • ì â à ´ ß • ì “ - Ž Ì è ã • ” Ë ” Î è - Ž ã ¸ ä Ë ß ì ä ì ”ã ‘ - ”Ž ô À ã ä ü ß ù • Ù Û Ü è ’

Ž ë ® ô Ï í ” ¤ ‘ • ® ä ß •

• Ž Ê É î è í – Þ ô Á ì Â ³ î ˜ ã ì ® ¼ × Þ Ÿ ÷ • É î ë Ø ® È ç ì • Ž Ê Ò ã ¨ ã æ ã • • ® § ª ã ” Œ È – ð Ë Ž – ª Ø Ù î Ü ¼ ß é ê ° ã ˜ í –

ð ß ‡ Ž ã ” ß î ô ´ ß • š ô £ æ ã í ì ª ‹ Ž Ì ß Ž ’ Ð ® ä Ë ß Ý ” î ‘ ¼ Ž ¤ ˜ Ø ³ û • ” í Ø ì ó • Ø Á Ê Ô ß £ É e î Â e í — ì • ì

[15] Ú ß «

ì â ì — ü ô À Ô — É Ž ’ · ‡ í ì æ ó ® § ª ä ß • • Ž ’ Ï - ” ô ’ à ˜ ß å Ž Û Ž ä ç ‡ ì Ž ì Ë • î ç ƒ I

” à ¤ ä ã ˜ ß • • • ® § ª ä ß • æ ã æ Ü ä ã â £ ® ’ Û ƒ Ö ô Ø ¤ ˜ ß ” ß Ì

” õ ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß º ‹ Ž ¼ § Ø õ ç Ž

” × ü ß ß ® £ è è î ã Ü ¼ ‹ ª » ƒ ‡ ª Ž ã ô á à î Ø õ ß Ž Û - Ž ò ¸ À ß Ø ã “ - Ž ´ ¨ Œ ‘ • Ô ò Ó • Û - Ž ƒ ä Ø ã Ë á l î Ø —

Ž ì Ü ß ò Ž À ß – £ Ž ì ‘ Ý î - ä Ž Ì ä ò Œ • Ð ³ ô æ Ë È Ñ ß ® ¼ “ - Ž ´ ¨ Œ ‘ • Ô ò Ó Û • ® ˜ î · ë ü î • Ž ì æ ô Ó Û ® æ ê ô ä ß •

ñ ¬ Á ß Ž ¸ ì ê ƒ ß É • í ® ¸ ì ä Ž Ó ª e ƒ ß Ù î Ü ¼ ß ä ” £ ¼ £ ï ” ô ä Ž û ˜ æ ô Ø ã “ © ª ’ ¤ ’ ã ç ô ß ì ¢ ‘ ® æ ß ã ¼ £

Ž ì ã ê Ì à ä ¤ ˜ ó ª » ‘ ü ® ¸ ò ç Œ e ô Ø ä Ž ß ô ´ – £ ï ¸ ä ò è Œ ß î Û - Ž ë ð Ü ì ß ž Ø ª Ë Ó • î Œ ã © ‘ ª ê ß – î ä —

. á ® Ð ß ê Ž ³ Ë • Ø Ó Ø ß ì è ê Ü ã ì ó ” ’ ´ è ‘

• • © î Ÿ ô î Á ” Ø ¼ Ž £ Þ œ Ž ä ¢ – ÷ ä ð Ø ó í Ž • ´ Ž ã È Ô Ü ¼ ª ¾ ¼ ” – ä ô ” Ø ß Ž • ´ Ž ã Ž Ô Ü à ³ Ž Ø ã ¼ Ö ‹ Ž > í

ñ ¬ ß ì ´ ß • ò ã Ü ¼ ß ¸ Ú ß ÷ Ù í î Ü ¼ ß Ý é í • ª ì • ® ® ô ´ Ú ß ß ¹ í Ž § ñ - Ž ä é Ž ¸ ƒ æ ô Ë ã ® ¸ ã

” ó ª ô à Ø ˜ Ê ã Ú ß ò « Ô è Ø ß ä Ž ƒ ä Ü ä ë Ž ” Ù ã ® Ý ß » ø Ó Ž ò Ó Ì ‹ Ž ¼ Ð œ ä ó í Ž • Ž ã Ë ª Ô ¼ ó

. ” ó í Ž • Ž ã Ë ª Ô ¼ è ˜ ß • í

á Ž Ë ã Ö ƒ Ô Ê é – Ž ò ¸ Ó ã Ž ä œ Ù ³ ü ß ¾ ß ô ½ ¼ ¨ — š õ £ Ë ® Ä ß • • î À Á ì ® ¸ Ø Ø ß Ý í • ª ˜ – a ¼ 3 —

ì Ž ë ® • Ž Ï ‘ í - Ž À • ä Ž ò Ú ì Ž ¸ ä Ø ã Ž ü Ù ³ ŏ ì â õ ß Ø Ø ” ô Ë ® î Ø Ë ³ ƒ à Ë î Ø ì – ç ì Ú ô ã ü ³ ì ù ó • ® ¸ ß •

. [16] Ž ì ß í Ž ë — • í ã › È ‡ è — Â ‘ • î À ‘

Ñ • ª ë ƒ ” ã ª ¨ ß ò Ó ® ¼ ä ß • í ò ß Ž ä ß • Õ î ´ ß • ò Ó ” à » Ž ¤ ß • • • - î Ä ˜ ß • Ò Å î —

” ô Ó ® ¼ ä ß • “ ® Ü Ó æ ã í ì Ý í • ª ˜ à ß ” à ‘ Ž Ø ß • ” ô ß Ž ä ß • • • í © ÷ • æ ã í ì Ù î

ñ î ä è ˜ ß • -íª ß • -®'—í ì æ ó ® § ª ä ß • ••-Ž ô ˜ § • î" ô•Œ ® Ï ¼ ãÊ '•¸Ž é ª § " à ® ã ô Ž · î ˜ "

"ã®¤ä ß • Ž-Ž À ä ß í -Ž ä Œ ß ½ í ® Œ ß æ Ë ª ñ ô ' "õ ü ³ ù • Ñ - Ž ¼ ä Œ ß

ò ç Ž œ ß • š ¤ ' ä ß •

"ô ç î ç Ž Ø ß • Ž ì ' ç • î Ÿ í "ô ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß • Ý í • ª ˜ ß "ô Ë ® ¸ ß • á

"ô ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß • á Ý Ž ì Ü ª £ ˜ ß • î" ô² Ë ® • ¸ ß ¥ í ÷ • • à Ä ä

"õ ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß Ý í • ª — ² ³ ƒ õ í ƒ

Ž ì è ã ì "ô Ë ® · Â ' • î ¿ í ² ³ ƒ í ª Ë • î × ð à Ë ð è ' ó å ƒ ª ' û

æ ô ' Ý • î ã ÷ • -íª — å ƒ ð è Ì ä ' ì Ý • î ã ÷ • ••í- Ý • î ã ÷ • ò Ó "ô ã ü ³ ù • "Ì ó ® ¸ ß

Ý • î ã ÷ • Þ Ø ˜ è — å ƒ í ì É ® ' ˜ ' í ƒ "¿ í Ž Ì ä ' "ô ß Ž ä ß • Õ î Ø ¤ ß • Þ Ø è ß • ü ã Ž

Ý • î ã ÷ • å • -í © ® ô ´ ô ˜ ß ì "¿ í Ž Ì ä ß • í •"®Ž £ ˜ ß Ÿ Ú ß à ã ª ¼ Ž è • ñ ª ü ƒ æ è à ô Ë

ð ¸ ô ß ô ¸ ß ñ ß ô ß Ý ® ß ü ô ¸ ß ï ¸ ß è / æ è ô ¸ ß ð Ë ƒ ô Ž ß ð ß Ž Ì — Ý î Ø ó Ú ß ® Ó ƒ Ó í ð à Ë ã ÷ •

• í ß • l • ô ¸ ß Ø è æ ß Ø ¸ ß ¸ ß ¸ ß

[21] [22] [23] [24] [25]

Á í ® · â ë ƒ æ ã æ ô ’ ˜ ˜ Ü ä ß • ð à Ë ª ‹ Ž Ì ß • í ƒ ì ¢ ‘ ® ß • ê ¥ ¢ ã ¥ Ž ª ß ª Ë • î × æ Ë

ì ê — û î ß ª ã ® ô ´ Ô — í ì ê è ã ª ‹ Ž Ì ß • ¢ ‘ ® ß • í ò ß Ž ä ß • ï • © ÷ • æ ã ” ô Ó Ž Û •

å Ž Ì ô ’ ß • Ý Ž × Ž ã ª è Ë ò ’ è ß • Ž ì ô à • Ë ¬ ë ê [26] ç ” ô ß Ž ä ß ’ è ã » × ← î • Ø ” ß ô • ã ù ² Ó ù • ‰ ç Ž ð Ž ”

[27] Ž ä ì Ì ô ‘ ” Û ® ‘ – Ø ¤ ã ì Ž ä ˜ Û í Ž ‘ ¬ Û å ‡ í ì Ž ä ì Ì ô ‘ ò Ó Ž ì ß

## ”ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß Ý í • ª ˜ ” Œ ˜ ä ß ” ð Ë ® ¸ ß š Ž £ ÷ • ð Ž

ò Ó ò ã ü ³ ù • ê Œ ß Ê ä ã - • ® × ò Ó Ú ß « ð à – ª í ì ” ã ü ³ ù • Ù î Ü ¼ ß ” ð Ë í ® ¸ ã š ¤ ’ ß “ - Ž Ÿ ñ Œ ì Ÿ å í ® » Ž Ì ä ß • ï Ž ì Ø Ô ß •

Ù î Ü ¼ ß Ñ Ë ® ” ß ’ Œ ß ” Ð ¼ ß Ñ ® Ë å ƒ ª Ì ‘ í ì ” ¿ - Ž Œ ß • • ë ‘ ” Œ ˜ ä ß ” ð Ë ® ¸ ß š Ž £ ÷ Ž ¹ Ž ß “ ª ‘ Ê • ® ß é ä ± ã

” ô Ü à ã Ù î Ü » - • ª » ^ ‘ ì ” ‘ - Ž À ä ß • à Ë ½ á ® Ø Ø – ß • ” ð Ÿ - Ž Ž ã œ ƒ ³ • ” ¢ ¸ © – ƒ ò ë ” ¿ - Ž Ø ä

± ƒ - ò Ó ” Ì ‹ Ž · Ž ¼ ¼ £ å î Ü à ä ó â ë - Ž ’ ˜ Ë Ž ‘ ì Ž ì ‘ Ž ¤ » ƒ ï Ž ä ³ „ ‘ ” à ´ ã í ” ä ô

[28] ” ¿ - Ž Ø ä ß • Ù î Ü » ” ó - Ž ä œ ˜ ³ û • “ • © ÷ • ” ô ä ´ — Þ À Ô ó í ì â ì è ã

Ž æ ã ì Ž Ë ® ” ß ’ Œ ¢ ’ ¼ ß • • ë ß é ë ò Ó ® » Ž ß æ ” Ë ä ã ® Ú – ò ã ü ³ ù • ê Œ ß Ê ä ã Á ® · • ª í

Ú ß Ž ä ß • Õ î Ø £ Ê ô ä Ÿ Ž ì ß å î Ü ó å ƒ í ì ê ˜ ó Ž ì ç ð ß ‡ É í ® ¸ ä ß • ” ó • ª ‘ æ ã

© î Ø è ß • í ƒ å î ó ª ß • æ ã ² ô ß í ì å Ž ô Ë ÷ • í ˜ Ê Ú Ó ì Ž ë ì Ž Ž ß ˜ ç æ ã Ì ‘ • • Ý © í • Ÿ ì ß ß • å • Ù Ž

[29]

Õ • î ³ ƒ ò Ó ” ¿ - Ž Ø ä ß • Ù î Ü » Ý í • ª — ¯ î ó ® Û ¬ Ó ì ” ô Ë ® ¸ ß • Â ‘ • î À ß • Þ

â ˜ ó å ƒ ¯ î ó Ž ä Û æ ó Ä Ø « ¥ ì ò Ø Ñ ì “ ® È Ø Ø Ú Ù ß Ë ì À Ë ® ¸ ß Â • ê À ß Ž • ª Ÿ í å ‡ ì ” ð Ž Ø Õ - í ÷ •

“ © ª ¤ ã “ ª ã Ý ü § é Ž À ˜ Ø ä ‘ á ° ˜ à — ì - î ì ä ß • ð ß ‡ ê Ÿ î ó • Ž ó ‡ í ƒ å ü Ë ˆ ‘

Õ î ´ ß • È Ñ Ø Ø ® ¨ ß Þ „ ‘ ® ´ ß ª ð ¤ – è Ó æ ê ˜ – å ƒ æ ¤ ó ì æ ê ã ® ´ ‘ ” ‘ - Ž À ä ß Ý Ž ¢ ‘ - æ ã Ù î Ü ¼ ß é ë ï • ® ¸ ‘

[30] É í ® ¸ ä à ß ò ß Ž ä ß • ° Û

Ù î Ü » å „ ¸ ‘ â × - • ® × å Ž Ë ” ë Ä ã ò Ó ‘ ® ¸ Ë ” ´ ã Ž ß ê – í © ò Ó Ê Á ƒ ò ã ü ³ ù • ê Œ ß Ê ä ã - ª » ƒ Ž Û

ò à ó Ž ã - ® × í ì “ - Ž Ÿ

” ô è ’ ã ì Ý í • ª Õ à - ß • í ” ƒ à ‘ - Ž ª » ‡ ô ß ‘ Ž ã ¼ Ø ó ñ ¬ ß • ì Ö ó - î ˜ ß • í ƒ ª ô è ´ ˜ ß • í ƒ Ú ô

ð ß “ - Ž Ÿ ù • ª Ø Ž ‘ Ö à ˜ ó ò ˜ ß Ê Œ ß ª å Ž Ë ÷ • Þ ô ¤ — “ - Ž Ÿ ù • Ù î Ü » æ ã ½ ® Ð í ì ü § © - ª ó ñ - Ž æ • É í ® ¸ ã ð Ë

•®äœ˜³• ò˜ß• ••©îŸîäß• ðàË íƒ ì¹Ž¨ß• ½®Ðß• "Û®· Úð¼à¼ß•òßŽäß•

ÙîÜ¼ß• "àä£ ÕîØ£í Áí®· êôàË åíªãí ìêôàË ê˜'œã "ô

[37] "»-î'ßŽÛ ìÙîÜ¼ß• Ýí•ª— ŽìôÓ ñ6® ó ñ¬ß•

•Žô»ïî˜ß‹Ž˜èß•

ž‹Žèß ðíƒ

ì "àóîÁ íƒ Þ Ÿ÷• "Ä³î˜ã íƒ Þ Ÿ÷• "®ô¼× –çŽÛ å„‘ ŽìßžŸ• Ñü˜§Ž

ìæ´¤ß• ½®Øß•í ìâà´ß•í ì"Û-Ž¸äß•í ì"¤'•®äß•í ìÉŽè¼˜³û•í ì"-ŽŸ

Ùîè‘ íƒ ì"»Ž§ íƒ "ôãîÜ£ "ìŸ –çŽÛ ãë‚'îžçß "-ª¼ä

ðØÓ Ýí•ª˜–žçƒ ì"-Ž¨ßí ¢'®ßòÓ'Û-Ž¸äßƒ'ãðäË•ãØðãžèã"ªðË º ‹Ž¼§ "õü³ù•"ó¸ãŒê û•ÙîÜ¼ãß 2

"ôË®¸ß• Áí®¸ß•í Â'•îÀà

-®Ðß•í Ž'®ß• âó®¤˜Û· ìª ËŸî×"îô ç²ƒçŽðà Ëç•"îðŸè'ãôËÏØŸ "ó³Žäœ˜³û•

"ã®¤äß• •Ž'-ŽÀäß•í ••®ãŽ

Úß« æãí ì"ôË®¸ß• Â'•îÀß•í Áí®¸ß• –Óî˜³• ð˜ã "-ŽŸù•í4"'-ŽÀäß•

Žìà£•®ã æã "à£®õãäÜÙ• åø•íŽïäŒ§÷ê•"ÙîÜ¼ß• Ýí•ª— ¯•îŸ òÓ òË®¸

Ž'Ò à˜—"Ë® ÕæŽ£ƒ"Ôäß

ê˜ãü³ ðàË ÅŽÔ¤ß• Þ Ÿƒ æã ì"'×•®äß•í "Ì'Ž˜äß•í âËªß• ãæã ªó°ã ð

"ôË®¸ß• Ýî»÷•í ÖÔ˜äß• é-í© "Øô

•Žð»î˜ß ÕðŽ

ï®§ƒ"ìŸæã•äÃ˜óÚß¼ì"ŒË®¸ß‚Â'•îÀß¼ ÕØó—®ûƒŽà óŽæŽ®ôÄí–"õü³ù•ÙîÜ¼ß"à Ü ôë "Ì Ÿ•®ã

"ôãü³‡ Ùîè‘ ÉŽÄ×í ì"ôãü³ù• "ôßŽäß• Õ•î³

–ßû¯±Žèß• æã ªóªÌß• áîôß• ªŸîó êçƒí "»Ž§ ìŽì‘ "ãŽÌß• Òô Øœ—í

"ôË®¸ß• Â'•îÀß• ÖÓí ŽìßÍ•ª— "ôÔôÛí "ôãü³ù

Õî³ ïî˜´ã ðàË ï•î³ ì"ôãü³ù• ÙîÜ¼ß• Õî³ òÓ ÞãŽÌ˜ßŽ'3"ØàÌ˜äß• •ç

"ôË®¸ß• Â'•îÀß•í -ŽÁù• •¬ë æô' ÖÓ•î˜ß• "ŽË•®ã

Ê Ÿ • ® ä ß • í - © Ž ¼ ä

” ó õ • ì • Ž ó - • @ ß • “ - î ³

Ú è ’ ß • ì • ó - ª ˜ ß • í ™ î ¤ ’ à ß ò ã ü ³ ù • ª ì Ì ä ß • ì ” ô ã ü ³ ù • ” ô ß Ž ä ß • @ ” Ë Ž è ¼ ß

¹ ì ì “ ª Ÿ ì ò ã ü ³ ù •

ì ì æ ó ® ¤ ’ ß • ì ” ô ã ü ³ ù • ” ô ß Ž ä ß • • Ž ´ ³ † ä à ß ” Ì Ÿ • ® ä ß • í ” ’ ³ Ž @ ä ß • ” Œ

¹

¹ ì ì “ ® ë Ž Ø ß • ì ” Ó Ž Ø œ ß • - • © ì ò ã ü @ ù • ò Ó ®

® ä — † ã ì “ ª ó ª Ÿ • Ž Ì ó ® ¸ — ð ß ‡ ” Ÿ Ž ¤ ß • í ò ä ³ ® ß • ï î ˜ ´ ä ß • ð à Ë @ ” ô ã ü ³ ù •

¹ ì ì ò ‘ © ì Ý î ã „ ä ß • í Ê × • î ß • æ ô ‘ ” ô

ì “ ® ë Ž Ø ß • ì ” ô ã ü ³ ù • Ù î è ’ à ß ò ß í ª ß • © Ž ¤ — û • • Ž Ë î ’ Ä ã ß • ì Ö ª ô @ Ä ˜ ß • í Þ Ü

¹ ì • ©

¹ ì Ö ‘ Ž ³ Ê Ÿ ® ã ì “ ª ó ª Ÿ • Ž Ì ó ® ¸ — ð ß ‡ ” Ÿ Ž ¤ ß • í ò ä ³ ® ß • ï @ ˜ ´ ä ß • ð

” è ³ ì © ª Ì ß • ì ® ‹ • ° ß • ì š £ Ž ’ ß • ” à ã ì Ó ô Ž ë ³ û • í ” ô ß Ž ü ³ ù • Õ ï Ü @ ¼ ß • ó ï “ Ä Ž

¹ ì á

ì ò ‘ © ì Ý î ã „ ä ß • í Ê × • î ß • æ ô ‘ ” ô ã ü ³ ù • Ñ - Ž ¼ ä ß • ® ä — † ã ì “ ® » @ Ž Ì ä ß • • Ž

¹ ì á

¹ ì Ö ‘ Ž ³ Ê Ÿ ® ã ì • ì ” ô ß Ž ä ß • • Ž ´ ³ † ä à @ ” ô Ë ® ¸ ß

¹ ì Ö ‘ Ž ³ Ê Ÿ ® ã ì ” ô ã ü ³ ù • ” ô ß Ž ä ß • Õ î ´ ß • ® @ ó î Ä — ò Ó

¹ ì Ö ‘ Ž ³ Ê Ÿ ® ã ì “ ª ó ª Ÿ • Ž Ì ó ® ¸ — ð ß ‡ ” Ÿ Ž ¤ ß • í ò ä ³ ® ß • ï @ ˜ ´ ä ß • ð à

¹ ì Ö ‘ Ž ³ Ê Ÿ ® ã ì ” ô ã ü ³ ù • ” ô ß Ž ä ß • • Ž ´ ³ † ä à @ ” ô ß Ž ã í ñ

¹ ì Ö ‘ Ž ³ Ê Ÿ ® ã ì “ ª ó ª Ÿ • Ž Ì ó ® ¸ — ð ß ‡ ” Ÿ Ž ¤ ß • í ò ä ³ ® ß • ï @ ˜ ´ ä ß • ð à

© Ž ¼ ˜ × û • ” à ã ì ” ô ã ü ³ ù • © ü ’ ß • ò Ó ” ô ä è ˜ ß • Þ ó î ä — ò Ó Ž ì @ Ž Ø ô ’ Ä -

¹ ì ð ë ì ” è ³ ª ì à ä ß • ’ Ë ° ó Ú à ß ª • ” Ì ã Ž Ÿ ì ò ã ü

¹ ì Ö ‘ Ž ³ Ê Ÿ ® ã ì ” ô ã ü ³ ù • ” ô ß Ž ä ß • Õ î ´ ß • ® @ ó î Ä — ò Ó

”óõ• ì®¸¤ß@ “-î³ >

¹ ì • ì • © ì“®ëŽØß• ì”ó®ë¯÷• •Žôà Üß• @’˜Üã ìÊ

¹ ìá ”è³ ìòßíªß• Úè’ß• ì”ôäè˜ß•ãÈÞèóîëãîß•Ý•Ž@»à‡ã®ìã”ôã

ì•ó-ª˜ß•í ™î¤’àß òãü³ù• ªìÌäß• ì“®»ŽÌäß• ”ôßŽäß• ••-Žä@œ˜³û• ò

¹ ì • © ìòãü³ù• Úè’ß

ì”ôäè˜àß òãü³ù• Úè’ß• ì”ôãü³ù• ”ôßÓŽäãß•¨”ËäŽÈ•¼”ßô•ßŽíãßç•ì@ŽíË©í®•¸ä

¹ ì • ìá ”è³

¹ ì • ìá ì”ó®ë¯÷• •Žôà Üß• ”’˜Üã ìª¼˜Øäß• ”óŽìçí@ì˜ äß• ”

¹ ìÖ‘Ž³ ÊŸ®ã ì“ªóªŸ •ŽÌó®¸—äßô•ßðà”ËŸŽôßüÞùò•ä³ñ-ßŽ•äöê˜³û• Ùî Ù

¹ ì • ì šóª¤ß• â×- ì•Ž×í÷• òÓ ì-“ŽŽÜ×ŽŽ£ãä•ßâêê®Ž¤¤» ò•Ó‘â@´ã é•í-

ïŽôŁ‡ -•© ì’Æ ªÇä¤ãò×Ž—ß•ìÌªÝî³- ðß‡ Ýª Ìß• æË Ýª Ìß• Þ Ø è‘ ®¼˜¨äß

¹ ì • ì • © ì•í®ô‘ ìò‘®Ìß• ™

¹ ìá ì•í®ô‘ ìâàØß• -•© ìñªØèß•@©Ž¼˜×û

¹ ìá ì®¼ã ìòÌãŽ ßÁ ®”Üôâß˜ß••Ö ôØ¤˜ß ••í©ƒ ”ôãü³@• ÙîèŠß

òÓêäÄâÜØ• àÁæñ ÊôÑ ï•®¸ßòÓ£Žãß ”ßì´ß•Ž ìÉîô’ß• ì•Ž¤Ûô¤» òÓ ñ-Ž@’ß• é•í-

-•©Á ìì Ž Ð’ß• ðÔÄ¼ã ¢— ì®¼˜¨äß• ¢ô¤¼ßì••Êìã Ž ßš óªñ-ßŽ¨ ’ã×•-ÌìÑ’ÆÔ

¹ ì• ìá ð ðë ì•í®ô‘ ì®ôœÛ æ

¹ ì • ìá ì“ªŸ ì”Ì‘•®ß• “-íªß• ìòãü@ù• êØÔ

¹ ì • ìÖ‘Ž´ß• Ê@Ÿ®äß• >

ìÂØ´ã ì”´ãŽ¨ß• “-íªß• ìòã@³ù• êØÔ

¹ ìÖ‘Ž´ß• Ê@®äß• >

ì”ôãü³ù• ”Ìó®¸ßŽ‘ ”ç-ŽØ“ã-Ž@ùçî•çÐ*Ü”»³•ì-å©Ž ä”½ã’ã¼ì ðæ¸ž ãß•®Ê@ç•íäß• >

¹ ìá ð ðë ìå©-÷• ²‹ŽÔèß• -•©

ªìÌäß• ì”ó-Žäœ˜³û• ••ª£îß•í ÙîÜ¼ß•í âì³÷• Ýí•ª— âÜ£ ð@Ë ”ÈÔ¤

¹ ìá ì“ªŸ ìòãü³ù•

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

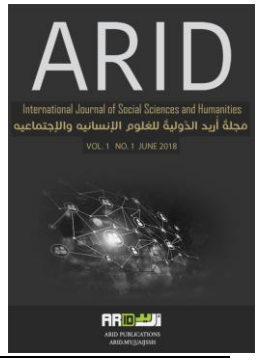


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

# A Proposed Action Framework to Activate the Role of Educational Research in Achieving the Requirements of the Knowledge Society

Dr. Nuha I. A. Iter

*Teacher Qualfication Program, College of science and art, Palestine Technical University Khadorie (PTUK) - Tulkarem - Palestine*

# إطار إجرائيّ مقترح لتفعيل دور البحث التربويّ في تحقيق متطلّبات مجتمع المعرفة

د.نهى إسماعيل عطير

قسم التاهيل التربوي – كلية العلوم والآداب - جامعة فلسطين التقنيّة خضوري- طولكرم- فلسطين

n.iter@ptuk.edu.ps

**ARTICLE INFO**

***Article history:***
Received 08/07/2018
Received in revised form 07/05/2018
Accepted 31/05/2018
Available online 15/01/2019

## ABSTRACT

The qualitative study aimed to reveal the obstacles of educational research and to propose an action framework to activate the role of educational research in achieving the requirements of knowledge society; analytical developmental phenomenological approach was used to achieve the objectives of this study. To answer the questions of the study, an interview was used as a tool to explore the obstacles of educational research and the requirements of knowledge society. To achieve the objectives of the study, the researcher used the purposive sample, which consisted of a group of experts that represented by 12 female and male experts working in the field of scientific and educational research (8) from the Palestinian universities and (4) from the ministry of education. The researcher also used the grounded theory to analyze the qualitative data collected from the interview by encoding the data and scheduling them in four classifications. The first was represented by the conceptual obstacles related to the preparation of the researcher and his/her scientific ability and research skills, the second addressed the contextual obstacles related to the research topic, targeted sample from the research and other situations pertained to the research, the third showed the obstacles related to research methodology that was followed to solve the problem in question (underneath the research), In addition to last classification which was represented by the requirements of knowledge society. To achieve the second objective of the study, educational literature and global action framework were reviewed to determine the components needed to activate the role of educational research in building the knowledge society from this analytical review, a procedural framework has been reached which consist of two main components: knowledge and work, each component was divided into phases, the first component represented

the stages of knowledge requirements for building a knowledge society and the second one represented the work stages of educational research procedures. In the light of these result, the study recommended the following: For the council of scientific research in Palestine to create a joint database for educational research to develop the strategy of it which in turn will focus on the priorities of educational research and means of funding in order to reduce as possible as we can the repetition and to benefit in disseminating and generalizing knowledge, For the policymakers to use the result of educational research's in policymaking, and researchers to use the proposed action framework to make educational researches which is necessary to build the knowledge society.

**Keywords:** Educational research, obstacles to educational research, components of educational research, action framework, knowledge society

## الملخص

هدفت الدراسة النوعيّة إلى الكشف عن معوقات البحث التربوي، وإلى اقتراح إطار إجرائي لتفعيل دور البحث التربوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة. استُخدم المنهج الظاهراتي التحليلي التطويري لتحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت المقابلة كأداة للكشف عن معوقات البحث التربوي ومتطلبات مجتمع المعرفة، ولأغراض الدراسة استخدَمَت الباحثة عينة قصدية تمثلت في مجموعة من الخبراء قوامها 12 خبيراً وخبيرة من العاملين في مجال البحث العلمي والتربوي (8) من الجامعات و(4) من وزارة التربية والتعليم العالي، كما استخدمت النظرية المجذرة لتحليل البيانات النوعية التي جُمعت من المقابلة عن طريق ترميز البيانات وجدولتها في أربعة تصنيفات، الأول تمثل في المعوقات المفاهيمية ذات العلاقة بإعداد الباحث وتمكنّه العلمي ومهاراته البحثية، والثاني تناول معوّقات سياقية ذات علاقة بموضوع البحث والفئة المستهدفة من البحث والمواقف البحثية، والثالث عبارة عن معوقات ذات علاقة بمنهجية البحث التي تُتَبع لحل المشكلة قيد البحث، بالإضافة إلى التصنيف الأخير والذي تمثل في متطلبات مجتمع المعرفة، ولتحقيق الهدف الثاني من الدراسة تمت مراجعة الأدب التربوي وأطر إجرائية عالمية لتحديد مقوّمات البحث التربوي ومكونات الإطار الإجرائي اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة، من هذه المراجعة التحليلية تم التوصل إلّى إطار إجرائي تكون من مكوّنين رئيسين هما: المعرفة والعمل، قُسم كل مكون إلى مراحل، المكون الأول مَثّل مراحل المعرفة، والمكون الثاني مَثل مراحل العمل، في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بما يأتي: للمجلس الأعلى للبحث العلمي في فلسطين بعمل قاعدة بيانات مشتركة للبحث التربوي لوضع إستراتيجية البحث التربوي التي بدورها ستركز على أولويات البحث التربوي وسبل تمويله ولتقلّل ما أمكن من التكرار وتفيد في نشر المعرفة وتعميمها، ولصانعي السياسات بضرورة استخدام نتائج البحوث التربوية في رسم السياسات في المجالات الإنسانية والاجتماعية، ولكليات التربية والدراسات العليا باستخدام الإطار الإجرائي المقترح لإنتاج المعرفة التربوية اللازمة لبناء مجتمع المعرفة.


الكلمات المفتاحية: البحث التربوي، معوقات البحث التربوي، مقومات البحث التربوي، الإطار الإجرائي، مجتمع المعرفة.

**1- مقدمة**

يعد البحث العلمي بشكل عام والبحث التربوي بشكل خاص من أهم المصادر التي تسهم في حل المشكلات التربوية التي تواجه الميدان التربوي على صعيد المناهج التعليمية ونظريات التقويم التربوي وغيرها من المجالات، فالعمل على مواجهة هذه المشكلات يسهم بالضرورة في إضافة معرفة، أو تعديل طرق تدريس، أو تطبيق معرفة، أو انتاج معرفة، كل هذا وغيره يحتاج إلى باحثين متمرّسين مدركين لأهمية الدور المنوط بهم. وإيمانهم بما يقومون به دافع قوي للبحث والتحري بدقة عن فروضهم التي يحاولون دراستها بجدية، ويأتي هذا الإيمان عندما يدرك الباحث أن الدولة تستند لنتائج بحثه في صياغة سياساتها التربوية وفي تحسين نظامها وهيكلياتها سواء أكان ذلك في التعليم العام أم التعليم العالي، في كثير من الأحيان تم استخدام البحث للحصول على شهادة أو للترقية، وقلّ من استخدم الدراسات والبحوث لحل مشكلات تحتاج إلى حل. وقناعات الباحث بأن بحثه لن يستثمر في حل مشكلات النظام التربوي في الدولة جعله يمارس الطرق التقليدية، وأحيانا المتكررة في تنفيذ أبحاثه. وممّا لا شك فيه أن الباحث التربوي في الوطن العربي أصبحت لديه توجهات لعمل أبحاث الهدف منها النشر في مجلة علمية لغتها الرئيسة هي اللغة الإنجليزية، وهذا يضعف الإنتاج المعرفي باللغة العربية ويضعف توسيع المعرفة وتطبيقها.

ينظر أكاديميا للشخص الملتحق ببرامج الدراسات العليا على أنه باحث وليس طالباً، في ضوء ذلك هناك افتراض بأن يسلك هذا الباحث سلوك المتحسس للمشكلات، الساعي لحلها بطرق علمية ممنهجة والمنتج للمعرفة، والمطبّق لها، ينظر لبحوثه على أنها مصدر من مصادر اتخاذ القرارات التربوية على مستوى النظام والدولة، حيث يعتبر البحث التربويّ من البحوث الضرورية لرسم السياسات التربوية التي تعمل على بلورة شخصية المواطن ودوره الهام في تأسيس مجتمع المعرفة، والتنمية المستدامة، ويعتبر أداة فاعلة في تطوير أساليب التربية والنهوض بمستواها وزيادة كفاءتها، ومن المسلمات ايضاً أن يستخدم صانعو السياسات التربوية البحث التربوي لتوفير المعلومات التي تضمن صياغة السياسة التعليمية وفق أسس علمية تقلل من التهديدات التي قد تنجم عن اتخاذ سياسات غير مدروسة، والنظام التربوي يحتاج إلى البحث التربوي بأشكاله المختلفة كونه يسهم في تحديد مساراته، وفي دعم قراراته التربوية كافّة، وفي رفد المجتمع بمعارف تربوية جديدة، وفي صياغة الأطر الإجرائية التي تسهم في تحقيق الأهداف التربوية وسياساتها. والبحث التربوي يمكنه الإسهام في بناء مجتمع المعرفة إذا توافرت له مجموعة مقومات منها ما يتعلق باستيعاب المعرفة التربوية من خلال التكوين العلمي للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، ومقومات أخرى تتعلق بإنتاج المعرفة التربوية بما يكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة، ومقومات تتعلق بتطبيق المعرفة التربوية من خلال ما توصل إليه البحث التربوي من نتائج في تطوير واقع الممارسات التربوية[1].

يُعد البحث العلمي من أهم متطلبات مجتمع المعرفة، فبعد أن أدركت الكثير من الأمم أن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي، والبحث العلمي في هذه المجتمعات يجد دعماً من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة، كونه يُترجم إلى منتج استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن يشهد البحث العلمي في عالمنا العربي الغزدهار المامول إلا إذا تمت معالجة الخلل الكبير الذي لم يترك له أي فرصة ليصبح أحد أهم عوامل التنمية والتطوير[2].

ويعتبر أحرشاو[3] البحث العلمي أنه يمثل النواة الصلبة لسيرورة التربية، كما أنه يشكل ضمنياً الشرط الحاسم لولوج مجتمع المعرفة، ويصعب بدونه انتاج المعرفة اللزمة لبناء مجتمع المعرفة وتحقيق تنميته المستدامة. وفي تقرير المعرفة العربي 2014 [4] الذي حاول إسقاط حالة الحراك المعرفي العالمي على الواقع ظهر اتساع الفجوة إذا ما نظرنا إلى كل من مستوى التعليم، ونوعية التعلم، وحجم الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، إلى جانب كمّ براءات الاختراعات ونوعها، وحجم المشاركة المجتمعية، إضافة إلى التحوّل من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات منتجة، هذه الأمور تسهم معاً في منظومة متكاملة لبناء مجتمعات قائمة على المعرفة. ويعتبر التعليم العالي القائم على البحث العلمي الأساس للدخول إلى المجتمعات الجديدةِ المتحوّلة إلى الاقتصاد الجديدِ المبني على المعرفة التي تحسن التنمية وترقى بالإنسان، كما يُعَدّ البحثُ العلميُّ والتطويرُ والابتكار من السّمات الأساسيّة التي تُميّز اقتصادياتِ البلدان المتقدّمة عن نظيراتها. لذا بات من الضروري في عصر الإنتاج المعرفي والعولمة الاهتمام بالبحث العلمي والتربوي، وجسر الفجوة بينه وبين تطبيقه في المجتمعات التي تسعى إلى أن تكون مجتمعات قائمة على المعرفة، فالبحث التربوي رافد مهمّ من روافد التنمية المستدامة فى مجتمع المعرفة، وفى دعم التعليم وإصلاحه.

**2- إجراءات الدراسة**

**1.2 الإحساس بالمشكلة وتحديدها**

يقع على عاتق الأكاديمي التربوي في الجامعات تحكيم الكثير من الدراسات والأبحاث وأدوات الدراسة، فيلاحظ تكرار فكرة البحث مع اختلافها في الفئة المستهدفة، أو غياب الفهم العميق للمشكلة. ويلاحظ من الندوات والمؤتمرات التي يتم حضورها أو المشاركة بها أن البحث التربوى بوضعه الحالي غير قادر على ممارسة دوره الحقيقي في توسيع المعرفة، وتطبيقها، أو في إنتاجها. والبحث التربوي بصورته الحاليه وبطرق ممارسته قاصر عن القيام بدوره الحقيقي المتوقع منه بسبب مجموعة من المعيقات التي غيبت مقومات البحث اللازمة لتكوين مجتمع المعرفة، حيث أن مجتمع المعرفة مجتمع متطور يعتمد على نظام تعليمي يتسم بالمرونة والمقدرة في اكتساب المعرفة، ويتميز بسمات، وخصائص عديدة أهمها: انفجار المعرفة وتوظيفها، التسارع في المعرفة وتدفقها، التطور في التكنولوجيا وتطبيقاتها، واستثمار الوقت، وتطوير البحث العلمي بجوانبه النظرية والتطبيقية، وتوفير مستلزمات البحث ودعمه، وزيادة توليد المعرفة، وتطبيق الجودة الشاملة وإتقان إدارتها[5]؛ [6].

إن أي مجتمع يسعى للوصول إلى مكانة مجتمع المعرفة عليه أن يحترم العلم والعلماء، وتوفير الأجواء المناسبة لهم والفرص المتاحة من أجل توليد وبناء الأفكار، وتنظيم القيم والمعرفة وصناعة الأفكار والمعلومات، كل ذلك من خلال التعليم الجامعي ومؤسسات التعليم الأخرى، ويتفق معظم الباحثين والتربويين على أن الجامعات يمكنها أن تسهم في بناء المعرفة لان لديها أجهزة متطورة ومناهج علمية معاصرة، وكفاءات إدارية وأكاديمية مواكبة للتطورات، فالجامعات اليوم لا تقاس بالأرقام القياسية المتمثلة بأعداد الطلبة والمدرسين والمباني الفخمة وإنما تقاس بأعداد الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والدراسات التي تساهم في تنمية المجتمع أصبحت وظيفة إنتاج المعرفة والبحث مهمة أساسية تتصدر قائمة أولويات الجامعات كمجتمعات معرفة، تُركز على أهمية اكتساب المعرف والمهارات المؤدية إلى انتاج المعرفة، وبذلك تظهر أهمية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في نقل وتوليد وتطبيق المعرفة، كما انها تمثل المجال الطبيعي لنشأة وتكوين المعارف والقدرات المتقدمة في مجالات النشاط المجتمعي، لكن هناك بعض التحديات التي تواجه الجامعة في مجتمع المعرفة، منها أن حصة الجامعات العربية فيما يُنفق على البحث العلمي لا تتجاوز 30% وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بما تنفقه دول متقدمة مقابل خدماتها البحثية[7]؛ [2]، يواجه البحث التربوي العديد من المعوقات التي تؤثر على تحقيق أهدافه، وتضعف من إسهاماته في بناء مجتمع المعرفة، وبذلك ترى الباحثة أن البحث العلمي والتربوي له دور أساسي في تنمية مجتمعات المعرفة وبنائها، ومن هنا فإن مشكلة البحث قد تحددت في الكشف عن معوقات البحث التربوي بصورته الحالية، وعن متطلبات بناء مجتمع المعرفة، وسبل تفعيلها لبناء مجتمع معرفي.

### 2.2 أسئلة البحث

1. ما معوّقات البحث التربوي بصورته الحالية؟
2. ما متطلّبات بناء مجتمع المعرفة؟
3. ما الإطار الإجرائي المقترح لتفعيل دور البحث التربوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة؟

### 3.2 أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى استقراء الأدبيات الخاصة بالبحث التربوى ومجتمع المعرفة بالإضافة إلى:

1. الكشف عن المعوقات التى تواجه البحث التربوي وتضعف من إسهاماته فى بناء مجتمع المعرفة.
2. الكشف عن متطلّبات بناء مجتمع المعرفة.
3. تطوير إطار إجرائي مقترح لتفعيل البحث التربوى في ضوء تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.

### 4.2 أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية البحث التربوي الذي يعتبر أحد أركان التطور العلمي، وأهم مصدر لصنع القرارات التربوية ورسم السياسات التعليمية, كما أنها:

1. تفيد الدراسة الحالية مراكز البحث العلمي من خلال تقديم إطار إجرائي لتفعيل دور البحث التربوى في بناء مجتمع المعرفة.
2. تقدم للباحث التربوي أهم مقومات البحث التربوي، وأبرز الممارسات البحثية التي عليه إتقانها لتحسين مخرجات البحث التربوى.
3. تسلط الضوء على دور البحث التربوى كأهم الأسس التي تسهم في تلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

### 5.2 حدود البحث

**الحدود الموضوعية:** تتحدد نتائج هذه الدراسة جزئيًا أو كليًا بأداة المقابلة المطبقة مع الخبراء بالإضافة إلى الإجراءات المستخدمة لتحليل البيانات النوعية، كما انها اقتصرت على تقديم إطار إجرائي لتفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة في ضوء معوقات البحث العلمي والتربوي ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة كما يرها 12 خبير تربوي فلسطيني.

**الحدود البشرية:** تم تطبيق ادةات البحث على مجموعة من الخبراء (8) من الجامعات و(4) من وزارة التربية والتعليم العالي.

**الحدود الزمانية:** طبقت الدراسة الفصل الثاني من العام الدراسي 2017/2016

### 6.2 مصطلحات البحث

**البحث التربوي:** يعرفه إبراهيم وأبو زيد [8]جهود مخططة تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة أو إضافة معرفة تربوية جديدة تبين أفضل الطرق لتطبيق الأفكار والنظريات في المجال التربوي، وتعرفه الباحثة **إجرائياً:** هذا النوع من البحوث الذي يُطَبَق في الميدان التربوي من قبل الأكاديمين وطلبة الدراسات العليا في الجامعات.

**معوقات البحث التربوي**: يعرفه موسى[2]أنه المشكلات التي تقلل من تأثير البحث التربوي على مجتمعات المعرفة في المجالين النظري والتطبيقي. وتعرفه الباحثة إجرائياً: مجموعة التحديات التي يتم التوصل اليها من مقابلة مجموعة الخبراء التربوين وتواجه تطبيق البحث التربوي في فلسطين.

**متطلبات مجتمع المعرفة**: يعرفها نصار [1] بانها القواعد التي تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق وعلى التجديد والنماء ويعد البحث التربوي أحد هذه المتطلبات. وتعرفه الباحثة إجرائياً بانه مجموعة من الشروط التي تساهم في بناء مجتمع المعرفة في فلسطين ويتم استخلاصها من مقابلة مجموعة الخبراء التربوين وتدعم استخدام نتائج البحوث التربوية المطبقة في فلسطين.

**مجتمع المعرفة**: يعرف مجتمع المعرفة من منظور التنمية الإنسانية بأنه المجتمع الذي يمتلك القدرة على تحديد المعلومات ومعالجتها وانتاجها وتحويلها ونشرها واستعمالها، من اجل خلق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية وتطبيقها وفق رؤية واضحة للمجتمع [9]، وتعرفه الباحثة إجرائياً أنه المجتمع المنَظِّم للمعرفة والقادر على إيجاد آليات فعالة ومنطقية للإفادة من المعرفة والمعلومات والإنسان والتكنولوجيا كمدخلات تسهم في تحقيق النموّ الاقتصاديّ في فلسطين.

**الإطار الإجرائي:** يعرفه Provincial Health Services Authority [10] انه الخطة التي تحول المعرفة إلى إجراءات، هو المخطط الذي يستخدم لتحويل النظرية إلى ممارسة، ويتكوّن من مكوّنين رئيسين هما هرم المعرفة ودورة الممارسة.

## 3- الخلفية النظرية والدراسات السابقة

يستعرض هذا البند الخلفية النظرية والدراسات السابقة للبحث التربوي ومقوماته ولمجتمع المعرفة ومتطلبات بنائه وفيما يأتي عرضاً مبسطاً لكل منها:

### 1.3 البحث التربوي

يُعنى البحث التربوي بدراسة متغيرات مرتبطة بالسلوك الإنساني، وتزداد هذه المتغيرات تعقيدا وتركيباً بازدياد نوع السلوك المنوي دراسته وتشعبه وارتباطاته وعلاقاته وتداخلاته، وهذا التعقيد يجعل من الصعب السيطرة عليها وضبطها، فطبيعة البحث التربوي ليست طبيعة خطية بسيطة بل ذات طبيعة مركبة ومتشعبة تحتاج إلى خبرة في ممارسة البحث التربوي، والبحث في الممارسة التربوية يساعد في تقوية البحث التربوي من جهة ويسمح للباحث أن يستمر بتفسير هذه الممارسات ومحاولة فهمها من جهة أخرى. في الدول التي تستفيد من نتائج البحث التربوي وتستخدم مخرجاته كمدخلات لتحديد السياسة التعليمية وصياغتها وفق أسس ومعايير علمية، تُزوّد متخذي القرارات ومن يقومون برسم السايات التربوية برؤية شاملة ونظرة مستقبلية للقضايا والأولويات التربوية، ومن ثم توجيه الممارسة التربوية نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وإصلاح النظام التعليمى، وإيجاد حلول علمية لمشكلات الواقع التربوى. بينما يواجه البحث التربوى في الوطن العربي بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص العديد من المعوقات التى تؤثر في تحقيق أهدافه، وتضعف إسهاماته فى إنتاج المعرفة، وقد تعددت هذه المعوقات، فمنها معوقات سياقية وأخرى مفاهيمية، ومنها معوقات منهجية وأخرى مالية، كما اختلفت مصادر هذه المعوقات، فمنها بسبب الباحث نفسه، وأخرى بسبب الجامعة، وثالثة بسبب

ميدان البحث، إضافة إلى السياسات البحثية الموجهة للبحث العلمي، الذى أدى بدوره إلى ضعف حركة النشاط البحثى فى المجالات كافة، وغياب السياسة البحثية الموجهة لعمل البحوث مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية، ومن ثم الانشغال بالجوانب الأكاديمية والبعد عن المشكلات التربوية الواقعية (بتصرف).

يعتبر البحث التربوي استقصاء علمياً ممنهجاً ومنظماً لموضوع تربوي محدد بهدف التوصل إلى معلومات ومعارف وعلاقات جديدة، أو للتحقق من المعلومات والمعارف والعلاقات الموجودة باستخدام منهاج بحثية مختلفة تناسب موضوع البحث، وإمكانيات الباحث وسياق البحث، وبين فلية والزكي[11]فى معجم المصطلحات التربوية أن البحث التربوى عبارة عن خطوات علمية منظمة ودقيقة قائمة على التحري والدراسة المتأنية بهدف اكتشاف أو وضع أسس أو حل مشكلات في مجال التربية والتعليم.

ويرى البيلاوى [12]أن البحث التربوى نشاط هادف يقوم على مسلمات فلسفية ينتج عنها بالضرورة توجه الباحث إلى فهم الممارسات التربوية داخل حجرة الدراسة، وهذه الرؤية تحدد مجال العلاقات التى يشملها البحث وطبيعتها، وتحدد الطريقة التى ينظر الباحث من خلالها إلى مهمة التغيير فى المدرسة ووجهة التغيير وحدوثه.

ويوضح إبراهيم وأبوزيد[8] أن للبحث التربوى جهوداً مخططة منظمة تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة، أو إضافة معرفة تربوية جديدة، أو تبين أفضل الطرق لتطبيق الأفكار والنظريات فى الميدان التربوى، التى تعتمد على الأسلوب العلمى فى التفكير.

في ضوء التعريفات السابقة يعَّرف البحث التربوي بأنه ذلك الجهد المنظم الذي يمارسه الباحث وفق خطوات معينة للوصول إلى نتائج تخدم قطاع التربية والتعليم، وتسهم في اتساع المعرفة وإنتاجها، كما قد يوفر البحث التربوي الممارس أنموذجاً يحتذى به في سياقات مشابهة.

ويعرض نصار[1]أبرز مقومات البحث التربوي التي توصلت إليها دراسته، والتي توزعت على المجالات الآتية:

### 1.1.3 مقومات البحث التربوى المتعلقة باستيعاب المعرفة التربوية وتظهر بإعداد وتكوين الباحث، من أبرزها:

- ✓ استيعاب التطورات السريعة والمتلاحقة فى مجال البُنى والنظم التربوية فى مجتمع المعرفة.
- ✓ فهم معنى المفاهيم التربوية المستحدثة فى مجتمع المعرفة (مثل:عمال المعرفة، ومجتمع التعلم، والمعرفة التشاركية ورأس المال الفكرى وغيرها ).
- ✓ الإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولي فى مجال البحث التربوى (مثل: التدويل، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة، والكراسى البحثية وغيرها).

- ✓ اكتساب مهارات التواصل العلمي على المستوى الدولي بإقامة علاقات علمية مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية.
- ✓ إتقان إحدى اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية باعتبارها اللغة السائدة فى مجتمع المعرفة.
- ✓ اكتساب مهارات التعامل مع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى مجال البحث التربوي.
- ✓ إتقان مهارات استخدام المنهجيات البحثية الحديثة فى مجال البحث التربوي.
- ✓ التمسك بأخلاقيات البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية.
- ✓ المهارة فى التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة المتضمنة فى المكتبات (الورقية والالكترونية).
- ✓ التمكن من مهارات الإحصاء التربوي واستخدام البرامج الإحصائية المختلفة.

***2.1.3 مقومات البحث التربوي المتعلقة بإنتاج المعرفة التربوية من خلال البحث العلمى، من أبرزها:***

- ✓الاهتمام بمعالجة القضايا والموضوعات التربوية التى تسهم في بناء مجتمع المعرفة.
- ✓تشجيع النشر العلمي على المستوى الدولي باعتباره مقوماً لدعم إنتاج المعرفة في مجتمع المعرفة.
- ✓الإفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى تسهيل نشر المعرفة التربوية والحصول عليها.
- ✓إقرار معايير علمية توجّه الباحثين إلى التجديد في البحث لإنتاج معارف تربوية تكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة.
- ✓تأسيس حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية، وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة.
- ✓ تكوين المختبرات البحثية التعاونية التي تشجع المشاركة في إنتاج المعرفة التربوية على جميع المستويات (المحلية والإقليمية والدولية).
- ✓الربط بين البحوث الأساسية والتطبيقية لبناء قدرة على الإبداع والتجديد في منظومة المعرفة التربوية.
- ✓مواكبة الموضوعات والقضايا البحثية للاتجاهات التربوية الحديثة في مجال التخصص التربوي.
- ✓تشجيع البحوث البينية بين التخصصات التربوية لتحقيق التكامل في إنتاج المعرفة التربوية.
- ✓استخدام مدخل الدراسات المستقبلية لاستشراف مستقبل بعض جوانب العملية التربوية في مجتمع المعرفة.
- ✓الاستعانة بمداخل حديثة في تحديد كفاءة النظم التربوية وتطويرها لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.
- ✓المواءمة بين الأصالة التي تمثلها القيم الأساسية للمجتمع والتجديد والمعاصرة في إنتاج المعرفة التربوية في مجتمع المعرفة.

**3.1.3 مقومات البحث التربوي المتعلقة بتطبيق المعرفة التربوية التي تسهم في تطوير الممارسة التربوية، ومنها:**

- ✓ توظيف المعرفة التى توصل إليها البحث التربوي في تطوير واقع الممارسات التربوية وفق خطط واضحة.
- ✓ وجود معايير علمية يلتزم بها الباحث لتحقيق الارتباط بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسات التربوية.
- ✓ تحقيق التكامل في معالجة قضايا الواقع التربوي من خلال بحوث التخصصات التربوية المتداخلة.
- ✓ تشجيع البحوث التربوية الموجهة التي تعالج قضايا تربوية يطلبها القائمون على العملية التعليمية.
- ✓ تحويل المعرفة التربوية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات التربوية.
- ✓ نشر ثقافة المعرفة التربوية التي توصل إليها البحث التربوي بين العاملين فى مجال التعليم كافة.
- ✓ الاهتمام بالبحوث التربوية التطبيقية التي تستهدف إصلاح الواقع التربوي وتجديده.
- ✓ التنسيق والتعاون بين الباحثين في مجال التربية والقائمين على العملية التعليمية.
- ✓ توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية.
- ✓ تكوين اتجاهات إيجابية لدى القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات البحث التربوي.
- ✓ عمل مستخلصات مبسطة لنتائج البحوث التربوية تكون سهلة الفهم من جانب العاملين في التعليم.
- ✓ المراجعة، والتقويم المستمر للبحوث التربوية في ضوء احتياجات الواقع التربوي.

**2.3 مجتمع المعرفة**

يعتبر مجتمع المعرفه هو النتاج الذي يفرزه عمل الباحثين والأكاديميين والعلماء على المعرفة في مجالاتها المختلفة، موظِّفين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث، ومن تعريفات مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يمتلك قدرة عالية على التنظيم والإدارة والتحكم في الموارد المتاحة وحسن استثمارها وتوظيفها، إلى جانب الاهتمام بالموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي[13].

وعرفته اليونيسكو [9] من منظور التنمية الإنسانية بأنه المجتمع الذي يمتلك القدرة على تحديد المعلومات وإنتاجها ومعالجتها ونشرها، من أجل توسيع المعرفة وتطبيقها لخدمة التنمية الإنسانية.

ويُعرّف مجتمع المعرفة من منظور مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة، وتوفير بيئة تقنية المعلومات المناسبة لتفعيلها، ومن ثم إنتاج المعرفة وتصنيفها ونشرها باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال[14]؛[15].

ويعرّف أبو السميد [16] مجتمع المعرفة من منظور إدارة المعرفة بأنه المجتمع الذي يقوم بعمليات إدارة المعرفة من حيث الإنتاج والتوظيف والنشر والتطبيق في جميع مجالات الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والتربوية.

كما وردت تعريفات مختلفة لمجتمع المعرفة في كتاب Avison, D., & others [17] منها أنه المجتمع الذي تعتبر فيه المعارف والمعلومات المدخل الأكبر في جميع جوانب أنشطة الإنسان، بينما يعتبر مجتمع المعرفة هو المخرج المستهدف تعتبر قطاعات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الموارد البشرية المدخلات الأساسية لبناء مجتمع المعرفة. حيث يتكون قطاع المعرفة من إنتاج المعرفة، وإدارة المعرفة، وقياس المعرفة، والبنية التحتية للمعرفة، ووسائط المعرفة، وطرق الوصول للمعرفة، ويتكون قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات، في حين يتكون قطاع الموارد البشرية من الأنشطة البشرية كافة، سواء أكانت تربوية أم تدريبية ومهارية.

ويُعرّف مجتمع المعرفة أيضاً بأنه المجتمع القائم على الإنتاج، ما يعني أن المعرفة والمعلومات أصبحتا أهم منتج اقتصادي. وفي المجتمعات المتقدمة اقتصادياً تم إدخال الاقتصاد علي قطاع الخدمات مثل التعليم والتمويل وتكنولوجيا المعلومات، وأصبحت هذه القطاعات ذات نتاج اقتصادي، هذا بالإضافة إلى اعتبار مجتمع المعرفة هو منظم الإنتاج المعرفي، مثلا المجتمع الزراعي هو منظم الإنتاج الزراعي، وتعتبره الدول المتقدمة من مجتمعات المعرفة لارتباط ذلك بالنجاح الاقتصادي الذي حققه عن طريق تحويل المعلومات والمعارف إلى منتج اقتصادي وتسويقه بطريقة فعالة [18].

كما يعرفه العوض [19] بأنه المجتمع الذي تحركه التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتُعد المعرفة فيه مطلباً أولياً، ويمتاز بتبلور طبقة جديدة من المشتغلين بمجالات إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها، كما أنه يهتم بإعطاء قيمة اقتصادية للمعرفة.

كما ذكر Lorraine M. & others[20] أنه بعد مرور 20 عاماً على إنشاء مجلة الممارسة المجتمعية (CPJ) استمرت الممارسة المجتمعية بالتطور والنمو لمواجهة العولمة الرأسمالية، والليبرالية، والتحديات الاقتصادية، والصراع العالمي المتزايد. بالإضافة لما سبق فإن نقاط تركيز المجلة ايضا على التخطيط والصحة العامة، حيث طور كل من هذه الحقول طرقاً للعمل مثل التسويق المجتمعي، ونظم المعلومات الجغرافية (الخرائط)، وبإضافة الأبحاث التشاركية ذات العلاقة بالأهداف الشاملة للتغيير المجتمعي، أصبحت أكثر تكاملية وأكثر عالمية من خلال التركيز على التشبيك العالمي بين مجموعات البحث ذات الأهداف العامة (سياسات، إجراءات، أبحاث، تعاون مشترك) بالإضافة إلى الممارسات الكبرى في مجتمعات العمل وفي مجتمعات تقويم الممارسة التي سلطت الضوء على الأولويات في مجال عمل المجلة. في هذا السياق لا يزال البحث التربوي في المنطقة العربية، يحاول الإفادة من الإنجازات العلمية ومن التطبيقات فى تحسين الممارسات التربوية داخل المدرسة والمديرية والوزارة بالإضافة

إلى الأسرة، ولدى صناع السياسات التعليمية، وتستخدم نتائج البحث التربوي في صنع السياسات التعليمية، وصياغة قراراتها، ووضع البدائل لحل المشكلات التربوية التي يعج بها الميدان التربوي، للأسباب السابقة أصبح البحث التربوى ضرورة لا غنى عنها لفهم الظاهرة التربوية موضع الدراسة، بهدف توسيع المعرفة التربوية، وإنتاجها، وتطبيقها، ونشرها كأساس لتكوين مجتمع المعرفة، ولفهم الدور الذي يمارسه البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة.

ويحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى [21] بعض متطلبات مجتمع المعرفة التي تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق وعلى التجديد والنماء، وردت في تقرير التنمية الإنسانية العربية

- ✓ تشجيع حرية الرأى والتعبير، كونها تسهم في فتح أبواب الإبداع، والابتكار، والتطوير المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة.
- ✓ رفع جودة التعلم والتعليم في مراحل التعليم جميعها، وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي، والتعليم المستمر مدى الحياة.
- ✓ بناء قدرة ذاتية فى البحث والتطوير فى النشاطات المجتمعية كلّها، من خلال تشجيع البحث الأساسي.
- ✓ إنتاج المعرفة في البنية التربوية والاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى، من خلال حفز التعريب والترجمة، وتعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

**3.3 الدراسات السابقة ذات الصلة**

هدفت دراسة حيدر[22] إلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي، والتعرف على المتطلبات الواجب على مؤسسات التعليم في الوطن العربي استيفاؤها للإسهام في بناء مجتمع المعرفة؛ وبينت نتائجها أن التعميم أحد أهم العوامل في بناء مجتمع المعرفة. ووضعت عدداً من المقترحات لمؤسسات التعليم لإعداد المتعلمين لمجتمع المعرفة، منها: تقديم معرفة تخصصية عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة معينة، وتقديم برامج أكاديمية تخصصية مكثفة، والتطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات في التعلم والتعليم، والتركيز على نواتج التعلم لضمان إعداد خريجين قادرين على المنافسة عالمياً، وكذلك لاتخاذ آليات ضمان الجودة لتقديم خدمات تعلم عالية المستوى تضمن لخريجيها المنافسة عالمياً.

هدفت دراسة الملا[23] إلى تحديد المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي، وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، وتقديم أنسب الحلول لها. تكونت عينة الدراسة من 65 عضواً من بين أعضاء هيئة التدريس في كليات

التربية بالوطن العربي ممن نشروا أبحاثا علمية في مجلة العلوم التربوية والنفسية بكلية التربية في جامعة البحرين خلال الفترة من 2001 إلى 2006م. ولجمع البيانات قام الباحث باستخدام استبانة، بينت نتائج الدراسة أن أكثر المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب هي المعوقات المادية، حيث جاءت في المرتبة الأولى، وتليها المعوقات الإدارية في المرتبة الثانية، والمعوقات المنهجية في المرتبة الثالثة، وأخيرا المعوقات الذاتية/الشخصية في المرتبة الرابعة، كما جاء المقترح المتعلق بزيادة الدعم المادي لأنشطة البحث العلمي في المرتبة الأولى ضمن الحلول المقترحة لحل المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب.

أما دراسة المحمدي[24] فهدفت إلى التعرف على مجتمع المعرفة وخصائصه ومتطلباته، وإلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم العالي، ومدى وفاء التعليم الجامعي لمتطلبات تحقيق مجتمع المعرفة، ومن ثم وضع تصور مقترح لدور الجامعة بمصر لتحقيق مجتمع المعرفة. تم استخدام المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية والعلوم والزراعة والشريعة والحقوق بجامعات الأزهر، وعين شمس، والمنصورة وأسيوط، بلغ عددهم (303) أعضاء، ومن أبرز نتائج الدراسة: أن التأسيس الحقيقي لمجتمع المعرفة يعد مدخلاً للنهضة في القرن الحادي والعشرين؛ كما أكدت على دورالساسة والمخططين لتهيئة المنظومة الجامعية للتحول إلى إقامة مجتمع المعرفة. ووضعت الدراسة تصوراً مقترحاً لأهم الأدوار التي يتعين على الجامعة القيام بها في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

وحددت دراسة الخليلي[25] التحديات التى تواجه البحث التربوى في الوطن العربى، منها: ضعف الإعداد العلمى للباحثين فى كليات التربية، وقلة الوقت المخصص للبحث العلمى، والضغوط على الباحث فى متطلبات الترقية، وقلة البحوث التى تواكب المستجدات فى المسيرة البحثية العالمية، وقلة الحوافز المشجعة على البحث، وغياب المساءلة عن التقصير فى البحث. وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتشدد فى معايير قبول الطلبة فى برنامجى الماجستير والدكتوراه، والعمل على دعم البحث العلمى برفع مخصصاته المالية فى الميزانية العامة للدولة.

وأشار العنزي[26] في دراسته التي جاءت للكشف عن معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة، مستهدفاً 160 عضو من أعضاء هيئة التدريس في جميع الجامعات السعودية الناشئة وبجميع التخصصات العلمية والإنسانية، وأظهرت نتائج الدراسة أن معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة (الأكاديمية، والاقتصادية، والاجتماعية والإدارية) حظيت بدرجة متوسطة لجميع مجالات الدراسة، وأظهرت كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) ، في معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة، تعزى إلى متغيرات الجنس والتخصص الأكاديمي لعضو هيئة

التدريس، وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن تفيد واضعي سياسة التعليم العالي والتخطيط الاستراتيجي في السعودية ورفع كفاءة البحث العلمي والحد من معوقاته.

وهدفت دراسة الموسوي[27] إلى بناء معايير لتقويم المنهجية المتبعة فى إعداد البحث التربوى، وبناء مؤشرات أدائية لكل منها، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وطورت قائمة بمعايير تقويم منهجية البحث التربوى، وذلك ضمن خمسة مجالات أساسية هى: مشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، وإجراءات البحث، وعرض النتائج ومناقشتها، والمقترحات والتوصيات، حيث تضمنت القائمة 25 مؤشرا أدائيا يمكن من خلالها الحكم على درجة تحقق المعايير المذكورة فى البحث التربوى، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوظيف هذه المعايير عند تقويم البحوث التربوية المقدمة للنشر فى المجلات الأكاديمية.

وهدفت دراسة شناعة والطراونة[28] إلى اقتراح رؤية تربوية لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، من خلال الكشف عن درجة مواءمة التعليم الجامعي الحالي في الجامعات الأردنية لمتطلبات مجتمع المعرفة. تكونت عينة الدراسة من(169) عضوا من أعضاء هيئة التدريس، أظهرت نتائج الدراسة درجة متوسطة لجميع مجالات أداة الدراسة التي تكونت من (40) فقرة. وفي ضوء هذه النتائج تم اقتراح رؤية تربوية لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الرؤية التربوية المقترحة لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة في الجامعات الأردنية، والجامعات العربية.

وهدفت دراسة المدادحة وآخرون[29] إلى تقديم صورة متكاملة لدور الجامعات الحكومية الأردنية في بناء مجتمع المعرفة وتنميته، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات من (160) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء في الأردن. ومن أهم نتائج الدراسة: أن دور الجامعات الحكومية في الأردن لم يعد قاصراً على أدوارها التقليدية، بل تعداها إلى خدمة أهداف التنمية الشاملة من خلال بناء مجتمع المعرفة، غير أن هذا الدور ما زال محدوداً. كما أظهرت النتائج بطء الجامعات الحكومية في الأردن في توظيف تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في مجال التدريس، وضرورة بناء الشراكات الأكاديمية.

وفي دراسة بعنوان نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي ودرجة إسهامها في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية، أجرتها عمر والحربي[30]، هدفت إلى تحديد درجة إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس؛ ومعرفة الإختلاف في استجابات عينة الدراسة

وفقاً لمتغيري الجنس والجامعة .واستخدم المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة الالكترونية كأداة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن درجة إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق الأبعاد التسعة المحددة كمتطلبات لتحقيق مجتمع المعرفة جاء بدرجة متوسطة ومتفاوتة تبعاً لقيم متوسطاتها؛ حيث جاء بُعد تحسين وتطوير التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مقدمة الأبعاد من حيث إسهام نظم الجودة والإعتماد الأكاديمي في تحقيقه، ويأتي دعم البحث العلمي في آخر هذه الأبعاد، كما كشفت الدراسة عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تقدير درجة الإسهام تبعاً لمتغيري الجنس والجامعة.

كما قام Booth & others [31] بدراسة تحليلية هدفت إلى معرفة مدى استخدام الإطار الإجرائي في الممارسة، والكيفية التي يستخدم بها، استخدمت المنهج التحليلي للاقتباسات والمراجعة الممنهجة للدراسات التي تطبق الإطار على مشاريع التنفيذ، وأسفرت النتائج عن فحص 1057 عنواناً وملخصاً لأبحاث تربوية و1787 اقتباساً أن هناك ١٤٦ من الإطارات تستخدم بطرق متفاوتة وعشر دراسات كان إطار التكامل بين المعرفة والإجراء جزءاً لا يتجزأ من تصميم الأنشطة والتنفيذا والتقييم، أي أن استخدام الإطار يتراوح بين إسناد بسيط عن طريق مرجع، أو لتقديم مساهمة فكرية، أو جزء من ترجمة المعرفة، كما يوجد توجيه نحو استخدام الإطار كنوع من الحكمة لتحقيق النظرية، فهناك تشجيع لاستخدام النظريات والأطر والنماذج إلا أن تطبيقها أقل وضوحا في الممارسة العملية، وهذا يوصي بعمل بحوث أولية لاستكشاف القيمة الفعلية لتوظيف الإطار الإجرائي أو الأدوات الأخرى.

وهدفت دراسة Newman & others [32] إلى فحص نظرية المجتمعَين (Two-Communities Theory) التي تقول إن مجتمع الأكاديميين ومجتمع صناع السياسة منفصلان، وأن لكل منهما لغته وقيمه وأنظمته المتميزة، استخدم الباحث دراسة استقصائية شملت 2000 موظف من السياسين، ١٢٦ مقابلة معمقة مع موظفي الخدمة العامة في استراليا، وجاءت النتائج لتثبت أن نظرية المجتمعَين غير دقيقة، حيث جاءت النتائج لتبين وبشكل واقعي أن هناك مجموعة من التفاعلات بين السياسة والأوساط الأكاديمية، وأن هناك بعض الأفراد يقدرون البحوث الأكاديمية ويستخدمونها أكثر من غيرهم، علاوة على ذلك تبين أن هذه العلاقة معقدة بسبب الانقسام الداخلي بين السياسيين وعلماء الاجتماع.

**4- المنهجية**

اعتمد هذا البحث المهنج النوعي التحليلي التطويري، مستخدماً المنحى الظاهراتي الكيفي لاستقراء النتائج من البيانات الواردة من المقابلات ونتائج تحليل الوثائق والدراسات والتقارير ذات العلاقة بالبحث التربوي ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة، للإجابة على أسئلتها استخدمت المقابلة المعمقة للكشف عن معوقات البحث التربوي ومتطلبات تفعيله في بناء مجتمع المعرفة، تطويرية

حيث سَعت إلى اقتراح إطار إجرائي لتوظيف نتائج البحث التربوي في توسيع المعرفه وتطبيقها وإنتاجها، جمعت البيانات النوعية من المقابلة التي نفذت مع عينة قصدية من الخبراء قوامها (12) خبيراً توزعت كما يأتي: (3) عمداء و(3) أعضاء هيئة تدريس من كليات التربية، 2 عمداء البحث العلمي في أربع جامعات فلسطينية، و(4) خبراء في وزارة التربية والتعليم العالي، حيث استخدم منهج البحث النوعي لكي يوفر بيانات تفصيلية عميقة ومفيدة تسهم في الإجابة عن أسئلة البحث[33]. واستخدمت النظرية المجّذرة Grounded Theory لتحليل البيانات النوعية من خلال ترميزها وتبويبها وتصنيفها الى موضوعات كل موضوع من هذه الموضوعات مثل أحد مجالات المعوقات، ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة وتساعد هذه الطريقة بتطوير تحليلات تفسيرية لاستجابات الخبراء والأدب التربوي.

### 1.4 جمع البيانات وتحليلها

أعدت الأسئلة وكتبت في صحيفة المقابلة بعد مقدمة قصيرة عن موضوع البحث، تكونت المقابلة من ثلاثة أسئلة هي: (1) ما المعوقات التي حالت دون إسهام البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة؟ (2 ) ما متطلبات بناء مجتمع المعرفة؟ (3) ما الاقتراحات التي تسهم في تفعيل دور البحث التربوي لبناء مجتمع المعرفة؟ تم تطبيق المقابلة مع العينة المكونة من 12 خبيراً وخبيرة، وفي ضوء أسئلة البحث اتبعت طريقة Braun, V. & Clarke, V. [34] في تحليل البيانات، حيث قُرئت أكثر من مرة، ثم رُمزت البيانات ترميزاً أولياً، تم ترميز البيانات باستخدام كلمة، عبارة، وصف، وإعادة القراءة والتأكد من دقة الترميز، تصنيف العبارات، بشكل يساعد على تجميع ذات الترميز المتشابه في موضوعات ثم دوّنت محاور رئيسة لتجميع البيانات المتشابهة في مجموعات تلائم أسئلة البحث والتعريفات الإجرائية، وشُطِبت البيانات غير المفيدة، والجدول رقم (1) يوضح عمليتي ترميز البيانات وتصنيفها، والمحاور التي جُمعت فيها:

**جدول (1): ترميز بيانات مقابلة (12) خبيراً وتصنيفها**

| الاستجابات | اجابات المبحوث | الترميز | إجابات المبحوث | الترميز | اجابات المبحوث | الترميز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ✓ عدم وجود تغيير أو تجديد في أنظمة التعليم العالي في البحث العلمي<br>✓قلة التنوع في مجالات البحوث التربوية وفي الموضوعات المتناولة<br>✓اعتماد الباحثين على خبراتهم في اختيار المشكلة ما يؤدي إلى اختيار مشكلات تقليدية دون الالتفات إلى متطلبات مجتمع المعرفة<br>✓ضعف كفاءة بعض الأكاديميين وبعض التربويين في المدارس<br>✓- قلة اطلاع مجتمع الممارسة على البحوث | فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها<br>قناعات بالمعرفة<br>خبرات بحثية | ✓ضعف التعاون بين الأكاديميين والجامعات<br>✓غياب الرغبة عند الأكاديميين للتواصل مع المدارس البحث التربوي على الإنسان ومع الإنسان<br>✓نتائج البحوث التربوية أحيانا مختلفة من بحث لبحث.<br>✓وجود فجوة بين النظرية والتطبيق<br>✓نتائج البحوث لا يتم تحويلها إلى ممارسات<br>✓منهجية البحوث المتبعة في معظمها وصفية أو تجريبية الجامعات لا تقوم بدورها كما يجب اتجاه البحث | بحوث تشاركية البحث التربوي اختلاف نتائج البحث باختلاف السياق البحوث في التخصصات المختلفة | ✓ غياب الدعم المادي<br>✓ النظرة للبحوث التربوية أنها أقل أهمية<br>✓إجراء البحوث بهدف الترقية لا بهدف حل مشكلات حقيقية<br>✓قلة التمويل لمشاريع البحوث التربوية<br>✓قلة نشر البحوث<br>✓لا توجد قاعدة بيانات بحثية عربية<br>✓قلة التسهيلات المقدمة من الجامعات للباحثين لحضور المؤتمرات<br>✓ غياب قاعدة بيانات بحثية عالمية.<br>✓ غياب التنسيق بين المجتمع والجامعة في الموضوعات البحثية | الدعم المالي هدف البحث قاعدة بيانات بحثية عربية الاطلاع على أبحاث عالمية فجوة بين مجتمع الباحثين ومجتمع صانعي السياسات |
| 2 | ✓ غياب معايير علمية يلتزم بها الباحث لتحقيق الارتباط بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسات التربوية.<br>✓ضعف التكامل في معالجة قضايا الواقع التربوي من خلال بحوث التخصصات التربوية المتداخلة.<br>✓سوء نشر ثقافة المعرفة التربوية التي توصل إليها البحث التربوي.<br>✓قلة المواءمة بين القيم الأساسية للمجتمع والتجديد في إنتاج المعرفة التربوية. | فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها<br>قناعات بالمعرفة<br>خبرات بحثية<br>ثقافة المعرفة<br>النظرية منظومة المعرفة<br>مهارات الإحصاء التربوي | ✓ عدم استيعاب التطورات المتلاحقة في مجال النظم التربوية في مجتمع المعرفة.<br>✓قلة مهارات في التواصل العلمي على المستوى الدولي<br>✓ضعف في االلغة الإنجليزية باعتبارها اللغة السائدة في مجتمع المعرفة<br>✓ عدم الربط بين البحوث الأساسية والتطبيقية. | بحوث تشاركية البحث التربوي اختلاف نتائج البحث باختلاف السياق البحوث في التخصصات المختلفة مواكبة التطورات مهارات لغة البحث | ✓قلة تشجيع النشر العلمي على المستوى الدولي باعتباره مقوماً لدعم إنتاج المعرفة في مجتمع المعرفة.<br>✓لا توجد معايير علمية توجه الباحثين إلى التجديد في البحث لإنتاج معارف تربوية تكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة.<br>✓ندرة تأسيس حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة. | النشر العلمي الربط بين أنواع البحوث فجوة بين مجتمعي الباحثين وصانعي السياسات حاضنات المعرفة |
| 3 | ✓ضعف الإعداد العلمى للباحثين<br>✓وجود خلل واضح بين الجهات المستفيدة والباحثين، فكثيراً ما يلجأ صناع القرار فى مجال التعليم إلى الاعتماد على خبراتهم أو على ضغوط سياسية إلى اتخاذ قرارات أو حل مشكلات دون طلب على البحوث التربوية<br>✓اعتماد الباحث على خبراته أو تصوراته فى تحديد مشكلات تربوية لإجراء بحوث<br>✓التواصل والتفاعل الحقيقى بين المسؤولين التنفيذيين فى مجال التعليم من ناحية، وبين جماعة الباحثين من ناحية ثانية. | فهم واستيعاب للمعرفة<br>قناعات بالمعرفة<br>خبرات بحثية<br>هدف البحث<br>أخلاقيات الباحث | ✓ غياب البيئة الثقافية المشجعة على البحث التربوى<br>✓صعوبة ضبط المتغيرات البحثية<br>✓قلة تعاون عينات البحث مع الباحثين<br>✓سيادة منهج بحثى واحد فى مجال البحوث التربوية،<br>✓تعقد المشكلات التربوية التى لا يمكن اقتطاعها كمفردة مستقلة عن سياقها الكلى.<br>✓ الاعتماد على الاستبانة لاستطلاع الرأى من عينة محدودة، يضعف النتائج<br>✓قلة التنوع فى مجال البحوث التربوية. | البيئة المشجعة على البحث متغيرات البحث التربوي المنهج البحثي السائد أدوات البحث التنوع موضوعات تقليدية ميادين بحثية جديدة | ✓الأعباء التدريسية والضغوط الاجتماعية والأسرية على الأكاديمي<br>✓الضغوط على الباحث فى متطلبات الترقية لإنجاز بحوث فردية<br>✓قلة الحوافز المشجعة على البحث<br>✓ غياب المساءلة عن التقصير فى البحث<br>✓قلة الميزانية المخصصة للبحث العلمى<br>✓قلة توفر المجلات العلمية العربية المحكمة<br>✓تحديات تتصل بالسياسات البحثية الموجهة للبحث العلمى<br>✓اتساع الفجوة بين الباحثين والمستفيدين من البحث | أولويات البحث الحوافز للبحث التمويل والدعم المالي فجوة بين مجتمع الباحثين وصانعي السياسات السياسات البحثية المشكلات التربوية |

| الاستجابات | اجابات المبحوث | الترميز | إجابات المبحوث | الترميز | اجابات المبحوث | الترميز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ✓التغيرات الكبرى التى حدثت فى الفكر التربوى كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية<br>✓الاخلال بالجانب الأخلاقى | | ✓معالجة الجوانب البعيدة عن الاستراتيجية فى أبعاد المنظومة التعليمية.<br>✓عدم اقتحام ميادين تربوية جديدة مثل التمويل، والتفاعلات فى داخل المجتمع المدرسى. | | ✓هجرة العقول ذات الكفاءات التربوية العالية إلى الخارج نتيجة السياسات غير المشجعة.<br>✓تعدد المشكلات التربوية وتداخلها وتعدد محاورها | |
| 4 | ✓ضعف ثقة المجتمع في الباحث المحلي<br>✓عدم توظيف المعرفة التي توصل إليها البحث التربوي في تطوير واقع الممارسات التربوية وفق خطط واضحة. | فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها قناعات بالمعرفة خبرات بحثية | ✓عدم اهتمام أصحاب القرار وصانعي السياسات بنتائج الأبحاث<br>✓ضعف الباحثين في عرض نتائج أبحاثهم<br>✓ عدم وجود مسح للحاجات التربوية وأولوياتها | عرض النتائج أولويات البحث | ✓غياب الإبداع وطغيان التقليد<br>✓عدم معالجة مشكلة بحاجة إلى حل | الإبداع البحثي مشكلات تربوية حقيقية |
| 5 | ✓البحث العلمي الهادف<br>✓مجتمع المعرفة نشر الثقافة المعرفية<br>✓التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس | الثقافة المعرفية التنمية الأكاديمية | ✓استخدام المعرفة لحل المشكلات القائمة<br>✓الابتعاد عن إعادة استخدام المعرفة التي اوجدتها دول اخرى لحل مشكلاتنا | حل مشكلات قائمة حلول دولية لمشكلات تربوية | ✓الاعباء التدريسية الكبيرة<br>✓عدم وجود تحفيز مالي<br>✓عدم توفر التسهيلات المادية | عبء أكاديمي تمويل دعم مالي |
| 6 | ✓ ضعف ثقافة البحث التربوي واقتصاد المعرفة بين الفئات المختلفة وفي المجالات المعرفية المختلفة<br>✓ غياب قواعد البيانات للأبحاث المختلفة.<br>✓ ضعف الإمكانات والمهارات اللازمة لتطبيق المعرفة كمهارات البحث العلمي ووحدات الدعم الفني | اقتصاد المعرفة قاعدة بيانات النشر البحثي اقليميا ودولياً التكوين العلمي | ✓ غياب البيئة الحاضنة لتطبيق المعرفة التربوية (كمراكز الأبحاث والدراسات مثلاً)<br>✓ ضعف وشح الموارد المادية اللازمة للإنتاج والتطبيق المعرفي<br>✓ قلة الانفتاح والتشبيك مع تربويين إقليميين وعالميين | تطبيق المعرفة مركز الأبحاث مهارات بحثية وحدات دعم فني التشارك البحثي | ✓ شح المصادر الداعمة مالياً وفنياً للإنتج المعرفي بأشكاله المختلفة<br>✓ غياب ثقافة الإنتاج المعرفي وتبني ثقافة الاستهلاك المعرفي<br>✓ غياب السياسات الداعمة المحفزة للبحث العلمي والإنتاج المعرفي بشكل عام | دعم مالي دعم فني السياسات الداعمة الانتاج المعرفي الاستهلاك المعرفي |
| 7 | ✓ضعف في استيعاب التطورات السريعة والمتلاحقة فى مجال البُنى والنظم التربوية فى مجتمع المعرفة.<br>✓قلة الإعداد الفعال للباحث يمكنه من استيعاب التطورات السريعة والمتلاحقة فى مجال البنى والنظم التعليمية فى مجتمع المعرفة.<br>✓ضعف في فهم معنى المفاهيم التربوية المستحدثة فى إنتاج المعرفة مثل:عمال المعرفة، ومجتمع التعلم، والمعرفة التشاركية، ورأس المال الفكرى، والتعلم الذاتى.<br>✓إغفال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وعدم الإفادة منها في الحصول على المعرفة | فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها قناعات بالمعرفة خبرات بحثية البنى التربوية تكوين الباحث مفاهيم مصطلحات الانتاج المعرفي<br><br>تكنولوجيا المعلومات | ✓قلة الإفادة من نتائج البحث التربوي فى تطوير المعرفة التربوية، وإصلاح النظام التعليمى، وإيجاد حلول علمية لمشكلات الواقع التربوى.<br>✓عدم توظيف المعرفة التى توصل إليها البحث التربوى فى تطوير واقع الممارسات التربوية.<br>✓غياب الخطط الهادفة لاستخدام نتائج البحث التربوي.<br>✓ عدم وجود معايير علمية يلتزم بها الباحث لتحقيق الارتباط بين نتائج البحث التربوى وواقع الممارسات التربوية.<br>✓قلة النشر العلمى على المستوى الدولى مع انه يدعم إنتاج المعرفة فى مجتمع المعرفة. | نتائج البحث الواقع التربوي توظيف المعرفة التربوية معايير علمية للبحث الممارسات التربوية التخصصات التربوية المتداخلة النشر العلمي | ✓ضعف في معالجة القضايا والموضوعات التربوية التى تسهم فى بناء مجتمع المعرفة.<br>✓غياب المعايير العلمية التي توجه الباحثين إلى التجديد فى البحث لإنتاج معارف تربوية تكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة.<br>✓عدم وجود حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية.<br>✓عدم وجود مختبرات بحثية تعاونية التى تشجع المشاركة فى إنتاج المعرفة التربوية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية. | النشر العلمي المعايير العلمية حاضنات البحث التربوي التشارك البحثي |

| الاستجابات | اجابات المبحوث | الترميز | إجابات المبحوث | الترميز | اجابات المبحوث | الترميز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | ✓ضعف مهارات التواصل العلمى على المستوى الدولى.<br>✓ عدم إقامة علاقات علمية مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية.<br>✓ضعف اتقان إحدى اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية باعتبارها اللغة السائدة فى مجتمع المعرفة.<br>✓ضعف مهارات الإيجاز لدى الباحث لعمل ملخصات مبسطة لنتائج البحوث التربوية. | فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها<br>قناعات بالمعرفة<br>خبرات بحثية<br>مهارات الباحث<br>تكنولوجيا المعلومات<br>مهارات التلخيص والإيجاز | ✓ غياب آليات نشر نتائج البحث التربوى بين العاملين كافة فى مجال التعليم.<br>✓ إغفال البحوث التربوية التطبيقية التى تستهدف إصلاح وتجديد الواقع التربوى.<br>✓ غياب الربط بين البحوث الأساسية والتطبيقية.<br>✓قلة البحوث البينية بين التخصصات التربوية لتحقق التكامل فى إنتاج المعرفة التربوية. | نشر البحوث<br>توظيف نتائج البحوث<br>نظرة التربويين لنتائج البحث<br>احتياجات الواقع التربوي<br>مراجعة البحوث<br>البحوث البينية | ✓ غياب الإبداع والتجديد فى منظومة المعرفة التربوية.<br>✓ عدم مواكبة الموضوعات والقضايا البحثية للاتجاهات التربوية الحديثة<br>✓قلة الدراسات المستقبلية لاستشراف مستقبل جوانب العملية التربوية فى مجتمع المعرفة. | الإبداع البحثي<br>القضايا البحثية<br>دراسات استشرافية<br>فجوة بين مجتمعي الباحثين وصانعي السياسات |
| 9 | ✓قلة الإلمام بالاتجاهات الحديثة فى مجال التخصص التربوى.<br>✓ غياب أخلاقيات البحث العلمى وانتهاك حقوق الملكية الفكرية.<br>✓ غياب التنمية العلمية المستمرة وعدم التكيف والتفاعل الإيجابى مع متغيرات مجتمع المعرفة.<br>✓قلة استيعاب أحدث المستجدات العلمية فى مجال البحث التربوى. | فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها<br>قناعات بالمعرفة<br>خبرات بحثية<br>مهارات أخلاقيات الباحث<br>تنمية أكاديمية | ✓قلة عمل بحوث تربوية جادة وهادفة ومتعمقة، ينتج عنها معارف جديدة، تقود التطوير فى العملية التعليمية.<br>✓ عدم التصدى لمشكلات حقيقية فى الواقع التربوى، وتفى بمتطلبات مجتمع المعرفة.<br>✓ضعف مهارات المنهجيات البحثية الحديثة. | بحوث تربوية هادفة<br>مشكلات حقيقية<br>واقع تربوي<br>أولويات البحث | ✓ غياب التوازن بين الأصالة التى تمثلها القيم الأساسية للمجتمع والتجديد والمعاصرة فى إنتاج المعرفة التربوية فى مجتمع المعرفة.<br>✓ عدم التجديد فى البحث التربوى من حيث المنهج والمنهجية والأولويات البحثية واختيار الموضوعات<br>✓ | المواءمة<br>القيم الأساسية<br>التجديد في البحث |
| 10 | ✓النظرة الدونية للفلسفة التربوية<br>✓ غياب فهم الدولة لدورها اتجاه البحث التربوي<br>✓ضعف الموارد البشرية(إمكانيات الباحث)<br>✓ إعداد الباحثين ضعيف<br>✓ عدم قدرتهم على استيعاب المعرفة العلمية المتجددة | الفلسفة التربوية<br>فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها<br>تكوين الباحث<br>فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها | ✓تطبيق البحوث لغرض الترقية لا بغرض معالجة مشكلة حقيقية<br>✓ لا توجد دراسة لأولويات البحث التربوي<br>✓العزوف عن تطبيق البحث التربوي لانشغال الأكاديميين في تأمين رواتب إضافية من خلال العمل الإضافي | أولوية البحث | ✓قلة الدعم المالي للبحوث التربوية<br>✓نتاجات البحوث كمية وليست نوعية<br>✓لا يوجد دعم لنشر البحوث التربوية<br>✓لغة البحوث المعتمدة للنشر هي اللغة الانجليزية مما يضعف المخزون البحثي باللغة العربية | الدعم المالي<br>بحوث كمية<br>بحوث نوعية<br>لغة البحث<br>المخزون البحثي<br>باللغة العربية |
| 11 | ✓التكرار في موضوعات البحث التربوي<br>✓ غياب الاستراتيجيات الموجهة للبحوث التربوية<br>✓أدوات القياس البحثية المستخدمة عامة وغير موجهة نحو الهدف<br>✓أدوات البحث المستخدمة غالبا تكون غير متخصصة<br>✓ضعف امكانيات الباحث في تحليل وتفسير نتائج البحث | فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها<br>تكوين الباحث<br>مهارات الباحث | ✓ غياب التكامل بين البحوث الكمية والنوعية<br>✓قلة الرجوع إلى الميدان التربوي عند تحديد المشكلة المنوي علاجها<br>✓ غياب السياسات الموجبة لصناع القرار باستخدام نتائج البحوث عند اتخاذ القرارات التربوية<br>✓ عدم اعتبار البحث التربوي أولوية سواء على صعيد الجامعة أو على صعيد الدولة | بحوث كمية<br>بحوث نوعية<br>تكامل البحوث<br>الميدان التربوي<br>صانعي السياسات<br>والباحثين التربويين<br>أولوية البحث | ✓ غياب قاعدة بيانات خاصة بالبحث التربوي<br>✓ضعف في إيصال نتائج البحوث التربوية لصانعي السياسات<br>✓ غياب التمويل المحلي والخارجي للبحوث التربوية<br>✓ عمل الأبحاث لأغراض الترقية وليس لمعالجة مشكلات حقيقية<br>✓ غياب الدعم المالي الذي يساعد في تقنين البحث<br>✓ عدم تخصيص مؤتمرات وورش عمل لمناقشة نتائج الأبحاث المنشورة وغير المنشورة | قاعدة بيانات<br>عرض النتائج<br>صانعي السياسات<br>أولويات البحث<br>الدعم المالي<br>التمويل |

| الاستجابات | اجابات المبحوث | الترميز | إجابات المبحوث | الترميز | اجابات المبحوث | الترميز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | ✓ضعف مؤهلات الباحثين لعمل بحوث متخصصة<br>✓ثقافة التبعية تسيطر على الباحث ما يؤدي إلى التكرار أو الخروج بنتائج ترضي بعض الشخصيات<br>✓الفكر السائد نحو الاستهلاك لا نحو الإنتاج<br>✓هجرة الباحث الجيد والمنتج | بحوث متخصصة التبعية في تنفيذ البحث الاستهلاك المعرفي فهم المعرفة وتطبيقها ونقلها | ✓الإجراءات المتعلقة بالبحث بيروقراطية<br>✓توجه الباحثين لعمل بحوث في الموضوعات الممولة (النوع الاجتماعي والأطفال، العنف،...)<br>✓لباحثون في الجامعات لا يولون أهمية للبحث التربوي إلا من أجل الترقيات<br>✓وجود مصالح تتدخل في جودة البحث | منهجيات البحث البحوث الممولة أولويات البحث جودة البحث مصالح سائدة | ✓غياب السياسات الداعمة للبحث التربوي<br>✓قلة الميزانيات الداعمة للبحث التربوي<br>✓عدم إيلاء نتائج البحث أهمية من قبل المسؤولين<br>✓يوجد انتاج معرفي لكن لا يؤخذ به اما لضعف التواصل أو أن النتائج لا تلتقي مع أهواء المسؤولين<br>✓غياب الدعم المادي | السياسات البحثية النظرية والتطبيق الدعم المالي |

البيانات في الجدول رقم ( 1)، تظهر معوقات البحث التربوي في مجالات استيعاب المعرفة وتطبيقها وإنتاجها، تمّ ترميزها وتصنيفها إلى المعوقات المفاهيمية ذات العلاقة بإعداد الباحث وتمكنّه العلمي ومهاراته البحثية، والثاني تناول معوّقات سياقية ذات علاقة بموضوع البحث والفئة المستهدفة من البحث والمواقف البحثية، والثالث عبارة عن معوقات ذات علاقة بمنهجية البحث التي تُتَبع لحل المشكلة قيد البحث.

**5- نتائج البحث والمناقشة**

فيما يأتي عرضاً لنتائج البحث من خلال استعراض الإجابات عن أسئلتها بالاستناد إلى تحليل بيانات مقابلة الخبراء، وتحليل الإطار الأدبي التربوي.

**1.5 للإجابة عن السؤال الأول الذي نصه.** "ما معوقات البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة؟" استخدمت المقابلة، ووثقت الإجابات وتم ترميزها في الجدول رقم (1) حيث لوحظ توافق إجابات الخبراء وإجماعهم على مجموعة المعوقات التي أعاقت البحث التربوي، وجعلته غير قادراً على بناء مجتمع المعرفة، وصُنّفت العبارات والأوصاف في ثلاثة موضوعات، تمثل معوقات مجالات مجتمع المعرفة الثلاثة، وهي:

أ. معوقات البحث التربوي المفاهيمية ذات العلاقة بإعداد الباحث وتمكنّه العلمي ومهاراته البحثية والتي تؤثر في استيعاب المعرفة، حيث تعد نوعية إعداد الباحث القادر على استيعاب المعرفة التربوية من أهم مقومات البحث التربوى فى إنتاج المعرفة إن لم يكن أهمها، وفيما يأتي أبرز ما اتفق عليه الخبراء كمعوقات مفاهيمية تحد من إسهام نتائج البحث في بناء مجتمع المعرفة:

- ✓ فلة استيعاب المعرفة وتطبيقها ونقلها
- ✓ ضعف مؤهلات الباحث التربوي
- ✓ تأثر الباحث بثقافة الاستهلاك المعرفي.

- ✓ ضعف الفلسفة التربوية للباحث.
- ✓ غياب القدرة على تنويع منهجيات البحث وأساليبه.
- ✓ استخدام أدوات بحث وقياس ضعيفة وغير متخصصة.
- ✓ قلة الخبرة لدى الباحث في الواقع التربوي والمشكلات التي تواجه الممارسة التربوية.
- ✓ غياب المواكبة للمستجدات التربوية.
- ✓ ضعف مهارات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء في عمليات البحث أو في الوصول للمعرفة
- ✓ قلة الخبرة في عمل التحليل الإحصائي والنوعي للبيانات.
- ✓ ضعف أخلاقيات الباحث.

ب. معوقات البحث التربوي السياقية ذات العلاقة بموضوع البحث والفئة المستهدفة من البحث والمواقف البحثية والتي تؤثر في تطبيق المعرفة التربوية، حيث يعد تطبيق المعرفة فى مجال البحث التربوى من أساسيات التخطيط الفعال للبحث التربوى لربطه بالسياسة التعليمية، وتعد مخرجات البحث التربوى مدخلاً أساسياً من مدخلات تحديد وصياغة السياسة التعليمية القائمة على قواعد ومعايير علمية، واتخاذ القرارات التربوية المتعلقة بها، وفيما يأتي أبرز ما اتفق عليه الخبراء كمعوقات سياقية تحد من إسهام نتائج البحث في بناء مجتمع المعرفة:

- ✓وجود فجوة بين مجتمع الباحثين التربويين ومجتمع صانعي السياسات التربوية.
- ✓ ثقة التربويين ومتخذي القرارات بنتائج البحث التربوي.
- ✓ ضعف القدرة على تحويل المعرفة التربوية إلى ممارسة تربوية.
- ✓ وجود فجوة بين النظرية والتطبيق.
- ✓ قلة البحوث التربوية البينية (بين التخصصات المتداخلة).
- ✓ قلة التكامل بين البحوث الكمية والنوعية، رغم أن الأولى تساعد في القياس والتنبؤ والثانية تساعد في التفسير.
- ✓ ندرة الخبرة الميدانية لدراسة مشكلات حقيقية ولتقدير احتياجات الواقع التربوي.
- ✓ استخدام نوع واحد من البحوث وهي البحوث الإمبريقية.
- ✓ تكرار البحوث التربوية بسبب غياب قاعدة البيانات التي تساعد الباحث في الابتعاد عن التكرار.
- ✓ تغييب أولويات البحث التربوي عند ممارسة البحث ( لأنه يكون عادة لأغراض الدراسات العليا، بهدف الترقية، أو مشاريع ممولة).

- ✓ تبعية الباحث لتحقيق مصالح شخصية أو لإرضاء بعض الشخصيات.

**جـ.** معوقات البحث التربوي ذات العلاقة بمنهجية البحث التي تُتَبع لحل المشكلة قيد البحث والتي تضعف من إسهاماته في إنتاج المعرفة التربوية، يعد إنتاج المعرفة البعد الذى يكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة، ويعد البحث التربوى السبيل الوحيد لتشكيل منظومة المعرفة التربوية وتطويرها، واكتشاف الجديد منها، وهى عملية أساسية يضطلع بها البحث التربوى لإنتاج معارف تربوية جديدة، تسهم فى تجديد المعارف التربوية القائمة، بما يكفل تطوير المنظومة التعليمية فى مجتمع المعرفة، وفيما يأيي أبرز ما اتفق عليه الخبراء كمعوقات منهجية تحد من إسهام البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة:

- ✓ غياب السياسات البحثية التي تسهم في رفع كفاية البحث ونوعية مخرجاته.
- ✓ لا توجد حاضنة للأبحاث التربوية، ولا قاعدة بيانات تساعد الباحث على تحديد أولويات البحث.
- ✓ المخصصات المالية للبحث العلمي عربياً وفلسطينياً أقل من مخصصاته في الدول الأخرى.
- ✓ غياب الدعم الفني الضروري لدعم الباحث أثناء عملية التنفيذ.
- ✓ غياب نظام مساءلة الجامعات عن مخرجاتها البحثية سواء لطلابها أو أبحاث الأكاديميين فيها.
- ✓ لا توجد معايير تضبط عمل الباحثين التربويين، ونادراً ما ينتج عن البحث التربوي معايير تضبط الممارسات التربوية.
- ✓ غياب الجودة الأكاديمية التي تضبط نوعية مخرجات البحث التربوي.
- ✓ قلة اطلاع الباحث تقلل من محتوى المعرفة التربوية التي يستهدفها من بحثه.
- ✓ قصور مراكز البحث والجامعات عن نشر نتائج البحث التربوي.
- ✓ قلة الآليات التي من الممكن استخدامها لعرض نتائج البحوث.
- ✓ مشكلة اللغة، من جهة تعتبر اللغة الإنجليزية لغة المعرفة فتجد الكل يحاول النشر بها لأغراض الترقية وغالباً تكون ضعيفة، ومن جهة ثامية نقصان المعرفة التربوية المُنتجة باللغة العربية.

**2.5 تمت الإجابة عن السؤال الثاني الذي نصّه:** " ما متطلبات مجتمع المعرفة ؟" من خلال المقابلة، وللوقوف على نتائج إجابات المبحوثين تم ترميز البيانات الخام من استجابات الخبراء على السؤال الثاني والسؤال الثالث بالمقابلة، وتصنيفها إلى موضوعات رئيسة تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق وعلى التجديد والنماء، وفيما يأتي عينة من استجابات (١٢) خبير تربوي تمهيداً إلى تصنيفها إلى ثلاثة موضوعات رئيسة تعبر عن متطلبات بناء مجتمع المعرفة القائم على البحث التربوي.

**جدول (2):** ترميز البيانات لاستجابات المبحوثين على السؤال الثاني من المقابلة

| تكنولوجيا المعلومات والاتصال | البحث العلمى الموجه لخدمة التنمية | تطوير التعليم |
|---|---|---|
| ✓ مواكبة التطورات والتجديدات المعرفية<br>✓ العلاقة بين العرض والطلب على أساس تنظيم مؤسسى محدد، يضمن التواصل والتفاعل الحقيقي بين المسؤولين التنفيذيين فى مجال التعليم والبحث.<br>✓ التغيرات الكبرى التى حدثت فى الفكر التربوى كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، وتقتضى هذه المسؤولية إعداد خرائط بحثية، يشارك فيها كل من طرفى العرض والطلب.<br>✓ تشجيع عمل بحوث باللغة العربية<br>✓ توفير الدعم المالي لعمل اشتراكات مع مجلات بحث دولية وعالمية<br>✓ وجود قاعدة بيانات الكترونية بحثية<br>✓ امتلاك مهارات الإحصاء التربوي<br>✓ تفعيل مهارات التواصل العلمى على المستوى الدولى، والإقليمي<br>✓ التشبيك مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية.<br>✓ عمل مراكز البحث حاضنات الكترونية للمعرفة<br>✓ الإلمام بالتطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مجال التربية.<br>✓ تمكين الباحثين من مهارات التعامل مع التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات.<br>✓ التنسيق والتعاون بين الباحثين فى مجال التربية والقائمين على العملية التعليمية.<br>✓ الإفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تسهيل نشر المعرفة التربوية والحصول عليها. | ✓ التركيز على المخزون المعرفي للباحث<br>✓ تنوع مجالات البحث<br>✓ عمل البحوث التربوية التطبيقية التى تستهدف إصلاح وتجديد الواقع التربوى.<br>✓ مراجعة البحوث التربوية في ضوء احتياجات الواقع التربوى.<br>✓ اختلاف نتائج البحث باختلاف السياق<br>✓ التطور البحثي المستمر<br>✓ وضع معايير لضبط جودة البحث التربوي<br>✓ الربط بين أنواع البحوث<br>✓ المواءمة بين ما هو موجود من مفاهيم وقيم والتجديدات في هذا المجال<br>✓ عمل مشروعات بحثية تكاملية<br>✓ الاطلاع على أبحاث عالمية<br>✓ عمل بحوث تشاركية<br>✓ إجراء بحوث التخصصات التربوية المتداخلة أثناء معالجة بعض القضايا التربوية.<br>✓ تحويل المعرفة التربوية النظرية التى يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيد فى تطوير الممارسات التربوية<br>✓ ضرورة الإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولى فى مجال البحث التربوى، مثل: تدويل البحث، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة. | ✓ تفعيل أنظمة التعليم العالي<br>✓ الاهتمام بواقع الممارسات التربوية التكامل بين الواقع التربوي والبحوث<br>✓ توظيف المعرفة التربوية<br>✓ تشجيع البحث التربوى بين العاملين فى مجال التعليم كافة.<br>✓ اتجاهات القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات البحث التربوى<br>✓ إعادة النظر في برامج كليات التربية<br>✓ توظيف نتائج البحوث التربوية فى صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية.<br>✓ تحسين اتجاهات القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات البحث التربوى<br>✓ مراجعة البحوث التربوية في ضوء احتياجات الواقع التربوى.<br>✓ جسر الفجوة بين مجتمع الباحثين ومجتمع صانعي السياسات<br>✓ توظيف نتائج البحوث التربوية فى صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية.<br>✓ تحويل المعرفة التربوية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات التربوية |

نلاحظ من الجدول رقم ( 2)، استجابات الخبراء، قد صنفت إلى ثلاثة موضوعات تمثلت بمتطلبات بناء مجتمع المعرفة، وتنسجم مع ما ورد في دراسة هلال[35] إلى أن مجتمع المعرفة يتكون في ضوء مجموعة من المتطلبات يطلق عليها ثالوث مجتمع المعرفة، هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث العلمى الموجه لخدمة التنمية، وتطوير التعليم، يتوقع من الدراسات العليا في الجامعات والبحث العلمى تحقيقها لتكوين مجتمع المعرفة، وعند مراجعة المتطلبات أكثر من مرة لوحظ التركيز على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تكوين منظومة المعرفة، وتوظيف البحث التربوى في التنمية وفي إصلاح التعليم وتطويره ما يجعله أكثر قدرة على إعداد منتجي المعرفة. فيما يأتي متطلبات بناء مجتمع المعرفة التي اشتقت من جدول رقم (2)، بعد تصنيف استجابات المبحوثين:

أ. متطلبات ذات علاقة **بتكنولوجيا المعلومات والاتصال**، ومنها:

- ✓ وجود قاعدة بيانات الكترونية بحثية.
- ✓ امتلاك الباحثين لمهارات الإحصاء التربوي.

- ✓ تفعيل مهارات التواصل العلمى على المستوى الدولى، والإقليمي.
- ✓ التشبيك مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية.
- ✓ عمل مراكز البحث كحاضنات الكترونية للمعرفة.
- ✓ الإلمام بالتطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مجال التربية وغيرها.
- ✓ التنسيق والتعاون بين الباحثين فى مجال التربية والقائمين على العملية التعليمية.
- ✓ تعزيز مهارات البحث، و الإحصاء التربوي، ومهارات التواصل العلمى على المستوى الدولي.

ب. متطلبات ذات علاقة **بالبحث العلمى الموجه لخدمة التنمية،** ومنها:

- ✓ خلق تفاهمات لجسر الفجوة بين مجتمع الباحثين ومجتمع صانعي السياسات للإفادة من نتائج البحوث في اتخاذ قرارات متعلقة بالميدان التربوي.
- ✓ الاهتمام بالسياق الذي تطبق فيه الدراسة لأن اختلاف نتائج البحث يتأثر بعدد متغيرات الدراسة ومستويات كل متغير.
- ✓ دراسة احتياجات واقع الممارسات التربوية وأولوياته.
- ✓ تطبيق البحوث التربوية التطبيقية التى تستهدف إصلاح الواقع التربوي وتجديده.
- ✓ إجراء بحوث التخصصات التربوية المتداخلة أثناء معالجة بعض القضايا التربوية.
- ✓ ضرورة الإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولى فى مجال البحث التربوى، مثل: تدويل البحث، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة.
- ✓ وضع أهداف البحث التربوي لتلبي احتياجات مجتمع المعرفة التربوية.
- ✓ الاطلاع على أبحاث عالمية، عمل بحوث تشاركية دولية وإقليمية ومحلية.
- ✓ تطوير معايير لضبط جودة البحث التربوي.
- ✓ تخصيص ميزانيات لنشر البحوث؛ ما يساعد في إيجاد مخزون معرفي وقاعدة بيانات.

جـ. متطلبات ذات علاقة **بتطوير التعليم** لإجراء البحث التربوي :

- ✓ تفعيل أنظمة التعليم العالي من خلال الاهتمام بواقع الممارسات التربوية.
- ✓ التكامل بين الواقع التربوي والبحوث، من خلال تشجيع البحث التربوى بين العاملين فى مجال التعليم كافة.
- ✓ تعزيز اتجاهات القائمين على العملية التعليمية نحو مخرجات البحث التربوى
- ✓ اعادة النظر في برامج كليات التربية لرفع مستوى البحث التربوي.
- ✓ توظيف نتائج البحوث التربوية فى صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية.

- ✓ توظيف نتائج البحوث التربوية فى صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية بجسر الفجوة بين مجتمع الباحثين ومجتمع صانعي السياسات.
- ✓ تحويل المعرفة التربوية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات التربوية
- ✓ عمل أنظمة بحث في التعليم العالي ومراكز البحوث والدراسات العليا في وزارة التربية والتعليم العالي وفي الجامعات.

3.5 **للإجابة عن السؤال البحثي الثالث الذي نصّه:**" ما الإطار الإجرائي المقترح لتفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة؟" استخدمت نتائج السؤال الأول ونتائج السؤال الثاني، التي أفرزت المتطلبات والاقتراحات من تحليل البيانات النوعية في الجدولين (1) و(2)، وفي ضوء الدراسات السابقة، ومراجعة الأدب التربوي من ميادين البحث العلمي، وبالاستعانة بالتعريف الذي وضعه Booth, and others [31] في دراسته، التي هدفت إلى معرفة مدى استخدام الإطار الإجرائي في الممارسة، والكيفية التي يستخدم بها، وقد بين أيضاً أن الإطار الإجرائي يستخدم لتقديم إسهام فكري، أو جزء من ترجمة المعرفة، فهناك تشجيع لاستخدام النظريات والأطر والنماذج، إلا أن تطبيقها أقل وضوحاً في الممارسة العملية، لهذا كله تم تطوير الإطار الإجرائي. ولتحقيق هذا الهدف تمت مراجعة الأدب التربوي والاطلاع على أطر مختلفة، وأكثر الأطر التي تنطبق على العلاقة بين البحث التربوي ومجتمع المعرفة ويحافظ على التكامل فيما بينهما هو الإطار الإجرائي من المعرفة إلى العمل (الإجراء) الذي طورّه في كندا جراهام Graham وزملاؤه سنة 2000 كما عرضه بوث وزملاؤه في دراستهم، يتكون هذا الإطار من مكوّنين الأول: إنتاج المعرفة ويمثل قلب الإطار على شكل هرم مقلوب، يحاط بالمكون الثاني: حلقة العمل (الإجراء)، وكل مكون يتضمن مجموعة من المراحل متكاملة ومتداخلة ومترابطة، ومراحل العمل تتم متزامنه ومتتابعة، وتتأثر بمراحل المعرفة. ومراحل العمل (الإجراء) تظهر العمليات، وتمثل الأنشطة اللازمة لتطبيق المعرفة في الممارسات، والمعرفة تتكيف حسب السياق المحلي، في كل مرحلة يقوم الميسرون باستخداها بشكل واضح، كما أن إشراك أصحاب المصلحة وربط المعرفة باحتياجاتهم يعتبر أمراً بالغ الأهمية، وفيما يأتي عرض تخطيطي متكامل للإطار الإجرائي الذي تم تطويره ليناسب موضوع البحث، ويظهر علاقة عملية تكاملية بين البحث التربوي ومجتمع المعرفة.

**الإطار الإجرائي: من المعرفة إلى العمل: إطار مرجعي تظهر فيه مكونات الإطار ومراحل هذه المكونات، وفيما يأتي تفاصيل هذا الإطار:**

1. الهدف من الإطار: تفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة.
2. المعنيون: كليات التربية والدراسات العليا، ومراكز البحث العلمي في الجامعات، والمجلس الأعلى للبحث العلمي.
3. مستوى استخدام الإطار: الباحث نفسه ليتأكد من قابلية المعرفة التي توصل إليها للتطبيق، ومراكز البحوث والمجلس الأعلى لتحسين جودة المخرجات البحثية، وضبطها، ووضع أولويات لها، وصُنّاع السياسة في الميدان التربوي لاستخدام الإطار كطريقة مرنة وفعالة تساعدهم في صنع السياسة التعليمية.
4. يتكون المخطط من هرم ثلاثي مقلوب يمثل مراحل مُكوِن انتاج المعرفة ( ثلاث مراحل)، وحلقة عمل تمثل مراحل تطبيق البحث التربوي (سبع مراحل).
5. المخطط التفصيلي للإطار:

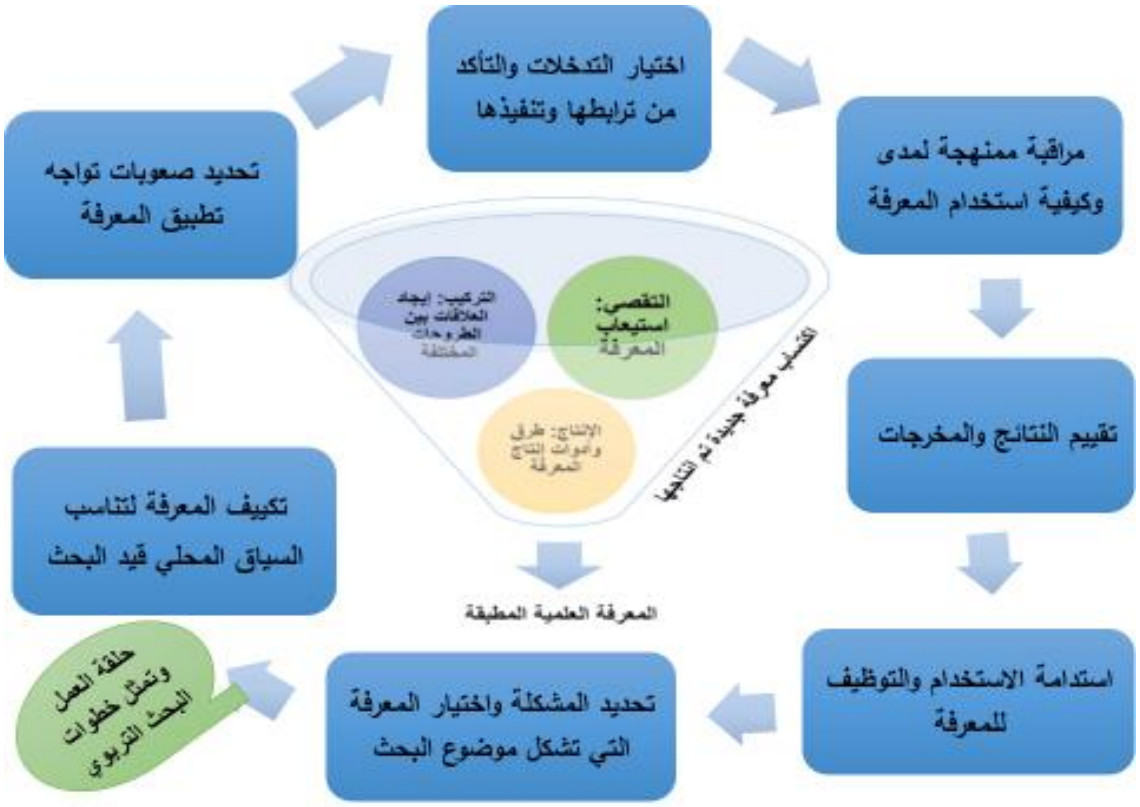


**شكل (1): الإطار الإجرائي من المعرفة إلى العمل: يظهر العلاقة بين مجتمع المعرفة والبحث التربوي**

الشكل (١) يوضح التفاعل بين خطوات البحث التربوي ومستويات بناء مجتمع المعرفة من خلال إطار إجرائي من المعرفة إلى العمل، ويتضمن إجراءات عملية فاعلة متسلسة ومتوازية تظهر التأثير المتبادل بين مجتمع المعرفة والبحث التربوي، والذي يسهم في تحقيق نتاجات معرفية يستفاد منها على صعيد صانعي السياسات التعليمية من خلال توظيف المعرفة الناتجة عن البحث التربوي الذي يضمن استدامة توظيفها من خلال تطبيقها وتوسيعها.

**6- الخلاصة**

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1.6 معوقات البحث التربوي التي جعلته لا يضطلع بدوره، وأعاقت إسهامه في بناء مجتمع معرفي، وتوزعت في ثلاثة مجالات هي:

- ✓ معوقات مفاهيمية تعيق استيعاب المعرفة اللازمة لبناء مجتمع المعرفة.
- ✓ معوقات سياقية تعيق تطبيق المعرفة اللازمة لبناء مجتمع المعرفة.
- ✓ معوقات منهجية تعيق إنتاج المعرفة اللازمة لبناء مجتمع المعرفة.

2.6 متطلبات بناء مجتمع المعرفة التي توزعت في أربعة محاور هي:

- ✓ متطلبات ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كالإلمام بالتطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مجال التربية، اضافة إلى التشبيك بين الباحثين في التخصصات المختلفة.
- ✓ متطلبات ذات علاقة بالبحث العلمى الموجه لخدمة التنمية، مثل تطبيق البحوث التربوية التطبيقية التى تستهدف إصلاح الواقع التربوي، والإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولى فى مجال البحث التربوى، مثل: تدويل البحث، والمختبرات التعاونية الدولية، وحاضنات المعرفة.
- ✓ متطلبات ذات علاقة بتطوير التعليم العام والعالي، من خلال توظيف نتائج البحوث التربوية فى صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية، وتحويل المعرفة التربوية النظرية إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات التربوية

3.6 وضع إطار إجرائي من المعرفة إلى العمل الذي تم تطويره لخلق تناغم عملي فاعل ومؤثر بين مجتمع المعرفة والبحث التربوي بشكل يسهم في تحقيق نتاجات معرفية يستفاد منها على صعيد صانعي السياسات التعليمية ويسهم في توليد وإنتاج المعرفة التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان مجتمع المعرفة.

**7- التوصيات:**

في ضوء نتائج البحث، توصي الباحثة بما يأتي:

1.7 المجلس الأعلى للبحث العلمي:

- ✓ تفعيل المجلس وربطه بمراكز الأبحاث وعمادات البحث العلمي في الجامعات.
- ✓ وضع استراتيجية خاصة بالبحث التربوي بالتشاور مع ممثلي الجامعات تتضمن: أولويات البحث التربوي، وموضوعات التربية الأكثر إلحاحية، والمشكلات الحقيقية المشتقة من الواقع التربوي في التعليم العام والتعليم العالي موزعة على ميادين البحث التربوي: (السياسات التربوية، اقتصاديات التعليم، نظم التربية وإدارتها، المدرسة، نظم التعليم في قطاعات أخرى).
- ✓ عمل قاعدة بيانات للبحث التربوي حتى تقلل ما أمكن من التكرار، وتفيد في نشر المعرفة وتعميمها.

2.7 عمادات البحث العلمي في الجامعات: عرض نتائج البحوث على صانعي السياسات التعليمية للإفادة من نتائج البحث التربوي لجسر الفجوة بين مجتمع الباحثين التربويين ومجتمع صانعي السياسات.

3.7 الباحث التربوي: توظيف الإطار الإجرائي المقترح ليلتزم بانتاج المعرفة، وتشجيع المجتمع على تطبيقها والإفادة منها في التوسيع وبناء مجتمع المعرفة.

4.7 الدراسات العليا: توجيه الدارسين لعمل بحوث تسهم في حل المشكلات الواقعية والتربوية في الميدان الحقيقي والإلتزام بمراحل مكوني الإطار الإجرائي المقترح.

**المراجع والمصادر**

[1]نصار، علي عبد الرؤوف (2015). تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة- رؤية مستقبلية-، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم**، مج. 8، ع. 20، ص ص 91-126

[2]موسى، هاني محمد يونس (2014). دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة: دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإسكندرية، مج. 24، ع2، ص ص 1-49

[3]أحرشاو، الغالي (2007). البحث العلمي وجتمع المعرفة في المغرب. **مجلة علوم التربية** : ع. 33 ص ص 7-17

[4]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2014). **تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة**، دولة الإمارات العربية المتحدة، الغمارات العربية المتحدة، دبي، دار الغرير للطباعة والنشر

[5]المنيع، محمد (2002 ). **متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية.** بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض.

[6]الزبيدي، صباح حسن ( 2008 ). **دور الجامعة والأستاذ الجامعي في تذليل المعوقات التي تواجه البحث العلمي والتكنولوجي وسبل التطوير**. ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الرابع تحت شعار آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، المغرب: تنظيم المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، الاردن، 9-10 تموز 2008

[7]بركات، زياد وعوض، أحمد (2011) . واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، **مجلة إتحاد الجامعات العربية**، الاردن. مج/ ع. 56. ص ص 71 - 113.

[8] إبراهيم محمد عبدالرازق وأبوزيد، عبدالباقى عبدالمنعم (2007). **مهارات البحث التربوي**. دار الفكر :عمان

[9]UNESCO (2005). Towards Knowledge Societies. Published by the United Nations Educational, Paris

[10]Provincial Health Services Authority (B.C.) & Healthy Built Environment Initiative (2010). Health 201: A Knowledge-to-action Framework for Creating Healthier Built Environments, Provincial Health Services Authority (B.C.), 8/May,

Available [online]: https://books.google.ps/books?id=dZcZnQAACAAJ

[11]فلية، فاروق عبده والزكي، أحمد عبد الفتاح (2003). **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً**، الإسكندرية: دار الوفأ للطباعة والنشر

[12]البيلاوي، حسن حسين (2005). المنهج الأثنوجرافي في دراسة المدرسة، مجلة التربية المعاصرة، مج. 22، ع. 71

[13]عليان، ربحى مصطفى (2012). **اقتصاد المعرفة**. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

[14]الذيبانى، محمد عودة (2012)**.** دور الجامعات السعودية فى بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجى للمملكة العربية السعودية. **مجلة رسالة الخليج العربى**، ع. 124، ص ص 153-200

[15] اسماعيل، محمد أحمد ( 2010). **توجهات الفلسفة التربوية لمجتمع المعرفة ومعوقات تحقيقها بالمؤسسات التعليمية من وجهة نظر الطلاب المعلمين**. ورقة غير منشورة مقدمة إلى: المؤتمر الدولى الخامس مستقبل إصلاح التعليم العربى لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، مصر، 13-15 تموز 2010

[16] أبو السميد، سهيلة (2011). تمكين الأجيال القادمة من مهارات مجتمع المعرفة، **مجلة الثقافة والتنمية**، مج.12، ع. 48، ص ص 76-104

[17] M.D. Lytras, P. Ordóñez de Pablos, E. Damiani, D. Avison, A. Naeve, D.G. Horner (Eds.),Best Practices for the Knowledge Society. Knowledge, Learning, Development and Technology for All: Second World Summit on the Knowledge Society, Chania: Communications in Computer and Information Science (2009).

[18] B. Smith & C. Bereiter (2002). Liberal Education in a Knowledge Society**.** Open Court Publishing.

[19]العوض، محمد بابكر (2015).الاتصال والتواصل في منظومة مجتمع المعرفة: نحو رؤية إسلامية للتواصل الإنساني، **مجلة الفكر الإسلامي المعاصر**، مج.21، ع.81 ص ص 103-131

[20] M. Lorraine Gutiérrez, M. Anna Santiago & M.Tracy Soska. Building Knowledge and Theory for Community Practice. **Journal of Community Practice**. Volume 23, (2015) 1-4

Available [online]: http://dx.doi.org/10.1080/10705422.2015.1004262

[21]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2003). **تقريرالتنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع معرفة**، دولة الإمارات العربية المتحدة، الغمارات العربية المتحدة، دبي، دار الغرير للطباعة والنشر

[22]حيدر، عبد اللطيف حسين (2004) . الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل متطلبات مجتمع المعرفة. **مجلة كلية التربية جامعة الإمارات**، مج.19، ع.21 ص ص 44-1

[23]الملا عبد الله، فيصل حميد (2007). المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الإستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، الأردن . **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ع. 49 ص ص 467-510

[24]المحمدي , رضا أحمد علي (2010). **تصور مقترح لدور الجامعة بمصر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة** .القاهرة: رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التربية.

[25]الخليلي، خليل يوسف (2010). التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، **البحث التربوي في الوطن العربي**: رؤى مستقبلية، كلية التربية - جامعة الفيوم، مج 2. ص ص 403 – 419

[26]العنزي، سعود عيد الحثربي (2011). معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة. **دراسات: العلوم التربوية**، م.38، ع. ملحق 6، ص ص. 1839-1852

[27]الموسوي، نعمان محمد صالح (2011). تطوير معايير لتقويم منهجية البحث التربوي. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، البحرين مج.12، ع.3، ص ص. 13-18

[28]شناعة، منال صبحي، الطراونة، محمد حسن (2012). رؤية تربوية مقرتحة لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. **مجلة العلوم التربوية النفسية. مج. 13 ع. 4** ص ص513- 541

[29]المدادحة، أحمد نافع. السردي، محمد الدبس، وبدح، أحمد (2013). دور الجامعات الأردنية في بناء وتنمية مجتمع المعرفة . **المجلة العربية للدراسات المعلوماتية**، مج.2 ع. 2، ص ص 151-179

[30]عمر، فدوى فاروق، والحربي، حياة محمد (2014). نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي ودرجة إسهامها في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، مج. 3، ع. 2 ص ص67-102

[31] A. Booth, I. Ilott & K. Gerrish (2014). Using the Knowledge to Action Framework in practice: a citation analysis and systematic review. **Implementation Science**. 2014 **9**:172 (2014). Using the Knowledge to Action Framework in practice: a citation analysis and systematic review. Implementation Science. 2014 **9**:172

[32] J. Newman, A. Cherney & W. Brian. (2016). Do Policy Makers Use Academic Research? Reexamining the "two Communities" Theory of Research Utilization. **Public Administration Review**, Vol. 76, Iss. 1, pp. 24–32.

[33] C. Marshall & G. B. Rossman (2014). Designing qualitative research. Thousand Oaks, CA: Sage.

[34] V. Braun & V. Clarke (2012).Thematic analysis. APA Handbook of Research Methods in Psychology, Vol 2: **Research Designs: Quantitative, Qualitative, Neuropsychological, and Biological**. 2, 57–71

Available [online]: https://doi.org/10.1186/s13012-014-0172-2

[35]هلال، ناجى عبدالوهاب (2011). استخدام طلاب الجامعة لتكنولوجيا المعلومات على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة دراسة ميدانية، **مجلة الثقافة والتنمية**، ع.47، ص ص 222 -246

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)
ISSN:2663-774X

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

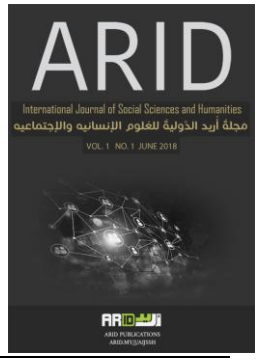


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد 1 ، المجلد 1 ، كانون الثاني 2019 م

# Translating Drama from English Into Arabic; Linguistic Issues

Dr. Muna Ahmad Al-Shawi*(1)

Prof. Dr. Tengku Sepora Tengku Mahadi (2)

(1) Ministry of Education and Higher Education, State of Qatar.
(2) School of Languages, Literacies & Translation, Universiti Sains Malaysia, Malaysia.

## (ترجمة الدراما من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية؛ مسائل لغوية)

د.منى أحمد الشاوي – وزارة التعليم والتعليم العالي – دولة قطر

أ.د. تنكو سيبورا تنكو مهاتا – مدرسة اللغات والترجمة – جامعة العلوم الماليزية – مملكة ماليزيا

alshawi66.m@gmail.com

**ARTICLE INFO**

***Article history:***
Received 08/03/2018
Received in revised form 07/05/2018
Accepted 01/06/2018
Available online 15/01/2019

**ABSTRACT**

Naturally, a translator faces problems and obstacles during the translation of any text from one language into another language including translating literary works. This is due to several reasons. In this sense, the aim of this study is to discuss the problems of translating conversations between characters from English into Arabic selected from *All My Sons* play along with their Arabic translations. In order to determine how to resolve the problems of translating this sort of manuscripts especially when translated from English in to Arabic, a framework derived from Skopos Theory is implemented for the descriptive analysis. This theory focusses on the function of the translation which in turn determines the strategies and techniques used by the translator to form a functional translation of the target. Skopos Theory and its rules also provide appropriate standard to measure the accuracy of such translations. The descriptive analyses of the study reveal that the translators have encountered some linguistic, social, stylistic and cultural difficulties while translating the English extracts into Arabic. This study shows that the translators have utilized different approaches and techniques to overcome these problems to achieve consistent coherent Arabic text, equivalent to the original.

Keywords: Skopos theory, Miro-analysis, Macro-analysis, Linguistic problem, Source text, Play/ Drama

# الملخص

يواجه المترجم مشاكل وعقبات في أثناء ترجمة أي نص من لغة لأخرى مختلفة بما في ذلك ترجمة الأعمال الأدبية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مشاكل ترجمة المحادثات من الإنجليزية إلى العربية, حيث تم اقتباس بعض محادثات الشخصيات من المسرحية الإنجليزية "كلهم أبنائي"، مع ترجماتها باللغة العربية. ولغرض تحديد الوسائل التي اتبعها المترجم لتلافي العقبات التي يمكن أن تواجهه في أثناء ترجمة هذا النوع من النصوص وخاصة الترجمة من الإنجليزية إلى العربية، تم تطبيق نموذج مشتق من نظرية سكوبوس لتحليل المعطيات وصفيا. والتي تحدد بدورها الإستراتيجيات والتقنيات المستخدمة من قبل المترجم لتقديم ترجمة دقيقة للنص المستهدف، علاوة على ذلك، توفر نظرية سكوبوس وقواعدها معيارًا مناسبًا لقياس دقة مثل هذه التراجم.

وتبين الدراسة أن المترجمين قد واجهوا بعض الصعوبات اللغوية والاجتماعية والأسلوبية والثقافية في أثناء نقل هذه المسرحية من اللغة الإنجليزية إلى العربية، ولغرض التغلب على هذه المشاكل اتبع المترجمون أساليب وتقنيات مختلفة لتحقيق نص عربي دقيق ومتناسق ومقبول للقارئ العربي بحيث يكون معادلا للنص الأصلي.

## 1. Introduction

the present study rests on an appropriate translation approach based on the Functional Theory of Translation to interpret the results qualitatively at the micro- and macro-levels. The advantages of this theory are twofold: first to allow translating the same text in different ways according to the purpose of the source text, and second to pay attention to the target culture in parallel with obeying the rules of Skopos theory [1]. In this study, a descriptive analysis based on the framework of the Skopos Theory at the macro- and micro-levels is employed for data analysis because

These models assist to study the problems arise while translating drama, and the strategies that can be implemented to transfer the source text into the target language perfectly. The analysis, however, will be conducted on the script conversations between the characters as the maximal unit for investigation.

## 2. The Problem

It is well known for both linguists and translators that English and Arabic have two different language systems and reflect different cultures. These differences have a deep impact on translating of English conversations into Arabic [2]. The major function of translation is establishing linguistic connections between speakers of different languages by transferring a particular message from an unknown language into a known one. Although the main problem of translation is choosing the most adequate translation method for the text to reduce the loss of meaning. However, the other problems require more consideration and analysis such as figurative language when it come in the context of speech.

Accordingly, this study deals with discussing the linguistic problems related to translation of conversations as well as to the approaches that have followed while translating these conversations. As a result, understanding the differences between English and Arabic cultures both social and religious will reduce the ambiguity in the contexts under consideration and increase the awareness of the most applicable approaches for translating conventions precisely.

**Objectives**

The objectives of this study are to:

1. categorize the problems a translator faces when moving from English into Arabic as predominantly linguistic or cultural in nature or both;

2. test the applicability of Skopos Theory and its related rules to solve the linguistic problems of conversational texts when they are translated from English into Arabic.

## 3. The Methodology

Qualitative and descriptive research are adopted here to carry out this study as it aims to answer questions like how, when, where and why. In this respect each act, word sign, motion and history is a significant consideration by the qualitative researcher [3] . In this meaning, the methodology employed for this research is qualitative because it deals with a contextual analysis in which the conversational discourses form the fundamental part of this study. One aim of this study is to determine the difficulties that might arise in translating the conversations from English into Arabic and to investigate how the translators have dealt with these difficulties.

Accordingly, the present study rests on an appropriate translation approach based on the framework of Skopos Theory, (Vermeer, 1970s). To interpret the results qualitatively at the micro- and macro-levels this theory allows translating the same text in different ways according to the purpose of the source text, and to pay attention to the target culture in parallel with obeying the rules of Skopos theory [1].

## 4. Skopos Theory

In translation studies, two main theories have been developed; the Equivalent-based Theory and the Skopos-based Theory. The Skopos Theory is in away relevant to the Equivalent Theory. For example, the word *sword* in English is equivalent to the word *saif* or *muhannad* in Arabic. Even if the term is rendered from English to Arabic, the function remains the same and the changing of the term produce alike. The

Equivalent-based Theory focuses on the translation of the text as well as the culture whereas the Skopos-based Theory focuses on the culture of the TL and the target text.

Skopos Theory is based on the purpose or (Skopos) of the source text and the connection between both texts (SL and TT), producing an appropriate function of the TT [4]. This means that the TT must be appropriate for the receiver and suitable with respect to the TT culture [4] [5].

Before discussing the Skopos Rules, mentioning translation rules in general is important because these rules provide guidelines for translating text adequately. Different authors proposed [6] [7] (Campbell 1989; Duff 1989) several principles or criteria which should be considered while translating any text. These are:

- The TT should produce as accurate as possible the meaning of the ST;
- The order of the words and sentences in the TT should match the ST;
- Formulating proper expressions that are suitable with the context;
- Ignoring the influence of SL;
- The transferred meaning from SL to TL must be as correct and natural as possible;
- The style of the original must be preserved and comprehensive for the receivers; and
- The implicit meaning of the idioms, similes, metaphors, proverbs and sayings must be transferred rather than their literal meanings [7].

These principles correspond to description of the basic rules of the Skopos Theory as mentioned Vermeer [1] and [8] and Munday which are:

- The Skopos and the role that it will play in the target culture determine the TT.
- The function of the ST in the source culture may different from the function of the TT in the target culture.
- The TT must be “internally coherent”, that it is accounts for the addressee’s situation and background knowledge.
- The TT must be “coherent with the ST”. The information provided by the ST must be determined, interpreted and transferred by the translator to the target audience.

These rules are in sequence of importance, and the skopos is the most important one. Accordingly, Skopos model gives a translator sort of flexibility to translate the same text in different ways according to the purpose of the translation. Therefore, the translator's culture, purposes, roles, and culture of society are responsible for selecting the most suitable translation strategy for translating a particular text in to another [8] and [9].

### 5. *1 Micro-Strategy Models*

Vinay and Darbelnet's propose [10] an influential analytical skopos model of translation procedures. This model proves its usefulness when it is first applied at English and French texts to carry out a comparative analysis of the two languages. Their methods consist of seven translation procedures namely direct translation, oblique translation, substitution, repetition, deletion, addition and permutation. Later in 2008 this method is developed by adding three more categories namely exploitation, paraphrase and condensation which make this model more comprehensive. Therefore, Schojldager's model is adopted in this study since it provides a clear insight to the procedures and techniques that are implemented to translate the extracted texts.This model is made up of twelve translation procedures as presented in Table 1 [11]

Table (1): Micro-Analysis Taxonomy

| **Micro-strategy** | **Description** |
|---|---|
| Direct transfer | Transfer something unchanged. |
| Calque | Transfer the structure or makes a very close translation (resulting in unidiomatic language). |
| Direct translation | Translate in a word-or-word procedure (resulting in idiomatic language). |
| Oblique translation | Translate in sense-for-sense procedure. |
| Explication | Make implicit information explicit. |
| Paraphrase | Translate rather freely. |
| Condensation | Translate in a shorter way, which may involve implication. |
| | (Making explicit information implicit). |
| Adaptation | Re-create the effect, entirely or partially. |
| Addition | Add a unit of meaning |
| Substitution | Change the meaning. |
| Deletion | Leave out a unit of meaning. |
| Permutation | Translate in a different place. |

### *5.2 Macro-Strategy Models*

The mMacro-strategy model enables the translator to make an overall plan when s/he wishes to understand what another translator has done. Furthermore, this approach assists the translator to choose an overall method for translating a text. It is may be a matter of routine for the experienced or talented translator to give such decision, but doubtless it does make the translator and translation's student aware of this fact to improve the quality of their work.

The macro- strategies emphasis the goal-oriented (functional) nature of translation. Nevertheless, scholars define translators' decisions by mean of dichotomies. Jean-Paul and Jean Darbelnet suggest *direct translation and oblique translation*. Direct translation is more usual choice in most cases, but sometimes "because of metalinguistic differences, certain stylistic effects cannot be transposed into the TL" [10] which is why oblique procedure is chosen instead. Nida, on the other hand, emphasizes a target-oriented approach based on the "principle of equivalent effect" [11] which focuses on the message rather than the form of the text.

A source-text oriented approach and a target –text-oriented approach is a dichotomy suggested by Toury [14]. These two approaches constitute what Toury refers to as initial norm. In Toury's terminology, a translator adopts either a norm of adequacy or a norm of acceptability [11]. for more comprehensive macro analysis those approaches are adopted in this study as shown in Table 2.

Table (2): Macro-Analysis Taxonomy

| **Source -Text Oriented Macro-strategy** | **Target-Text Oriented Macro-strategy** |
|---|---|
| Focus on source –text form and content. | Focus on target-text effect. |
| Communication of somebody else's communication. | Mediate between primary parties in a communication. |
| Overt translation. | Covert translation. |

To conclude, the analytical models and the translation approaches adopted and conducted in this research are presented in figure 1.

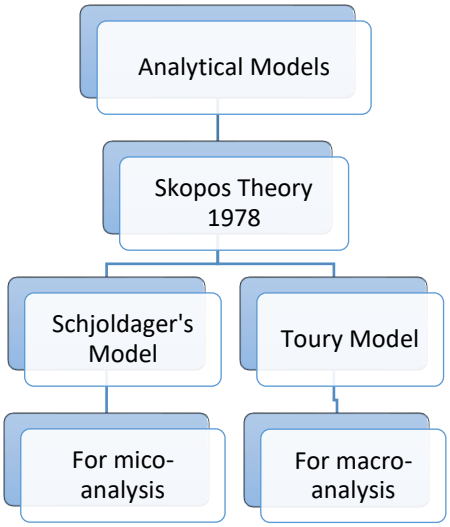


Figure (1): The Analytical Models [14]

## 5. Translatability and Untranslatability

Translatability rests on the view that semantic, but not grammatical, distinction can be matched across languages. However, it is unclear that what is semantically unacceptable in some languages would be semantically unacceptable in all languages [15].

Some theorists point to different solutions to the actual task of translating texts depending on the way of understanding the problem of different issues of translation. With regards to this issue, Goethe [16] believes that translation is impossible if some changes are not included. Whereas, Benjamin [17] argues that the original “contains the law governing the translation; its translatability”. The text that is unconditionally translatable is the text “which is identical with the truth or principle, where it is supposed to be ‘the true language’ in all its literalness and without the mediation of meaning to some degree all great texts contain their potential translation". The translation in this case “must be one with the original in the form of the interlinear version, in which literalness and freedom are united”. However, to what degree, is this really true? Benjamin himself answers this question as he said, “Indeed, the problem of ripening the seeds of pure language in a translation seems to be insoluble, determinable in no solution”.

Language can be considered as the mirror which reflects both cultural and social sides of the society. There are more than 4,000 languages in the world and, as they often do not share the same cultural background. Hence, cultural differences are imposed upon the untranslatability of certain texts because of the absence of a relevant situational feature for the SL text in the TL culture. Translators must, therefore, understand these differences to avoid ambiguity or loss of meaning in translation especially when face concepts or terms in the SL that have no equivalence in the TL particularly in case of implicature.

In this respect Catford [18] detects two categories of untranslatability:

1. Linguistic: in which no lexical or syntactical substitute exists in the TL for SL item because of differences in language systems; and
2. Cultural: in which the TL culture of relevant situational features is absent in the SL text.

For cultural untranslatability, Catford [18] says that "it is the task of translator to find solutions to such problems, and this is in itself a creative act".

Several scholars have different perspectives on the issue. Wilss [19] for instance, understands "untranslatability of a text as guaranteed by the existence of universal categories in syntax, semantics and the (natural) logic of experience". On the other hand, Catford [18] thinks that untranslatability exists when all resources in the TL have been exhausted and the functional equivalence between SL and TL remains beyond reach.

Owing to either linguistics or culture factors, Wilss, argues that translation procedures present possibilities for compensation because translation is, in principle, possible whenever an understanding of the content of the original text precedes the transfer. Besides, he believes that the "relative comparability of the extra-linguistic experience of mankind and the empirically proven cognitive commensurability of languages", make it possible "to achieve interlingual communication on the level of the text with a relatively high degree of TE, i.e. the translation equivalence of content and style".

To overcome some of these untranslatable issues, specialists like Benjamin [17], McFarlane [20], and Vermeer [1] call for tolerance and allowing the foreign language affecting the translator's language. A competent translator should go through a process of analysis, transfer, and restructuring. First, he/she should

transform the message of the original into the simplest form, transfer that message in this simple form, and then restructure the message to the appropriate receptor language level for the intended audience. This process involves the analysis of the grammatical relationships of the constituent parts, as well as referential meanings of the semantic units and the implicit meaning of both grammatical structures and semantic units [12].

## 6. Translation of Drama

According to Hu [21], much more consideration is given to poetry translation than to novel or drama translation. Hu proposes that this is an indicator that the translation of novels is much more complicated than the translation of other literary genres because the translation of drama deals with bilingual, bi-cultural and bi-social transferences Hu2000:1) [21]. However, little material is available concerning the problems of translating novels and other literary works like plays. So far, less effort has been made in studying the specific problems of translating literary prose [21]. Moreover, Bassnett points out that Hilaire Belloc sets general rules for translation of prose texts that cover both techniques and principles but not specifically novels.

In this respect, Newmark also argues that there are minor differences between translating a dramatic work and any other literary work. Because a dramatic text is written to be acted on a stage, the translator of drama should consider the written text and spoken script as well.

This fact makes the translator's mission difficult. Consequently, he should choose the words that are spoken easily by the characters and that are clear and expressive for the audience. Simultaneously, he has to preserve the form and meaning of the source text as much as possible. Therefore, a translator of drama definitely must consider the fact that a well-written and more significant text is in favor of the readers. Further, he works under certain restrictions. Unlike the translator of novels, "he cannot gloss, explain puns or ambiguities or cultural references, not transcribe words for the sake of local color", instead a translation of drama should focus on "verbs, rather than descriptive and explanatory" [22]. Accordingly, the translation of drama demands inclusive capacity in different dimensions instantaneously; these include

gestural, visual, acoustical and linguistic implications of the text. Brater [23] in his book *The Drama in the Text,* points out that most conversations are more meaningful in spoken drama than in the read one. It is argued that the drama translator equally struggles to identify and preserve the characteristics/qualities of the "perform" ability and the "speak" ability in the translation.

## 7. Data Analysis and Discussion

This section examines extracted conversations and highlights some specific challenges and problems related to the translation of conversations. The tools of the Skopos provides guidance to the analyses and discussions of the conversational situations. The problems of translating those conversations will be categorized as linguistic, cultural, pragmatic or stylistic.

It is common that translators encounter major problems in translating English utterances into Arabic because English and Arabic are of two different language systems and belong to two different cultures. Bassnett [24] considers translation as "rewriting" and "manipulation", maintains that this rewriting "which can introduce new concepts, new genres, new devices. Moreover, he believes that the history of translation is also the history of literary innovation that shapes the power of one culture upon another. Accordingly, the analysis in the current study will concentrate on specific conversations that certain stimulating features for translators. These include:

- Stylistic features;
- Linguistic features; and
- Cultural features.

There are many examples in *All My Sons,* in which the translators have added meaningful units to clarify the message in the target text or omitted some words or used different structures that they have to make them more comprehensible for the TL readers. However, the translators, sometimes, alter the whole meaning of certain expressions for the same previous reason. It might be a matter of style as illustrated in the following examples shown in Table 3.

Table (3): Example 1

| **Miller 1958: 66** | **Al-Bashlawi 1958: 135** |
|---|---|
| **Source Text** | **Target Text** |
| (A) Mother*: your brother's alive, darling because if he's dead, your father + + killed him. Do you understand me now? As long as you alive, ++ **that** boy is alive. God does not let a son be killed by his father +>. Now you see, don't you?* + + | (B)الام: اخوك حي ياعزيزي ، لان اذا كان ميتا فان اباك **هو الذي** قتله هل تفهمني الان؟ طالما انت حي ، فان **هذا** الولد حي فان الله لا يجعل ابنا يموت بيد ابيه. **الان فهمت** لقد فهمت الان أليس كذلك؟ |
| | (b) ?al?ummu: ?axüka Hayyun yä ɛazïzï, li?anna ?iðä käna mayytan fa-?inna ?abäka huwa ?allaðï qatalahu hal tafhamanï ?al-äna**?** Tälamä ?anta Hayyun, fa-?inna häðä ?al-walada Hayyun fa-?inna ?llaha lä yajɛalu ?ibnan yamütu bi-yadi ?abïhi. laqad fahimta ?al-äna, **?** ?alaysakaðälika**?** ?alänafahimt**?** |
| **Back Translation** | |
| The mother : Your brother is alive dear, because if he was dead it would be your father **who** killed him do you understand me now? As long as you're alive, **this** boy would be alive because God never lets a son die in his father's hands. You do understand now don't you? **Now you understand**. | |

In addition to the literal meaning, the situation in Example 1 reflects social and religious values. It also includes extra hidden messages that the mother wants to deliver to her son and this will be clarified throughout the macro- and microanalysis of the text.

The translator mainly focuses on the form and content of the source text and his role in this case is only to communicate the mother's literal meaning with a tiny modification and produces nearly an overt translation. Consequently, he chooses a source–text-oriented macro strategy.

At the micro level, the situation is transferred unchanged to the target text. Interestingly, the demonstrative word (**that)** used for far distance **(in bold)** is rendered into هذا (this), which is normally used for masculine and near distance. Perhaps the translator simply does not think of this point and considers them to be the same thing. Because the passage is analyzed earlier as a rather source-text oriented translation ("a literal translation"), it is usual to find a series of direct translations. However, the translator adds two meaningful units هو الذي (he who) to affirm that the father and nobody else than the father who did so, i.e., to affirm the doer the killing action. The translator also adds a unit of meaning when he puts (**Now you understand)** **الان فهمت** at the end of the situation (as written in bold) to confirm that the reader could catch the intended

message (that normally a father never kills his son). Although there is much to transfer in this example, the translator prefers to choose the direct approach and to be accurate he adds information that may assist partially to explain the message to the reader for the target text. The structure of the source text is, thus, transferred unchanged to the target text. Consequently, the translator has used three different approaches in transferring the source text into the target language; addition, calque and direct translation.

The Skopos in this situation leads the translators to reproduce the same function as that in the source text as in example 2, Table 4..

Table (4): Example 2

| **Miller 1958: 73** | **Al-Bashlawi 1958: 149** |
|---|---|
| **Source Text** | **Target Text** |
| A) The mother: I don't know. I'm beginning to think we don't really know him. They say in the war he was such **a killer**. Here he was always afraid of **mice** +> I don't know him. | (Bالام: نعرفه لا اعرف، لقد بدات ادرك اننا في الواقع لا **فهم يقولون انه كان في الحرب يقتل**. ولا اعرف ما سيفعله. انا لا اعرفه . اما هنا فهو دائما يخاف من **الفار**. **بعنف** |
| | (b) ?al?ummu: lä ?aɛrif, laqad bada?tu ?adrik ?inanä fi ?al waQiɛ länaɛrifahu.fahum yaqülüna ?innahu käna yaqtulu bi-ɛunfin. ?ammä hunä dä?iman yakä- fu min ?afär. Anälä ?aɛrifahu . walä?aɛrifmäsayafɛalahu. |
| **Back Translation** | |
| The mother: I don't know, I am beginning to realize that we actually don't know him. **They say he was killing violently in war**. While here he is always afraid of **the mouse**. I don't know him. And I don't know what he is going to do. | |

In the above situation, the translator's job is to communicate certain messages to the reader that Joe (her son) was tough and brave and had no mercy in killing his enemy during the war, but at home he was a coward who cannot even kill a **mouse**. This means that the translator needs to focus on the effect of the target text and that his role is as a mediator between the mother and reader. He produces a covert translation. Consequently, the translator chooses a target-text oriented macro strategy.

At the micro level, example 2 clearly shows that the translator renders the first part of this situation directly word for word while he uses a different structure when he replaces "killer" with a full sentence literally *"yaqtulu bi-ɛunfin"* (**he was killing violently in war**) to show an exaggerated sight about her son to the reader of the TL text. However, the close translation of the above expression is "qätil (killing)" in which the word "killer" is not replaced by its equivalent (killing) *"qätil"* that conveys a completely different

meaning in addition to saving time and effort in expressing one word instead of expressing a whole sentence consisting of subject, verb and indirect object (prepositional phrase). He also exchanges the word *mice* (plural) with **mouse** (singular) to highlight the character's weakness and indignity and to amplify the character's fear of the weaker creatures such as mice. Accordingly, the translator replaces one-word class in the source text with another word class in the target text without a change of the transfers. Moreover, the translator adds a whole sentence at the end of this example *I don't know what he is going to do* for more clarification. In general, most of this situation is transferred unchanged. Consequently, the translator has implemented the oblique, direct transfer, direct translation as well as the addition approach in transferring the source language into the target language.

The Skopos guides the translator to reproduce the same function as that in the ST, i.e., the TT could be considered as an equifunctional translation as shown in example 3, Table 5.

Table (5) Example 3

| **Miller 1958: 41** | **Al-Bashlawi 1958: 100** |
|---|---|
| **Source Text** | **Target Text** |
| (A) Sue: It's amazing. I guess +> your brother's coming to give you away, +> heh? | (B) اظن ان اخاك ات ليسلمك **لخطيبك**. مدهش :سو |
| | (b) Sue: mudhiŠ. ?aDunnu ?inna ?axäki ätin li-yusallimaki **li-xaTïbaki** |
| **Back Translation** | |
| Sue: Amazing. I think that your brother is coming to give you a way to your fiancé. | |

At the macro level in Example 3, the translator in this situation re-creates the original effect and preserves that effect in the target language in which the translator concentrates on the form and content of the source text. This means that the translator is a communicator between Sue and the readers and thus produces an overt translation. Subsequently, the translator has chosen a source-text oriented macro strategy.

At the micro level, the translation involves addition and deletion processes as well. The two items "away" and "heh" do not exist in the TL text as in (3 B) and the prepositional phrase "li- xaTïbaki"لخطيبك (to your fiancée), does not exist in the SL text but is added after yusallimak to hand over which is written

in bold) in the target text. In view of that, the translator has followed two different strategies in rendering the source text into the target language; addition and deletion.

It would be said that the Skopos in this situation guides the translator to reproduce the same function as that in the ST, i.e., the TT could be considered as an equifunctional translation.

### 10.1 Linguistic Problems in Translation

A text may contain a variety of features, e.g., linguistic, stylistic, and cultural aspects, and, in order to arrive at satisfactory translations, a translator cannot single out and analyze these linguistic features without referring to the extra linguistic features included in the text. Nord states that linguistic translation problems result from structural differences between languages [5]. The linguistic differences between the SL and TL are mainly due to the absence of these syntactic features in both Arabic and English language systems.

Nevertheless, translators may face a problem when they try to find an alternatively close approximation to the structure of the original source language text (SLT). These linguistic problems that pose serious difficulties in translating English conversational implicature into Arabic are classified into two main categories related to this study and shown in figure 2:

1. Syntactic category (features); and

2. Semantic category (features).

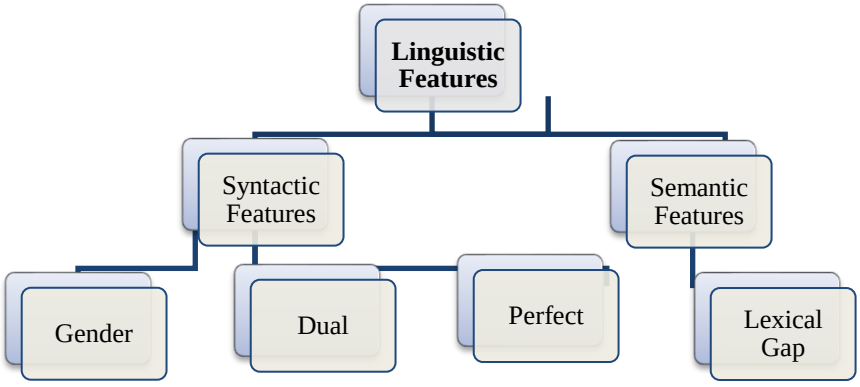


Figure (2): Categories of linguistic problems

Accordingly, this study examines some of these linguistic features that exist in the selected data.

### *10.1.1 Duality*

Duality is also essential issue in translating English text into Arabic, for there is no duality structure in English. So, the translator should be aware of this aspect while translating. In Arabic, there are two dual markers for nouns: än (nominative case) and in (accusative and dative cases); there should be an agreement between nouns and adjectives for the dual feature. In the Arabic language, some of the five-verbs ( أمسى ، اصبح ، ظل،اضحى، صار، ) has become, became, remained, and came to be, respectively) may take the dual marker; the firmness of –n (nominative case) and the deletion of -n (accusative and dative case) are presented in example 4 Table 6 . Hence, in order to translate duality correctly, the translator is assumed to be aware of this rule.

Table 6: Example (4)

| **Miller 1958: 74** | **Al-Bashlawi 1958: 150** |
|---|---|
| **Source Text** | **Target Text** |
| (A) Ann: I know what I'm asking about, Kate. You had two sons. But you only got one now+>. | (B)ان: انا اعرف ما اطلبه ياكيت .كان لك **ولدان** ولكن ليس لك الان الا واحد.. |
| | (b) Ann:?anä ?aɛrifu mä ?aTlubuhu yäkayt . käna laki **waladäni**.Waläkin laysa laki ?aläna ?illä wäHidun. |
| **Back Translation** | |
| Ann: I know what I'm asking for Kate . You had **two sons**. But you have only one now. | |

The translator of Example 4 the task of translation becomes easier when the noun is proceeded by the dual indicator *two* as in Example 6 (which A, B, or b) where *sons is* preceded, by *two.* Thus, it is rendered into *waladän,* i.e., inflected for dual nominative marker (*-än).* In this situation, the translator follows direct translation, and he transfers the structure with no modification to the target text. So, two micro-strategies are followed: calque and direct translation.

The Skopos of this text failed to transfer the intended message to the target language because the intended meaning (the implicit meaning) is kept hidden between the lines.

### *10.1.2 Perfection*

Perfection, both present and past, pose a serious obstacle when translating into Arabic for there are no one-to-one equivalents in the Arabic. This causes a problem for translators who hardly try to convey the exact time of action implied in these two tenses. Hence, some translators suggest *(quad* قد*),* for the present perfect and (*laqad* لقد ) or (*faqad* فقد )for the past perfect, to precede the verb in the past tense. But this is unnecessary and imprecise, as either of these two words can be used with any kind of verb in the near or far past. In the light of the selected examples, the translator translates the perfect tense into simple past tense or precedes the verb by *"faqad"* or "*laqad",* which refer to the priority of accuracy of certain action in comparison with another action that happened lately in the same situation, as shown in Example 5 Table 7.

Table (7): Example 5

| **Miller 1958: 74** | **Al-Bashlawi 1958: 150** |
|---|---|
| **Source Text** | **Target Text** |
| (A) Ann: You've crippled+> him in front of me. | (B) ان: فقد اهنته أمامي. |
| | (b) Ann: faqad?ahintahu ?mämï. |
| **Back Translation** | |
| Ann :You insulted him in front of me. | |

At the macro level, the translator of example 5 focuses on the form and content of the source text, and their role in these examples is as a communicator of someone else's communications for which they produce overt translations. Consequently, they choose a source-text oriented macro strategy.

At the micro strategy, in 5 B the verb ?*ahintah* اهنتهis preceded by *"faqad* فقد ". In Arabic the word *fa* ف is a connector and *qad* gives the meaning of certainty the action's fulfillment. Hence, the phrase gives

the meaning of a completion of the action. However, when *qad* (may be, perhaps) precedes the present simple verb, it will give the meaning of probability, i.e., uncertainty of fulfillment of the action.

The word "have" as an auxiliary verb is used to perform significant grammatical functions in relationship to tenses. "Have" is, however, meaningless in Arabic, and the translator can ignore it.

As can be seen, no fixed way exists to translate English present or past perfect into Arabic. However, the direct translation is, easy, and proper way of translating these two tenses is to regard them exactly as past tense. In spite of that, the source text has been transferred unchanged to the target text. According to the above data, the translator has a type of liberty to translate the perfect tense into Arabic, and the translators follow calque and direct transfer micro strategy.

The Skopos in this situation guides the translator to reproduce the same function as that in the ST, i.e., the TT could be considered as an equifunctional translation.

### *10.1.3 Lexical Gap*

English-Arabic translations involve complex procedures and need equally deep perceptions. However, lexical gaps in a language sometimes pose difficulties in translation. Hence, they can be rendered by different ways like transliteration, borrowing or using the Egyptian slang, as presented in example 6 Table 8.

Table (8): Example 6

| **Miller 1958: 46** | **Al-Bashlawi 1958: 107** |
|---|---|
| **Source Text** | **Target Text** |
| (A) Keller: I got so many +>lieutenants, majors, and colonels | (B) كيلر: لدي كثير ممن هم برتبة **لفتننت** و**ميجور** و**كولونيل**. |
| | (b) Keller: ladayya kaθïrun miman hum bi-rutbati **liftanant** wa **mïjür** wa**colonel**… |
| **Back Translation** | |
| Keler : I have so many who are in **lieutenant**, **major**, **colonel** ranks. | |

Table (9): Example 7

| **Miller 1958: xx** | **Al-Bashlawi 1958: 108** |
|---|---|
| **Source Text** | **Target Text** |
| (A) Keller: I didn't mean to **yell** +>at you Anne. | (B) كلير: أنا لا اقصد أن **اشخط** فيك يا آن. |
| | (b) *Keller: ?anä lä ?aqŞdu ?an ?aŠxuTu fiki yä änn.* |
| **Back Translation** | |
| Keler :I don't mean to **yell** at you Ann, | |

At the macro level in Examples 6, and 7, the translators focus on the effect of the target text, and they play the role of mediators between primary parties in these communications. This means that this translation is really an overt one. So, the approach implemented is a target-text oriented macro strategy.

In 6 A, the military ranks *lieutenant, majors, and colonels* are rendered in Arabic translation as *liftanant, mïjür,* and *colonel*, respectively. Each of these words, however, has its own equivalent in standard Arabic: *muläzim (ملازم), rä?id ( رائد), and muqaddam (مقدم)* , respectively. But, sometimes some translators prefer to use the Arabic transliterations rather than the actual translations. The word *yell* in 7 A is rendered into Egyptian *?aŠxuT(اشخط),* the Egyptian slang, although it has an equivalent in standard Arabic: *?aŞïHu biɛaŞabyyatin or bi GaDabin.* (أصرخ بعصبية او بغضب shout *angrily* or I am rowing). This might be considered to be a remarkable style in which a translator selects the low rank of the language (slang); hence, this use

can be considered as a sort of adaptation. *"A pint"* is rendered again by means of transliteration process; with some modifications that /p/ is substituted by /b/ for /p/ does not exist in Arabic. So, the translators transfer Examples (6, and 7) into target text without any change. Moreover, they transfer the structure of those three examples very closely to that of the source texts. Thus, the translators follow a calque, adaptation and direct translation micro strategy to translate these examples into Arabic.

The translator of exchanges 6 and 7 transliterate the military ranks, *yell* and *pint*; and transfer them directly into Arabic without using their corresponding words in Arabic language and so forth. Hence, Arabic readers who do not know English will not understand their meanings.

The Skopos in Examples 8 and 9 guides the translators to reproduce the same function as that in the ST, i.e., the TT could be considered as an equifunctional translation.

**11. Cultural Differences**

The Arab world is dominated by the Arab-Islamic culture and Islamic religion, while the English-speaking world is dominated by the Western Christian culture and Christianity. This difference in culture will no doubt have its impact on the language. Consequently, the religious expressions used in both Arabic and English will be affected by the principles of culture and religion in both the Arab-speaking world and the English-speaking world. Religious expressions usually express those feelings and moral traditions, which manifest the socio-religious system of English and Arab cultures, as shown in Example 10 Table 9. (For more on these systems, see Spirkin, 1983).

Table (9): Example 8

| **Miller 1958: 65** | **Al-Bashlawi 1958: 13** |
|---|---|
| **Source Text** | **Target Text** |
| (A) *Chris: **that's all**+>, nothing more till Chris comes about the case or* Larry *as long as I am here! ( to George) +Now get out of here, George+>.* | (B)كرس: **انتهينا** لا كلام بعد ذلك عن لاري الى يوم القيامة طالما انا هنا (لجورج)والان ارحل من هنا يا جورج. |
| | (b) *Chris:?intahaynä lä kaläma baɛda ðälika ɛan lary ?ilä yawmi ?alqyamati Tälamä?anähunä (li jorj )wa ?aläna ?irHal min hunä yä jorj.* |
| **Back Translation** | |
| Chris : We're finished no more talking about Larry after this until the day of judgment as long as I'm here (to George ) and now go away from here George . | |

In this example, the translator's job is to help Muslim readers to understand the situation in much the same way as they communicate with Muslims. This means that the translator needs to focus on the effect of the target text, and his role is a mediator between speaker and the readers and that he produces a covert translation. Consequently, he has chosen a target-text oriented macro strategy.

The translator is faced with a real problem of equivalence, which seems to be untranslatable. The translator renders *Chris comes about the case by* the expression *yawmi ?al qiyämati* (*literally* Judgment Day). When someone utters this expression in such sarcastic manner, he implies that *it is an impossible matter*. In this case the translator overcomes this problem by using an expression shared by the two religions, that of Judgment Day. For an Islamic society, or to be more specific, in the languages Muslims speak, this expression may have a similar, though not necessarily an identical, meaning. However, the problem of equivalence arises when the SL and TL text reflect totally different religions and hence carry different religious, social and cultural associations. Additionally, *that's all* is rendered as إنتهينا *we finished* in which the translator alters the expression into a stronger meaning as if Chris wants to say *stop talking* as the translator understands. Al-Bashlawi also makes some implicit meanings explicit when he adds*about Larry;* thus, he uses the explication procedure to render part of this situation. The translator also follows

sense-for-sense procedure to translate this situation into Arabic. Accordingly, he chooses different related micro-strategies such as calque and direct translation.

The Skopos of this text failed to transfer the intended message to the target language because the intended meaning (the implicit meaning) is kept hidden between the lines as in example 9 Table 10.

Table (10): Example 9

| **Miller 1958: 78** | **Al-Bashlawi 1958: 157** |
|---|---|
| Source Text | Target Text |
| A) Keller (pleading): Chris, a man can't be a Jesus +> in this world! | (B) كلير)متوسلا:)كرس لا يمكن لبشر في هذه الدنيا ان يكون كالمسيح. |
| | (b) Keller: (mutawassilan) kris, lä yumkinu li-baŠarin fï häðihi addunyä ?an yaküna ka-lmasïHi. |
| **Back Translation** | |
| Clare (begging :) Chris no man in this world can be like the Messiah. | |

In example 9, the translator focuses on form and content of the source text and he is a communicator of Keller's communication. This means that this translation is really an overt one. So, the approach implemented is source-text oriented macro strategy.

At the micro level, example (9 A) is uttered in a situation in which someone blames someone else for committing a mistake, i.e., because man (as a human being) is weak, therefore people commit different kinds of mistakes whether big mistakes or trivial mistakes unlike prophets such as Chris, who are sinless and never commit mistakes. A reader can infer that the speaker asks for forgiveness by using expressions like *a man can't be a Jesus* which is translated literally *as la yumkin: li-baŠarin fï häðihi ?addunyä ?an yaküna kal-masïHi*in لا يمكن لبشر في هذه الدنيا ان يكون كالمسيح which the translator adds the Arabic simile tool (*الكاف like* ) . Thus, he substitutes a unit of meaning by another one. To be more accurate, it is better to be more general and render as *nabï Jesus*rather than *kal-masïHi.* This example is analyzed as a rather source-text oriented translation. The target text is idiomatic and so close to source text that it may be analyzed as a calque micro strategy. Al-Shawi in 2017 [27] have reported an analysis of conversational implicature and

given examples extracted from other type of literary work which also reflect issues similar to what are discussed in this study.

The Skopos of this text failed to transfer the intended message to the target language because the intended meaning (the implicit meaning) is kept hidden between the lines. Nevertheless, the translator may face much difficulty in translating religious terms and expressions that are not used or practiced in the TL. In the light of the above facts, a qualified translator must have good knowledge of Islamic concepts, Christianity and many other religions

## 12. Concluding Remarks

In the light of the findings which are resulted from the scientific and comprehensive descriptive analysis of the data conducted in this research, the following concluding remarks are arrived at:

1. The translators of the extracted examples encounter some difficulties and obstacles while the translation process. This is due to some reasons, including linguistic, social background and cultural diversity between English and Arabic.
2. With respect to the sort of problems the translator face, the findings show that there two types of problems; the first is linguistic resulted from the difference between English and Arabic language systems while the second resulted from across-cultural differences.
3. Regarding the linguistic difficulties, there are fewer lexical gaps because they can be either paraphrased or replaced by their synonyms or following diverse styles. Other problems related to grammar, such as gender, dual and perfection need a full familiarity and knowledge of those features to transfer them into Arabic.
4. The finding s explore and light up some insight of contrastive linguistic systems between English and Arabic. For example, the speech communities of those two languages differ in their degree of directness and explicitness. Moreover, they may even differ in their mode of thinking and interpreting certain expressions or utterances. The rhetorical differences between the two languages reflect an obvious impact in the translation products. Therefore, a good interpreter needs particular and highly developed skills to achieve the purpose of translation that is to convey the meaning and style of the ST.

5. The translators follow different approaches and techniques to overcome these problems, such as source-text orientation where there is a total loyalty to the ST, or the translators choose a target text- orientation to preserve the effect of the ST in the TT to accomplish consistent and coherent translations equivalent to the original ones.

6. Regarding the applicability of skopos to translating conversations, the findings reveal that the translations of most of the data fulfill the intended Skopos very well. However, they may be limited and inadequate in some situations. Particularly, in situations when the translator is being as a mediator is challenged by the skopos theorists who regarded a translator as an initiative producer to produce a new text based on the target receiver.

**References**

[1] H. J. Vermeer, 'Skopos and Commission in Translational Action'. Translation *Studies Reader*. (2nd Edition). L. Venuti. New York: Routledge. (2000).

[2] M. Baker, *In other words. A course book on translation*, London: Routledge. (1992)

[3] S. Merriam, *Qualitative research: A guide to design and implementation*, San Francisco, CA: Jossey-Bass. . (2009)

[4] M. Baker and K. Malmkjaer, (ed.) *Routledge encyclopedia of translation studies,* London:Routledge. (1998/2001)

[5] J. Downie, The end of Era? http://www.pneumafoundatio.org/ resources/articles/JDowmie-EndofEra.pdf. Date October 3rd 2011.

[6] G. Campbell, *Translation: Theory and practice*, Directorate of Distance Education, M. Phil., 2nd year, Madurai, India: Madurai Kamaraj University Press. (1989)

[7] A. Duff, *Translation*, Oxford: Oxford University Press. (1989)

[8] J. Munday, *Introducing translation studies. Theories and applications*, London: Routledge. (2001)

[9] S. Jindan, 'Skopos Theory and movie title translation.' http://spdc.shnu.edu.cn/1000011102/..../009.doc . October.11.2011

[10] J. Vinay and J. Darbelnet ,*Comparative Stylistics of French and English*, trans. and ed. by Juan C. Sager and M.-J. Hamel. Amsterdam/Philadelphia, John Benjamins (1995).

[11] A. Schjoldager, *Translating and interpreting*. Palto Alto, California: Academica. Press, (2008).

[12] E. A. Nida, *Componential analysis of meaning: An introduction to semantic structures (approaches to semiotics),* The Hague: Mouton, 1975.

[13] G. Toury, *Translation Across Cultures*, New Delhi Bahri Publication (1987).

[14] M. Al-Shawi, and S. Tengku "*Translating Conversational Implicature from English into Arabic", Ph.D. Thesis. USM, Malaysia.* (2015)

[15] J. Lyons, *Linguistic semantics*, Cambridge: Cambridge University Press (1995).

[17] W. Benjamin, *Illuminations* Ed. By Arendt, H. (1970) Cape. London, (1923).

[18] J.C. Catford*A linguistic theory of translation*, London: Oxford University Press., (1965).

[19] W. Wilss, *The science of translation: Problems and method*, Tubingen, Germany: Günter Nar Verilog (1982).

[20] J. McFarlane, 'Modes of translation', *The Durham University Journal*, vol. 44, no. 3, pp. 90, (1953).

[21] Y. Hu, *Tales of translation: Composing the new woman in China, 1898-1918*, Palo Alto, CA:Stanford University Press. (2000)

[ 22] P. Newmark, *Approaches to translation*, Oxford: Pergamon Press Ltd (1981).

[24] S. Bassnett, and A. Lefevere, (eds.) *Translation, History and Culture*, London: Pinter (1990).

[25] A. Miller, (1958) *Harpers: The American magazine*, 3rd edition, published in 22 December 1958.

[26] مسرحية كلهم أبنائي ، مكتبة مصر، مصر، 1958م. عبد الحليم البشلاوي،

[27] M. A. Al- Shawi and S. Mahdi., *"Challenging Issues in Translating Conversational Implicature from English into Arabic"*, International Journal of Comparative Literature & Translation Studies ISSN 2202-9451 Vol. 5 No. 2; April 2017.